المُنقَّح على المُوشَّح

في قواعدِ اللُّغةِ العربيَّة

(هذا البحث نال به المحقق درجة الماجستير)

متن الموشح للإمام
جلال الدين السيوطي
المتوفى في سنة ٩١١ هـ رحمه الله

شرح العلامة
أحمد بن عبد الغفار المالكي
المتوفى في سنة ٩٤٠ هـ رحمه الله

دراسة وتحقيق أبي عبد الرحمن
صادق سعد لطف المنبري

إشراف الدكتور
عبد الله حمزة النهاري

دار القمة

دار الإيمان
إسكندرية

المقدمة

الحمد لله الذي رفع درجة العلماء ونصب رايتهم وأعلى منارهم وخفض أهل الجهل ونكس رايتهم فقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (سورة فاطر:٢٨). فكفى بالعلم شرفًا أن كل أحد يدعيه وكفى بالجهل ذمًا أن كل أحد ينكره، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد أفصح الفصحاء وأبلغ البلغاء وعلى آله وأصحابه عين ينابيع الحكمة ومنبع الإعراب والبناء . . . أما بعد:

فلقد اشتاقت نفسي منذ زمن للتأليف والتحقيق حتى أكون ممن ساهم ولو بالشيء القليل في خدمة العلم وأهله، وحتى أكون ممن قدم لنفسه شيئًا يُذكر به بعد موته ويلقى الله به يوم القيامة، إلى أن وقع في يدي هذا المؤلف النفيس (المنقح على الموشح) والذي يعد ضيفًا جديدًا على المكتبة العربية فسررت به كثيرًا وأعطيته جل وقتي خلال فترة التحقيق حتى كُتب له أن يتحرر من خزانته التي ظل محبوسًا فيها ما يقرب من خمسة قرون.

ولم يكن اختياري لهذا الكتاب عن طريق الصدفة، بل عن بحث ولعدة أسباب أهمها:

حبي الشديد للتحقيق لما فيه من توسيع مدارك الباحث وإرغامه على الاستفادة في علوم مختلفة، فالمحقق لابد أن يجول خاطره ويدور فكره بين كتب النحو واللغة، والشعر، والعروض، والبلاغة، والتفسير، والقراءات، والحديث، والأمثال، وغير ذلك من الكتب النافعة. وكذلك حبي للغة العربية ولاسيما علم النحو، ولقد

واجهتني صعوبات جمة أهمها صعوبة جمع المراجع وما يتطلبه البحث من المتاعب والمعاناة، ولقد قمت بتقسيم هذا البحث إلى قسمين:

القسم الأول - ويحتوي على فصلين:

الفصل الأول - وفيه مبحثان:

المبحث الأول: جلال الدين السيوطي (حياته ومصنفاته).

المبحث الثاني: شهاب الدين المالكي (حياته ومصنفاته).

الفصل الثاني - نسبة الكتاب إلى مؤلفه والتعريف بالنسخ.

وأما القسم الثاني: فقد حاولت جاهداً السير فيه وفق المنهج العلمي للتحقيق. وكما قالوا: «إن المرء قليل بنفسه كثير بإخوانه»؛ كان من الطبيعي أن يقف إلى جانبي من يؤازرني، وقد فاز بهذا الحظ الكثير من إخواني وأصدقائي ولذا فلا أبخل عليهم بالشكر؛ لأن من لا يشكر الناس لا يشكر الله، وإني لأشكر بعد الله تعالى هذا الصرح العلمي الشامخ والمسمى الجامعة اليمنية، ولا أنسى أن أخص بالشكر أستاذي الفاضل ومن له الفضل عليَّ في إنجاز هذه الرسالة وتذليل صعابها وهو الأستاذ الدكتور/ عبد الله حمزة النهاري المشرف على هذه الرسالة والذي اغترفت من معينه الفياض فلمست منه خيراً كثيراً وأمدني بفوائد لا تقدر بثمن، فجزاه الله خيراً على تواضعه وحسن تعامله وفوائده القيمة.

وختاماً أسأل الله أن يتقبل مني هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم موجباً للفوز بجنانه ورضوانه العظيم وصلى الله وسلم وبارك على نبيه وآله وصحبه.

القسم الأول

الدراسة



الفَصْلُ الأَوَّلُ

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول

الإمام جلال الدين السيوطي

(حياته ومصنفاته)

المبحث الثاني

شهاب الدين المالكي

(حياته ومصنفاته)

المبحث الأول

جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)

(حياته ومصنفاته)

هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر محمد أبو الفضل السيوطي الشافعي ولد في القاهرة سنة ٨٤٥هـ، ونشأ يتيمًا فحفظ القرآن وهو ابن ثمان سنين ثم حفظ «عمدة الأحكام» و«ألفية ابن مالك» وغيرهما من المتون، وأخذ عن الجلال المحلي (ت: ٨٦٤هـ)[١] وعلم الدين البلقيني[٢]، وسمع من جماعة ولزم دروس شرف الدين المناوي (ت: ٨٧١هـ)[٣] وتقي الدين الشُّمني (ت: ٨٧٢هـ)[٤]، وسافر إلى الفيوم ودمياط والحلة وغيرها، وأجاز له أكابر علماء عصره من سائر الأمصار وبرز في جميع الفنون وفاق الأقران واشتهر ذكره وبعد صيته وعرف بفرط ذكائه وحاز علوماً لم يعرفها أشياخه فضلاً عمن دونهم، بل حصل على كثير من العلوم وألف في كثير من الفنون بدون أشياخ له في بعضها كما اعترف هو بذلك، يقول الشوكاني[٥]: رزق التبحر في سبعة علوم: التفسير والحديث والفقه والنحو والمعاني والبيان والبديع، قال: ودون هذه السبعة أصول الفقه والجدل والصرف ودونها الإنشاء والترسل

---

(١) ينظر: «شذرات الذهب» (٧/ ٣٠٣).

(٢) «شذرات الذهب» (٧/ ٣٠٧).

(٣) «شذرات الذهب» (٧/ ٣١٢).

(٤) «شذرات الذهب» (٧/ ٣١٣).

(٥) «البدر الطالع» (١/ ٢٣٠).

والفرائض ودونها القراءات ولم يأخذها عن شيخ ودونها الطب. وهكذا تبحر في كثير من العلوم والفنون، وتتلمذ على يديه عدد كبير من الطلاب والعلماء منهم الشيخ عبد القادر الشاذلي (ت: ٩٣٥هـ)[١] والمحدث شمس الدين الداوودي (ت: ٩٤٥هـ)[٢] وابن طولون الصالحي (ت٩٥٣هـ)[٣] وغيرهم، ولقد كثرت مؤلفات الإمام السيوطي وأوصلها المؤرخ إسماعيل البغدادي[٤] إلى (٥٧٠) مصنفًا منها:

١ ـ الإتقان في علوم القرآن.

٢ ـ النُّقَـايـة.

٣ ـ الاقتراح في أصول النحو.

٤ ـ جمع الجوامع في النحو.

٥ ـ همع الهوامع في النحو.

٦ ـ عقود الجمان في علمي المعاني والبيان.

٧ ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور.

٨ ـ الموشح في النحو وهو متن هذا الكتاب الذي قمت بتحقيقه.

٩ ـ مصارع العلية في القواعد النحوية.

١٠ ـ النكت على الألفية والنكت على الشافية، والنكت على شذور الذهب.

١١ ـ الأشباه والنظائر.

---

(١) ينظر ترجمته في «معجم المؤلفين» (٢/ ١٩٤). (٢) ينظر ترجمته في «شذرات الذهب» (٨/ ٢٠٨).
(٣) المصدر نفسه (٨/ ٢٩٨). (٤) «هدية العارفين» (١/ ٥٣٤).

وهذا غيض من فيض من مؤلفات السيوطي - رحمه الله تعالى -، ومن أراد التعرف على جميع مؤلفاته والتي تزيد على (٥٧٠) مؤلفًا فليراجع (هدية العارفين) (١/ ٥٣٤)، ولسنا نطيل الحديث عن السيوطي ومصنفاته فهو أشهر من نار على علم[١].

■ **الحياة السياسية والاجتماعية والدينية في عصره ومدى تأثره بها:**

فلعل من المناسبة أن اتحدث ابتداء عن عصر المماليك من الوجهة التاريخية لأنه العصر الذي عاش فيه الإمامان الجهبذان جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) وأحمد ابن عبد الغفار المالكي (ت: ٩٤٠هـ) ولاشك أن العالم أو المفكر هو نتاج عصره وابن بيئته، ونحن حينما ننظر إلى هذين الإمامين في هذا الإطار نجد أن للظروف التي أحاطت بهما والعصر الذي عاشاه والأوضاع التي أظلتهما طويلاً تأثيرًا عميقًا ودورًا بارزًا في بناء شخصيتهما ونضوج فكرهما العلمي المبدع وهذا واضح من خلال إنتاجهما الفكري الغزير، فبعد احتلال بغداد أصبحت المكتبات العربية خاوية بسبب مصير (هولاكو) وبعد النكسات التي سببها زوال سلطان العرب عن الأندلس أصبح القطران ـ مصر والشام ـ الملجأ الوحيد للعلماء من جميع الأقطار الإسلامية وترسخت قيمة هذا الملجأ بعد انتصار قطز وبيبرس في عين جالوت (٦٥٨هـ) وبعد دحر المغول.

«ولقد أسس المماليك دولة إسلامية مترامية الأطراف شملت مصر وبلاد الشام وامتد ملكهم على مدى قرنين ونصف من الزمن شهدت مصر وبلاد الشام خلال هذه الفترة نشاطًا دينيًا وعلميًا خصبًا وأقيمت المنشآت الدينية واشتدت الرغبة الجامحة في

---

(١) ينظر ترجمته في «شذرات الذهب» (٨/ ٢٩٨).

الإقبال على التعليم والتأليف والكتابة، ويعتبر هذا العصر من أغزر العصور الإسلامية في حـقل الكتـابة، ومن أغناها في حـقل التأليـف، ولازالت آثاره المادية ظاهرة إلى اليوم، والواقع أن العصـر المملوكي لم يكن عصرًا عاديًا من العـصور الهادئة وإنما هو عصـر تجلت فيه حـركة دائمـة على مختلف الأصـعدة: حـروب في الخارج وتوسع وانتـصارات ترتب عليـها تحـصين الشرق الأدنى الإسـلامي ضد اعـتداءات المغيـرين والمغتصبين، وحياة داخلية حافلة بالمنجزات الإنشائيـة والعمرانية والاقتصادية والثقافية والدينية»[1].

وفي هذه الظروف وتحت هذه الأجـواء الحافلة بـتشـجيع الولاة والأمـراء للعلم والعلماء نشأ هذان الإمـامان رحمة الله عليهمـا حيث اجتمع في عهدهمـا قيادة تحب العلم والتــعلم في وسط ثروات هائلـة من الأمـوال إلى جـانب جـو يـنعم بالأمن والاستقـرار، كل ذلك كان مسهمًـا في ظهور المتون والشروح والحـواشي والتقريرات التي ظهرت بلا حدود في ذلك العصر والله أعلم.

---

(١) ينظر: «تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام» (ص٨).

المبحث الثاني

شهاب الدين المالكي (٩٤٠هـ)

(حياته ومصنفاته)

١ - اسمه ولقبه:

أحمد بن موسى بن عبد الغفار، وعرف بشرف الدين العلامة الفهامة نادرة الوقت في الفنون[١] المالكي المغربي ثم المصري[٢]، ولقب أيضًا بشهاب الدين[٣].

٢ - مولده:

ولد بمصر[٤]، ولم تذكر المصادر التي وقفت عليها تاريخ مولده.

٣ - نشأته وطلبه للعلم:

ذكرت المصادر التي وقفت عليها أنه ولد بمصر، وهذا باتفاق إلا أنها تذكر أنه استوطن المدينة وعكف على الطاعة مع التردد إلي الحرم المكي الشريف وأقرأ العلوم وصار المرجع في تلك الأماكن المطهرة[٥]، غير أنني وجدت مصدراً آخر ذكر أنه أقام بمصر ورحل إليه طلاب العلم إلى هناك[٦] ولا يتمنع أن يكون قد تردد على مصر بعد أن اتخذ المدينة موطنًا له .

---

(١) ينظر «كفاية المحتاج» (٧٧).

(٢) ينظر «هدية العارفين» (١/ ١٤٢).

(٣) ينظر «متعة الأذهان» (١/ ٣٤٠).

(٤) ينظر «كفاية المحتاج» (٧٧).

(٥) ينظر «توشيح الديباج» (٦٧) بتصرف.

(٦) ينظر «متعة الأذهان» (١/ ٣٤٥).

٤. شيوخه:

لم تذكر مصادر ترجمته شيوخا معينين وإنما ذكرت أنه كان يتردد على الحرم المكي لطلب العلم.

٥. تلاميذه:

طالما والمؤلف قد تردد على الحرمين الشريفين ودَرَسَ ودَرَّسَ فيهما فلابد أن يكون قد أخذ عنه الكثير وبرزوا في فنون مختلفة إلا أنهم لم يحظوا بمن يترجم لهم ويكتب عنهم مما جعلني اختصر في هذه الترجمة على هذين التلميذين فحسب وهما:

١ـ الفقيه: محمد بن الخطاب(١).

٢ ـ الشيخ الطبيب: خليل بن النقيب الحلبي الشافعي الاستنبولي الحمصي الأصل (٩٠٠ ـ ٩٧١هـ)(٢).

مؤلفاته:

له مؤلفات كثيرة ذكرت منها المصادر التي وقفت عليها ما يأتي:

١ ـ إزالة الغشاء على حكم طواف النساء بعد العشاء(٣).

٢ ـ صنف شرحين على لمع بن الهائم في الحساب أشهرها الصغير(٤).

٣ ـ وسيلة الوسيلة في الحساب(٥).

---

(١) ينظر «توشيح الديباج» (٦٧). (٢) «متعة الأذهان» (١/ ٣٤٥)، و«شذرات الذهب» (٨/ ٣٥٨).
(٣) «إيضاح المكنون» (١/ ٦٥). (٤) «كفاية المحتاج» (٧٧).
(٥) «توشيح الديباج» (٦٧) ومتن الكتاب هو «الوسيلة في الحساب» للشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد المعروف بابن الهائم المتوفى سنة ٨١٥هـ «كشف الظنون» (٢/ ٢٠١٠).

٤ ـ سلك الدرين في حل النيرين في النحو[١].

٥ ـ نظم الدر المنثور في عمل المناسخات بالصحيح والكسور[٢].

٦ ـ رسالة في رفع المقنطرات، لم تكتمل[٣].

٧ ـ رسالة في تركيب الأنغام[٤].

٨ ـ جواهر السلك في الرياضيات[٥].

٩ ـ شَرْح موشح السيوطي في النحو[٦]، وهو هذا الكتاب الذي بين أيدينا.

٧ . مذهبه النحوي:

يعد أحمد بن عبد الغفار المالكي المدني من علماء النحو الذين مزجوا بين المذهبين البصري والكوفي، وهذا واضح من خلال منهجه في هذا الكتاب فقد استعمل كثير من مصطلحات البصريين كالممنوع من الصرف والظرف والعطف والجار والمجرور وألقاب البناء والضمير وغير ذلك في حين أنه نقل عن أئمة الكوفيين أمثال هشام بن معاوية وأحمد بين يحيى الملقب بثعلب والكسائي وغيرهم إلا أنهم يميلون كثيراً إلي المذهب البصري، ويتعرض له أحيانا بالمدح كما في قوله في باب نائب الفاعل يقول: وهذا أحسن من قولهم: «الاسم الذي لم يسم فاعله» لما في هذه العبارة من الطول والخفاء كما قال ابن هشام.

٨ . وفاته:

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ سنة ٩٤٠هـ[٧].

---

(١) «توشيح الديباج» (٦٧).

(٢) ينظر «توشيح الديباج» (٦٧).

(٣) ينظر «توشيح الديباج» (٦٧) وفي «كفاية المحتاج» (٧٨) ربع المقنطرات.

(٤) ينظر «توشيح الديباج».

(٥) «هدية العارفين» (١/ ١٤٢).

(٦) «كفاية المحتاج» (٧٧).

(٧) «هدية العارفين» (١/ ١٤٢).

الفَصْلُ الثَّانِي

المنقَّح علَى الموشَّح

دراسة وتحليل

١ـ التعريف بالكتاب

الكتاب الذي قمت بتحقيقه يتكون من متن وشرح:

أما المتن فهـو منظومة في علم النحو تسمى «الموشح» للإمام جـلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الـسيوطي (ت:٩١١هـ) نظمـها من بحر المنسـرح على طريقة الموشحات الأندلسيـة، ولقد أبدع في نظمها أيما إبداع حيث التزم نـظمها على بحر واحد جعلها شـاملة كل أبواب النحو المشهورة عدا القليل منها مـثل باب الاشتغال والتنازع وغيرهما، كـما أنه جعلها خاصة بعلم النحو ولم يتعـرض فيها لشيء من أبواب الصرف.

وأمـا الشـرح فاسـمـه «المنقح على الموشح» لأحـمـد بن عـبد الغـفـار المالكي (ت: ٩٤٠هـ) شرح فـيه هذه المنظومة شـرحًا وافيًـا لم يدع لغيره مـجالاً أن يزيد أو ينقص كما سيرى ذلك من سيقرأ هذا الكتاب.

٢ـ توثيق الكتاب ونسبته إلى مؤلفه

أولاً: توثيق الكتاب:

ذكر على غلاف واحد من نسخ الكتاب اسم «المنقح في شرح الموشح».

وعلى الثلاث النسخ الأخرى «المنقح على الموشح» وهذا هو المعتمد لأنه تسـمية المؤلف حيث قال في المقدمة: وسميته «المنقح على الموشح».

ثانيًا: نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

اتفق نساخ المخطوطات الأربع في عزو هذا الكتاب إلى المؤلف وهو أحمد بن عبد الغفار، وكذلك بدر الدين محمد بن يحيى القرافي[1].

٣ ـ وصف النسخ

حصلت ـ ابتداءً ـ بعد البحث عن مخطوط على نسخة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء عرفت من خلالها قيمة الكتاب وأهميته ثم قمت بإرسال رسالتين إحداهما إلى مركز جامعة الماجد في الإمارات والأخرى إلى مجمع الملك فيصل بن عبد العزيز بالرياض ليفيداني عن هذا المخطوط وهل قد طبع أم لا؟ وإذا لم يكن مطبوعًا فأرشداني إلى نسخ أخرى لهذا المخطوط، فلم يقصر القائمون على هذين المركزين في التعاون معي والرد على رسالتي وقد أفاداني بأن الكتاب لم يطبع ولم يحقق وأن له نسختين إحداهما في الجامع الكبير بصنعاء والأخرى في المكتبة الوطنية في باريس إلا أن مجمع الملك فيصل زاد في إفادته أن نسخة باريس مصورة عندهم في المركز فأرسلت إلى من يقوم بتصويرها فصورت بحمد الله تعالى وأرسلت إلي .. ثم عاودت البحث مرة ثانية في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء فحصلت على نسختين أخريين فصار جميع ما عندي أربع نسخ .

وهي كالآتي:

النسخة الأولى:

نسخة المكتبة الوطنية في باريس محفوظة برقم ٤١٩٥ كذا ذكره الأستاذ الدكتور حاتم الضامن خبير المخطوطات في مركز جامعة الماجد للثقافة والتراث بدبي عن

(١) ينظر «توشيح الديباج» (٦٧).

بروكلمان في القسم السادس ٦٦٨ وذلك في رده على رسالتي بخصوص الاستفسار عن أماكن وجود هذه المخطوطة وهى نسخة واضحة الخط ناسخها يحيى بن محمد بن أحمد الأصيلي الشافعي (ت: ١٠١٠هـ) ينظر ترجمته في هامش آخر هذا الكتاب (المنقح على الموشح) انتهى من نسخها في الرابع عشر من جمادى الأولى سنة ٩٨١ وهذه النسخة سقطت منها الورقة رقم ٤٣ من ترقيمها الأصل، إلا أن هذا النقص يغتفر بحسن خطها وقلة السقط فيها و«الخطأ» والتعليقات المفيدة التي كانت على هامشها بخط ناسخها ،يبلغ عدد أوراقها (١١١) ورقة من القطع المتوسط، وعدد صفحاتها (٢١٩) صفحة، وعدد الأسطر في كل صفحة (٢١) سطرًا، وعدد الكلمات في كل سطر تتراوح ما بين (٩-١٠) كلمات، ومقاس الصفحة ١٤× ٢٢ سم، وقد اعتبرت هذه النسخة الأصل لأنها أقدم النسخ وأوضحها خطًا وأقلها خطأ ورمزت لها بالرمز (أ) أو الأصل.

النسخة الثانية:

نسخة الجامع الكبير بصنعاء برقم ١٨٥٣ وهى نسخة كاملة بخط واضح صغير الحجم ناسخها لم يدون عليها اسمه، انتهى من نسخها يوم الأربعاء الثالث عشر من شهر رجب الحرام عام ٩٩٩هـ ويبلغ عدد أوراقها ٤١ ورقة من القطع المتوسط، وعدد صفحاتها ٧٩ صفحة، وعدد الأسطر في كل صفحة تتراوح ما بين (٢٩ - ٣١) سطرًا، وعدد الكلمات في كل سطر تتراوح ما بين (١٩ - ٢١) كلمة، ومقاسها ١٤ × ٢٢ سم وقد رمزت لها بالرمز (ب) .

النسخة الثالثة:

نسخة الجامع الكبير بصنعاء برقم ٢٠٧٢ وهى نسخة كاملة وبخط واضح متوسط الحجم، ناسخها لم يدون عليها اسمه ولا تاريخ الانتهاء من نسخها، يبلغ عدد

أوراقها (٨٦) ورقة في (١٧٢) صفحة، وعدد الأسطر في كل صفحة ما بين (٢١، ٢٢) سطرًا، وعدد الكلمات في كل سطر تتراوح ما بين (١٢ - ١٤) كلمة، ومقاسها ١٤ × ٢٢ سم وقد رمزت لها بالرمز (جـ).

النسخة الرابعة :

نسخة الجامع الكبير بصنعاء برقم ٢١ وهى نسخة كاملة واضحة الخط، وناسخها لم يدون عليها اسمه ولا تاريخ الانتهاء من نسخها، يبلغ عدد أوراقها (١١٨) ورقة و(٢٣٤) صفحة، وعدد الأسطر فى كل صفحة (١٩) سطرًا، وعدد الكلمات في كل سطر تتراوح ما بين (١٠ - ١٢) كلمة، ومقاسها (١٤ × ٢٢) سم وقد رمزت لها بالرمز (د).

٤ - منهج المؤلف

اتخذ العلامة أحمد بن عبد الغفار منهجًا يدل على سعة علمه ونضوج فكره ولقد مضى في كتابه هذا على النحو التالي:

(أ) مقدمة صغيرة ضمنها شكر الله تعالى على نعمه الجليلة .

(ب) تحدث بما يقارب الصفحة على أهمية علم اللغة العربية بشكل عام .

(جـ) تحدث بعد هذه المقدمة عن الموشحات من حيث تعريفها وأنواعها وما يجري منها على بحور الشعر وما لا يجري وكيف تأتي أبياتها وأقفالها موضحًا ذلك ببعض الأمثلة .

(د) ثم ختم حديثه في المقدمة بذكر شيء من علم العروض وخص بحر المنسرح بالحديث لأنه البحر الذي جاء على نمطه هذا الموشح .

(هـ) دخل في شرح متن الكتاب وهو الموشح وقد مضى في هذا الشرح كما يأتي:

١ ـ فك الألفاظ المشكلة الواردة في متن المصنف .

٢ ـ بيان مواضع التقديم والتأخير التي قد يشكل فهمها بذلك التركيب .

٣ ـ إعراب جميع ألفاظ متن المصنف إلا ما كان واضحًا سهلاً .

٤ ـ بيان المسائل النحوية، ولم يقتصر في شرحه على نظم المصنف في الموشح بل أضاف كثيراً من المسائل وعلل بعض التعليلات .

٥ ـ دلل أثناء شرحه بكثير من الشواهد القرآنية والسنة النبوية والشعر وأمثال العرب .

٦ ـ نقل أقوالاً لكثير من النحويين مستعينًا في ذلك ببعض المصادر التي سنأتى على ذكرها ـ إن شاء الله ـ.

٧ ـ كان دقيقاً في عزوه للآراء ونقله من المصادر التي رجع إليها متصفًا بالأمانة العلمية.

٨ ـ اتبع ترتيب أبواب الموشح كما رتبها السيوطي ـ رحمه الله ـ.

٩ ـ لم يتعرض لبعض الأبواب النحوية التي لم تكن ضمن متن السيوطي وهو الموشح مثل: باب الاشتغال والتنازع والترخيم وكثير من أبواب الصرف .

٥ـ شواهده

لم يخرج المؤلف عن منهج سلفه من النحويين من حيث الاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية والشعر العربي والأمثال العربية، كما أنه لم يأت بشواهد جديدة أو غريبة لم يسبق إليها بل كل شواهده الشعرية هى شواهد لمن سبقه من النحاة.

وقد بلغت جملة شواهده مائتان وخمس وخمسون آية، وواحد وعشرون حديثًا، ومائة وثلاثة أبيات من الشعر، وخمسة أمثال.

٦ ـ مصطلحاته النحوية

حذا المؤلف حذو البصريين في استخـدام المصطلحات النحوية الواضحة والسهلة بل وتعمد ذلك، وهذا واضح من خـلال منهجه في هذا الكتاب، فلقد عبـر بالضمير وما ينصرف وما لا ينصرف وحروف الجر ونـائب الفاعل والأفعال الخمسة ... إلخ، وهذه مصطلحـات واضحة ومعلومة بـخلاف ما لو قال المكني، ومـا يجري، وما لا يجري، وحروف الإضافة، والاسم الذي لم يسم فاعله، والأمـثلة الخمسة وغير ذلك من التسميات لكان فيها نوع من الغرابة.

٧ ـ مصـادره

اعتمد المؤلف على كثير من المصادر أهمها:

١ ـ «كتـاب سيبويـه».

٢ ـ «شرح التسهيل» لابن مالك.

٣ ـ «شرح الكافية» للرضي.

٤ ـ «شرح اللمحة» لابن هشام.

٥ ـ «همع الهوامع» للسيوطي.

٦ ـ «جمع الجوامع» للسيوطي.

٧ ـ «القاموس المحيط».

٨ ـ «شرح ألفية السيوطي في النحو» المسمى بـ: «المطالع السعيدة في شرح الفريدة».

٩ ـ «الأغـانى» لأبي الفرج الأصفهاني.

١٠ ـ «شعب الإيمان» للبيهقي.

١١ ـ «فضل العلم» للمرهبي.

١٢ ـ «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي.

١٣ ـ «المستدرك للحاكم».

١٤ ـ «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي.

١٥ ـ «مناقب الإمام الشافعي».

١٦ ـ «تاريخ دمشق» لابن عساكر.

١٧ ـ «النقاية» للسيوطي.

١٨ ـ «جناح الذل ونار الحرب» لسعد الدين التُفتازاني.

١٩ ـ «حاشية المطول» للسيد الجرجاني.

٢٠ ـ «النكت» للسيوطي.

٢١ ـ «الاقتراح في أصول النحو وجدله» للسيوطي.

٢٢ ـ «المفصل» للزمخشري.

٢٣ ـ «حاشية قطب الشمسية» للسيد الجرجاني.

٢٤ ـ التذكرة» لأبي حيان.

٢٥ ـ «الإنصاف» للأنباري.

٢٦ ـ «الدراية شرح النقاية» للإمام السيوطي.

٨ ـ منهج الباحث في التحقيق

يبرز منهجي في التحقيق من خلال النقاط الآتية:

١ ـ اعتبرت نسخة واحدة من النسخ المتوفرة لدي ـ على ما يغلب الظن أنها الأقدم والأصح ـ أصلاً ثم ذكرت الفروق الموجودة في النسخ الأخرى في الهامش وأشرت إلى العبارة الصحيحة الموافقة لما عليه النحويون.

٢ ـ رقمت الآيات القرآنية وعزوتها إلى سورها.

٣ ـ خرجت الأحاديث الشريفة وعزوتها إلى كتب السنة المعتمدة وذكرت أماكنها في الصحيحين أو كتب السنن أو المسانيد.

٤ ـ خرجت الأمثال العربية من كتب الأمثال.

٥ ـ ترجمت للأعلام الموجودة داخل الكتاب ترجمة موجزة تتضمن اسم المترجم له بالكامل مع أهميته العلمية وبعض مصنفاته ـ إن وجدت ـ وبيان تاريخ ولادته ووفاته ـ إن تيسر ذلك ـ واعتمدت في ذلك على أهم كتب التراجم وذكرت المصادر التي ترجمت لهذا العلم.

٦ ـ عرفت ـ موجِزًا ـ البلدان التي تضمنها الكتاب ورجعت في ذلك إلى الكتب المعتمدة في هذا الفن.

٧ ـ ضبطت الكلمات التي يشكل قراءتها ووضحت ما غمض منها بالرجوع إلى معجمات اللغة.

٨ ـ أصلحت كل تصحيف أو تحريف وأثبت ذلك في الهامش.

٩ ـ نشرت الكتاب وفق القواعد الإملائية الحديثة وأصلحت الخطأ الإملائي وأشرت إلى ذلك في الهامش.

١٠ ـ كتبت الشواهد الشعرية كتابة شعرية وكملت منها ما يحتاج إلى تكميل ورقمتها وعزوتها إلى قائليها، وذكرت مواطن الشاهد منها فيما رأيته غامضًا ولم يوضحه المؤلف.

١١ ـ كتبت متن الموشح بالطريقة المعروفة لنظام الموشح وميزته عن شرح الشارح بخط كبير.

١٢ ـ عزوت أقوال النحويين إلى أصحابها مع الإشارة إلى الكتاب والصفحة.

١٣ ـ وضعت علامات الترقيم على الطريقة الإملائية الحديثة.

١٤ ـ وضعت عناوين لكثير من الأبواب النحوية التي لم توضع من قبل المؤلف أو النساخ.

١٥ ـ أضفت بعض ما لم يستكمله المؤلف من مسائل أو شروط أو غير ذلك في هامش الكتاب.

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله وسلم
الحمد لله الذي أنزل كتابه المجيد باللغة العربية
وشرح لمن اصطفاه باب الاشتغال به دقائق أسرار المصونة درجته صح
فارتفعت بين البرية أحمده حمد من أصبح متمتعا بجلائل
نعمه السنية وأشكره شكر من شرح الله له صدرا فارتقى
بذلك الشرح إلى منون الرتب العلية وأشهد أن لا إله
إلا الله وحده لا شريك له شهادة من انتصب للنظر فيما
استتر من ضمائر مصنوعاته الخفية فجزم بأنه تعالى
منفرد بالثناء عليه وأن الكائنات مفعولاته
المطلقة وليست مفعولات معيه وأشهد أن
سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله
مصدرا للأفعال الزكية والصفات المشبهة لها
صفات الملأ الأعلى وناهيك بها من نعوت قدسية
صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه المتخلقين بأشرف
أفعال القلوب لا بالأفعال الناقصة الردية وسلم
كثيرا أما بعد فإن علم العربية من بين العلوم صار
شرفه معلوما بالضرورة وكيف لا وهو الوسيلة
إلى فهم كتاب الله المجيد وسنة نبيه المأثورة
وإن من ألطف مصنفاته وأرق منظوماته
الموشح الذي نظمه مجتهد العصر وعلامة الدهر
إمام المتأخرين وخاتمة العلماء المتبحرين أبو

هذه أول صفحة من المخطوطة الأصل

وقد ظهر لك اقتدار الناظم بناء على إثبات ما أثبته
المصنف من عدة الكل من البعض خمسة لا أربعة فقط.
والله سبحانه وتعالى أعلم. وصلى الله على سيدنا محمد
وآله وصحبه وسلم. ووافق الفراغ من نسخه بعد عصر يوم
المبارك الرابع عشر من جمادى الأول سنة ١٢٨[illegible] على يد
الفقير لرحمة ربه أبي الضياء يحيى بن محمد بن عبد الرحمن [illegible]
[illegible] عفا الله ذنوبه وستر عيوبه. [illegible]



هذه آخر صفحة من المخطوطة الأصل



بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأكرم

هذه أول صفحة من المخطوطة (ب)



هذه آخر صفحة من المخطوطة (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ابتدئ واستعين قال مولانا بحمد الله
الحمد لله الذي انزل كتابه المجيد باللغة العربية وفتح لمن اجتباه بمحاسنه
بدائع اسرار المعاني فاتضحت درجته بين البرية واحمده حمد
من تضرع متوسلا الى الله بتعميم التشبيه واشكره شكر من شرح بالاسلام
صدرا فارتقى بذلك الشرح الى منون الرتب العلية واشهد ان
لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة من اقتضب المنطق فيما اشتمل
من منهاج مصنوعات الحقيقية مجزوما بانه تعالى منفرد بالفاعلية وان جميع
الكائنات معمولات المطلقة فليست معمولات معينة واشهد
ان سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله معظم الافعال
الزكية والصفات المشبهة بها صفات الملا الاعلى وباهيك نعتا
من نعوت قد سبقت صلى الله عليه وعلى آله واصحابه المتحلين
باشرف افعال القلوب لا بالافعال الناقصة الرديئة وسلم كثيرا
اما بعد فان علم العربية من بين العلوم صار شرفه
معلوما بالضرورة وكيف لا وهو الوسيلة الى فهم كتاب الله
المجيد وسنة نبيه المأثورة وان من الطف مختصر ما اثر واروى
منظوماته الموشح الذي نظمه مختصر العصر وعلامة الدهر
امام المتأخرين وخاتمة العلماء المتبحرين ابو الفضل عبد الرحمن
جلال الدين السيوطي الشافعي تغمده الله برحمته ورضوانه
واسكنه الفردوس الاعلى من جنانه لانها جامعة بين رقة
الالفاظ وعذوبتها وجلالة المعاني وسهولتها بل يعتبر لمرشح
قرائحهم لما الحاذر لم ينسج ناسج على منوالها اذ لم يسمع مثلها لمتكلم

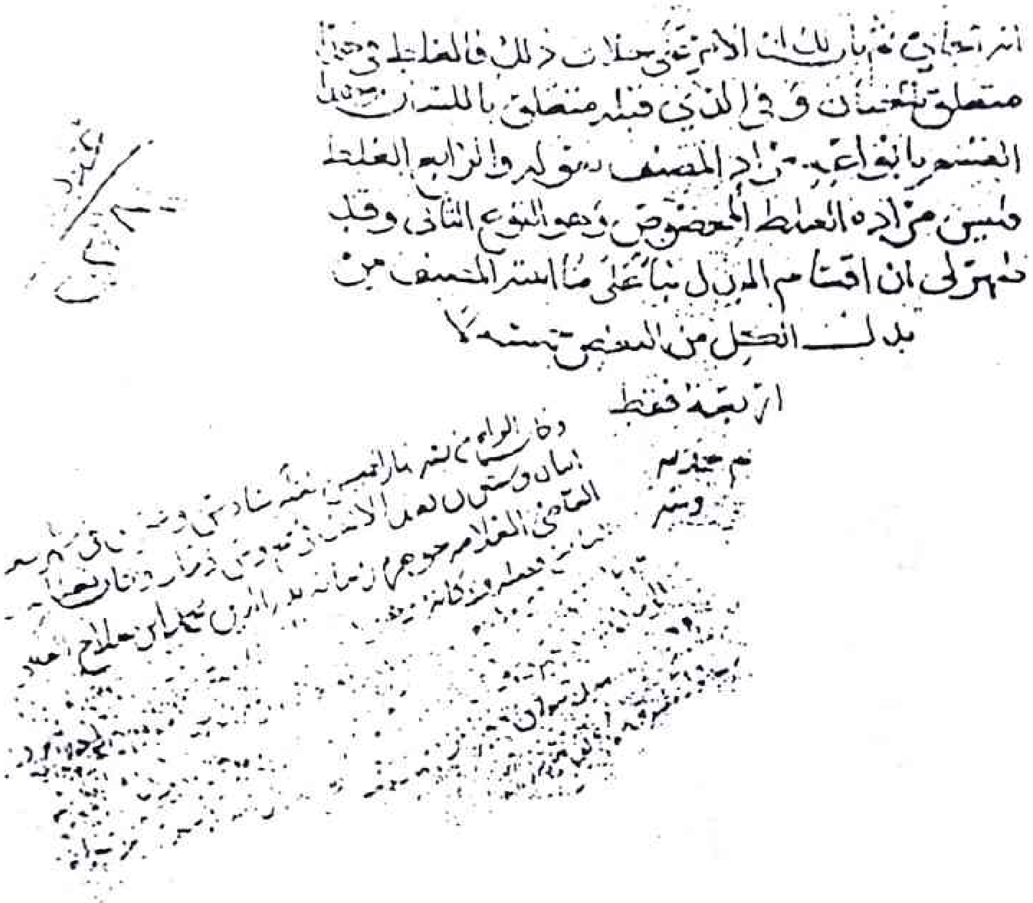
هذه أول صفحة من المخطوطة (جـ)

[illegible] اذا اردت من اول الامر ان تحق
[illegible] لمسائل الى ربك انا لك بدل النسيان وحرر ان
[illegible] الاخص [illegible] لسان [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] ذلك الغضب وانك كنت ناسيا للمقصود
[illegible] في المثال اذا كنت فاصبت اللنطق [illegible] ان
لك ان الامر على خلاف ذلك فالغلط [illegible] متعلق بالجنان
وفي الذي قبله متعلق باللسان وهذا التقسيم بانواعه مراد
المصنف [illegible] والرابع الغلط فليس مراده الغلط المخصوص
[illegible] النوع الثاني وقد ظهر لي ان اقسام البدل بناء على ما
اختار المصنف من بدل الكل
من البعض خمسة لا اربعة
فقط
تم الكتاب
[illegible]
الحمد لله على كل حال في الاحوال وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

■ هذه آخر صفحة من المخطوطة (جـ)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وعليه نتكل
الحمد لله الذي أنزل كتابه المجيد باللغة العربية وفتح
لمن أراد علمها أبواب الاستعانة بدقائق أسرار النحو ونشر
فأنعمت در نحمده بين البرية، أحمده حمد من أصبح
موسعا حالا بل نعم السنية، وأشكره شكر من شرح
للإسلام صدره فأنارته بعد تلك الشرح إلى متون
الرتب العالية، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك
له شهادة من اعتصب للنطق فيما استتر من خبايا
مستتر غائبه أعتبر جبروت ربنا تعالى منفرد بالثنا
عليه، وأن جميع الكائنات معمولات للمطلقات
ونيتي معمول لا تثبيته، وأشهد أن سيدنا محمدا صلى
الله عليه وسلم عبده ورسوله مصدر الأفعال الزكية
والصفات المشبهة بأصفات الملأ الأعلى وباهيك
بها من نعوت فدل بنيته، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه
المتحلين بأشرف أفعال القلوب لا بالأعمال المانعة
الزكية وسلم كثيرا. أما بعد فإن علم العربية
من بين العلوم مرتبة أشرف منظوما بالصرف ورفعة كيف
لا وهو الوسيلة إلى فهم كتاب الله المجيد وسنة نبيه
المأثورة وأن من اللطف معقل ما ترك في منطوقها

هذه أول صفحة من المخطوطة (د)


القسم بانواعه من اراد المصنف بقوله والرابع الغلط
فتبين مراده الغلط المخصوص وهو النوع الثاني وقد
ظهر لي ان اقسام البدل بناء على ما اشتهر المصنف من
بدل الكل من البعض تسعة لا
اربعة فقط

■ هذه آخر صفحة من المخطوطة (د)

القسم الثاني

المُنقَّح على المُوشَّح

دراسة وتحليل



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله وسلم.

الحمد لله الذى أنزل كتابه المجيد[1] باللغة العربية وفتح لمن اصطفاه باب الاشتغال بدقائق أسراره المصونة[2]، فارتفعت درجته بين البرية، أحمده حمد من أصبح موشحًا[3] بجلائل[4] نعمه السنية[5]، وأشكره شكر من شرح الله صدرًا[6]، فارتقى بذلك الشرح إلى متون الرتب العلية، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة من انتصب للنظر فيما استتر من ضمائر مصنوعاته الخفية، فجزم بأنه تعالى منفرد بالفاعلية، وأن الكائنات[7] مفعولاته المطلقة، وليست مفعولات معية، وأشهد أن سيدنا محمدًا ﷺ عبده ورسوله، مصدر الأفعال الزكية، والصفات المشبه بها صفات الملأ الأعلى، وناهيك بها من نعوت قدسية[8]، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه المتحلين[9] بأشرف أفعال القلوب، لا بالأفعال الناقصة الردية[10] وسلم كثيرًا. أما بعد:

(١) المجيد: الرفيع العالي وفي حديث عائشة ﵂: ناوليني المجيد أي المصحف وهو من قوله تعالى: (بل هو قرآن مجيد) اللسان (١٣/ ٢٨) (مجد).

(٢) صون: الصون إذا رتقى شيئًا أو ثوبًا (المصدر نفسه ٧/ ٤٤٦) (صون).

(٣) توشحت هي: أي لبست وتوشح الرجل بثوبه، وبسيفه (المصدر نفسه ١٥/ ٣٠٦) (وشح).

(٤) جمع جليل: وهو الثماد إذا عظم (المصدر نفسه ٢/ ٣٣٦) (جلل) والثماد والثمادة: الحفر يكون فيها الماء القليل (المصدر نفسه ٢/ ١٥٢) (ثمد).

(٥) يجوز أن يكون من السنا، والسنا: هو الضوء (المصدر نفسه ٦/ ٤٠٦).

(٦) في (ب، ج، د) «من شرح بالإسلام صدرًا».

(٧) في (جـ، د) «جميع الكائنات».

(٨) القدوس: الطاهر المنزه عن العيوب والنقائص، وفعول بالضم من أبنية المبالغة وقد تفتح القاف، وليس بالتكثير (المصدر نفسه ١١/ ٦٠) (قدس).

(٩) التحلية: الوصف (المصدر نفسه ٣/ ٣١٢) (حلا) وفي (أ، ب) المتخلقين وما أثبتناه من (جـ، د).

(١٠) الهالكة (اللسان٥/ ١٩٥) (ردى).

فإن علم العربية من بين العلوم التي[(١)] صار شرفه معلومًا بالضرورة، وكيف لا؟! وهو الوسيلة إلى فهم كتاب الله المجيد، وسنة نبيه المأثورة. وإن من ألطف مقدماته، وأرق منظوماته، الموشح الذى نظمه مجتهد العصر، وعلامة الدهر، إمام المتأخرين، وخاتم العلماء المتبحرين، أبو الفضل (١/أ) عبد الرحمن جلال الدين السيوطي الشافعي تغمده الله برحمته، ورضوانه، وأسكنه الفردوس الأعلى من جنانه؛ لأنها جامعة بين رقة الألفاظ، وعذوبتها، وجلالة المعاني، وسهولتها، بديعة لم تسمح قريحة بمثالها، غريبة لم ينسج ناسج على منوالها، إذ لم يسمع قبلها بعلم من العلوم نظم موشحًا. فأضحى شأنها بذلك بين مقدمات هذا[(٢)] الفن مرشحًا[(٣)].

وقد استخرت الله تعالى في وضع شرح عليها؛ يحل ألفاظها، ويبين مرادها، ويسهل[(٤)] به ما عسى أن يكون قد عسر من قيادها[(٥)] راجيًا مع قصد بركة مؤلفها أن ينفع الله به ولو شخصًا واحدًا بمسألة[(٦)] واحدة، فيصلني بدعوة صالحة تكون بمصالح الدارين عليَّ عائدة، وسميته (المنقح[(٧)] على الموشح[(٨)])

---

(١) «التي»: سقطت من (جـ،د).

(٢) «هذا» سقطت من الأصل.

(٣) في (ب، جـ، د) «مرجحًا».

(٤) القياد: الحبل الذي تقود به، وفلان سلس القياد وصعبه «اللسان» (١١/ ٣٤١).

(٥) في (ب، جـ، د) «ويسهل به ما عسى أن يكون قد عسر من قيادها».

(٦) في جميع النسخ بمسلة والصواب ما أثبتناه لأنه موافق للقواعد الإملائية الحديثة من (ب، جـ، د).

(٧) نقح الشيء قشره ونقحوا حمائل سيوفهم أي قشروها فباعوها لشدة زمانهم، وأنقح شعره إذا نقحه وحككه، ونقح النخل أصلحه، وقشره، وتنقيح الشعر تهذيبه يقال: خير الشعر الحولي المنقح، ونقح الكلام: فتشه وأحسن النظر فيه، وقيل أصلحه وأزال عيوبه «اللسان» (١٤/ ٢٥٣) (نقح).

(٨) هذه تسمية المؤلف، وأما الاسم الذي على ظهر المخطوط (أ) وهو «المنقح في شرح الموشح» لعله زيادة من الناسخ.

وأسأل الله الذى مَنَّ علينا بمحبة هذا النبى الكريم واستيطان بلدته[١]، أن يديم لنا ذلك ما عشنا، ويحشرنا بعد الممات في زمرته، وأن ينفع بهذا التعليق من حصل منه، ولو الشىء القليل، وأن يختم لنا بخير أجمعين إنه ولى التوفيق[٢]، وهو[٣] حسبنا ونعم الوكيل.

وينبغى قبل الخوض في شرح كلام المصنف[٤]، أن نتعرض[٥] لما تحتاج إليه هذه المنظومة من إصلاح أهل صناعة الموشحات، ومن علم العروض، على سبيل الإيجاز فنقول وبالله التوفيق.

التوشيح لغة:

مصدر قولهم: توشحت المرأة إذا لبست الوشاح، وهو ما ينسج من (٢/أ) أديم[٦] عريضًا، ويرصع بالجواهر، وتشده المرأة بين عاتقيها وكشحيها[٧]، وربما قالوا: توشح الرجل بسيفه، وبثوبه[٨]، والوشحاء من المعز: الموشحة ببياض[٩].

---

(١) «إنه ولى التوفيق» هذه العبارة سقطت من (ب ،جـ، د) وما أثبتناه من الأصل.
(٢) في الأصل في (ب، جـ، د) «فهو».
(٣) في الأصل (المص) وهو رمز يرمز به صاحب الأصل لكلمة (المصنف).
(٤) في الأصل «أن يتعرض» ولعله تصحيف.
(٥) الجلد ما كان، وقيل: الأحمر، وقيل: المدبوغ، وقيل: هو بعد الأفيق، وذلك إذا تم واحمر، واستعاره بعضهم للحرب «اللسان» (١/ ٩٦).
(٦) (اللسان ١٥/ ٣٠٦).
(٧) في الأصل «وعاتقها وكشحها»، وفي (جـ، د) «بين عاتقيها وكشحها» وما أثبتناه من (ب).
(٨) «اللسان» (١٥/ ٣٠٦).
(٩) (المصدر نفسه ١٥/ ٣٠٦).

وأما الموشح في الاصطلاح:

فهـو كلام منظوم على وزن مخـصوص، ويتركب من الأقـفال والبيوت، فأما الأقفال: فهي أجـزاء مؤلفة يلزم[1] في كل قفل منهـا أن يكون متفـقًا مع بقيتـها في وزنها، وقوافيها، وعدد أجزائها إلى آخر الموشح.

فقول المصنف: «إلى إله الأنام» إلى قوله: «ارغب قفل»، وكل ما يأتي بـعده على نمطه قفل آخر. كقوله: «والنحو للمرء» إلى قوله: «مذهب» وكذا ما بعد ذلك.

وأقل ما يتألف الـقفل من جزءين[2] كقوله: من يعشق الـبدور .. يصبر على السهر، وربما انتهى إلى عشرة، كقول بعضهم:

تلك الخلس من النعس أو اللعس لقد كمل بدر طرق

مثل الفلق تحت الغسق حتى سرق ألباب أهل الصواب

فهذا كله قفل واحد، ونظائره كثيرة[3] في الموشح مثله وربما ركب القفل من أحد عشر جزءًا أيضًا، ولكن ما بعد الثمانية لم يرد عمن يعتد به من أهل الصناعة.

وأقفال المصنف ثلاثية الأجزاء كمـا هو واضح، والقفل الأخير من الموشح يسمى خرجـة في اصطلاحهم، وشرطها عندهم، أن تـكون هزلية، وملحونة أيضًا، كـقول بعضهم آخر موشحه:

حب الملاح[4] أفسد نسكي[5] وصلاحي: إلا إذا كان الموشح مـدحًا فإنها تكون مُعرَّبة غـير هزلية، والظاهر (٣/ أ) أن ذلك لعـدم المناسبة[6]، ومن ثم لم تكن خرجة موشح المصنف هزلية، ولاملحونة؛ لأن المقام لا يناسب ذلك.

---

(١) في الأصل «نلزم».

(٢) في (أ،ب) «جزين» والصواب ما أثبتناه وهذا منهج النساخ في جميع المخطوطات.

(٣) «كثيرة» سقطت من الأصل.

(٤) في الأصل «الملاحي».

(٥) في الأصل «نصحي».

(٦) في (ب) «العدم مناسبة المقام».

وأما الأبيات فهى أجزاء مؤلفة، يلزم[١] في كل بيت منها أن يكون متفقًا مع بقية أبيات الموشح، في وزنها، وعددها، لا في قوافيها بل يحسن أن تكون[٢] قوافي كل بيت منها مخالفة لقوافي البيت الآخر، فقول المصنف: «ثم اصلي» إلى قوله «الشرفاء»: بيت، وكذا ما بين كل قفلين، كقوله: «فهاك نظمي» إلى قوله: «موضحة» وهكذا، وهي على الوجه الحسن من اختلاف قوافي البيوت، فأقل[٣] ما يتألف البيت من ثلاثة أجزاء كأبيات موشح المصنف، وربما تألف من اثنين نادرًا، ومن اثنين ونصف في المركب، وستعرفه.

وقد يتألف من أربعة كقوله:

مقامنا كريم

وغيره لئيم (بيت وكل بيت من أربعة أجزاء وكل جزء من فقرة واحدة)

مدامة وريم

والسعد لي نديم

لاعشت يارفيقي[٤] ذا العيش.

فقوله: لا عشت ... إلخ قفل، وما قبله بيت، ونهاية[٥] ما يتألف منه البيت خمسة أجزاء.

---

(١) في الأصل «تلزم».

(٢) في (ب، جـ) «يكون».

(٣) (أ، ب) «وأقل» وما أثبتناه من (جـ،د).

(٤) في (أ، ب) «يا رفيي».

(٥) «ونهاية» سقطت من (جـ).

واعلم أن الجـزء من القفل لا يكون إلا مـفردًا، وأمـا أجزاء البـيت فقـد يكون مركبًا، فتسمى أجزاؤه فقرًا، ولا يتركب إلا من فقرتين، أو ثلاثة.

ـ فالأول كقوله:

أقم عـــذري، فـــقـــد آن[٢] أن أعكف

على خــمــري، يطوف بهـــا أوطف

كما تدري، هضيم[٣] الحشا مخطف[٤]

ـ والثاني كقوله:

من لي به يرنو[٥]، بمقلتي ساحر، إلى العباد (٤/ أ)

ينأى به الحسن، فينثني نافر، صعب القياد

وتارة يرنو[٦]، كما احتسى الطائر، ماء الثماد

وقد يتركب الجزء من أربع فقر قليلاً.

---

(١) «أن» سقطت من (ب، جـ، د).

(٢) في (ب، جـ، د) «هشيم».

(٣) وجدت هذا البيت في الأدب الأندلسي للدكتور جودة الركابي (ط دار المعارف) ص ٢٩٦.

(٤) في جميع النسخ «يرنوا» ولا مانع فقد تأتي الألف زائدة كما في قوله تعالى: ﴿فمن كان يرجو﴾ (سورة الكهف: ١١).

(٥) في (أ، ب) «يرنوا».

والموشح إن ابتدئ[١] بالقفل كموشح المصنف سُمي تامًا، وإن ابتدئ[٢] بالبيت كقوله: «مقامنا كريم ..... إلخ»[٣] ما سبق سُمي أقرعًا، وهو أقل استعمالاً من الأول[٤]، وأبيات الموشح لا تزيد على خمسة اصطلاحًا، وكذا أقفاله - إن كان أقرعًا[٥] - وإلا فتكون ستة، وقد خالف المصنف هذا الاصطلاح فزاد في[٦] عدد الأبيات، والأقفال، لأن ضرورة النظم في العلم اقتضت ذلك؛ وأوزان الأقفال قد تكون كأوزان الأبيات، وقد لا تكون، وهو الأكثر، ومنه موشح المصنف بالنظر إلى الجزء الأخير من القفل، ولو حذف كان من الأول، واعلم أن المراد من كون الموشح موزونًا - كما سبق في تعريفه - كونه[٧] جاريا على أوزان ضروب الأنغام[٨]، ثم منه ما يكون على وزن يدركه السمع، ويعرفه الذوق، كما تعرف أوزان الشعر كموشح المصنف، ومنه ما لا يكون كذلك. والأول قسمان: ما لا يجري على بحور الشعر المحفوظة عن العرب، وهو الغالب وما يجري عليها كموشح المصنف ما عدا الجزء الثالث من القفل، ثم إن كان في الجاري عليها، ولو كلمة واحدة، تخرجه عن البحر الذي هو منه كالجزء الثالث من أقفال المصنف كان مقبولاً، وإلا كان ساقطًا مرذولاً، وموشح المصنف من بحر المنسرح، أعني كل جزء من أجزائه، ما عدا الثالث (٥/أ) من الأقفال نصف بيت من المنسرح، ووزنه في الأصل مستفعلن مفعولات بغير تنوين مستفعلن، لكن مستفعلن الثاني يدخله الطي، وهو حذف الرابع الساكن، فيصير مستعلن[٩]، وينقل إلى مفتعلن، وهو ملتزم في جميع كلام المصنف،

---

(١) في (جـ) «إن ابتدأ».
(٢) في (جـ) «ابتدأ».
(٣) في (ب) «آخر».
(٤) في الأصل «طمس» وأثبته من (ب، جـ، د).
(٥) في (أ، ب) «أقرع».
(٦) في (ب) «على» وما أثبتناه من (أ، جـ، د) وهو مناسب للسياق.
(٧) في (ب) «كوزنه».
(٨) في الأصل « الأنعام».
(٩) في (ب، جـ، د) «مستفعلن».

إلا في آخر بيت واحد، وهو قوله في باب التوابع، و «الثاني توكيده بتكريره .. إلخ» البيت فإنه فيها[١] سالم من الطي[٢]، وأما[٣] مفعولات فيدخله[٤] الطي أيضًا فيصير مفعلات، وينقل إلى فاعلات، وهو غالب[٥] استعمال المصنف، ويقع فيه الخبن أيضًا، وهو حذف الثاني الساكن، فيصير مفعولات، فينقل[٦] إلى مفاعيل بغير تنوين، وأما مستفعلن الأول فيقع فيه الطي، ويقع فيه الخبن أيضًا، فيصير متفعلن، وينقل إلى مفاعل، ويقع في كلام المصنف سالمًا ومخبونًا، ومطويًا[٧]، وأما الخبل باللام وهو اجتماع الطي والخبن[٨] فلم يقع في كلام المصنف، واعلم أن الطي حسن في هذا البحر من مستفعلن، ومفعولات أيضًا، وأما الخبن فصالح في الأول قبيح في الثاني وإتقان هذه الكلمات مما يعين على إقامة الوزن في هذا[٩] الموشح؛ لأنه قد يخفى في بعض الأوقات. وإذ قد[١٠] فرغنا من تقديم ما أردنا تقديمه، فلنشرع الآن في شرح ألفاظ الكتاب، طالبين من الله المعونة فهو الكريم الوهاب.

---

(١) «فيها» سقطت من (أ).

(٢) «من الطي» سقطت من (ب، جـ، د).

(٣) «أما» سقطت من الأصل.

(٤) في (أ) «ومفعولات فيدخله».

(٥) «غالب» سقطت من (أ).

(٦) في (ب) «وينقل».

(٧) في (ب، جـ ، د) «ومطويًا ومخبونًا».

(٨) في (ب، جـ، د) «الخبن والطي».

(٩) في (ب، جـ، د) «وزن هذا الموشح».

(١٠) «قد» سقطت من الأصل.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

(ص)

إلى إله الأنام من نحلا إفضاله كل آمل أملا ارغب

(ش) **الإله**: معرفًا: المعبود بحق، وهو الله تعالى وحده لا شريك له (٦/أ).

وأما إله منكرًا: فهو في الأصل يطلق على كل معبود، ثم غلب على المعبود بحق.

والأنام: الخلق، أو الجن والإنس، أو جميع ما على وجه الأرض، كذا في القاموس[٢]، والأنسب هنا الأول لعمومه.

ونحل: كضرب: أعطى[٣]، وهو فعل ماض، والألف في آخره للإطلاق.

الإفضال: الإنعام.

والآمل: بوزن فاعل، الراجي، والمراد به هنا المسلم الطالب لفضل الله تعالى الراجي له.

والأمل: آخر البيت كالفرس: الرجاء، والرغبة، والضراعة، والمسألة[٤].

وقوله: **إفضاله**: مرفوع على أنه فاعل نحل، **وكُلَّ**: مفعوله الأول، وأملا: مفعوله الثاني وألفه منقلبة عن التنوين كما هو قاعدة المنصوب المنون إذا وقف عليه.

---

(١) البسملة من (ب،د). (٢) ص ١٣٩٣ .

(٣) هكذا في القاموس (١٣٧١).

(٤) فى الأصل «المسلة» وما أثبتناه من (ب) لأنه موافق لقواعد الإملاء الحديثة وهذا منهج صاحب الأصل في كتابة هذه الكلمة ولقد قمت بتصحيح بقية الكلمات دون إشارة.

ومعمول أرغب، وهو المرغوب فيه محذوف، وإنما حذف ليقدر عامًا[١]، إذ تقدير خاص دون غيره في مثل هذا المقام تحكم، وتقديم معمول أرغب، وهو إلى إله الأنام لإفادة الاختصاص، وحاصل معنى البيت أسأل وأضرع في جميع مآربي الدينية والدنيوية إلى إله الأنام لا إلى غيره، وهو الله الذي أعطى إفضاله: أي أعطى هو تفضلاً وتطولاً[٢] من غير استحقاق لأحد عليه كل راج من المسلمين رجاء أي مرجوا. ولما كان إعطاؤه تعالى على سبيل التفضل حسن إسناد نحل إلى الإفضال، ويجوز أن يكون فاعل نحل ضميرًا يعود على من، وإفضاله: منصوب على أنه مفعوله الثاني، وهو حينئذ بمعنى المتفضل به[٣] وكل: مفعوله الأول؛ لأنه آخذ فهو فاعل من[٤] حيث المعنى، والفاعل (٧/أ) من حيث المعنى هو المفعول الأول في باب أعطى، وكسى، نحو: أعطيت زيدًا جبة، فزيد: هو المفعول الأول[٥] لأنه الآخذ للجبة.

وأملا على هذا الإعراب: مفعول مطلق لآمل الذي قبله، وعلى الإعراب الأول ففي تنكير أملا ـ أعني المفعول الثاني ـ إشارة إلى أن ما يعطيه الله تعالى للسائل الآمل لا يلزم أن يكون عين ما أمله، بل لابد أن يعطيه على سبيل التفضل.

أملا: إما أن يكون[٦] عين ما أمله، أو غيره فقد أخرج الترمذي[٧] عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **«ما على وجه الأرض مسلم يدعو الله تعالى بدعوة إلا آتاه الله إياها[٨]، أو صرف من السوء مثلها، ما لم يدع بإثم، أو قطيعة رحم»** فقال

(١) في الأصل «عاملاً» والصواب ما أثبتناه من (ب، جـ، د) لأنه موافق لسياق الكلام.

(٢) في (ب، جـ، د) «تطولاً وتفضلاً».

(٣) «به» سقطت من (جـ).

(٤) في الأصل «فاعل في المعنى».

(٥) «الأول» سقطت من (ب، جـ).

(٦) «أن يكون» سقطت من الأصل.

(٧) الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سوره السلمي الترمذي الضرير مصنف الجامع وكتاب العلل. «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٣٣)، «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٧٨)، «السير» (١٣/ ٢٨٠).

(٨) «الله إياها»: سقطت من الأصل.

رجل من القوم: إذًا نكثر، فقال: «الله أكثر»[(١)]، قال الترمذي: حسن صحيح[(٢)]، ورواه الحاكم من رواية أبي سعيد، وزاد فيه، «أو يدخر له من الأجر مثلها»[(٣)]. وفي الموطأ[(٤)] عن زيد بن أسلم أنه كان يقول: «ما من داع يدعو إلا كان بين إحدى ثلاث: إما أن يستجاب له، وإما أن يدخر له، وإما أن يكفر عنه»، وفى وصف[(٥)] المصنف الباري[(٦)] تعالى في مقام السؤال والضراعة بأنه معبود الخلق بحق، وبأنه لا يخيب راجيه حمد له تعالى: لأنه وصف بجميل؛ أي جميل تعظيماً له رجاء أن يعطيه سؤله. والحمد: هو الوصف بالجميل على قصد التعظيم، وقد ابتدأ[(٧)] بالبسملة قبل ذلك، فقد اقتدى رحمه الله تعالى بالكتاب العزيز، وعمل بكل من حديث: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أقطع»، وحديث: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع»[(٨)] (٨/أ) بناءً على أن المراد بالابتداء العُرفي الممتد، لا الحقيقي المضيق، والأقطع: الناقص البركة.

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه أبواب الدعاء باب ما جاء في انتظار الفرج وغير ذلك (٥/ ٥٦٦) برقم (٣٥٧٣) وصححه الحافظ، ونقل الحاكم تصحيحه في «الفتح» (١٢/ ٣٧٣)، وقال الألباني في «صحيح سنن الترمذي»: حسن صحيح (٣/ ١٨١) رقم (٢٨٢٧)، ورواه أحمد في «المسند» (٨/ ٤٤٢) برقم (٢٢٨٤٩).

(٢) في (ب) «حديث حسن صحيح».

(٣) «مستدرك الحاكم» (١/ ٦٧٠) برقم (١٨١٦).

(٤) (ص ١١٠) برقم (٣٦)، وهو أيضًا في «صحيح الترغيب والترهيب» (٢/ ٢٧٧) برقم (١٦٣٢)، ولم يتكلم عليه الألباني.

(٥) في الأصل (وصف).

(٦) في (ب) «للباري».

(٧) في الأصل «أبتاءً».

(٨) ضعفه الألباني في «الإرواء» (برقم٢).

(ص)

ثم أصلي على الذي شـرفـا

ذاتًا ووصـفًـا وعنصـرًا ووفـا

وآلـه مع صـحـابـه الشـرفـا

منه: والنحـو للمـرء خـيـر مـا حـصـلا ومن تَحَـصَّلَه حـاز تـاج عــلا

(ش) كما أن لله علينا من النعم ما لا يمكن إحصاؤه كذلك لنبينا محمد ﷺ - بهدايته لنا إلى معرفة الله تعالى، ومعـرفة طرق النجاة والشقاوة - من المنن ما يتعذر استقصاؤه فلم يكن شيء بعد حمد الله تعالى أهم من الصلاة عليه ﷺ.

[فمن ثَمَّ أردف المصنف حـمد الله تعالى بالصـلاة عليه ﷺ أداءً لبعض حـقه ﷺ وامتثالاً لأمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ بالصلاة عليه ﷺ][1]، واستغنى المصنف بما ذكره من الأوصاف الشـرعية للنبي ﷺ عن ذكر اسمه الشـريف تعظيماً لشأنه ﷺ وتفـخيمًا لقـدره لما في ذلك من الإشارة إلى انفراده بهـا ﷺ. وعدم مشارك له فيها فلا ينصرف الذهن عند سماعها إلى غيره[2].

لسنا نسـمـيك إجـلالاً وتـكـرمـة ▫▪▫ وقــدرك المعــتلى عن ذاك يغنينا

إذا انفـردت ومـا شـوركت في صفـةٍ ▫▪▫ فـحـسـبنا الوصف إيضـاحًـا وتبـيـنا

وفي ذلك الثناء[3] ضـرب من الأدب مقـتبس من مـشكاة[4] قوله تـعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضاً﴾ (سورة النور: ٦٣).

---

(١) بين المعقوفتين سقط من الأصل.

(٢) في(ب، ج، د) لغيره.

(٣) «الثناء» سقطت من الأصل.

(٤) «من مشكاة» سقطت من الأصل.

والشرف: العلو والمجد، والذات المقابلة للصفة، وهي المراد (٩/أ) هنا ما يقوم بنفسه، ويقوم به غيره فذات الشيء جوهره الذي يقوم بنفسه، وتقوم به صفاته، والوصف: هنا المعنى العام القائم بالغير.

والعنصر: الأصل والحسب. والوفاء: بالمد، ضد الغدر وقصره المصنف للضرورة.

قوله: ذاتًا: تمييز محول عن الفاعل، وأصله: شرفت ذاته، وما عطف عليه مثله، وحذف مُتَعَلَق شرف للتعميم، وحاصل الكلام: وأصلي على الذي شرف: أي علا[1] يعني على جميع الأنام ذاته، وصفاته، وعنصره، ووفاؤه، فهو نبينا ﷺ إذ ليس ذلك لغيره، وأتبع المصنف الصلاة على النبي ﷺ بالصلاة على آله، وهم[2]: بنو هاشم والمطلب عند الشافعي[3] رحمه الله، وبنو هاشم فقط عندنا لقوله ﷺ في حديث الصحيحين حيث قيل له: كيف نصلي عليك؟ قال: «قولوا[4]: اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد ..» (الحديث)[5]. وأتبعها بالصلاة على الصحابة رضي الله عنهم؛ لأنهم حملة دينه ﷺ إلينا فكان أهم شيء بعد الصلاة عليه وعلى آله الصلاة عليهم، وصحاب: بكسر الصاد ككتاب: جمع صاحب بمعنى الصحابي: وهو من اجتمع مؤمنًا بمحمد ﷺ[6]، والشرفاء: - جمع شريف - نعت للصحاب، ويقدر[7] مثله للأول أو

(١) في (ب، جـ، د) «على».

(٢) كذا الأصل في (ب، جـ، د)

(٣) قال الشافعي في «كتاب الأم» (٤/ ٢٦٧) بعد كلام: «وهذا يدل على أن الصدقة والعطايا غير المفروضة تحل لمن لا تحل له الصدقة من آل محمد وهم آل الخمس» وفي نفس الكتاب(٨/ ٤٢٣) يسرد أدلة توضح أن أصحاب الخمس هم بنو هاشم وبنو المطلب.

(٤) «قال قولوا» سقطت من الأصل.

(٥) صحيح البخاري (جـ٧/ ١٥٦) باب رقم ٣٢ «الصلاة على النبي ﷺ» ومسلم (جـ١/ ٣٠٥) برقم (٤٠٥)

(٦) ولابن حجر تعريف قريب من هذا (الإصابة ١/ ١٠).

(٧) في (جـ، د) «مقدر».

بالعكس، وهو أولى: لأن الحذف من الثواني لدلالة الأوائل أولى من العكس. وأشار بقوله: «والنحو .. الخ» إلى[1] الترغيب في تعلم علم[2] النحو الذي هو بصدده جريًا (١٠/أ) على عادة المشايخ غالبًا في بيان فصل العلم الذي يصنفون فيه، ليكون[3] ذلك مرغباً للطلبة في بيان التبحر[4] في أنواعه وفنونه، وباعثًا لهم علي اجتناء ثمراته الغضة من يانع[5] غصونه، قال المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ في شرح ألفيته في النحو المسمى «بالمطالع السعيدة في شرح الفريدة»: ورد في الحث على تعلم العربية أحاديث مرفوعة، وآثار موقوفة ومقطوعة[6] فأخرج المرهبي في «فضل العلم»[7] من طريق زيد ابن جدعان: قال: سمعت أبا جعفر محمد بن علي يقول: قال رسول الله ﷺ: «أعربوا الكلام كي تعربوا به القرآن»[8]، وأخرج المرهبي أيضًا، والخطيب في الجامع[9] من طريق الزهري عن سالم عن ابن عمر قال: مر عمر بقوم قد رموا رشقًا فأخطأوا فقال: ما أسوأ رميكم، قالوا: نحن متعلمين، فقال: لحنكم أشد من سوء رميكم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «رحم الله امرءً أصلح من لسانه»، وأخرج الطبراني، وأبو الشيخ ابن حبان[10]، والحاكم في المستدرك، وابن مردويه، والبيهقي في شعب

---

(١) «إلى» سقطت من الأصل.

(٢) «علم» سقطت من الأصل.

(٣) في (جـ) «ليكون لهم».

(٤) في(ب) «وفي التبحر».

(٥) في الأصل «من تامر».

(٦) في الأصل «مرفوعة وموقوفة».

(٧) لم أجد هذا الكتاب.

(٨) «كنز العمال» (١/ ٦٠٧) برقم (٢٧٨٣)، وفي «الضعيفة» برقم (١٣٤٧).

(٩) (٢/ ٢٤) برقم (١٠٦٦) وهو أيضًا في: «كنز العمال» (١٠/ ٢٥١) برقم(٢٩٣٤٤) وهو في «الضعيفة» تحت رقم(٢٤١٤) وفي «ضعيف الجامع» برقم (٣٦٠٣).

(١٠) عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان ولد سنة أربع وسبعين ومئاتين «السير» (١٦/ ٢٧٦).

الإيمان[١]، والمرهبي، والصابوني[٢] في المائين[٣] عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «**أحب العرب لثلاث: لأني عربي، والقرآن عربي، وكلام أهل الجنة عربي**». وأخرج البيهقي في شعب الإيمان[٤] من طريق مورق[٥] العجلي قال: قال عمر: «**تعلموا السنة، والفرائض، واللحن كما تعلموا القرآن**»، وأخرج البيهقي أيضًا[٦]، والخطيب (١١/أ) في الجامع[٧] من طريق أبي مسلم البصري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «**تعلموا العربية فإنها تزيد في المروءة**».

وأخرج المرهبي عن ميمون بن مهران قال: كان ابني يتعلم العربية فنهيته عنها فشهدت ابن عمر وقد لحن بعض ولده فدفعه دفعة ألقاه حيث شاء الله، فرجعت إلى ابني فقلت: عليك بالعربية: فإني رأيت ابن عمر يضرب ولده على اللحن[٨].

وأخرج البيهقي في الشعب[٩]، والمرهبي عن يحيى بن عتيق قال: قلت للحسن: يا أبا سعيد، الرجل يتعلم العربية يلتمس بها حسن المنطق، ويقيم بها قراءته، فقال: حسن فتعلمها فإن الرجل يقرأ الآية فيعي بوجهها فيهلك فيها.

---

(١) (٢/١٥٩) برقم ١٤٣٣ وهو في «كنز العمال» (١٢/٤٤) برقم (٣٣٩٩٢٣) وهو في «الضعيفة» برقم (١٦٠)، وقال الألباني: إنه موضوع.

(٢) أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عثمان السبخي البخاري الصابوني (ت:٥٥٥هـ) (السير ٢٠/٢٨٦).

(٣) لم أجد هذا الكتاب.

(٤) (٢/٢٥٧) برقم (١٦٧٤) ورواه البيهقي أيضًا في «السنن الكبرى» (٦/٢٠٩) والدرامي في سننه (٢/٣٤١) أنظر «زاد الميسر في علم التفسير» لابن الجوزي (٣/٣٨٦).

(٥) أبو المعتمر البصري وترجمته في السير (٤/٣٥٣).

(٦) في «شعب الإيمان» (٢/٢٥٧) برقم (١٦٧٦).

(٧) (٢/٢٥) برقم (١٠٦٧).

(٨) هذا الأثر في «معجم الأدباء» (١/٧٩) بزيادة (ولا يضربهم على الخطأ).

(٩) (٢/٢٦٠) برقم (١٦٩١) بلفظ (بها).

وأخرج أبو طاهر عن محمد بن الحارث المخزومي قال: دخل على عبد العزيز بن مروان رجل يشكو صهراً له فقال له[١]: إن ختني فعل بي كذا وكذا، فقال عبد العزيز: مَنْ ختنَك؟ فقال: ختنني الختان الذي يختن الناس، فقال عبد العزيز لكاتبه: ويحك! بم أجابني؟ فقال له[٢]: أيها الأمير: إنك لحنت، وهو لا يعرف اللحن، كان ينبغي أن تقول: مَنْ ختنُك، فقال عبد العزيز: أراني أتكلم بكلام لا تعرفه العرب. لا شاهدتُ الناس حتى أعرف اللحن، فأقام في البيت جمعة لا يظهر، ومعه من يعلمه، قال: فصلى بالناس الجمعة وهو من أفصح الناس، قال: فكان يعطي على العربية، ويحرم على اللحن حتى قدم عليه[٣] زوار من[٤] أهل المدينة، وأهل مكة من قريش فجعل يقول للرجل منهم[٥]: ممن أنت؟ فيقول (١٢/أ): من بني فلان، فيقول للكاتب[٦]: اعطه مائتي دينار، حتى جاءه رجل من بني عبد الدار، فقال له: ممن أنت؟ فقال[٧]: مِنْ بنُو عبد الدار فقال: تجدها في جائزتك، وقال للكاتب: اعطه مائة دينار.

وأخرج البيهقي في شعب الإيمان[٨] عن شعبة قال: إذا كان المحدث لا يعرف النحو فهو كالحمار يكون على رأسه مخلاة ليس فيها شعير، وقد نظم بعضهم هذا الأثر فقال:

مثل من يطلب[٩] الحديث ولا ... يعرف نحواً ولا له آلاتُهْ
كحمار قد عقلت ليس فيها ... من شعير برأسه مخلاتُهْ[١٠]

---

(١) «له» سقطت من الأصل.
(٢) «له» سقطت من (جـ).
(٣) في (جـ) «إليه».
(٤) هكذا في الأصل وفي (ب، جـ، د) «رواد».
(٥) «منهم» سقطت من الأصل.
(٦) «للكاتب» سقطت من الأصل.
(٧) في الأصل «فيقول».
(٨) (٢/ ٢٦٠) برقم (١٦٨٩).
(٩) في (ب، جـ، د) «الطالب».
(١٠) هذان بيتان ذكرهما السخاوي في كتابه «فتح المغيث» (٣/ ١٦٤) ونسبهما إلى جعفر السراج شيخ السلفي وبهذا المعنى ذكر السيوطي في كتابه «تدريب الراوي» (١/ ٥٤٢) قولاً لحماد بن سلمة حيث يقول: «مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة ولا شعير فيها»، ذكر هذا القول أيضًا السخاوي في «فتح المغيث» (٣/ ١٦٤).

وأخرج البيهقي في (شعب الإيمان)[١] من طريق الواقدي عن أبي الزناد عن أبيه قال: (ما تزندق من تزندق بالمشرق إلا جهلاً بكلام العرب، وعجمة قلوبهم).

وأخرج ابن شاكر[٢] في مناقب الشافعي من طريق حرملة قال: سمعت الشافعي ـ رحمه الله ـ يقول: ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا بتركهم مذهب[٣] العرب وميلهم إلى لسان أرسطا طاليس[٤].

وأخرج الخطيب في تاريخ بغداد[٥] عن الفراء[٦] أنه قال: قل رجل أمعن النظر في العربية وأراد غيرها إلا سهل عليه فقيل له: فأنت الآن قد أمعنت النظر في العربية، فنسألك من باب الفقه، فقال: هات على بركة الله تعالى، فقال[٧]: فما تقول في رجل صلى فسهى فسجد سجدتي السهو فسهى فيها؟ ففكر[٨] الفراء ساعة ثم قال: لا شيء عليه، فقيل له: من أين قلت[٩]؟ قال:(١٣/أ): قسته على مذهبنا في العربية، وذلك أن المصغر عندنا[١٠] لا يصغر وإنما السجدتان تمام الصلاة وليس للتمام تمام، ولا يلتفت إلى السهو في السهو. انتهى.

---

(١) (٢/ ٢٦٠) برقم (١٦٩٢) وهو بلفظ: «ما تزندق في الشرق إلا جهلاء بكلام العرب وعجمة قلوبهم».

(٢) محمد بن أحمد المصري القطان (ت:٤٠٧هـ) «كشف الظنون» (٨/ ١٨٣٩).

(٣) في (ب، جـ، ،د) «لسان».

(٤) في الأصل «أرسطاليس».

(٥) (١٤/ ١٥٢) في ترجمة الفراء وذكر هذه القصة ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٣/ ٢٩٥) في «ترجمة الكسائي» وقال: هكذا وجدت هذه القصة في عدة مواضع، وذكر الخطيب في «تاريخ بغداد» أن هذه القصة جرت بين محمد بن الحسن والفراء.

(٦) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور النحوي صاحب الكسائي نسيج وحده في النحو توفي (٢٠٧هـ ٦٣ سنة) «السير» (١٠/ ١١٨) و«وفيات الأعيان» (٦/ ١٧٦) و«تاريخ بغداد» (١٤/ ١٥٤) و«البغية» (٢/ ٣٣٣هـ).

(٧) في الأصل «فقيل».

(٨) في (ب، جـ، د) «فتفكر».

(٩) في (جـ، د) «أخذت».

(١٠) «عندنا» سقطت من الأصل.

قال: وقد اتفق العلماء على أن النحو يحتاج إليه في كل فن من تفسير، وفقه، وغيرهما . انتهى.

وبقي فيه آثار أخر تركناها خشية التطويل، وذُكر اختلاف كثير[١] في أول من وضعه[٢] وفي سبب وضعه فمن ذلك ما أخرجه أبو بكر الأنباري في أماليه، وابن عساكر في تاريخ دمشق عن ابن أبي مليكة قال: قدم أعرابي في زمن عمر فقال: من يقرئني[٣] مما أنزل الله على محمد ﷺ فأقرأه رجل براءة فقال: إن الله بريء من المشركين ورسولِه بالجر فقال الأعرابي: أو قد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه؛ فبلغ عمر مقالة الأعرابي فدعاه فقال: يا أعرابي أتبرأ من رسول الله ﷺ؟ فقال: يا أمير المؤمنين إني قدمت المدينة، ولا علم لي بالقرآن فسألت من يقرئني فأقرأني هذا سورة براءة فقال: إن الله بريء من المشركين ورسولِه، قلت: أو قد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله قد[٤] برئ من رسوله فأنا أبرأ منه، فقال عمر: ليس هكذا يا أعرابي، قال: فكيف[٥] هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: إن الله بريء من المشركين ورسولُه، فقال الأعرابي: وأنا والله أبرأ مما برئ الله ورسوله منه، فأمر عمر بن الخطاب ألا يقرئ القرآن (١٤/أ) إلا عالم[٦] باللغة، وأمر أبا الأسود فوضع النحو. ومن ذلك ما أخرجه أبو الفرج الأصفهاني في (كتاب الأغاني)[٧] عن يحيى بن يعمر[٨] الليثي أن أبا الأسود الدؤلي دخل على ابنته بالبصرة فقالت له: يا

---

(١) في (ب، جـ، د) «اختلافًا كثيرًا».
(٢) في (جـ، د) « في أول من وضع النحو».
(٣) في جميع النسخ بالياء، «من يقريني» وما اخترناه موافق للقواعد الإملائية الحديثة.
(٤) «قد» سقطت من الأصل.
(٥) في (جـ، د) «فقال كيف هي».
(٦) في (جـ، د) «لا يقرأ القرآن إلا عالم باللغة».
(٧) (١/ ٤٨١).
(٨) في الأصل «معمر».

أبت ما أشدُّ الحر! ـ فرفعت أشدَّ ـ، فظنها تسأله وتستفهم منه أي زمان الحر أشد؟، فقال لها: شهرًا أنا حر، فقالت: يا أبت إنما أخبرتك، ولم أسألك، فأتى علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال: يا أمير المؤمنين ذهبت لغة العرب لما خالطت العجم، ويوشك إن تطاول عليها زمان أن تضمحل، فقال له: وما ذاك؟ فأخبره بخبر ابنته، فأمره فاشترى[(١)] صحفًا بدرهم، وأملى[(٢)] عليه الكلام كله لا يخرج عن اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ثم رسم أصول النحو كلها فنقلها النحويون، وفرعوها. انتهى[(٣)].

وذكر أقوالا أخرى في ذلك، فليراجع ذلك كله فيه من أراده.

تعريف النحو

وعرف المصنف النحو في (النُقَاية) ـ بضم النون وفتح القاف، وهى مقدمة لطيفة تحتوي على أربعة عشر علمًا[(٤)] ـ بأنه: **علم يبحث فيه عن أواخر الكلم إعرابًا، وبناءً**، قال في شرحها[(٥)]: وهما ـ يعني قوله إعرابًا وبناءً ـ بالنصب على التمييز ليخرج بهما وبما[(٦)] قبلهما علم التصريف والخط إذ يبحث فيهما عن جملة الكلمة، ومنها الآخر، لكن لا من حيث التصحيح والإعلال لفظًا والإبقاء والحذف رسمًا.

وقوله: تاج علا يحتمل أن يكون شبه العلا الحاصل (١٥/أ) للنحوي. لسبب اشتغاله بالنحو بالتاج الذي يكون على رأس الملك تعظيمًا لشأنه، ثم أضاف المشبه به

---

(١) في الأصل «فأمره أن يشتري».

(٢) في الأغاني (١/ ٤٨١) وأمل.

(٣) «انتهى» سقطت من الأصل.

(٤) «كشف الظنون» (٢/ ١٩٧٠).

(٥) إتمام الدراية (المصدر نفسه ٢/ ١٩٧).

(٦) في (جـ، د) «وما قبلها».

إلى المشبه[١] كما في قولهم[٢]: لجين الماء، أي ماء كاللجين، وهو الفضة، فتكون المسألة من باب التشبيه، والمعنى حينئذ: ومن يُحصِّل النحو حاز عُلاً عظيمًا مثله في ارتفاع شأنه كمثل التاج الذي يكون على رأس الملك يفتخر به في مواكبه. ووصفه بأنه[٣] مذهب مبالغة في تعظيمه، ويحتمل أن يكون قد أثبت للعلا تاجًا فيكون من قبيل الاستعارة التخيلية كما قال به الشيخ سعد الدين التفتازاني في: (جناح الذل، ونار الحرب، وأظفار المنية) ونحوها، فالمعنى من يحصل[٤] علم العربية حاز تاج العلا أى حاز شرفه، وعظمته، لأن من حاز تاج ملك فقد حاز شرفه، وملكه[٥].

(ص) فهاك نظمي له موشحةً
أرجاؤها أبدعت مرشحةً
للمبتدي صغتها موضحةً

يُلفى بها ما يحصل الأملا لطالب النحو لا يصد ولا يحجب

(ش) ها: اسم فعل بمعنى خذ، والكاف حرف خطاب.

والأرجاء والنواحي والإبداع: فسره البيضاوي باختراع الشيء لا عن شئ دفعه انتهى.

والمراد به هنا الاتيان بما لم يسبق إليه.

---

(١) في (ب، جـ، د) «أضاف المشبه إلى المشبه به».
(٢) في (ب، جـ، د) «كقولهم».
(٣) في (جـ) «فإنه».
(٤) في (جـ) «من تحصيل».
(٥) في (ب، جـ، د) «ملكه وشرفه».

والترشيح: التربية، وحسن القيام[١] على المال استعمله لهذه الموشحة إشارة إلى حسن تنقيحها (١٦/أ) وتهذيبها.

قوله: للمبتدئ: جار ومجرور متعلق بقوله صغتها، وصاغ الشئ هيأه على مثال مستقيم، والمراد بالمبتدئ من هو[٢] في مبادئ الاشتغال، وأتقن من العربية ولو الجرومية، وكان مع ذلك له نوع فطنة، وذوق للشعر، وإلا فلا تصلح[٣] له هذه الموشحة، ولمثل هذا المبتدئ وضع هذا الشرح.

ويُلفى: بضم أوله، مبني[٤] للمفعول: أي يوجد ونائب الفاعل «ما» من قوله ما[٥] يحصل الأملا[٦] والباء من قوله «بها» للظرفية أى فيها.

والصد: مصدر صد فلان فلانا عن فلان[٧]: منعه وصرفه.

والحجب: الستر وحاصله[٨] أن هذه الموشحة بديعة الأسلوب منقحة الألفاظ واضحة المعانى كثيرة الفوائد بحيث يوجد فيها لطالب النحو ما يحصل أمله على وجه لا عسر فيه لعدم تعقيد فيها يصده أو يحجبه عن مراده وهذا وأمثاله مما يقول العلماء ﷺ في مدح تصانيفهم إنما يقصدون الإخبار بالواقع إرشادًا للمتعلم إلى طريق النفع وترغيبًا له في سلوكها نصحًا لعباد الله وابتغاء لأجره وثوابه، وليس الغرض منه الإعجاب بتصانيفهم ولا التفاخر بمدحها لأن ساحتهم تُنزه عن مثل هذه المقاصد الخسيسة. ووقف المصنف في آخر البيت الثالث على التنوين تبعًا لأهل صناعة الموشحات والتخميس؛ فإنهم يرتكبونه كثيراً وإن[٩] كان الوجه من حيث العربية

(١) في الأصل «وحسن القيام على القيام وعلى المال».
(٢) «هو» سقطت من الأصل.
(٣) وفي الأصل «يصلح».
(٤) في (ب، جـ، د) «على أنه مبني مفعول».
(٥) «ما» سقطت من (جـ، د).
(٦) «الأملا» سقطت من (جـ، د).
(٧) في (ب، جـ، د) «عن كذا».
(٨) في (د) «وحاصل».
(٩) «إن» سقطت من (د).

(١٧/ أ) أن تقف[١] عليها بالهاء كما هو الأرجح أو بالسكون على لغة من قال: «يا أهل سورة البقرت» بسكون التاء وعليها قراءة نافع وابن عامر، وحمزة: «إن شجرت»[٢].

تعريف الكلام

(ص) والله ربي أرجوه ملتحدا
وعصمة مانعا لكل ردا
ومن هنا البدء[٣] في الذي قصدا

فحدنا للكلام قد نقلا قول مفيد بالقصد قد شملا كاشرب

(ش) الملتحد: الملجأ قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِ مُلْتَحَدًا﴾ (سورة الجن: ٢٢).

قوله: وعصمة: أي عاصمًا واقيًا بالقاف ومنه ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ (سورة المائدة: ٦٧) أي يقيك.

والردى: الهلك وفعله ردى كعلم.

قوله: فحدنا: أي معاشر النحاة أشار به إلى أن الحد الذي ساقه للكلام إنما هو حده اصطلاحًا، لا لغة، كما قال ابن مالك مشيرًا إلى ذلك[٥] كلامنا[٦]، واعلم

(١) في (ب، جـ، د) «أن يوقف».
(٢) الدخان (٤٣).
(٣) في (جـ، د) «البدا».
(٤) «مشيراً إلى ذلك» سقطت من الأصل.
(٥) هذا مثال من كلام الناظم ابن مالك حيث يقول:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم

الكلام، والقول، واللفظ يطلق كل منهما لغة ـ كما قال الرضي[(١)] ـ على كل ما يلفظ به سواء أكان حرفًا، أم أكثر، مفيدًا، أم غير مفيد[(٢)].

قال: لكن القول اشتهر[(٣)] في المفيد بخلاف اللفظ والكلام، واشتهر الكلام لغة في المركب[(٤)] من حرفين فصاعدًا. انتهى.

أما في اصطلاح النحويين فحده كما يعلم من كلام المصنف: قول، مفيد، مقصود، والقول اصطلاحًا[(٥)]: لفظ دل[(٦)] على معنى فيخرج به من حد الكلام ما ليس بلفظ، وإن دل على معنى كالخط، والإشارة، ونحوهما (١٨/أ) مما يطلق عليه أيضًا الكلام لغة وما لا يدل على معنى، وإن كان لفظًا، وهو المهمل كديز مقلوب زيد، والمراد بالمفيد كما قال المصنف في همع[(٧)] الهوامع[(٨)]: ما يفهم معنى يحسن السكوت عليه[(٩)]، قال: وهل المراد سكوت المتكلم، أو السامع، أو هما؟ أقوال أرجحها الأول[(١٠)] لأنه[(١١)] خلاف التكلم فكما أن التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفته أيضًا[(١٢)].

---

(١) هو محمد بن الحسن الاستراباذي السمنائي رضي الدين نزيل النجف نحوي، صرفي، منطقي متكلم من أهل استرباذ من أعمال طبرستان توفي عام (٦٨٦هـ)، «خزانة الأدب» (١/ ٢٨)، «بغية الوعاة» (١/ ٥٦٧).

(٢) ينظر «شرح الكافية» (١/ ٢٢).

(٣) في الأصل «أشهر».

(٤) في (جـ) «في المرتب».

(٥) ابن مالك يرى أن ما يدور في النفس قول لا كلام حيث يقول: «وقد سمى الاعتقاد قولاً، لأن الاعتقاد لا يفهم إلا بغيره والقول قد لا يتم معناه إلا بغيره بخلاف الكلام فإنه تام المعنى بنفسه ولذلك أطلق على القرآن أنه كلام الله تعالى، ولم يطلق عليه أنه قول الله تعالى» «شرح التسهيل» (١/ ٥).

(٦) في (جـ، د) «لفظ كمال على معنى».

(٧) في (جـ، د) «جمع الجوامع».

(٨) (١/ ٢٩).

(٩) وهذا أيضًا قول الصبان في حاشيته على شرح الأشموني (١/ ٣٧).

(١٠) المقصود به سكوت المتكلم وهذا القول يرجحه الصبان أيضًا في حاشيته على شرح الأشموني (١/ ٣٧).

(١١) «لأنه» سقطت من (جـ).

(١٢) «الهمع» (١/ ٢٩).

قال تبعًا للسيد[١] في حاشيته قطب الشمسية[٢]: والمراد بحسن السكوت عليه: أن لا يكون محتاجًا في إفادته للسامع[٣] كاحتياج المحكوم عليه إلى المحكوم[٤] به، أو عكسه، فلا يضره احتياجه إلى المتعلقات من المفاعيل ونحوها[٥]. انتهى.

وعلى هذا فيكون نحو «السماء فوقنا»، «والنار حارة» مفيدًا كما هو صريح، أو كالصريح في كلام السيد أيضًا، وهو واضح، إذ تعريف المفيد[٦] صادق عليه، واعلم أن هذا القدر أعني كون الكلام الاصطلاحي لابد أن يكون لفظًا مفيدًا مما لم يخالف فيه أحد من النحاة، وإنما اختلف بعده في ثلاثة أمور:

الأول ـ هل يشترط فيه إفادة المخاطب شيئًا يجهله فقيل نعم، وبه جزم ابن مالك[٧] وتبعه المصنف فلا يسمى «السماء فوقنا»، «والأرض تحتنا»، ونحوه كلامًا عندهما[٨] وقيل: لا، وصححه أبو[٩] حيان[١٠]، ومحل الخلاف ما إذا ابتدئ[١١] به

(١) علي بن محمد بن علي الحنفي الشريف الجرجاني عالم بلاد الشرق وله تصانيف مفيدة منها: شرح المواقف للعضد، وشرح التجويد للنصير الطوسي، وحاشية المطول، وحاشية المختصر، وحاشية الكشاف، ولم يتم. ولد عام (٧٠٤هـ) وتوفي سنة (٨١٦ هـ) «بغية الوعاة» (٢/ ١٩٦) برقم (١٧٧٧).

(٢) لم أجد هذا الكتاب.

(٣) أي لا يحتاج في استفادة المعنى من اللفظ إلى شيء آخر لكون اللفظ الصادر من المتكلم مشتملاً على المحكوم عليه، والمحكوم به «الصبان» (١/ ٣٧).

(٤) المقصود بالمحكوم عليه هو المسند إليه والمحكوم به وهو المسند.

(٥) «الهمع» (١/ ٢٩).

(٦) للنحويين عدة مصطلحات في هذا منها «المعنى المفيد، والمعنى المركب، والمعنى التام، والمعنى الذي يحسن السكوت عليه».

(٧) «شرح التسهيل» (١/ ٧).

(٨) وتبعهما الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك حيث لا يسمي مثل «النار حارة» كلامًا، لأن مدلوله معلوم ضرورة «الأشموني» (١/ ٣٧، ٣٨).

(٩) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الإمام أبو حيان الأندلسي، توفي سنة (٧٤٥هـ) وله المصنفات الكثيرة كالبحر المحيط في التفسير، والتذكرة وغيرهما «بغية الوعاة» (١/ ٢٨٠).

(١٠) «ارتشاف الضرب» (١/ ٤١٢).

(١١) لأن الابتداء يقصد منه الإفادة أما غير الإبتداء فيستوي فيه المعلوم ضرورة «كالنار حارة» وما ليس كذلك مثل: «زيد قائم» وهي في جميع النسخ ابتدا والتصويب من الهمع (١/ ٣٠).

فيصح «زيد قائم» كما أن «النار حارة» بلا خلاف، قاله المصنف نقلاً عن أبي حيان في تذكرته[١].

الثاني (١٩/أ) - هل يشترط فيه القصد؟ فقيل: نعم وجزم[٢] به ابن مالك[٣] وغيره، وعليه المصنف أيضًا فلا يسمى ما ينطق به النائم، والساهي[٣]، كلاماً (١٢ظ/د) عندهم، وقيل: لا، وصححه أبو حيان[٤].

الثالث - هل يشترط فيه[٥] اتحاد الناطق؟ فقيل: نعم؛ لأن الكلام عمل واحد فلا يكون عامله إلا واحدًا فلو اصطلح اثنان على أن يذكر أحدهما فعلاً، أو مبتدأ، والآخر الفاعل، أو الخبر لم يكن كلامًا[٦]، وعزاه ابن مالك[٧] لبعض العلماء قال ابن قاسم[٨]: قيل: وإنما عزاه لبعض العلماء؛ لأنه لم ينقل عن نحوي فيما نعلم، وإنما قاله بعض من يتكلم في الأصول، وقيل: لا، وصححه ابن مالك[٩] وأبو حيان[١٠]، ورد ابن مالك الأول بوجهين أحدهما: أن اتحاده لا يعتبر كما أن اتحاد[١١] الكاتب لا يعتبر في كون الخط خطًا[١٢].

---

(١) ينظر «الهمع» (١/ ٣٠).

(٢) في (ب) «وبه جزم ابن مالك».

(٣) «شرح التسهيل» (١/ ٧).

(٤) «أو الساهي» سقطت من الأصل.

(٥) «ارتشاف الضرب» (١/ ٤١٢).

(٦) «فيه» سقطت من (ب).

(٧) ينظر «الهمع» (١/ ٣٠) وأيضًا من «شرح التسهيل» (١/ ٨).

(٨) «شرح التسهيل» (١/ ٨).

(٩) الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المعروف بابن أم قاسم وهي جدته أم أبيه اسمها زهراء وعرفت بالشيخة فكانت شهرته تابعة لشهرتها ومن مصنفاته «شرح التسهيل، شرح المفصل، وشرح الألفية، والجني الداني في حروف المعاني» توفي سنة (٧٤٩هـ)، «بغية الوعاة» (١/ ٥١٧)، «وشذرات الذهب» (٣/ ١٦٠).

(١٠) «شرح التسهيل» (١/ ٨).

(١١) «ارتشاف الضرب» (١/ ٤١٢).

(١٢) في (جـ) اتحاد الكاتب.

(١٣) ينظر «شرح التسهيل» (١/ ٨) وتمام كلامه: «فإنه لو اصطلح رجلان على أن يكتب أحدهما زيد ويكتب الآخر فاضل لكان المجموع خطًا فكذلك إذا نطق رجل بزيد ونطق الآخر بفاضل وجب أن يحكم على المجموع بأنه كلام ولم يلزم من ذلك صدور عمل واحد من عاملين لأن المخبر عنه غير المخبر به».

الثاني: أن كل واحد من المصطلحين متكلم[1] بكلام، وإنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالاً على نطق الآخر[2] بالأخرى كما يكون قول القائل لقوم رأوا شبحًا زيد: أي المرئي زيد.

وإذا علمت ذلك، فاعلم أن من لم يشترط واحداً من هذه الثلاثة كأبي حيان كفاه من تعريف الكلام أن يقول: هو القول المفيد كما فعل المصنف في جمع الجوامع[3] أو: اللفظ المفيد كما قال ابن هشام في التوضيح[4] ويفسر[5] ـ حينئذ ـ المفيد وحسن السكوت بما سبق؛ لأن الحد ـ حينئذ ـ لا يخرج منه «السماء فوقنا»، «والنار(٢٠/أ) حارة»، كما سبق، وهو واضح، وكذا لا يخرج عنه كلام النائم، والساهي[6]، ولا الصادر من رجلين، وهو أيضًا واضح، ومن شرط الأول فقط يكفيه أيضًا في حد الكلام ما ذكر إلا أنه لا ينبغي أن يفسر المفيد بما سبق لئلا يدخل في الحد «السماء فوقنا» ونحوه بل بما أفاد المخاطب شيئًا يجهله، والمصنف اقتصر على هذا الحد في جمع الجوامع[7]، وفسر المفيد في شرحه بالتفسير السابق مع اختيار[8] أنه لابد من الفائدة الجديدة فالإيراد متوجه عليه.

وأما من شرط[9] الأول والثاني فقط كابن مالك، والمصنف، فإن فسر المفيد بما سبق احتاج إلى أن يزيد في الحد مقصود؛ ليخرج كلام الساهي، والنائم، كما فعل المصنف هنا، واحتاج أيضًا إلى زيادة غير معلوم بالضرورة؛ ليخرج مثل «السماء

(١) في (ب، جـ، د) يتكلم.

(٢) فمعنى لكلمتين ستحضر في ذهنه فمجموع ذلك المعنى والكلمة التي نطق بها كلام «شرح التسهيل» (١/٨).

(٣) ينظر «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» (١/٢٩).

(٤) «أوضح المسالك» (١/١١).

(٥) في الأصل «وتفسير».

(٦) في (ب، جـ، د) «ولا الساهي».

(٧) «الهمع» (١/٢٩).

(٨) في (ب، جـ، د) مع اختياره وما أثبتناه من الأصل.

(٩) في (ب) «من اشتراط».

فوقنا»، وإن فسره بما أفاد المخاطب شيئًا يجهله لم يحتج إلى الزيادة الثانية فينبغي أن يفسر بها المفيد في كلام المصنف هنا ليتم الحد وإن كان هو في همع الهوامع[١] لم يفسرها إلا بالتفسير السابق، وإن فسره بما قال المصنف في النكت[٢]، وظاهره أنه عن ابن هشام في شرح الألفية[٣] من أن المتحرَّر في حد المفيد أنه: ما يحسن السكوت عليه[٤] مما هو مقصود، ولم يعلم بالضرورة ثبوت معناه، استغنى عن الزيادتين معًا ولا ينبغي أن يفسر به كلام المصنف هنا؛ لئلا يكون قيد القصد في كلامه مستدركًا، بل ينبغي أن يفسر به كلامه في جمع الجوامع ليتم، وأما من يشترط القيد الأخير فلابد (٢٩/أ) أن يزيد في الحد «من قائل واحد» ثم إن اشتراط الأمرين الآخرين[٥] أو أحدهما فالكلام فيه ما سبق.

واعلم أن المذاهب التي تقتضيها القسمة[٦] العقلية بالنظر إلى هذه الشروط الثلاثة ثمانية وهى[٧] اشتراط الجميع، وعدم اشتراط واحد منها، واشتراط أحدها؛ إما الأول أو الثاني أو الثالث، واشتراط[٨] اثنين منها إما الأول مع الثاني أو مع الثالث أو الثاني مع الثالث، ولا يخفى عليك تصحيح الحد على أى مذهب شئت منها بعد معرفتك ما سبق، والموجود منها الذي نحققه[٩] الآن اثنان[١٠] فقط مذهب أبي حيان الذي لا يشترط شيئًا منها، ومذهب المصنف وابن مالك المشترطين للأولين فقط، وأما من يشترط الثالث فلا نعلم هل يشترط الأولين أو أحدهما، واعلم أن

---

(١) في (جـ، د) جمع الجوامع.

(٢) النكت على الألفية والكافية والشافية ونزهة الطرف وشذور الذهب في مؤلف واحد (كشف الظنون ٢/ ١٩٧٧).

(٣) (١/ ١١).

(٤) في الأصل «عليه السكوت».

(٥) في (جـ) «الآخرين له».

(٦) في (جـ، د) «بالقسمة».

(٧) في (ب، جـ، د) «وهو».

(٨) في (جـ) «أو اشتراط».

(٩) في (ب) «نتحققه».

(١٠) في (ب) «الاثنان».

ابن مالك[(١)] يشترط[(٢)] شرطاً آخر للكلام، وهو أن يكون الإسناد فيه[(٣)] مقصودًا لذاته؛ ليحترز به عن جملة الصلة، والمضاف إليها، كجملة «قام أبوه» من قولك «جاء الذي قام أبوه» وجملة «قاموا» من قولك «قمت حين قاموا»؛ لأن هذا ونحوه لا يسمى كلامًا؛ لأنه ليس مقصودًا لذاته والرضي يعتبر هذا الشرط أيضًا ولذلك[(٤)] استدركه على ابن الحاجب[(٥)] حيث أهمله، وصرح أعني الرضي[(٦)] بأنه مخرج لما تقدم، وللجملة[(٧)] الواقعة خبرًا للمبتدأ، أو صفة، أو حالاً، وللجملة[(٨)] القسمية، والشرطية قال: لأن القسمية لتوكيد جواب القسم، والشرطية قيد في الجزاء يعني فكل واحدة منهما[(٩)] غير مقصودة لذاتها، وأما (٢٢/أ) جواب القسم، وجزاء الشرط، فكلامان كما صرح به، والله أعلم.

تنبيه:

قال المصنف في النكت: استثنى من غير المفيد المحال نحو «حملت الجبل» فإنه كلام نص عليه سيبويه[(١٠)] ومال إليه في شرح التسهيل[(١١)] وجزم به أبو حيان[(١٢)]. انتهى.

وواضح أن هذا الاستثناء إنما[(١٣)] يحتاج إليه من يشترط إفادة المخاطب ما ليس عنده، وانظر هل يكون مثل «السماء تحتنا» ، «والنار باردة»، ونحو ذلك مما هو خلاف الواقع كلامًا داخلاً في هذا الاستثناء أم لا؟

---

(١) «شرح التسهيل» (١/ ٧، ٨).
(٢) في (أ، ب) «يعتبر».
(٣) في (جـ، د) «منه».
(٤) في (جـ) «وكذلك».
(٥) انظر «شرح الكافية» (١/ ٣١).
(٦) «شرح الكافية» (١/ ٣١).
(٧) في الأصل «الجملة».
(٨) في الأصل «والجملة».
(٩) في (أ، ب) «منها».
(١٠) «الكتاب» (١/ ٢٦).
(١١) ينظر (١/ ٦).
(١٢) «ارتشاف الضرب» (١/ ٤١٢).
(١٣) «إنما» سقطت من (جـ).

وقول المصنف: بالقصد: متعلق بقوله: شمل، وهو: أي شمل مبني للمفعول، وألفه إطلاق كألف نقل[١]، ونائب فاعله: ضمير يعود على قول، والمراد أن الكلام: قول مفيد شمله المتكلم بالقصد: أي عمه به[٢]، فصار مقصودًا له، وملخصه: قول مفيد مقصود كما سبق [ومن لازمه، التركيب وأقل ما يتألف منه اسمان، أو اسم وفعل كما سيأتي، وقوله كاشرب: تمثيل، وفيه إشارة إلى أن الكلام قد يتركب من المقدر كما يتركب من الملفوظ؛ لأن اشرب كلام مركب من فعل الأمر الملفوظ به، ومن الضمير المستتر وجوبًا المعبر عنه بأنت][٣]، وقدم المصنف هنا تعريف الكلام على تعريف الكلمة كما فعل ابن مالك[٤] نظرًا إلى أن الكلام هو المقصود بالذات من العربية، فهو أهم، فالابتداء به أولى، وعكس في جمع الجوامع[٥] كما فعل ابن الحاجب نظرًا إلى أن الكلمة جزء الكلام ومعرفة الجزء سابقة على[٦] معرفة الكل[٧].

(ص)

والقول إن مفردًا أتى كلمةْ

لاسم وفعل والحرف منقسمةْ

فالجر للاسم والندا سمه

والتاء للفعل ثم حرفك لا يقبل شيئًا كفي، وهل، وألا ترغبْ

---

(١) يقصد ألف الإطلاق في «نقلا» المتقدمة في النظم.

(٢) «به» سقطت من (ب، جـ، د).

(٣) الكلام بين المعقوفتين سقط من الأصل.

(٤) في الألفية:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم ... واسم وفعل ثم حرف الكلم

(٥) (١/ ٣) «الهمع».

(٦) في (ب) «إلى».

(٧) «شرح الكافية» (١/ ٣٠).

تعـريف القـول

(ش) القول: لفظ دال[١] على معنى كما سبق، وهو قسمان: مفرد، ومركب (٢٣/أ) فالمفرد منه: هو الكلمة، وهذا معنى الجزء الأول فالقول: مبتدأ، ومفرداً: منصوب على أنه حال من فاعل أتى، وإن أتى: شرط وفعله[٢]، وكلمة: خبر المبتدأ، وهو ساد مسد جواب الشرط، وأصل التركيب: والقول كلمة إن أتى مفردًا، فهو كلمة.

والقول المفرد: ما لا يدل جزءه على جزء معناه كزيد؛ فإن جزءه كالزاي مثلاً لايدل على شيء من معناه، وهو الذات المشخصة، والمركب: ما يدل جزءه على جزء معناه كغلام زيد.

وظاهر كلام المصنف هنا أنه يكفي في تعريف الكلمة أن يقال: قول مفرد كما اقتصر عليه غيره؛ لكنه عرفها في جمع الجوامع[٣] بقوله: قول مفرد مستقل، أو منوي معه، قال في شرحه: وهو أحسن حدودها.

قال: وخرج بالمستقل أبعاض الكلمات[٤] الدالة على معنى كحروف[٥] المضارعة، وياء النسب، وتاء التأنيث، وألف ضارب، فليست بكلمات لعدم استقلالها[٦]، قال: وشمل المنوي المستكن وجوبًا كأنت في قم، وجوازًا كما سيأتي في مبحث[٧]

(١) في (ب) «دل».
(٢) في (جـ، د) «وفعل».
(٣) (١/٣) «الهمع».
(٤) في الأصل «الكلمة».
(٥) في الأصل «كحرف».
(٦) «الهمع» (٤/١).
(٧) في (ب، جـ، د) «في بحث الضمير».

الضمير[1] يريد كضمير قام، من «زيد قام»، قال: وخرج بقولي[2] معه: ما نواه الإنسان في نفسه من الكلمات المفردة فإنه لا يسمى كلمة في اصطلاحهم؛ لأنه لم ينو مع اللفظ[3].

قال: وشملت العبارة[4] الكلمة تحقيقًا كزيد وتقديرًا كأحد جزأي العلم المضاف، كعبد الله، فإن (٢٤/أ) كلا منهما كلمة تقديرًا إذ لا تأتي الإضافة إلا بين[5] كلمتين، وإن كان مجموعها كلمة تحقيقًا؛ لعدم دلالة جزئه على جزء معناه[6]. انتهى.

تعريف الكلمة

قوله: لاسم وفعل، والحرف منقسمة: أراد أن الكلمة جنس تحته ثلاثة أنواع وهى: الإسم، والفعل، والحرف؛ لأنها إما أن لا تدل على معنى في نفسها، وهى[7] الحرف كهل، أو تدل. فإن لم تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة الماضي، والحال، والاستقبال فهي الاسم كزيد، وإن اقترنت بأحدها، فهي الفعل كضرب، ويضرب، واضرب[8].

قوله: لاسم: متعلق بمنقسمه، وتقديمه مع ما عطف عليه على العامل لإفادة حصر أقسام الكلمة في الثلاثة المذكورة، وهو مبنى عدم الالتفات إلى قول من زاد رابعًا، وهو

(١) «الهمع» (١/٦).
(٢) في (جـ،د) «بقوله».
(٣) (١/٦) «الهمع».
(٤) يقصد بها تعريف الكلمة.
(٥) في (ب، جـ، د) «في».
(٦) «الهمع» (١/٥،٦).
(٧) في (ب، جـ، د) «هو».
(٨) ينظر «الهمع» (١/٦،٧)، و«الكافية» (١/٢٩).

اسم الفعل، وسماه خَالِفَه[١][٢] وإلى قول من قال: إن كلا[٣] بفتح الكاف، وتشديد اللام ليست اسمًا، ولا فعلاً، وإنما هي بينهما[٤]، وقدم الاسم لشرفه.

(١) «الهمع» (١/٦).

(٢) أي أن هذا القسم تلى الأقسام الثلاثة السابقة وابن الحاجب يرجع انحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة: الاسم والفعل والحرف حيث يقول، لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها أولا، الثاني: الحرف والأول. [أي الذي يدل على معنى في نفسه]. إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولا، الثاني الاسم، والأول: الفعل، وقد علم بذلك حد كل واحد منها وتبعه على هذا الحصر الرضي (شرح الكافية١/ ٢٨، ٣٩) والسيوطي في الهمع يرجح هذا الرأي أيضًا ويسمي من عد الرابع زعمًا منه (٥/ ١٢١) وعنده أن دليل الحصر الاستقراء (الهمع ١/ ٧)، وهذا أيضًا هو دليل الصبان في الحاشية (١/ ٤٠) والأشموني ١/ ٤٢) يقول: «والنحويون مجمعون على هذا إلا من لا يعتد بخلافه والصبان في حاشيته على الأشموني (١/ ٤٢) يقول عن أبي جعفر فإنه زاد اسم الفعل مطلقًا وسماه خالفه والحق أنه من أفراد الاسم.

(٣) في (جـ، د) «أو كلا».

(٤) لم أجد من النحويين من قال بهذا القول في الكتب التي وقفت عليها وإنما وجدتهم ذهبوا فيها ستة مذاهب: **أحدها**: وهو مذهب جمهور البصريين كالخليل وسيبويه وأبي الحسن الأخفش وأبي العباس أنها حرف ردع وزجر قال تعالى: ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَٰنِ عَهْدًا كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ﴾ (سورة مريم ٧٨، ٧٩).

والثاني: وهو مذهب النظر بن شميل أنها حرف تصديق بمعنى نعم فيكون جوابًا ولابد حينئذ من أن يتقدمها شيء لفظًا أو تقديرًا.

الثالث: وهو مذهب الكسائي وأبي بكر بن الأنباري ونصر بن يوسف وابن واصل أنها بمعنى حقًا نحو: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ﴾، ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ﴾، ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ﴾(سورة المطففين ٧، ١٤، ١٥)، وقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُ تَذْكِرَةٌ﴾ (سورة المدثر ٥٤).

الرابع: وهو مذهب أبي عبد الله محمد بن الباهلي أنها رد لما قبلها وهذا قريب من معنى الردع.

الخامس: أنها صلة في الكلام بمعنى «أي» كذا قيل وفيه نظر لأن أي حرف جواب ولكنه مختص بالقسم نحو ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ (سورة المدثر ٣٢) أي والقمر أو نعم.

السادس: أنها حرف استفتاح وهذا قول أبي حاتم نحو ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ﴾ (سورة المطففين ١٥) أي ألا وهذا مذهب من يقول أنها ليست بمعنى حقًا.

- ينظر «الكتاب» (٤/ ٢٣٥)، و«شفاء العليل» (٣/ ٥٨٢)، و«اللباب في علم الكتاب» (١٣/ ١٣٥، ١٣٦)، و«المغني» (١/ ٢١٢).

ولأصالته(١) في الإعراب وإمكان تركيب الكلام منه من غير حاجة إلى غيره «كزيد قائم(٢)» واتبعه بالفعل(٣) لأن له نوع شرف بحلوله محل الاسم(٤) ودخول الإعراب في بعض أنواعه(٥) وكونه يقع جزء للكلام مع الاسم «كقام زيد» و«يقوم زيد» وأخر الحرف لعدم وجود شيء فيه مما ذكر، وقد ظهر أن الكلام لا يتألف(٦) إلا من اسمين، أو (٢٥/أ) اسم، وفعل(٧).

---

(١) في الأصل «لا أصلته» وما أثبتناه من (ب، جـ، د) أى أن الاسم أصل والفعل فرع عنه قال سيبويه: «واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هى الأولى، وهى أشد تمكنًا [يعني الأفعال] فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون، وإنما هى من الأسماء [يعني الأفعال] ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم وإلا لم يكن كلامًا والاسم قد يستغني عن الفعل تقول: «الله إلهنا، وعبد الله أخونا» «الكتاب» (١/ ٢٠، ٢١).
وقال أيضًا: وأما الفعل أمثلته «أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع» (الكتاب ١/ ١٢). وهناك كلام يوضح كلام سيبويه فليراجعه من أراد في «شرح الكافية» (١/ ٢٦).

(٢) ونحو هذا الكلام قال الرضي: «إنما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون أخويه نحو: «زيد قائم» «الكافية» (١/ ٢٦).

(٣) في (جـ) الفعل.

(٤) الفعلان اللذان يحلان محل الاسم هما: ١. **الفعل المضارع**: نحو: «إنَّ عبد الله ليفعل» تريد لفاعل حيث حل الفعل وهو «يفعل» محل الاسم الذي هو «فاعل». ٢. **الفعل الماضي**: نحو: «هذا رجل ضربنا» نريد ضارب حيث وقع الفعل الماضي وهو ضرب موقع اسم الفاعل والذي هو ضارب (ينظر الكتاب١/ ١٤، ١٦) وهذا دليل من قال بأن الفعل الماضي فيه شئ من المضارعة، ولهم أيضاً دليل آخر وهو وقوعه موقع المضارع في الشرط كقولك: إن ضربتَ ضربتُ فهو بمنزلة: إن تضرب أضربْ «علل النحو» (١/ ١٤٨) والمقصود من هذا الاستدلال أن الأصل في الأفعال البناء فلما شابه المضارعُ الأسماء قبل الضم والفتح، وكذلك الماضي لما كان فيه شيء من المضارع قبل الفتح وذلك بخلاف الأمر فإنه لما لم يكن فيه شيء من المضارع بقي على أصله وهو السكون ولم يقبل شيئاً من الحركات وهناك أيضاً فيض من التعليلات ذكرها السيوطي في «الهمع» (١/ ٥٤) ليراجعها من أراد.

(٥) يريد الفعل المضارع (ينظر الكتاب ١/ ١٣).

(٦) عبر المؤلف بقوله «يتألف» دون غيره من التعابير مثل« يتأتي أو يتركب» تبعاً لابن هشام في شرح الألفية قال الأشموني في شرحه للألفية إنما قال: و« ما يتألف» ولم يقل «وما يتركب» لأن التأليف كما قيل أخص إذ هو تركيب وزيادة وهي وقوع الألفة بين الجزأين «الأشموني» (١/ ٤٠).

(٧) ينظر «همع الهوامع» (١/ ٣٣)، و«شرح المفصل» (١/ ٨)، و«الكافية» (١/ ٣٠)، و«القطر» (٥٠).

علامات الاسم

قوله: فالجر للاسم والنداء سمة: السمة: العلامة: وهي ما يدل وجوده على وجود الشيء[١] وهي في كلامه خبر لقوله فالجر.

وقوله: للاسم: متعلق بسمة ويتعين قطع همزته[٢]، وإن كانت همزة وصل؛ لضرورة استقامة الوزن.

والنداء بالمد: مبتدأ خبره محذوف، والواو عاطفة للجملة الثانية على الجملة الأولى، وأصل التركيب فالجر سمة للاسم والنداء كذلك، والمراد أن الاسم له علامتان يتميز بهما عن الفعل والحرف؛ لاختصاصهما به: أحدهما الجر وهي الكسرة التي يحدثها العامل في آخر الكلمة ككسرة زيد في قولك «مررت بزيد» أو «بغلام زيد»، وإنما اختص الجر بالاسم - قال الرضي[٣] - لأنهم أرادوا أن يوفوا[٤] الاسم لأصالته في الإعراب حركاته الثلاث، وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه واحداً منها[٥]، فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل، وهو الجر[٦]. انتهى.

---

(١) قال في «اللسان» (٥/ ٣٠٢): وسمه وسماً وسمة إذا أثر فيه بسمة، وكَي والهاء عوض عن الواو وفي الحديث أنه كان يسمْ إبل الصدقة أي يعلمُ عليها بالكي، واتسم الرجل إذا جعل لنفسه سمةً يعرف بها وأصل الياء واو.

(٢) في(د) «الهمزة».

(٣) «شرح الكافية» (١/ ٤٠).

(٤) في(جـ،د) «أن يوفروا».

(٥) «منها» زدناها من كلام الرضي في شرح الكافية (١/ ٤٠).

(٦) «شرح الكافية» (١/ ٤٠) وتتمت الكلام: « وأعطوه ما يكون معموله، وهو الرفع والنصب» ويوجد في «العلل» أيضاً (١٤٥).

العلامة الثانية[١]: النداء[٢] ومعناها كون الكلمة مناداة: أي مدعوة بأحد حروف مخصوصة كزيد من قولك: يا زيد، وأما قوله تعالى: ﴿ألا يا اسجدوا لله﴾ (سورة النمل: ٢٥) في قراءة[٣] الكسائي[٤].

قوله تعالى: ﴿يا ليت قومي يعلمون﴾ (سورة يس: ٢٦) فمؤول على جعل «يا» حرف تنبيه لا نداء، وإما علي تقدير منادى أي: ألا يا هؤلاء اسجدوا ويا هؤلاء ليت قومي يعلمون[٥] (٢٦/أ) وإنما اختص النداء بالاسم؛ لأن المنادى مفعول به من حيث المعنى، فإن معنى قولكم: «يا زيد»، أدعو زيدًا، والمفعول به لا يكون إلا اسما[٦].

---

(١) اكتفى المؤلف بذكر علامتين للاسم فقط وهما: الجر والنداء تبعًا للمصنف، ونذكر ما يمكن أن يستفاد منها من بقية العلامات وهي:

١ ـ دخول لام التعريف الحرفية: بخلاف لام الموصول في نحو «الضارب» و«المضروب» فإنها لا تدخل إلا على فعل في صورة الاسم بخلاف سائر اللامات كلام الابتداء، ولام جواب «لو» وغير ذلك «شرح الكافية» (١/ ٣٩).

٢ ـ التنوين: وقد اختص به الاسم؛ لأن معانيه الأربعة (التنكير ـ والتمكين ـ والتعويض ـ والمقابلة)، «شرح الكافية» (١/ ٤٠، ٤١) لا تأتي في غير الاسم «الأشموني» (١/ ٦٦)

٣ ـ الإسناد: لأن المسند إليه لا يكون إلا اسمًا (الأشموني ١/ ٦٦) وهو أنفع العلامات إذ به تعرف اسميه التاء من ضربتُ «الهمع» (١/ ١١) وهناك علامات أخرى تركتها خشية الإطالة..

(٢) له تعريف آخر وهو «طلب إقبال مدخول الأداة بها» «حاشية الصبان على الأشموني» (١/ ٦٢).

(٣) «المبسوط» (٧٩)، قال: قرأ أبو جعفر والكسائي ورويس عن يعقوب: ﴿ألا يسجدوا لله﴾ (سورة النمل: ٢٥) خفيفة اللام مثل: ﴿ألا تقاتلون﴾ (سورة التوبة: ١٣) ونحوه، وقرأ الباقون: ﴿ألاَّ يسجدوا لله﴾ مشددة اللام مثل قوله: ﴿ألاَّ يقولوا على الله إلا الحق﴾ ونحوه، ومن خفف وقف على ﴿ألا يا﴾ وابتدأ ﴿اسجدوا﴾، ومن شدد وقف بـ ﴿ألاَّ﴾ وابتدأ ﴿اسجدوا﴾ كما يصل، ونحو هذا الكلام ذكر في كتاب «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٣٣٧).

(٤) علي بن حمزة الكسائي المقرئ النحوي أحد الأعلام، ولد في حدود سنة (١٢٠) وتوفي سنة (١٨٩) ـ رحمه الله تعالى ـ وله ترجمة طويلة يرجع إليها من أراد في «معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار» (١/ ١٢٠ ـ ١٢٨)، و«التاريخ الكبير» (٦/ ٢٦٨)، و«السير» (٩/ ١٣١)، و«وفيات الأعيان» (٣/ ٢٩٥)، و«الجرح والتعديل» (٦/ ١٨٢) و«تاريخ بغداد» (١١/ ٤٠٣)، و«التهذيب» (٧/ ٢٧٥).

(٥) ذكر السيوطي في «الهمع» (١/ ٣٩) قريبًا من هذا الكلام، وأيضا الأشموني على «الألفية» (١/ ٦٢-٦٣).

(٦) ينظر «الهمع» (١/ ٩).

علامات الفعل

قوله: والتاء للفعل: أي والتاء سمة للفعل مميزة له عن أخويه، والمراد بها ما يعم تاء الفاعل كتاء ضربتُ بالحركات الثلاث، وتاء التأنيث الساكنة كتاء ضربت هند، ولا خصوصية لتاء الفاعل، بل ضمائر الرفع البارزة كلها مختصة كضربا، ويضربون، واضربي، ونحو ذلك، وعلته أن الاسم يُثنى بالألف، ويجمع بالواو، فلو لحقه الضمير لاجتمع في المثنى ألفان، وفي الجمع واوان، فإن حذف أحدهما[١] التبس وإلا استثقل فيمنع من الضمير[٢] مطلقًا طردًا للباب وإنما اختصت تاء التأنيث لأنها وضعت[٣] لتدل على تأنيث فاعل الفعل كذا في المتوسط، وإنما[٤] سكنت للفرق بينها، وبين تاء التأنيث الداخلة على الاسم كفاطمة، وعلى الحرف كلات وثمت.

علامات الحرف

قوله: ثم حرفك ... الخ: أراد به أن علامة الحرف أن لا يقبل[٥] شيئًا من **علامات** الاسم، والفعل، ومثل له بثلاثة أمثله وهي: «في» الجارة، و«هل» الاستفهامية، و«ألا» التي تُعد للاستفتاح[٦]، هكذا في النسخ التي وقفت عليها، وينبغي أن تكون «لم» النافية بدل «هل»، ليكون فيها[٣] إشارة إلي أنواع الحروف[٨]، وأن منها ما يخص بالأسماء فيعمل فيها كفي نحو: «زيد في الدار» (٢٧/أ)، ومنها ما يختص بالفعل فيعمل فيه «كلم» نحو: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ (سورة الإخلاص: ٣)، ومنها ما لا يختص بواحد منها فلا يعمل شيئًا كـ «ألا» فإنها تدخل على الجملة[٩] الاسمية نحو: ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[٧] (سورة يونس: ٦٢). وعلى الفعلية نحو: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾ (سورة الملك: ١٤)، ومنه «**ألا ترغب**».

---

(١) في (د) «إحداهما».
(٢) في (ب) «فمنع»
(٣) في (جـ) «جعلت».
(٤) في (د) «ولذا» بدل «إنما».
(٥) في (ب) «لا تقبل»
(٦) في الأصل «الاستفتاح».
(٧) في الأصل «ليكون فيه».
(٨) في (أ، ب، د) «الحرف».
(٩) في الأصل «على الجمل»
(١) «ولا هم يحزنون» سقطت من (ب).

(ص) والفعل ماض بالتا مثل[1] دنا
والنون بالأمر كاقصدن غنا
مضارع تلو لن كلن يهنا

ومفهم الأمر غير ما قبلا نونًا سمى الفعل مثل حيهلا ارحب

علامات الأفعال

(ش) لما قسم الكلمة إلى اسم، وفعل، وحرف، وذكر ما يعرف به كل واحد منها، وكان الفعل جنسًا أيضًا تحته ثلاثة أنواع أشار إليها، وإلى مايعرف به كل واحد منها بهذا البيت فأولها الماضي، وعلامته قبول التاء، وهذا معنى قوله: والفعل ماض بالتاء: أى منه ماض بدليل ذكر القسمين الباقين بعد.

وقوله: بالتاء: متعلق بمحذوف أى يتميز بالتاء عن أخويه[2]، والتاء بالمد ليستقيم الوزن، والمراد بها ـ كما سبق ـ تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، ولا بدع في جعلها أولاً علامة لمطلق الفعل، وهنا علامة للماضي بخصوصه لأن ما كان علامة للأخص دالاً على وجوده كالكاتب للإنسان يصح أن يكون علامة للأعم دالاً على وجوده كالحيوان (٢٨/أ) لأنه كلما وجد الأخص وجد الأعم في ضمنه، والماضي أخص من مطلق الفعل، فعلامته صالحة لأن[3] تكون علامة للفعل لأنه كلما وجد الفعل الماضي وجد الفعل الأعم في ضمنه، ومثل للماضي بقوله: دنا، فإنها تقبل التاء المذكورة تقول: دنوت بالحركات الثلاث، ودنت هند، ولو دلت كلمة على معنى

(١) في (جـ) «نحو».
(٢) في (جـ) «عن أخوته».
(٣) «لان» سقطت من (د).
(٤) في الأصل «يقبل».

الماضي، وهو الحدث الواقع في الـزمن الماضي، ولم تقبل[٤] إحدى التـاءين فهي اسم فعل كـهيهـات، وشتان بمعنى بعـد، وافترق، وإنما اخـتصت التاء بالماضي لاسـتغناء المضارع عنها، ، بتـاء المضارعة[١] واستغنـاء الأمر بتاء المخاطبـة كذا قاله[٢] المصنف[٣] تبعًا لابن أم قاسم في شـرح التسهيل[٤] وإيضاحه[٥] أن همزة المضارعة في نحو أقوم تدل على التكلم[٦] وتاؤه تدل[٧] على الخطاب مـذكرًا، ومؤنثـًا كقولـك: أنت تقوم، وأنتِ تقـومين، فـاسـتغنى بذلك عن تـاء الفاعل الدال عـلى التكلم تارة[٨]، وعلى الخطاب أخرى، وتـدل أيضًا تاء المضارعـة على تأنيث الفـاعل [كقولك «هـند تقوم» فاستغنى بذلك عن تاء التأنيث الموضوعة للدلالة على تأنيث الفاعل[٩]].

وعلى هذا فكان ينبغي أن يقال لاستغنائه بهمزة المضارعة وتائها، ولا يقتصر على التاء، لأنها لا تغني عن تاء المتكلم.

وأما الأمـر فإنه لا يكون إلا للخطاب فلا يقـبل تاء المتكلم، ولا حاجـة له أيضًا بتاء الخطاب لاسـتغنائه عنهما بصـيغته، وكـذا لا حاجة له بتاء التـأنيث حيث يكون فاعله مـؤنثًا نحو قومي لاسـتغنائه بياء المخاطبـة، وعلى هذا (٢٩/أ) فكان ينبغي أن يقال لاستغناء الأمر بصيغته، أو بياء المخاطبة، ولا يكتفي[١٠] بياء المخاطبة.

---

(١) في (أ، د) «المطاوعة».

(٢) في (ب) «قال».

(٣) في «همع الهوامع» (١/ ١٥).

(٤) (١/ ١٧) وهو نقل بالمعنى وليس نصًا.

(٥) «شفاء العليل في إيضاح التـسهيل» لأبي عبد الله محمد بن عـيسى السلسيلي المتوفى (٧٧٠هـ) ويقع في ثلاثة مجلدات.

(٦) في (د) «المتكلم».

(٧) في النسخ الأربع «في نحـو أقوم تدل على التكلم وتارة تدل على الخطاب . . . إلخ» فـأدخلت كلمة [وتاء المضارعة] وحذفت الواو التي قبل «تارة» ليستقيم الكلام.

(٨) في (ب، جـ، د) «مرة».

(٩) العبارة بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتها من (ب، جـ، د).

(١٠) في (جـ ،د) «ولا يكفي».

قوله: والنون بالامر: أي يختص بالأمر: فيتميز بها عن الماضي، والمضارع، فكأنه قال: ومنه أمر، ويتميز بالنون يريد مع دلالته على الطلب بصيغته فهي علامة مركبة من شيئين، وإنما سكت عن الثاني استغناء بالمثال، ولأن تسمية الفعل أمرًا يدل على أنه لابد فيه[١] من معنى الطلب، ولأنه سيقول بعد ذلك، ومفهم الأمر... إلخ وهو يدل على أن كلامه أولاً فيما أفهم الأمر أي الأمر اللغوي، وهو الطلب.

وقولنا بصيغته: للاحتراز[٢] عن المضارع الذي تدخل عليه لام الأمر نحو: ليقومن زيد بكسر اللام، فإنه يقبل النون، ويدل على الطلب لكن لا بصيغته، بل بدخول اللام[٣] عليه ومراده بالنون نون التوكيد كما دل تمثيله بقوله: كاقصدن غنا: وليس المراد الثقيلة كما وقع التمثيل به بل ما هو أعم من الثقيلة والخفيفة فالتمثيل بالثقيلة من حيث اندراجها في مطلق النون لا من حيث خصوصها أي من حيث أنها نون توكيد، لا من[٤]حيث أنها نون توكيد ثقيلة، ومثال الخفيفة اقصدن بتخفيف النون، والغنى: ضد الفقر .

قوله: مضارع تلو لن: القسم الثالث[٥] بقوله تلو لن: هى علامته، والمصدر، وهو تلو: يمعنى اسم الفاعل، وهو خبر عن مضارع، ومسوغ الابتداء به وقوعه في التقسيم وحاصله أن المضارع هو التالي(٣٠/أ) لحرف «لن» الناصبة ومثل قوله: كلن يهنا: وهو مضارع وهن إذا ضعف في العمل.

ومتى دلت كلمة على معنى المضارع، وهو الحدث المقترن بأحد الزمانين الحال، والاستقبال[٦]، ولم تقبل «لن» فهي اسم فعل كأوه بمعنى أتوجع، وأفٍّ بمعنى

---

(١) «فيه» سقطت من (جـ).

(٢) في (ب) «احتراز».

(٣) في (ب، جـ، د) «لام الأمر».

(٤) في (د) «ومن حيث».

(٥) في (ب) «هو القسم الثالث».

(٦) في (جـ) «الحال أو الاستقبال».

التضجر، وكان من حق المضارع أن يقدم في الذكر على أخويه لشرفه بمشابهته للاسم كما سيأتي، ولكن المصنف وابن[(١)] مالك تبعًا[(٢)] لسيبويه[(٣)] في تقديم الماضي والأمر عليه قال ابن أم قاسم[(٤)]: لأنهما يخلوان من الزيادة كثيرًا والمضارع لا يخلو منها والمجرد يقدم[(٥)] على ذي الزيادة. انتهى.

ومفهم الأمر ... إلخ: قد علمت من كلامه كما قررناه أن الأمر علامته مركبة من شيئين، وقد يوجد في بعض الكلمات أحدها فقط وتحته صورتان:

إحداهما - أن تقبل الكلمة النون، ولا تدل على الطلب، ولم يتكلم عليها المصنف، وهى حينئذ فعل مضارع نحو ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ (سورة يوسف: ٣٢).

والثانية - أن يفهم منها الأمر: أي الطلب[(٦)] ولا[(٧)] يقبل النون، وهي مراده، وقد أفاد أنها تكون اسم فعل مركب تركيبًا مزجيًا من حي: بمعنى أقبل، ومنه حي على الصلاة: أي أقبلوا عليها، وتختص باحتثاث العاقل، ومنه هلا بمعنى أسرع[(٨)] وهي لاحتثاث[(٩)] غير العاقل، وقد تستعمل للعاقل قليلاً قال:

---

(١) جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجباني نسبة إلى بلاد الأندلس نزيل دمشق ولد سنة (٦٠٠أو ٦٠١هـ)، توفي سنة (٦٧٢هـ) ومن تصانيفه «تسهيل الفوائد في النحو» وكتاب «الكافية والشافية» و«الخلاصة» وغيرها من التصانيف. «شذرات الذهب» (٣/ ٣٦٩).

(٢) في (جـ، د) «تبعًا سيبويه».

(٣) «الكتاب» (١/ ١٢).

(٤) في الأصل «ابن قاسم».

(٥) في (ب) «مقدم».

(٦) «أي الطلب» سقطت من (أ، جـ، د) وأثبتها من (ب).

(٧) في (ب، جـ، د) «فلا».

(٨) «اللسان» (١٥/ ١٢٨).

(٩) في (ب) «لاستحثاث».

١ ـ ألا حيـيـا ليلى وقـولا لهـا هلا[١]

أي: أسرعي، والأكثر في حيهلا[٢] استعمالهـا للعاقل (٣١/أ)، تغليبًا لحيٍّ وقد تستعمل لغيره تغليبًا لهلا، وفيها لغات حيهلا بإثبات الألف وصـلاً ووقفًا، وحيهلاً بالتنوين[٣] فإذا وقف عليها أبدل ألفًا ونطق المصنف بها يصح أن يتمشى على كل من هاتين اللغتين، وحيهل بحذف الألف مع فتح الهاء وسكونهـا، وحيهل بتخفيف الياء وفتح الهـاء، وحيهله بهاء السكت وهي نـادرة، وحيهلك بكاف الخطاب، وتستـعمل لمعاني فتكون بمعنى أقـبل كما هو معنى جزئها الأول [فـيتعدى بعلى كقولـهم حيهلا على الخير، وبمعنى: أسرع كـما هو معنى الجزء الثاني فيتعـدى بإلى نحو: حيهل إلى الثريد: أي أسرع إليه[٤]] وبالياء أيضًا كقولهم[٥] (إذا ذكر الصالحون فحـيهلا بعمر[٦]) أي أسرعوا بـذكره وهو عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وبمعنى قـدم، وائت، فيتعـديان نحو حيهل الثريد أي قدمه، أو ائته[٧].

---

(١) ألا حـيـيـا ليلى وقـولا لهـا هلا   فـقـد ركـبت أمـرًا أغـر مـحـجـلاً

البيت من الطويل وهو للنـابغة الجعدي في ديوانه (١٢٣)، و«خـزانة الأدب» (٦/ ٢٣٨)، و«اللسان» (٣/ ١٥، ٦٦، ١٢٨).

(٢) في الأصل «حيهل».

(٣) «اللسان» (١٥/ ١٢٥).

(٤) [تتعدى بإلى نحو «حيهلا إلى الثريد» أي أسرعوا إليه وبعلى كقولهم «حيهلا على الخير» وبمعنى أسرع كما هو معنى الجزء الثاني فتتعدى بإلى نحو «حيهل» إلى الثريد أي أسرع إليه] هذه العبارة بهذا السياق في(ب، جـ، د) وما أثبتناه من الأصل لأنه يناسب سياق كلام المؤلف.

(٥) قال في «كشف الخفاء»: ذكره القاضي عياض في الإكـمال من قول ابن مسعود، وكذلك القرطبي وابن الأثير وظاهر كـلام العراقي في «الذخيرة» في بـاب الأذان أنه حديث ولعله أراد به موقوفـا، وكذا في «الموضـوعات الـكبرى للقـاري»، «كـشف الخـفاء» (١/ ٩٠) برقـم (٢٢٢) لكنني راجـعت الإكمـال (٦/ ٥١٣) فذكر أنه حديث.

(٦) في (جـ) «نعم» وهو خطأ.

(٧) ينظر «الكتاب» (٣/ ٣٠٠)، و«شرح الكافية» (٣/ ١٨١)، و«اللسان» (١٥/ ١٢٨).

وقوله: سما الفعل: أي اسم الفعل: فإن سمى: لغة في الاسم بدليل قول بعضهم ما سماك، وسمى: خبر مفهم.

وقوله[1]: ارحب: ففي القاموس[2] وارحبي، زجران للخيل أي: توسعي وتباعدي. انتهى.

فهو على هذا من أسماء الأصوات، وظاهر كلام المصنف أنه مثال ثان معطوف على حيهلا بحذف حرف العطف للضرورة، وهو إنما يتمشى على ما اختاره الرضي[3] موافقًا لبعضهم من أن أسماء الأصوات، وهي التي يصوت بها الحيوانات لطلب شيء منها كعدس لزجر البغل، وأرحب لزجر الخيل (٣٢/أ)، ونحوهما أسماء أفعال خوطب بها ما لا يعقل تنزيلاً له منزلة العقلاء فيكون منها أوامر، ونواهي، وحيئذ فيكون أرحب دالاً على الطلب غير قابل للنون فيكون اسم فعل فهو مثل ثان، وأما على القول بأنها[4] ليس فيها أوامر ولا نواهي البته فلا يصح إذ لا يصدق عليه أنه دال على الطلب، وتوجيه القولين في كلام الرضي[5] فراجعه إن شئت فإنه مفيد.

(١) في (ب) «وأما قوله».
(٢) (١/ ١٦٧) و«اللسان» (٥/ ١٦٥).
(٣) لم أجد كلمة «أرحب» في «شرح الكافية» ولا في المراجع التي وقفت عليها وإنما هي في «القاموس» كما أشار المؤلف.
(٤) في (جـ، د) «بأنه».
(٥) لم أجده في كلام الرضي كما أشرت آنفًا.

(ص) والحـــرف والأمـــر والمضي بنيـــا
ومشبه الحرف من سمى كهيا
مـــضـــارع أكـــدوا كـــلا تنيـــا
أو فـيـــه نون الإناث قـــد دخـــلا
والاسم، والفعل وغيره جعلا
معرب

المعرب والمبني من الكلمات

(ش) شرع ـ رحمه الله ـ في الكلام على المعرب[1]، والمبني من الكلمات الثلاث أعني الاسم، والفعل، والحرف، وأفاد أن الحرف وفعل الأمر، والفعل الماضي لا حظ لها في الإعراب، وهذا معنى الجزء الأول من البيت.

قوله: بنيا: فعل ماضي مبني للمفعول وألفه للإطلاق، ونائب فالعه ضمير يعود على الحرف والجملة خبر عن الحرف ويقدر مثلها لكل من المعطوفين، وأما الاسم والفعل المضارع فقسم كل منهما إلى معرب ومبني، فالمبني من الأسماء: ما أشبه الحرف وإليه الإشارة بالجزء الثاني.

فقوله: ومشبه الحرف: مبتدأ (٣٣/ أ) ومضاف إليه.

---

(١) لم يتعرض المؤلف لتعريف كل من المعرب والمبني، ولذا حق علينا أن نعرفهما باختصار وتتميمًا ـ للفائدة **فالإعراب في اللغة**: مصدر أعرب أي أبان أي أظهر.
ـ **وفي الاصطلاح**: تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا.
ـ **والبناء في اللغة**: وضع الشيء على الشيء على صفة يراد بها الثبوت.
ـ **وفي الاصطلاح**: لزوم آخر الكلمة حركة أو سكون لغير عامل أو اعتلال، ينظر «شرح الكافية» (١/ ٧٨ـ٨٢).

قوله: من سمى: بيان لمشبه، وسمى كهدى لغة من الاسم[(١)] كما تقدم.

قوله: كهى: خبر مشبه: أي كالحرف، وما معه يعني في الحكم المذكور لها، وهو البناء، وأفرد الضمير، وإن كان عائدًا إلى ثلاثة أشياء، وهي الحرف، والماضي، والأمر لأن جميع ما لا يعقل يجوز أن يعامل معاملة الواحدة المؤنثة كما يجوز أن يعامل معاملة جمع النسوة أيضًا تقول: الخيل ركبتها وركبتهن، وأدخل كاف التشبيه المختصة بالاسم الظاهر على الضمير لضرورة الشعر على حد قوله:

٢ ـ وأم أو عال كها أو أقربا[(٢)]

واعلم أن الشبه الموجب لبناء الاسم إنما هو الشبه القوي المقرب له من الحروف، وهو ثلاثة أنواع:

النوع الأول ـ الشبه الوضعي: وضابطه أن يوضع الاسم على حرف واحد[(٣)] كما قمت مثلاً، أو حرفين نحو: كم[(٤)] فإن الأول شبيه بباء الجر، ولامه، وغيرهما.

---

(١) قال في اللسان (٦/ ٣٨٢) مادة «سما» قال أبو العباس: السُّمى: مقصور سما الرجل بعد ذهاب اسمه وقال ابن هشام في «أوضح المسالك» (١/ ٣٤): ونظير الفتى سما كهدى وهي لغة في الاسم بدليل قول بعضهم «ما سماك»؟

(٢) هذا عجز البيت وصدره:

خلى الذنابات شمالاً كثبا

ـ وهو من الرجز لرؤبة بن العجاج وهو في: «الكتاب» (٢/ ٣٨٤) و«شرح المفصل» (٨/ ١٦، ٤٢ـ ٤٤) و«الخزانة» (١٠/ ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٢) و«شرح ابن عقيل» (٢/ ١٩) و«شرح الكافية» (٤/ ٣٤١) وتوضيح معاني البيت وموضع الشاهد في هامش «شرح الكافية» (٤/ ٣٤١) ليراجعه من أراد.

(٣) إذ الأصل في وضع الاسم والفعل أن يكون على ثلاثة أحرف: حرف يبدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف فاصل بينهما «الهمع» (١/ ٥٠).

(٤) في (جـ) «نحو كم وهن».

والثاني شبيه بهل وقد ونحوهما، وخرج نحو أب وأخ لأنهما لم يوضعا على حرفين إذ أصلهما «أبو» و«أخو» بدليل «أبوان» و «أخوان»، ثم حذفت لامهما.

النوع الثاني ـ الشبه المعنوي: وضابطه أن يتضمن الاسم معنى من المعاني التي حقها[(١)] أن تؤدي بالحروف سواء أوضع لذلك المعنى حرف، أم لا.

فالأول كمتى شرطية كانت نحو متى تقم أقم، أو استفهامية نحو: ﴿متى نصر الله﴾ (سورة البقرة:٢١٤)، فإن الأولى شبيهة بأن الشرطية (٣٤/أ)، والثانية بهمزة الاستفهام.

والثاني كهذا ونحوه من أسماء الإشارة: فإنها متضمنة لمعنى الإشارة، وهو من المعاني التي من حقها أن تؤدى بالحروف[(٢)]، وإن لم يوضع له حرف[(٣)]، والبناء في هذا أقوى من الذى قبله لأنه لما يوضع لمعناه حرف ـ استغناء عنه بالاسم ـ صار الاسم فيه كأنه منزل منزلة الحرف لفظًا ومعنىً فهو أقوى لصوقًا به.

النوع الثالث ـ الشبه الاستعمالي: وضابطه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف[(٤)] فمن تلك الطرائق أن ينوب عن الفعل نيابة متأصلة: أي دائمة مستمرة مثل

(١) في (ب) «من حقها».
(٢) ينظر «الهمع» (١/ ٥١) و«أوضح المسالك» (١/ ٢٩ ـ ٣١).
(٣) لأن الإشارة كالتنبيه، والتشبيه، والخطاب وغير ذلك من معاني الحروف لكن لم يوضع للإشارة حرف يدل عليه (المصدر نفسه).
(٤) أن يلتزم الاسم طريقة من طرائق الحروف كأن ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه مثل«هيهات»وصه «وأوه» فإنها نائبة عن «بعد» و«اسكت» و«أتوجع» ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل فتتأثر به فأشبهت «ليت» و«لعل» مثلاً ألا ترى أنهما نائبتان عن «أتمنى وأترجى» ولا يدخل عليها عامل واحترز بانتفاء التأثر من المصدر النائب عن فعله نحو«ضربًا» في قولك«ضربًا زيدًا» فإنه نائب عن «اضرب» وهو مع هذا معرب؛ لأنه تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه تقول «أعجبني ضرب زيد» و«كرهت ضرب عمرو» و«عجبت من ضربه» «أوضح المسالك» (١/ ٣٢).

هيهات فإنه نائب أبدا عن بعد فأشبه ليت مثلاً في نيابتها عن أتمنى دائماً بخلاف نحو ضربًا زيدًا؛ فإنه وإن ناب عن فعله المحذوف لكونه جعل بدلاً عن النطق به لكنها نيابة عارضة في بعض التراكيب؛ فإنه قد يستعمل غير نائب كيعجبني ضرب زيد، وتقدير(١) هذا الشبه على هذا الوجه صحيح سالم من التكلف ومن الاعتراض الوارد على غيره، ومن تلك الطرائق أيضًا(٢) أن يفتقر(٣) إلى جملة افتقارًا متأصلاً كـ «إذ»، و«إذا»، ونحوهما مما يلزم الإضافة إلى الجمل. وكا الموصلات: فإنها لابد لها من جملة، تكون صلتها(٤) فأشبهت الحروف بأسرها في افتقارها إلى الجمل افتقاراً متأصلاً؛ لأنها إنما وضعت لنسبة معاني الأفعال إلى الأسماء(٥) قال ابن الخباز(٦) في وجه حصر الكلمة في الكلمات الثلاث (٣٥/أ) إن المعاني منحصرة في ثلاثة: ذات، وحدث(٧) يعبر عنها بالاسم، والفعل، ورابطة للحدث بالذات يعبر عنها بالحرف، وخرج بقيد المتأصل ما يضاف إلى الجمل وقتًا دون وقت(٨) نحو يوم؛ فإنه في حال إضافته إلى الجملة كما في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (سورة المائدة: ١١٩) تفتقر(٩) إليها ضرورة افتقار المضاف إلى المضاف إليه لكنه ليس افتقاراً متأصلاً لزواله في حالة عدم الإضافة نحو: «صمت يومًا» وخرج باشتراط الجملة

(١) في (جـ، د) «تقدير».
(٢) «أيضًا» سقطت من الأصل.
(٣) بعض النحويين يعد الافتقار قسمًا رابعًا كما هو فعل السيوطي في «الهمع» (١/ ٥٣) وابن هشام في «أوضح المسالك» (١/ ٣٢).
(٤) في (ب) «صلة».
(٥) قد يقول قائل: فلماذا أعربوا «اللذان» و «اللتان» و«أي» الموصولة؟ والجواب: لضعف الشبه بما عارضه من المجئ على صورة التثنية ومن لزوم الإضافة «أوضح المسالك» (١/ ٣٣).
(٦) أحمد بن الحسين بن أحمد بن الخباز الأربلي الموصلي النجدي الضرير، له المؤلفات المفيدة منها «النهاية في النحو وشرح ألفية بن معط» مات بالموصل عاشر رجب سنة (٦٣٧هـ) «بغية الوعاة» (١/ ٣٠٤) برقم (٥٦٠).
(٧) في (جـ،د) «وحدوث».
(٨) في الأصل «وقتًا فوقتًا»
(٩) وفي (ب) «مفتقرة».

نحو: «سبحان» و«عند» ونحوهما مما هو لازم الإضافة إلى المفرد؛ فإنه وإن افتقر افتقاراً متأصلاً لكن لا إلى جملة[١].

وأما المبني من الفعل المضارع: فهو ما اتصل به نون التوكيد المباشرة ثقيلة كانت، أو خفيفة نحو ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ (سورة يوسف:٣٢)، أو نون التأنيث نحو: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ (سورة البقرة:٢٢٨)، وبناؤه على الفتح مع الأولى، وعلى السكون مع الثانية كما في الأمثلة، وإلى هذا أشار المصنف بالجزء الثالث من البيت، والجزء الأول من القفل.

وقوله: مضارع: مبتدأ وجملة أكدوا نعت له والرابط محذوف: أي أكدوه وهو شامل للتوكيد بالنون الثقيلة، والخفيفة.

وقوله: كلا تنيا: خبر مبتدأ محذوف أي هو كـ (ولا تنيا)[٢] وهو تمثيل لما اتصلت به نون التوكيد الخفيفة[٣]، وأصله «لا تنين» بالنون فقلبت ألفا للوقوف كما هو قاعدتها[٤]، وهو مضارع وني بنون بعد الواو بمعنى توانا[٥].

قوله: أو فيه نون الإناث (٣٦/أ) قد دخلا: معطوفة على جملة أكدوا وخبر المبتدأ أعني: مضارع محذوف تقديره كذلك أي مثل الذي قبله يعني في أنه مبني، وأما المعرب من الأسماء، والأفعال المضارعة أشار[٦] إليهما بقوله: والاسم والفعل وغيره وجعلا معرب: يعني أن الاسم غير ما ذكر، والفعل غير ما ذكر كل منهما معرب

(١) ينظر «أوضح المسالك» (١/ ٣٢ ـ ٣٣).

(٢) أخذ هذا اللفظ من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ (سورة طه:٤٢) والمعنى ولا تفتر «اللسان» (١٥/ ٤١٠).

(٣) في (ب) «الخفيفة والثقيلة».

(٤) ينظر «الأصول في النحو» (٣/ ٢٥٥).

(٥) قال في «اللسان» وتوانى في حاجته: قصر (١٥/ ٤١٠).

(٦) في (ب) «فأشار».

فالأول هو الاسم الخالي من[١] الشبه المذكور، والثاني هو الفعل المجرد من النونين المذكورتين فالاسم: مبتدأ، وله: نعت محذوف يدل عليه ما بعده، وهو غيره[٢] وجعل: فعل مبني للمفعول، ومعرب: مفعول ثانٍ لجعل ووقف عليه[٣] المصنف بالسكون على لغة ربيعة[٤] وإن كان الأرجح في المنون المنصوب «كرأيت زيدًا» أن يوقف[٥] عليه بالألف، وجملة جعل معربًا: خبر عن الاسم، ويقدر مثله للفعل فكأنه قال: والاسم غيره أي غير ما سبق ذكره جعل معربًا أي: جعلته العرب معربًا، والفعل غيره أي غير السابق أيضًا جعل معربًا، ويتعين قراءة قوله والاسم بإسقاط همزة الاسم جريًا على الأصل؛ لكونها همزة وصل تسقط في الدرج. إذ لا مقتضي لقطعها؛ لأن الوزن يستقيم على التقديرين والله أعلم[٦].

---

(١) في (ب) «عن».

(٢) والتقدير والاسم غير الذي سبق فتكون «غير» نعت لاسم حذف استغناء عنه بـ (غير) الأخير.

(٣) «عليه» سقطت من (جـ).

(٤) ذكر هذا سيبويه في الكتاب (٤/٢٠٨) واستشهد ببيت جرير التميمي.

اقلي اللوم عاذل والعتاب

مما يدل على أنها لغة بني تميم، كما استشهد أيضًا ببيت الأخطل النصراني التغلبي

واسأل بمصقلة البكرى ما فعل

(٥) في الأصل «أن يقف».

(٦) «والله أعلم» سقطت من الأصل.

(ص) بالرفع والنصب فيهما وبجر
في اسم وبالجزم[1] في سواه وقر
في أصلها ضم فتح كسر الأخر

(١٧/أ)

ثم سكون وناب «واي» على ترتيبها من أخ حم وتلا ذو الأب

أنواع الإعراب

(ش) لما أفاد[2] في البيت السابق أن المعرب انحصر في الاسم من شبه الحرف، وفي الفعل المضارع العاري من النونين اتبعه ببيان ما يدخل كل واحد منهما من أنواع الإعراب الأربعة المشهورة، وهي: الرفع، والنصب، والجر، والجزم، ثم ببيان ما يتعلق بهذه الأنواع من العلامات الأصلية، والفرعية، وما يرتبط بذلك على ما ستراه.

قوله: بالرفع والنصب فيهما: أراد به أن الرفع والنصب يدخلان في[3] كل من الاسم، والفعل نحو: ﴿يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ﴾ (سورة يوسف:٩٢)، ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ﴾ (سورة يوسف: ٨٠).

قوله: وبجر في اسم: أراد به أن الجر مختص بالأسماء ولا يدخل الأفعال وقد سبقت علته.

---

(١) في الأصل «وبالنصيب».
(٢) في (جـ، د) «قال».
(٣) في (ب) «على كل».

قوله: وبالجزم في سواه: أراد به أن الجزم يكون في سوى الاسم من المعربات يكون، يعني ولا في الاسم فعلم منه أنه مختص بالفعل، فتلخص من كلامه أن الاسم يدخله الحركات الثلاث، ولا حظ له في الجزم، وأن الفعل يدخله حركتان والجزم، وإنما فعلوا ذلك لأنهم لما وفوا للاسم الحركات الثلاث لشرفه، ومنعوا الفعل من الجر كما سبق قصدوا أن يخصوه بالجزم جبرًا لما فاته ليحصل بذلك التعادل بين نوعي المعرب فيكون لكل واحد منهما[1] ثلاثة أنواع من الإعراب[2].

قوله: وقر: أي[3]: في أصلها ضم فتح كسر الآخر ثم سكون: إشارة إلى علامات الإعراب الأصلية، ومنه مع ذكر مقابلة (٣٨/أ) الآتي: في كلامه فعلم[4] أن علامات الإعراب قسمان فكأنه[5] قال: علامات الإعراب تنقسم إلى قسمين: أصلية، ونائبة.

فأما الأصلية: فهي الضم، والفتح، والكسر، [والسكون، وهذه الأربعة علامات لأنواع الإعراب الأربعة[6] المذكورة قبلها في قوله: بالرفع إلى آخره على الترتيب فالضم للرفع، والفتح للنصب][7] والكسر للجر، والسكون للجزم، ففي كلامه لف[8]، ونشر[9] مرتب وقَرَّ بقاف مفتوحة وراء مشددة مفتوحة أيضًا: فعل ماض معناه استقر يقال: قر في الدار إذا استقر، وثبت فيها، وفاعله ضم.

---

(١) في الأصل «منها».
(٢) ينظر «شرح الكافية» (٤/٤) و«العلل» (١٩٨) و«الهمع» (١/٦٥).
(٣) «أي» سقطت من الأصل.
(٤) في الأصل «تعلم».
(٥) في الأصل «فإنه».
(٦) «الأربعة» سقطت من (جـ، د).
(٧) العبارة بين المعقوفتين سقطت من الأصل.
(٨) اللف: ضم الشيء إلى الشيء والإكثار من أكل الأشياء «إكمال الإعلام» (٢/٦٧).
(٩) ويسمى أيضًا الطي والنشر وهو أن يذكر متعدد، ثم يذكر ما لكل من أفراده شائعًا من غير تعين، اعتمادًا على تصرف السامع في تمييز ما لكل واحد منها ورده إلى ما هو له وهو نوعان: إما أن يكون النشر فيه على ترتيب الطي نحو قوله تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ﴾ (سورة القصص٧٣) فقد جمع بين الليل والنهار ثم ذكر السكون لليل وابتغاء الرزق للنهار على الترتيب، وإما أن يكون النشر علي خلاف ترتيب الطي نحو قوله تعالى: ﴿فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِتَبْتَغُوا فَضْلاً مِن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ﴾ (سورة الإسراء١٢) ذكر ابتغاء الفضل للثاني وعلم الحساب للأول على خلاف الترتيب. «الإيضاح في علوم البلاغة» (٢٠٢)، «جواهر البلاغة» (٤٠٢).

وقوله: فتح كسر ثم سكون: معطوفة على الفاعل بحذف حرف العطف في الأولين للضرورة، ويتعين قراءة الثلاثة أعني ضم، فتح، كسر بالرفع بلا تنوين ليستقيم الوزن، وهو على حد قولهم نصف، وربع درهم بحذف التنوين من نصف، وربع، الأُخر: بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة جمع آخر بمعنى آخره قال تعالى: ﴿وقالت أُولاهُم لأُخراهُم﴾ (سورة الأعراف ٣٩)، والمراد بالأخر في النظم الحروف التي تقع أواخر الكلمة[1] ويتعين قراءته بنقل حركة الهمزة وهي الضمة إلى اللام قبلها، وإسقاطها على حد قراءة ورش[2] ﴿قدَ أفْلح﴾ (سورة المؤمنون: ١)[3] بفتح الدال، وحذف همزة أفلح، وفي أصلها متعلق بقر، وضميره عائد على أنواع الإعراب المذكورة في قوله: بالرفع .. الخ، وحاصل الكلام واستقر، وثبت في أصل أنواع الإعراب أي في أصل علاماتها فهو على حذف مضاف ضم أواخر الكلمات للرفع، وفتحها للنصب؛ وكسرها للجر، وسكونها للجزم أشار بعطف[4] السكون (٣٩/أ) بثم إلى تراخي مرتبته عن مرتبة الحركة التي هي أشرف منها لذاتها ولانفرادها عنه بالدخول على الاسم الأشرف من الفعل.

قوله: وناب .. الخ: شروع[5] في الكلام على أبواب النيابة، وهي سبعة، خمسة تنوب فيها الحروف أو حذفها، واثنان تنوب فيها الحركات وبالكلام عليها يعرف أن ما عداها من المعربات جار على الأصل [فلذلك اقتصر عليها دون مواضع الأصل[6]] وبدأ

(١) في (ب) «الكلم».
(٢) عثمان بن سعيد ورش أبو سعيد المصري توفي بمصر سنة (١٩٧) «معرفة القراء» (١/ ١٥٢).
(٣) وينظر «إتحاف فضلاء البشر» (٣١٧).
(٤) في (ب) «بعطفه».
(٥) في (جـ، د) «ومشروع منه».
(٦) العبارة بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتناها من (ب، جـ، د).

منها ببعض أبواب ما نابت فيه الحروف دون ما نابت فيه الحركات مع أن الإعراب بالحرف فرع الإعراب بالحركة «لأن الحروف في ذاتها أقوى من الحركة، لأن كل واحد منها كحركتين، أو أكثر[١]» وما كان في نفسه أقوى كان أقوى على النيابة من[٢] غيره فيستحق التقديم في باب النيابة، وبدأ من أبواب النيابة بباب الأسماء الستة؛ لأنها ترفع بالواو، وتنصب بالألف وتجر بالياء، وهذا هو الأصل فيما أعرب بالحروف لمجانسة كل حرف حركته التي ناب عنها.

والأسماء الستة: ذو : بمعنى صاحب، والفم إذا فارقته الميم، والأب، والأخ، والحم[٣]، والهن[٤]، ويشترط في إعرابها هذا الإعراب أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم مكبرة نحو ﴿قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ﴾ (سورة يوسف:٩٤)، ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَىٰ يُوسُفَ آوَىٰ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ﴾ (سورة يوسف:٩٩)، ﴿ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ (سورة النساء:٣٦) ونحو ذلك، فلو كانت ذو اسمًا موصولاً كما هو لغة طيء[٥] لزمتها الواو، وقد تعرب (٤٠/أ)[٦] بالحروف أيضًا وروي بهما قوله:

٣- فحسبي من ذي[٧] عندهم ما كفانيا[٨]

---

(١) الكلام بين التنصيص ينظر «شرح الكافية» (١/ ٧٣).

(٢) في الأصل «عن».

(٣) الحمو: أقارب الزوج وقد يطلق على أقارب الزوجة «الهمع» (١/ ١٢٣).

(٤) أورد النحويون لإعراب الأسماء الستة عدة مذاهب ليراجعها من أراد في «الهمع» (١/ ١٢٣- ١٢٥) حيث أوصلها السيوطي إلى اثني عشر مذهبًا.

(٥) «ابن يعيش» (٣/ ١٤٧) و«شفاء العليل» (١/ ٢٢٧) و«ابن عقيل» (١/ ٤٠).

(٦) في (جـ) «تعرف».

(٧) في (ب) «من ذوا».

(٨) هذا عجز البيت وصدره فإما كرام موسرون أتيتهم

وهو من الطويل لمنظور بن سحيم وهو من شواهد «ابن يعيش» (٣/ ١٤٨)، و«أوضح المسالك» (١/ ٤٢) برقم (٧)، و«ابن عقيل» (١/ ٤٠) برقم (٤)، و«شفاء العليل» (١/ ٢٨٨) برقم (٢٠٠).

أي من الذي عندهم، ولو لم تفارق الميم الفم أعرب[١] بالحركات كقوله ﷺ: «لخلوف فم[٢] الصائم اطيب عند الله من ريح المسك[٣]»، ولو أُفرِدَ واحد[٤] من هذه الأسماء عن الإضافة أُعرب بالحركات الظاهرة نحو: ﴿وله أخٌ﴾ (سورة النساء: ١٢)، ﴿إن له أبا﴾ (سورة يوسف: ٧٨) وأما قوله:

٤ - خالط من سلمى خياشيم وفا[٥]

فشاذ، ولو أضيفت لياء المتكلم[٦] أعربت بالحركات المقدرة كما هو قاعدة المضاف إلى ياء المتكلم على ما ستعرفه نحو: ﴿إنَّ أبي يدْعُوك﴾ (سورة القصص: ٢٥) ولو صغر[٧] أعرب بالحركات أيضًا نحو: «هذا أخيك» بضم الياء المشددة، «رأيت أخيك» بفتحها، «مررت بأخيك» بكسرها، وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف توطئة لإعراب المثنى، والمجموع على حده بها[٨]؛ لأنهم لما علموا أن إعرابهما بالحروف أمر لابد من اضطرارهم إليه لاستيفاء المفرد الحركات الثلاث كرهوا أن يستبد المثنى، والمجموع اللذان هما فرع المفرد بالإعراب بالحروف التي هي في ذاتها أقوى من الحركات لما سبق أنفًا فأعربوا هذه الأسماء[٩] بالحروف ليثبت للمفرد الإعراب بالأقوى كما ثبت له

(١) في (ب) «أعربت».

(٢) قال ابن مالك: ولم يقل لخلوف في الصائم وهذا يدل على قلة علم من زعم عدم ثبوت الميم مع الإضافة (شرح التسهيل ٣/ ٢٨٥).

(٣) فتح الباري برقم ١٨٩٤ من حديث أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «الصيام جنة...» الحديث.

(٤) في (ب، جـ، د) «اسم» بدلاً من «واحد».

(٥) هذا عجز البيت وصدره: حتى تناهي في صهاريج الصفا

- وهو من الرجز لرؤبة بن العجاج وهو في «المقتضب» (١/ ٢٤٠) و«شرح المفصل» (٦/ ٩٨)، و«الخزانة» (٢/ ٢٦١) و«شرح التسهيل» (١/ ٥٢) و«شفاء العليل» (١/ ١٢٣) و«الهمع» (١/ ١٣١).

(٦) في الأصل «لغير ياء المتكلم».

(٧) في (ب) «صغرت».

(٨) في الأصل «حده لها».

(٩) ينظر «شرح الكافية» (١/ ٧٣).

الإعراب بالأصل، فتذهب مزية الفرع باستبداده بالأقوى، وزادوا علي ذلك أن جعلوا للأصل مزية (٤١/أ) وهي وجود الحروف الثلاثة كلها فيه كل واحد منها في محله الأصلي، وإنما اختاروا هذه الأسماء بخصوصها من بين سائر الأسماء؛ لأن[1] حروف الإعراب هي حروف اللين الثلاثة ليس غير؛ لكونها المتولدة من الحركات ومحال الإعراب من هذه الأسماء أعني أواخرها قابل للانقلاب إليها بنقل حركتها إلى ما قبلها مغن عن اجتلابها فكانت أولى من غيرها[2] قوله واي: يقرأ بضم الياء، وبالألف الهوائية[3] لا بالهمزة وهو مقصود اللفظ[4]، وهو فاعل ناب على حذف مضاف يدل عليه الكلام، أصله «وناب حروف واي» يريد عن العلامة[5] الأصلية.

قوله: على ترتيبها: أي على ترتيب حروف «واي» يريد أن هذه الحروف على ترتيبها [نائبة عن العلامات الأصول التي ذكرها بقوله: ضم فتح وكسر الأخر على ترتيبها أيضًا][6] على معنى أن يكون الأول من هذه للأول من تلك والثاني للثاني والثالث للثالث فتكون الواو نائبة عن الضمة، والألف عن الفتحة، والياء عن الكسرة.

---

(١) كلام الرضي أوضح حيث يقول: «لأن لام بعضها وعين الأخر حرف علة، يصلح أن يقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف أجنبية» «شرح الكافية» (١/ ٧٣).

(٢) الكلام من قوله «وإنما أعربوا. . . . إلى قوله: من غيرها» ينظر «شرح الكافية» (١/ ٧٣).

(٣) هي التي لا تتحيز إلى جزءٍ من أجزاء الفم فهي تندفع تهوي في هوائه متى يغوص صوتها في آخره ولذلك سميت بالهاوي والهوائي (الأنباء في تجويد القرآن، باب: تحرير السكون وتعيينه).

(٤) أي مقصود اللفظ (واي) كقولك في إعراب «حتى: حرف جر» حتى: مبتدأ قصد لفظه وحرف: خبر وكذلك إعراب «قام فعل ماضٍ».

(٥) في (ب) «العلامات الأصلية».

(٦) العبارة بين المعقوفتين سقطت من الأصل.

قوله: في أخ وحم متعلق بناب: أي ناب في هذه الكلمات الستة، وهي أخ، وما معها إلي قوله في البيت الآتي هن.

قوله: وتلا ذو الأب: تلا فعل ماضٍ فاعله ذو الأب معطوف عليه بإسقاط العاطف للضرورة أي وتلا الأخ والحم يعني في الذكر ذو أي التي بمعنى صاحب والأب، فهذه أربعة وأشار إلى الاسمين (٤٢/أ) الباقيين بقوله أول البيت الآتي ودون ميم فم هن فقوله: فم معطوف على فاعل تلا، ودون حال منه، وهن: معطوف عليه بإسقاط حروف[١] العطف أيضًا: أي وتلا الأب، والأخ أيضًا فم حال كونه دون ميم، وهن، وأسقط المصنف شروط هذا الباب إلا إسقاط الميم من فم[٢] طلبًا للاختصار، وقد عرفتها[٣] ولله الحمد.

(١) في (جـ، د) «حرف»

(٢) في (ب، جـ، د) «من الفم».

(٣) يقصد قد تقدم شروطها في شرحه في الأبيات قبل هذه.

(ص)

ودون ميم فم هن وألف
فيما يثنى عن ضمة وألف
واو لجمع يصح حيث عرف

وغير رفعيهما بيا جعلا ومعهما النون قبل ذي بدلا تصحب

إعراب المثنى وجمع المذكر السالم

(ش) تقدم الكلام على قوله: ودون ميم فم هن وألف .. الخ: تكلم فيه[١] على البابين الثاني[٢] والثالث من أبواب النيابة وهما معربان بالحروف أيضًا.

فأما الباب الثاني فباب المثنى، وهو ما وضع للاثنين، وكان اختصارًا للمتعاطفين نحو: «قال رجلان» فإنه اختصار[٣] قال رجل ورجل فخرج ما موضع لأقل من اثنين كـ «رجلان» بفتح الراء، وسكون الجيم، وهو: من لا ظهر له يركبه. وهو معرب[٤] بالحركات، وما قصد به التكثير كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا﴾ (سورة الملك: ٤)؛ لأن المعنى كرات إذ البصر لا ينقلب خاسئًا[٥] من كرتين[٦]، ومن هذا القبيل: وسعديك (٤٣/أ)، وحنانيك[٧] ونحو

(١) في الأصل (منه).
(٢) الباب الأول «الأسماء الستة».
(٣) في الأصل «فإن اختصاره».
(٤) في الأصل «بمعرب».
(٥) قال ابن كثير: «والمعنى أنك لو كررت البصر مهما كررت لانقلب إليك أي لرجع إليك البصر خاسئًا عن أن يرى عيبًا أو خللاً» «تفسير القرآن العظيم» (٥/ ٣٨٧).
(٦) قال ابن مالك في ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ بمعنى كرات لأن بعده ينقلب إليك البصر خاسئا وهو حسير» أي مزدجرًا وهو كليل ولا يكون ازدجار وكلال بكرتين فحسب بل بكرات. «شرح التسهيل» (١/ ٦٣، ٦٤)
(٧) أي حنانًا بعد حنان «الهمع» (١/ ١٣٤)

ذلـــك؛ لأن الغرض من[١] ذلك كله التكثير لا الاثنان[١] فقط، ويعرب إعراب المثنى حملاً عليه وإن لم يكن منه، وخرج من الحد أيضًا ما لم يكن اختصار للمتعاطفين مما هو دال على اثنين نحو شفع وزكا [٣] بالزاي منونًا.

قال في القاموس[٤]: الزكى مقصورًا: الشفع من العدد .. انتهى.

ونحو: «كلا» و«كلتا» و«اثنان» و«اثنتان» إذ ليس لها مـفردات اختصرت بالتثنية، وهذه الأربعة معربة إعـراب المثنى حملاً عليه أيضًا لكن يشترط في الأولين إضـافتهما إلى الضمير نحـو: «جاء الزيدان كلاهما» و«رأيت الهندين كلتيهـما» ونحو ذلك فإن أضيفا لظاهر لزمتـهما الألف، وكان الإعراب عليها بحركات مـقدرة تقول «جاء كلا الرجلين»، و«وكلتا المرآتين»، «ورأيت كلا الـرجلين» و«وكلتا المرأتين» و[«مررت بكلا الرجلين» و«وكلتا المرأتين»][٥].

وأما نحو: القمرين للشمس والقـمر، والعمرين لأبي بكر وعمر، والأبوين للأب والأم فصرح المصنف في «همع[٦] الهوامع»[٧] تبعًا لابن قاسم [٨] بأنه ملحق بالمثنى؛ لأنه لا يصلح لعطف مثله عليـه، وهو مبني على أن[٩] لفظ القمـرين ونحوه أطلق من أول الأمر على الشـمس والقمر، وقـال ابن هشام[١٠] في «شرح اللمـحة»: الذي أراده أن النحويين يسمون هذا النوع: مثنى، لعـدم ذكرهم له في ما حمل على المثنى.. انتهى.

(١) في الأصل «في».
(٢) «الهمع» (١/ ١٣٤)
(٣) « بالزاي»سقطت من الأصل.
(٤) ينظر «القاموس المحيط» (١٢/ ١٦٩٥).
(٥) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل.
(٦) في(جـ،د) في «جمع الجوامع».
(٧) (١/ ١٣٣).
(٨) في الأصل «لابن هشام».
(٩) في الأصل «أنه».
(١٠) عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ت(٧٦١)هـ«بغية الوعاة» (٢/ ٦٨).

ووجـهه ـ والله أعلم ـ أن يقـدر أنه يجـوز أولاً بإطلاق[١] لفظ القـمر (٤٤/أ) على الشمس مـجازًا ثم ثني اللفظان فهو صـالح لعطف مثله عليه؛ لأن المراد التـماثل في اللفظ، ولا يضر في ذلك كون أحدهما حقيقة، والآخر مجازًا إذ اتحاد معاني الألفاظ في التثنيـة والجمع غيـر مشترط عـند ابن مالك تبعًـا لابن الأنباري[٢] خلافًا لأكـثر المتأخرين فيجوز[٣] عندهما تثنية المشترك[٤]، وجمعه باعتبار معنييه[٥] تقول عندي عينان تعني[٦] باصرة وجـارية وعيون تريد جـارية وباصرة، وذهبًا، وفـضة، ويجوز تثنيـته أيضًا، وجـمعه باعتـبار حقيقـته ومجازه قـال تعالى: ﴿وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق﴾ (سورة البقرة:١٣٣)، وإسماعيل أب مجازي؛ لأنه عم، (وقالت العرب: القلم أحد اللسانين وخفة الظهر أحد اليسارين والغربة أحد السباءين، والحمية أحد الموتين، واللبن أحد اللحمين ونحو ذلك)[٧].

وعلى هذا فلنا أن نجعل كـرتين ونحوه مما ثني حقـيقة بأن يكون ثني أولاً ليفـيد معنى الاثنينية ثم تجـوز فيه فاستـعمل في الكثرة؛ لا أنه[٨] استعمل من أول الأمر في الكثرة فتأمل.

وإعراب المثنى بالألف رفـعًا، وبالياء المفـتوح ما قبلهـا المكسور ما بعـدها جرًا ونصبًا نحو: «جاء الزيدان» و«رأيت الزيدين» و«مررت بالزيدين» وسيأتي علة ذلك.

---

(١) «أولاً» سقطت من (جـ)

(٢) أبو بكر مـحـمـد بن القـاسم بن بشـار بن الأنبـاري، توفي سنة (٣٠٤) «تاريخ بغـداد» (٣/ ٣٩٩) و«وفيات الأعيان» (٤/ ٦٤٢).

(٣) في (د) «فيجوز عندهم».

(٤) أي أن الذي عليه المتـأخرون هو اشتـراط اتفاق المعنى بخلاف مـا عليه المؤلف تبعًـا لابن مالك وابن الأنباري حيث لا يشترطون ذلك.

(٥) «الهمع» (١/ ١٤٣).

(٦) «تعني» سقطت هذه الكلمة من (ب).

(٧) ينظر «الهـمع» (١/ ١٤٤) وهذا القـول لأبي علي القـالي وهو من كـلام العرب «الأمـالي» (٢/ ٥٦) برواية «القلم أحد اللسانين».

(٧) في (جـ،د) «لأنه».

وأما الباب الثالث فهو باب جمع المذكر السالم، وهو ما جمع بواو ونون كـ«الزيدون» من قولك «جاء الزيدون» (٤٥/أ) أو ياء ونون كـ «الزيدين» من قولك «رأيت الزيدين» أو «مررت بالزيدين» ويقال له الجمع[١] على هجاءين[٢]؛ لأنه يعرب[٣] بحرفين كما سيجيء، ويقال له أيضًا الجمع الذي على حد المثنى؛ لأنه سلك فيه بناء الواحد ، وختم بنون زائدة تحذف للإضافة كما أن المثنى كذلك، ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثلاثة شروط:

١ ـ الخلو من التاء فلا يجمع نحو: طلحة[٤]، علامة.

٢ ـ وأن يكون لمذكر فلا يجمع نحو: زينب، وحائض.

٣ ـ أن يكون لعاقل [٥] فلا يجمع واشق (علمًا لكلب)، وسابق (صفة لفرس).

ثم يشترط أن يكون إما علمًا غير مركب تركيبًا إسنادياً ، ولا مزجيًا نحو زيد فلا يجمع نحو« برق نحره» [٦] و«معدي كرب» علمين، وإما صفة تقبل التاء نحو «قائم»

---

(١) في (ب، جـ، د) «الجمع الذي على هجائين».

(٢) لم أجد هذا المصطلح في الكتب التي وقفت عليها ولكن ربما يقصد به المؤلف الجمع الذي على حرفين من حروف الهجاء وهما الياء والنون.

(٣) في(جـ) «يعرف».

(٤) قال أبو حيان: فلو سميت رجلاً بزينب أو سلمى، جمع بالواو والنون بإجماع اعتبارًا بمسمياتها الآن فإن لم يخل منها لم يجمع بها كأخت وطلحة، ومسلمات أعلام رجال «الهمع» (١٥١/١).

(٥) أو مشبه بالعاقل نحو قوله تعالى: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ (سورة يوسف:٤)، و﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ (سورة فصلت:١١)، جمع صفة الكواكب والسماء والأرض لما أثبت لها ما هو من شأن العقلاء من السجود والخطاب فإن خلا من ذلك لم يجمع بالواو والنون كـ«واشق» علم كلب، و«سابق» صفة فرس «الهمع» (١٥١/١).

(٦) اسم رجل «اللسان» (٦٩/١٤) وهو مركب من كلمتين «برق» بمعنى «لمع» و«نحر» وهو «أعلى الصدر».

أو تدل على التفضيل نحو: «أفضل» فلا يجمع نحو: «جريح» و«صبور» و«سكران» و«أحمر» لأنها لا تدل على تفضيل، وهو ظاهر، ولا تقبل التاء أيضًا؛ لأن جريحًا، وصبورًا يستوي مذكره ومؤنثه، تقول: رجل جريح وصبور، وامرأة جريح وصبور، وسكران وأحمر إنما يؤنثان على سكرى، وحمراء؛ لا على سكرانة، وحمرانة[1]، ويعرب جمع المذكر السالم بالواو رفعًا وبالياء المفتوح ما بعدها المكسور ما قبلها جرًّا ونصبًا تقول في الأسماء «جاء الزيدون» و«رأيت الزيدين» و«مررت بالزيدين»، وفي الصفات «جاء المسلمون» و«رأيت المسلمين» و«مررت بالمسلمين».

وألف في قول المصنف: وألف فيما (٤٦/أ) يثنى عن ضمة: معطوف على فاعل ناب في البيت الذي قبله أي وناب ألف في المثنى عن الضم.

وقوله: ألف[2] بضم الهمزة: فعل ماضٍ مبني للمفعول، وفيه مع ألف السابق الجناس المحرف[3]، ونائب الفاعل قوله واو.

وقوله: لجمع: متعلق بقوله ألف ويصح أن يكون صفة لواو[4]، وهو على حذف مضاف أي لضم جمع بقرينة سبق مثله في ألف التثنية.

---

(١) في الأصل «وأحمره».

(٢) الإلف: المألوف ومصدر ألف الشيء «إكمال الإعلام» (٤٩/١).

(٣) هو ما اتفق ركناه أي لفظاه في عدد الحروف وترتيبها واختلفا في الحركات فقط سواء كانا من اسمين أو فعلين أو من اسم وفعل، أو من غير ذلك فإن القصد اختلاف الحركات مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِم مُّنذِرِينَ ﴿٧٢﴾ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنذَرِينَ﴾ (سورة الصافات: ٧٢-٧٣)، ينظر «الإيضاح في علوم البلاغة» (٢١٨).

(٤) في (جـ) «صفة الواو».

وقـوله: يصـح صفـة لجـمـع: أي للجـمـع الصحيح أي السـ ـم ومراده به جمع المذكر[١] السالم [لأنه سيذكـر جمع المؤنث السالم][٢] فيـما بعد، ،حاصل كـلامه، وألف لجمع الصحـة أي جمع المذكر السالم واو، وعـلامة الضمة كـما كانت الألف علامـة لضم المثنى، ولما كان في قـوله لجمع يصح ضـرب من الإجمال - لعـدم ذكر شرائطه[٣] التي عـرفتـها - نبَّـه على الفحص عنـها بقـوله حيث عـرف أي أن هذا الإعراب إنما يكون له حيث عرف لحقيقته المستعملة عند أهل العربية المستوفية للشرائط فابحث عنها، ولا تكن من الغافلين وقد سبق إليها الإشارة[٤].

وقوله: وغير رفعيهما بياء جعلا: واضح مما سبق ويتعين قراءة يا من[٥] وقوله: بيا جعلا[٦]: بالقصر.

وقوله: ومعهما النون .. إلخ: أشار به إلى ما ذهب إليـه سيبويه[٧] من أن النون في كل من المثنى والمجمـوع عـوض عن حـركـة الواحـد، وتنوينه، وإنما أعـرب المثنى والمجمـوع على حده بالحروف؛ لأن أصلهمـا وهو المفرد قد أعرب بعـضه (٤٧/ أ)، وهو الأسماء الستة بالحروف التي هي فـرع في الإعراب فلو لم يعرب شيء من التثنية والجمع بـها لزم أن يكون للفـرع مزية على الأصل، وإنما اخـتصا بذلـك دون جمع المؤنث السالم وجـمع التكسير مع مـشاركتهـما لها في ذلك، لأن في آخـرهما[٨] من حروف المد المجتـلبة للتثنية والجـمع ما يصلح أن يكون إعرابًا بخلاف جـمعي المؤنث

---

(١) في الأصل «المؤنث».
(٢) العبارة بين المعقوفتين سقطت من الأصل.
(٣) شرط تجمع على شروط وشرائط كما في «اللسان» (٧/ ٨٣) (شرط).
(٤) أي سبقت الإشارة إلى شروط جمع المذكر السالم.
(٥) «يا من» سقطت من الأصل.
(٦) في (ب) ويتعين قراءة «يا» من قوله «بيا القصر».
(٧) ينظر «الكتاب» (١/ ١٧).
(٨) في الأصل «أخره».

والتكسير، وإنما أعربا هذا الإعراب المعين؛ لأن الألف والواو كان قبل الإعراب قد اجتلبا للتثنية والجمع كما هو مطرد في غير هذا الباب نحو: ضربا، وضربوا، وأنتما، وأنتموا، ونحو: ذلك لمناسبة الألف لخفة[١] التثنية لقلة عددها، والواو لثقل الجمع لكثرة عدده فلما أعربوهما جعلوا الحرفين السابقين على وجود الإعراب علامة على ما هو لعمديته أسبق للإعراب[٢] وهو الرفع[٣] فرفعوا المثنى بالألف، والجمع بالواو فلم يبق من الحروف الصالحة؛ لأن ينوب عن الإعراب إلا الياء فجروا بها كلاً منهما جريًا على الأصل، فلم يبق للنصب علامة فدار أمره بين أن يحمل على الرفع أو الجر فحمل على الجر، لأن الجر قد حمل عليه فيما[٤] لا ينصرف، ولأن كلاً منهما إعراب الفضلات، هذا إن قلنا إن المجرور من الفضلات المحضة[٥] وإن قلنا (٤٨/أ) إنه متوسط بين العمدية والفضيلة فلأنه أقرب إليه من الرفع الذي هو متمحض للعمدية، ولما صار نصب كل منهما وجره بالياء حصل بينهما التباس في هاتين الحالتين فأزالوه بجعل ما بعدها مكسورًا في التثنية مفتوحًا في الجمع، وجعل ما قبلها على العكس، وإنما لم يعكسوا فيهما؛ لأن الأصل في التقاء الساكنين الكسر والتثنية لقلة عددها أقرب إلى الفرد[٦] الذي هو الأصل فأعطيت نونها الكسر الذي هو الأصل فلزم فتح نون الجمع ولأن ما قبل علامة التثنية تكون في حالة الرفع الذي هو أشرف[٧] الحالات مفتوحة فحافظوا على بقاء الفتحة في الحالتين الأخيرتين لإمكانه،

(١) في الأصل «لخفته».
(٢) في (ب) «في الإعراب».
(٣) أي أن المثنى والمجموع وجودهما متقدم على إعرابهما حيث الألف والواو جيء بهما من أجل الجمع لا من أجل الإعراب، ثم إنهم لما أرادوا إعرابهما ـ المثنى والمجموع ـ جعلوا الألف والواو علامة للرفع فيهما؛ لأنهما أسبق في وجودهما والرفع أسبق الإعراب فجعل الأسبق للأسبق.
(٤) «فيما» سقطت من (جـ، د).
(٥) ينظر «شرح الكافية »(١/ ٧٥، ٧٨).
(٦) في (ب) «المفرد».
(٧) في (ب، جـ، د) «التي هي».

ولم يمكن مثل ذلك في الجمع؛ لأن ما قبل علامته في حالة الرفع الضمة، وهي لا تناسب الياء في الحالتين الباقيتين فتعين بغيرها[١]، ولا يمكن أن يغير إلى الفتح لئلا يؤدي إلى التباسه بالمثنى والقصد الفرار من ذلك فتعين الكسر، وإنما لم يقتصروا في إزالة اللبس على جعل ما بعد الياء مكسورًا في التثنية مفتوحًا في الجمع مع الإعراض عما قبلها [أو على جعل ما قبلها مفتوحًا في التثنية مكسورًا في الجمع مع الإعراض عما بعدها[٢]]؛ لأن كل واحدة من العلامتين عرضة للزوال، فلو اقتصر على أحدهما لحصل (٤٩/ أ) اللبس عند زوالها، أما زوال الأول ففي حالة الإضافة نحو «رأيت زيديك» لأن النون حينئذ تذهب فلا يعلم أمفتوحة هي، أم مكسورة؟ فلو لم تكن حركة الدال إحدى العلامتين حصل اللبس.

قوله: وإما[٣]: زوال الثانية ففي تثنية المقصور وجمعه نحو المصطفى، فإنه إذا ثنى أو جمع يكون ما قبل علامة التثنية فيه مفتوحًا في الحالتين، تقول في التثنية «رأيت المصطفينِ»، بكسر النون، وفي الجمع «رأيت المصطفينَ» بفتحها قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾ (سورة ص:٤٧) فلو اقتصر فيه على حركة ما قبل العلامة لحصل اللبس فإن قلت إذا ذهبا معًا[٤] كالمقصور إذا ثنى، وأضيف نحو: «رأيت مصطفيك» فبماذا يزول اللبس؟ قلت: ما ذكرناه هو غاية الجهد في إزالته بالأمور المتصلة[٥] وليس كل داء[٦] يعالجه الطبيب فيتعين حينئذ الرجوع إلى القرائن المنفصلة، كالضمائر والصفات ونحوها نحو: «إذا رأيت مصطفيك فأكرمهما» أو

(١) في (جـ، د) «بغيرهما».
(٢) العبارة بين المعقوفتين سقطت من الأصل.
(٣) «وأما» سقطت من (أ).
(٤) «معًا» سقطت من الأصل.
(٥) في (جـ، د) «المتصلة به».
(٦) في (جـ، د) «وليس كل ما يعالجه الطبيب»

«فأكرمهم» أو «رأيت مصطفيك الصالحين» بفتح الحاء أو كسرها، وهذا كما تميز بين مختار في كونها اسم فاعل أو مفعول بالقرائن، ومثله عمير في كونه تصغير عمر أو عمرو، ونحو هذا كثير في كلامهم .

تنبيه:

كما حمل على المثنى في إعرابه الألفاظ التي سبق التنبيه عليها (٥٠/أ)، كذلك حمل على الجمع في إعرابه ألفاظ ليست منه، منها «ألو» نحو: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ (سورة الأحزاب:٥)، وعشرون وبابه إلى تسعين، وآخرون بكسر الهمزة وتشديد الراء، وسنون وبابه ومحل استيفاء الكلام عليها المطولات، والله أعلم[١] .

---

(١) «والله أعلم» سقطت من (أ، ب).

(ص) والنصب والكسر[١] للذي جمعا
نحـــو بنات ومــــاله تبـــعــــا
واجرر بفتح ما الصرف قد منعا

فإن[٢] يضف أو عليه آل دخلا جر وصرف له كما نقلا أصوب

إعراب جمع المؤنث السالم وما يلحق به

(ش) تكلم رحمه الله في هذا البيت على البابين الرابع والخامس من أبواب النيابة، وهما المعربات بالحركات فأولهما باب جمع[٣] المؤنث السالم: وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين نحو هندات، ومسلمات فخرج ما تاؤه أصلية نحو أبيات، وأموات جمع بيت، وميت، وما كانت ألفه أصلية نحو: قضاة، وغزاة جمع قاض وغاز؛ فإن أصلهما قضية وغزوة على[٤] وزن فعلة بضم الأول، وفتح الثاني والثالث تحرك حرف العلة فيهما وانفتح ما قبله فقلبت[٥] ألفًا فصار قضاة وغزاة فألفهما أصلية لأنها منقلبة عن لام الكلمة، وسمي هذا الباب في الاصطلاح بباب جمع المؤنث السالم، وإن كان بعض أفراده قد يكون لمذكر نحو: اصطبلات جمع اصطبل وبعضها قد لا يسلم في بناء الواحد نحو سجدات (٥١/ أ) بفتح الجيم جمع سجدة بسكونها نظرًا إلى معظم أفراده، وهو كاف في مناسبة التسمية؛ لأنها اصطلاحية لا لغوية، ويكفي في مناسبة المعنى الاصطلاحي لا اللغوي أدنى مناسبة، ويُنْصب هذا الجمع

---

(١) في الأصل «بالفتح».
(٢) في (جـ، د) «وأن».
(٣) في (جـ، د) «جمع باب».
(٤) «على» سقطت من (جـ).
(٥) في الأصل «قلبت» وفي (د) «فقلبت».

بالكسرة نيابة عن الفتحة نحو: ﴿خلق السموات والأرض﴾ (سورة الزمر: ٥) حملاً لنصبه على جره؛ لأنهم لما فعلوا ذلك في جمع المذكر السالم كما سبق وكان التأنيث فرع التذكير فعلوا بالفرع ما فعلوا بالأصل، وقد ينصب بالفتحة على الأصل إذا حذفت لامه في المفرد، ولم تزد[١] في الجمع جبرًا لما فاته من حذف لامه نحو: «سمعت لغاتهم» بفتح التاء (حكاه الكسائي) والأكثر الكسر قال الله تعالى: ﴿فانفروا ثبات﴾ (سورة النساء: ٧١) أي حالة كونكم جماعات متفرقين، وأصل لغة: لغية، أو لغوة على وزن فعلة[٢] فيها بضم الأول وفتح الثاني والثالث، وكذا أصل ثبة ثبوة بوزن الذي قبله حذفت لامها[٣] في المفرد فقيل لغة وثبة، ولم[٤] تزد في الجمع، فلم يقل لغوات أو لغيات، ولا ثبوات.

قوله: وحمل[٥] على هذا الجمع أولات نحو: ﴿وإن كن أولات حمل﴾ (سورة الطلاق: ٦) وما سمي به نحو عرفات جمع عرفة في الأصل ثم جعل علمًا[٦] على موضع الوقوف.

قوله: والنصب بالكسر للذي جمعا: إشارة لحكم الباب ولما كان في قوله للذي جمعا إجمال بينه بقوله: نحو بنات: أي للذي جمع مثل هذا الجمع أي بألف، وتاء مزيدتين؛ لأن بنات(٥٢/ أ) جمع بنت بالموحدة أوله ثم نون لا العكس وإلا كانت تاؤه أصلية كميت، وأصل بنت بنوة[٧] بثلاث فتحات وحق[٨] جمعه بنتات بتاءين؛

---

(١) في (أ، ب، د) «يزد».

(٢) لم أجد هذا الوزن وإنما الوزن الموجود في المعاجم لغوة على وزن فعلة بسكون العين (اللسان ١٢/ ٢٠٠) وكذلك ثبوة على وزن فعلة. «اللسان» (١٢/ ٨٤).

(٣) في (ب) «لامهما».

(٤) في (جـ، د) «فلم».

(٥) «قوله» سقطت من (ب، جـ، د) و«حمل» سقطت من الأصل.

(٦) في (جـ) ثم جعل موضعًا علمًا على موضع.

(٧) في (جـ، د) «بنوت».

(٨) «حق» سقطت من (جـ، د).

لأن تاء بنت قد غـيرت لأجلها البنيـة وسكن ما قبلهـا فأشبهـت فاء ملكوت ولكنهم استثقلوا الجمع بين تاءين فحذفوا الأول .

وقوله: وما له تبعا: إشارة إلى ما حمل على الباب كما علمته فتلخص من كلامه أن جمع المؤنث السالم، وما حمل عليه ينصبان بالكسرة نيابة عن الفتحة وأما رفعهما وجرهما فعلى الأصل، ولذلك سكت عنه[(١)] إذ هو بصدد بيان[(٢)] النيابات لا الأصول كما علمت[(٣)] .

المنـوع من الصـرف

وقوله: واجرر .. إلخ: شروع في الباب الخامس وهو باب[(٤)] ما لا ينصرف[(٥)] وهو ما فيـه علتان من علل تسع[(٦)] فرعيـة ستذكر في البيت الذي بعـد هذا أو واحدة منها تقوم مـقام اثنتين على ما سـيأتي بيانه مـفصلاً، وجره يكون بـالفتحة نحـو: مررت بأحمد وإبراهيم، وهذا معنى قوله: واجرر بفتح ما الصرف قد منعا .

وأما رفـعه ونصـبه فـعلى الأصل، والصرف في كـلامه مـفعـول ثانٍ لمنع المبني للمفعول، ومـفعوله الأول نائب الفاعل، وهو ضميـر عائد على ما، والاسم الممنوع من الصرف لا يدخله التنوين أيضًا كما لا يدخل الجر، وقد اختلف في معنى الصرف فقـيل: هو مجـموع (٥٣/أ) الجـر والتنوين اللذين[(٧)] منع منهـما الاسم[(٨)] وقيل هو

---

(١) في (جـ، د) «عليه». (٢) «بيان» سقطت من الأصل.

(٣) مرجع الكلام على جمع المؤنث السالم (شرح الكافية ٣/ ٤٥٦ ـ ٤٦٥).

(٤) «باب» سقطت من (جـ، د).

(٥) اتبع المؤلف في التسـمـية بعض النحـويين كابن الوراق في «العلل» (٤٥٦) والسـيوطي في «الـهمع» (١/ ٧٦)، وبعضهم يسميه ما يجري وما لا يجري كالمبرد في «المقتضب» (٣/ ٣٠٩).

(٦) هذا تعريف ابن الحاجب «شرح الكافية» (١/ ٧٨). (٧) في (جـ) «الذي».

(٨) ينظر «المقتضب» (٣/ ٣٠٩).

التنوين وحده، ولكنه لما حذف تبعه الجر، وعليه ابن مالك، وعزاه ابن قاسم للمحققين، وإنما منع الاسم المشتمل على علتين من الجر والتنوين؛ لأنه يشبه الفعل في كونه ذا فرعيتين فمنع مما منع منه والفرعيتان اللتان في الفعل هما: فرعية عن[1] الاسم في الاشتقاق إذ هو مشتق من المصدر[2] وفي الإفادة إذ الفعل لا يفيد إلا بانضمامه إلى الاسم بخلاف الاسم فإنه لا يحتاج إلى الفعل لجواز تركب الكلام من اسمين، واعلم أن الأول من هاتين العلتين لفظية؛ لأنها عبارة عن أخذ لفظ من لفظ، والثانية معنوية، وهو واضح، وحينئذ فلابد من أن يكون[3] علتا الاسم كذلك ليتم الشبه بينه وبين الفعل فيعطى حكمه فلو كانتا معنويتين كما في حائض، فإن فيه الصفة والتأنيث، أو لفظيتين كما في أجيمال[4]، فإن فيه الجمع، والتصغير لم يمنع من الصرف، وسنبين في كل نوع من أنواع ما لا ينصرف وجود اللفظية والمعنوية فيه.

قوله: فإن يضف أو عليه آل دخلا جر: أراد به أن جر ما لا ينصرف بالفتحة له شرطان: أن لا يضاف، وأن لا تدخل[5] عليه آل فلو[6] ضيف نحو «مررت بأحمدكم» أو دخلت عليه أل (٥٤/أ) «نحو» «صليت في المساجد» جر[7] يعني بالكسر على الأصل بقرينة جعله مقابلا للمجرور بالفتحة ولا فرق فيما يدخله آل بين أن يكون[8] معرفة كالمثال أو موصولة نحو:

---

(١) في الأصل «في».
(٢) الكتاب (١/ ٢٠، ٢١).
(٣) في (د) «تكون».
(٤) تصغير «أجمال» جمع «جمل» وهو الذكر من الإبل (اللسان ٢/ ٣٦١).
(٥) في (ب، د) «يدخل».
(٦) في (د) «فإن».
(٧) «جر» سقطت من (جـ)
(٨) في (جـ) «أن تكون».

٥- وهن الساقيات الحوائم[١]

بجر الحوائم، وهو[٢] جمع حائمة أي اللواتي حمن أو زائدة كقوله:

٦- رأيت الوليد بن اليزيد مباركًا شديدًا بأعباء الخلافة كاهله[٣]

فأل في اليزيد زائدة إذ هو علم، و «أل» الداخلة على العلم لا تكون إلا زائدة واعلم أن «أمْ» في لغة حمير كـ «أل»[٤].

قوله: وصرف له كما نقلا أصوب: معناه أن ما لا ينصرف إذا دخلته الإضافة، أو «آل» صار منصرفًا وهو المختار عند المصنف كما أشار إليه بقوله أصوب وفاقًا للمبرد[٥] والسيرافي[٦]، وابن السراج[٧]؛ لأنه لما دخلته خاصة من خواص الاسم ضعف به شبه

---

(١) لم أجد هذا الشطر بنصه بل وجدت ما يقاربه وهو البيت الذي نصه:

بنا كالجوى مما تخاف وقد نرى شفاء القلوب الصاديات الحوائم

- وهو من الطويل ولم يعرف له قائل وهو في «شرح التسهيل» (٣/ ١٧١) و«شفاء العليل» (٢/ ٦٧١) برقم (٥ ٠ ٠ ١) و«الهمع» (٤/ ١٩٨) برقم (١١٠٧) و«الدرر» (٤/ ١٦٠) برقم (١١٠٧).

- ومعنى الصاديات: العطاش، والحوائم: التي تحوم حول الماء، وشاهد النحويين الذين خرجوا هذا البيت غير شاهد المؤلف حيث شاهدهم «بنا كالجوى» حيث جاءت الكاف مبتدأ؛ لأنها بمعنى «مثل».

(٢) في (جـ، د) «وهي».

(٣) هذا البيت من الطويل وهو من قصيدة لابن ميادة وهو من شواهد «الإنصاف» (١/ ٣١٧) برقم (١٩٩) و«شرح الكافية» (١/ ٣٣٣) برقم (١١٥) و«المغني» (١/ ٦٣) و«أوضح المسالك» (١/ ٧٣) تحت رقم (١٩) و«القطر» (٦٥) برقم (١٢) و«اللسان» (٦/ ١٢٤) و«الهمع» (١/ ٧).

(٤) «قطر الندى» (١٢٥).

(٥) أبو العباس محمد بن زيد بن عبد الأكبر المعروف بالمبرد النحوي توفي سنة (٢٨٥ هـ) وقيل (٢٨٦هـ) ببغداد «البداية والنهاية» (١١/ ٩٤) و«تاريخ بغداد» (٤/ ١٥١) «وفيات الأعيان» (٤/ ٣١٣) «شذرات الذهب» (١/ ١٩٠) «البغية» (١/ ١٦٩).

(٦) أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، «وفيات الأعيان» (٢/ ٧٨)، و«تاريخ بغداد» (٧/ ٣٥٢).

(٧) أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج له التصانيف المشهورة في النحو منها «كتاب الأصول»، وكتاب «جمل الأصول»، وكتاب «الاشتقاق» وغيرها، توفي سنة (٣١٦هـ)، «وفيات الأعيان» (٤/ ٣٣٩)، و«البداية والنهاية» (١١/ ١٨٧)، و«البغية» (١/ ١٠٩)، و«الأعلام» (٥/ ١٣٦).

الفعل فرجع إلى أصله، وهو الصرف، وهذا القول مبني على أن الصرف مجموع التنوين والجر، وقيل: باق على منع الصرف وإنما جر بالكسرة لا من دخول التنوين وحده [فيه[1] إذ التنوين لا يجامع «آل» ولا الإضافة، وهو مبني على أن الصرف هو التنوين وحده[2]].

وقيل: واختاره كثير من المتأخرين إن زالت إحدى علتيه صرف كالعلم المضاف نحو: «مررت بأحمدكم» فإن العلم في حالة الإضافة ينوى تنكيره إذ لا يضاف (٥٥/أ) إلا نكرة، وإن لم تزل بقي على منع الصرف نحو «مررت بأحسنكم» فإن علتيه، وهما الوصف ووزن الفعل باقيتان مع الإضافة[3].

(١) «فيه» سقطت من (ب، جـ).
(٢) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (جـ).
(٣) ينظر «العلل» (٤٥٦) ذكر قريبًا من هذه العلل وزيادة.

(ص) «ويمنع الصرف ما به الف
انثى ووزنا مفاعل الفوا
وما حوى اثنين من الذي أصف

زن صف وعرف أنث وما عدلا ركب واعجم زد احفظ العللا واداب

موانع الصرف

(ش) لما تكلم على إعراب ما لا ينصرف أتبعه بذكر موانع الصرف، وتقسيمها إلى ما يمنع وحده، وما يمنع بشرط أن يكون مع آخر منها كل ذلك على سبيل الاستطراد ثم يعود إلى ما هو بصدده من الكلام على أبواب النيابة[(١)] والموانع المذكورة كلها فروع عن غيرها كما سنبينه أيضًا[(٢)] وجملتها تسعة في عد غير المصنف[(٣)] وعشرة في عده لأن منها التأنيث، وهو يكون تارة بالألف وتارة بغيرها فإن عد علة واحدة بنوعيه كانت تسعة وإن عد كل منها نوعًا كما فعل المصنف كانت عشرة وهذا تعدادها على طريقته[(٤)] مع بيان فرعيتها عن غيرها.

الأول ـ التأنيث بالألف مقصورة كانت كحبلى أو ممدودة[(٥)] كحمراء، وهو فرع التذكير لاندراج كل مؤنث تحت مذكر من غير عكس، وأقل ما يمكن في بيانه أن لفظ الشيء مذكر وهو صادق على كل مؤنث[(٦)].

---

(١) في (ب، جـ، د) نيابة الإعراب.
(٢) في الأصل «كما بينته آنفًا».
(٣) منهم الأشموني (٣/ ١٢٨٢).
(٤) في جميع النسخ «على طريقة».
(٥) في الأصل «ممدود».
(٦) يقول سيبويه «واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث، لأن المذكر أول وهو أشد تمكنًا وإنما يخرج التأنيث من التذكير» (الكتاب ١/ ٢٢).
ويقول ابن الوراق «التأنيث فرع على التذكير؛ لأن كل شيء يقع عليه اسم والشيء مذكر فوجب بهذا أن يكون الأصل التذكير ومع ذلك فإن لفظ التأنيث زائد على لفظ التذكير كقولك: قائم وقائمة وما كان زائدًا فهو فرع عن الأصل لزيادته عليه» «العلل» (٤٥٧).

الثاني ـ صيغة (٥٦/أ) منتهى الجموع[1]، ويسمى أيضًا بالجمع الذي لا نظير له في الآحاد ولها وزنان: مفاعل ومفاعيل كدراهم ودنانير والجمع فرع الواحد؛ لأن الجمع إنما يحصل من الآحاد.

الثالث ـ الوزن والمراد به وزن يختص به الفعل[2]، أو يكون أولى به من الاسم فدخوله في الاسم فرع عن دخوله في الفعل إذ الأصل في كل نوع أن لا يدخله ما يختص بغيره، أو يكون غالبًا فيه.

الرابع ـ الصفة وهي فرع الجمود لأن كل صفة لابد لها من موصوف يقوم به إذ لا استقلال لها بنفسها والجامد لا يحتاج إلى ذلك[3].

الخامس ـ التعريف وهو فرع التنكير[4] إذ كل ما نعرفه كان مجهولاً لنا[5] ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ (سورة النحل: ٧٨).

السادس ـ التأنيث بغير ألف، وقد علمت أن التأنيث مطلقًا فرع التذكير.

السابع ـ العدل، وهو فرع إبقاء الاسم على حاله إذ الأصل عدم التغيير[6].

---

(١) أي وزن غاية جموع التكسير؛ لأنه يجمع الاسم جمع تكسير جمعًا بعد جمع فإذا وصل إلى هذا الوزن امتنع جمعه جمع تكسير كجمع (كلب) على (أكلب) وجمع أكلب على (أكاليب) وكجمع (نعم) على (أنعام) وجمع (أنعام) على (أناعيم). «شرح الكافية» (١/ ١٢٦).

(٢) أي لم يأت في الأسماء إلا عجميًا نحو «بقم» ـ شجر يصبغ به ـ ونحو «شلم» ـ لبيت المقدس ـ وكلامنا من كلام العرب أو منقولاً عن الفعل نحو «شمر لفرس وبذر لماء وعثر لموقع وحضم لرجل» فأصل هذه الكلمات كلها أفعال «شرح الكافية» (١/ ١٤١).

(٣) يقول ابن الوراق «والصفة فرع؛ لأنها تابعة للموصوف» «العلل» (٤٥٧).

(٤) العلل (٤٥٧).

(٥) المقصود بالتعريف هنا العلمية ولا يمنع من الصرف إلا إذا انضمت إليه علة أخرى، فأحمد مثلاً ممنوع من الصرف لأنه معرفة على وزن الفعل. «شرح الجمل» (لابن هشام ٢٩٩) وكما سيأتي في كلام المؤلف.

(٦) مثال ذلك: «عمر» «الأشموني» (٢/ ١٢٨٢).

الثامن ـ التركيب، وهو فرع الإفراد إذ هو طارئ[١] على المفردات[٢].

التاسع ـ العجمة، والمعجم في كلام العرب فرع العربي إذ الأصل في كل لسان أن لا يخالطه لسان آخر[٣].

العاشر ـ زيادة الألف والنون، وهو فرع الخالي عن الزيادة؛ لأن المجرد هو[٤] أصل المزيد إذ الأصل عدم الزيادة[٥] وقد عبر عنها المصنف في بيته هذا بما أمكنه من الكلمات (٥٧/أ) بصيغة[٦] فعل الأمر تارة وبغيرها أخرى، وعطف بعضها على بعض بذكر حرف العطف مرة، وتركه أخرى على حسب ما ساعده النظم في ذلك كله وأشار في أثناء ذلك إلى تقسيمها إلى القسمين السابقين.

قوله: يمنع الصرف[٧] ما به ألف أنثى: بين به استقلال العلة الأولى وأطلق الألف[٨] ليشمل المقصورة كحبلى والممدود كحمراء[٩] ويمنع مبني للمفعول ونائب فاعله

---

(١) في (ب) طار.

(٢) مثل «طلحة وزينب» «الأشموني» (٣/ ١٢٨٢).

(٣) ولابد أن يكون أكثر من ثلاثة أحرف نحو «إبراهيم وإسماعيل وداود وهرمز وفيروز» فإن كان على ثلاثة أحرف انصرف في المعرفة والنكرة نحو «خُشٍّ وخُفٍّ ودلٍ وخانٍ» «الجمل للزجاجي» (٢٢٠).

(٤) «هو» سقطت من الأصل.

(٥) يشترط أن يكون الألف والنون زائدتين نحو «سلمان، عمران، حمدان، مروان» فأما «حسان» فإن أخذ من الحسن انصرف في المعرفة والنكرة؛ لأن نونه أصلية وإن أخذ من «الحس» لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة وكذلك «تبان» من «التب» لا ينصرف ومن «التبن» ينصرف، و«سمان» من«السمن» ينصرف ومن «السم» لا ينصرف «الجمل للزجاجي» (٢٢١).

(٦) في (ب، د) فبصيغة.

(٧) في جميع النسخ «ويمنع من الصرف» والصواب ما أثبتناه لأنه مناسب للسياق.

(٨) في (ب) «في الألف».

(٩) هذه من العلة الأولى التي ذكرها المؤلف (ص٤٤) وإعادتها هنا شرح لكلام المصنف.

«ما» وجملة به [١] ألف: صلة «ما» والباء فيه للظرفية والصرف مفعول ثانٍ ليمنع على نزع الخافض قدم [٢] عن محله مراعاة للوزن والأصل ويمنع [٣] ما فيه ألف التأنيث من الصرف يعني من غير حاجة إلى علة أخرى.

وقوله: ووزنا مفاعل ألفوا: بيان لاستقلال العلة الثانية أيضًا، فوزنا: مبتدأ وألفوا جملة من فعل، وفاعل: خبر المبتدأ وفاعل ألفوا، وهو واو الجمع عائد على النحاة أو العرب [٤] ومفعوله محذوف يدل عليه الكلام السابق والتقدير ووزنا مفاعل، ألف النحاة أو العرب [٥] منع صرفهما ويحتمل أن يكون وزنا معطوف على «ما» في قوله ما به ألف فالمعني ويمنع ما به ألف، ووزنا مفاعل من الصرف، وجملة ألفوا حينئذ استئنافية أتى بها لتتميم البيت مع إفادة أن منع الصرف وإن كان بعلة واحدة (٥٨/أ) في هذين الموضعين فهو مألوف مشهور لا ضعف فيه لاشتمال [٦] كل منهما من حيث المعنى على علتين كما ستعرفه ردًا على من يتوهم [٧] ضعفهما لكون مشابهة الاسم فيهما للفعل ليست تامة؛ لأنها من وجه واحد ومراده بمفاعل صيغة منتهى الجموع [٨] من حيث هي لوجودها في ضمنه لا خصوصية هذا الوزن وإلا لم يصلح إضافة وزنا إليه إذ ليس لهذا الوزن المخصوص إلا وزن واحد لا وزنان فكأنه قال: ووزنا صيغة منتهى الجموع أي مفاعل ومفاعيل كما سبق.

---

(١) في (ب) «مابه ألف».

(٢) في (ب، جـ، د) «وقدم».

(٣) «ويمنع» سقطت من (جـ،د).

(٤) في (ب، جـ) «أو على العرب» وفي (د) «والعرب».

(٥) في (جـ ، د) «والعرب».

(٦) في الأصل «لاستعمال».

(٧) في (جـ) «على من يشعر بتوهم ضعفها».

(٨) ويسمى أيضًا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد العربية كما هو تعبير الرضي (شرح الكافية ١/ ٩٤) ومعنى كلامه أنه لا يوجد في الآحاد العربية على وزن مفاعل أو مفاعيل فإن قيل فكلمة «سراويل» على وزن «مفاعيل» مع كونها تطلق على الواحد فالجواب أنها أعجمية في الأشهر كما قال الرضي في (شرح الكافية ١/ ٩٧) وهناك كلمات أخرى تراجع في المطولات.

قوله: وما حوى اثنين من لذي اصف: شروع في القسم الثاني فعلم من كلامه أن الذي يمنع وحده شيئان ألف التأنيث وصيغة منتهى الجموع، وأن الذي يحتاج إلى غيره بقية العلل.

وما: مبتدأ ولَذِي بفتح اللام وكسر الذال المعجمة المخففة[١] لغة في الذي والخبر محذوف والتقدير وما حوى اثنين من الذي أصفه بعد ذلك ممنوع من الصرف أيضًا ويحتمل أن يكون معطوفًا على «ما» السابقة أيضًا فكأنه قال: ويمنع ما حوى اثنين من الذي أصفه من الصرف.

قوله: زن .. إلخ: تعداد للعلل الباقية المشار إليها بقوله أصف وهي الثالثة، وما بعدها مما سبق، وهي واضحة في كلامه. وزن: خبر مبتدأ محذوف وهو ضمير عائد على الذي والتقدير (٥٩/أ) وهو أي الذي أصفه زن .. الخ أي ما يؤخذ من هذه الألفاظ من المصادر لظهور أن ألفاظها ليست مراده وكأنه قال: وهي وزن ووصف وهكذا إلى أخرها وأنث: تتعين قراءته بقطع الهمزة على الأصل إذ هي همزة قطع ولا يجوز حذفها بعد نقل حركتها إلى ما قبلها واحفظ يتعين حذف همزته على الأصل أيضًا لأنها همزة وصل وكسر دال زد لالتقاء ساكنه مع حاء احفظ.

وقوله: احفظ العللا: أي العشر التي ذكرتها.

قوله: وادأب: أي في تحصيل معانيها وشروط منعها للصرف، وأشار بأمره في ذلك بالدؤب[٢] الذي هو عبارة عن الجد والتعب إلى أن هذا الباب مهم فهو حفيف بالجد في تحصيله وواسع صعب فهو حفيف بالتعب، وفي عده للعلل إجمالاً أولاً وأمره بالجد والتعب في تحصيلها، ثانيًا تشويق تام لأرباب الهمم العلية إلى الفحص[٣]

---

(١) «المخففة» سقطت من الأصل.
(٢) هكذا في جميع النسخ لكن الصحيح ـ والله أعلم ـ أنها من «الدأب» كما في اللسان (٤/ ٢٧١).
(٣) «الفحص» شدة الطلب خلال كل شيء (اللسان ١٠/ ١٩٣).

عن تفاصيل أحوالها المجملة، وإزالة اللبس عن وجوه تعاليلها المشكلة، وحينئذ فينبغي لنا وإن لم نكن من ذوي الهمم مطلقًا فضلاً عن العلية أن نتمثل أمر الشيخ[1] رحمه الله تعالى فنسعى في تحصيل شيء من دقائق أسرارها الخفية على وجه مناسب لهذا التعليق بحيث يحصل به تتميم الفائدة، ولا يخرج عن غرض الكتاب بالكلية فنقول: قد علم مما سبق أن الضابط الكلي في علة (٦٠/أ) منع الاسم من الصرف مشابهته للفعل[2] في كونه فرعًا عن غيره من جهتين لفظية ومعنوية، وهذا المعنى قد يحصل له من علة واحدة من العشر، وقد لا يحصل إلا باجتماع اثنين منها فمن ثم انقسمت إلى قسميها السابقين، فأما أولهما فهو منحصر كما علمت في شيئين ألف التأنيث، وصيغة منتهى الجموع فهو نوعان ليس إلا. وأما القسم الآخر فصوره منحصرة[3] في ثمانية وعشرين؛ لأن العلل الباقية ثمانية واجتماع اثنتين منها: أي اثنتين كانا منحصر[4] عقلاً في ذلك ووجهه أن نقول الأول منها إما أن يجتمع مع الثاني أو الثالث، وهكذا إلى الثامن، فهذه سبع صور، ثم تقول: الثاني إما مع الثالث أو الرابع وهكذا ولا حاجة إلى اجتماعه مع الأول؛ لتقدمه في الحالة الأولى فتجتمع من هذه ست، ثم تقول: الثالث إما مع الرابع أو الخامس إلى آخرها ولا حاجة إلى اجتماعه مع الأول لا مع الثاني[5] لتقدمهما فتجتمع خمس، وهكذا إلى آخرها يعتبر كل واحد بما بعده فيحصل من الانتقال إلى الرابع أربعة، وإلى الخامس ثلاثة[6]، وهكذا ينقص واحد واحد إلى الواحد[7] وتكون الجملة ما قلناه[8] لكن تسقط منها ست عشرة[9]

---

(١) جلال الدين السيوطي.

(٢) في (ب، جـ، د) الفعل.

(٣) في (جـ) «محصورة».

(٤) منحصر: خبر المبتدأ «اجتماع».

(٥) في (أ، جـ) «والثاني».

(٦) في (د) «وإلى الخامس خمسة ثلاثة».

(٧) ذكر المؤلف لهذه الصورة من باب الإطناب، وإلا فلا طائل من ورائها إذ المعنى مفهوم بدونها.

(٨) أي ثمانية وعشرين صورة.

(٩) في جميع النسخ «ستة عشرة صورة» والصواب ما أثبتناه لأنه موافق لقواعد العدد.

صورة بواسطة اشتراط أن العلتين لابد أن تكون[١] أحدهما لفظية، والأخرى معنوية (٦١/أ)، وذلك لأن اثنين من الثمانية الباقية، وهما التعريف والوصف معنويتان والست البواقي لفظية كلها فلابد لأجل مراعاة هذا الشرط أن تكون إحدى المعنويتين مع إحدى اللفظيات الست فهذه ثنتا عشرة صورة والبواقي سواقط، لأن الحاصل منها إما لفظيتان أو معنويتان، وهو غير مفيد[٢] على أن اجتماع المعنويتين غير ممكن أيضًا لأن المراد بالتعريف تعريف العلمية كما ستعرف[٣] ولا يمكن اجتماعه مع الوصف؛ لأن مدلول العلم جزئي لدلالته على شخص معين، ومدلول الصفة كلي لدلالتها على ذات ما قام بها[٤] الوصف، وهذه الاثنا عشر الباقية منها ثلاث أيضًا ساقطة؛ لأن الصفة لا تؤثر مع العجمة، ولا مع التركيب، ولا مع التأنيث لما ستعرفه فانحصرت الصور في تسع، فجميع أنواع ما لا ينصرف أحد عشر نوعًا ما يمتنع صرفه لعلة واحدة، وهو نوعان؛ ما فيه ألف التأنيث، وصيغة منتهى الجموع، وما يمتنع صرفه لعلتين، وهو تسعة؛ ستة أعلام، وثلاث صفات.

الأعلام: هي العلم إذا كان فيه وزن، أو عدل، أو زيادة، أو تأنيث بغير ألف، أو تركيب، أو عجمة.

الصفات: هي الوصف إذا كان فيه وزن، أو عدل، أو زيادة.

ولنتكلم عليها واحدة واحدة على سبيل الإيجاز (٦٢/أ) فأما ألف التأنيث فإنها تمنع وحدها مطلقًا أي مقصورة كانت، أو ممدوة نكرة كان مصحوبها كذكرى،

(١) في الأصل «أن يكون».
(٢) في الأصل «بعيد».
(٣) في (جـ، د) «كما سنعرفه».
(٤) في (جـ) «فاتها الوصف».

وصحراء أو معرفـة كرضوى ـ علم على جبل بالمدينة[١] ـ وزكريا، مفردًا كان كالأمثلة أو صفة كحبلى وحمراء وإنما منعت الألف وحدها؛ لأنها زيادة لازمة لبناء ما هي فيه ولم تلحقه إلا باعتبار تأنيث معناه تحقيـقًا أو تقديرًا، ففي المؤنث بها فرعية في اللفظ وهي الزيادة اللازمة حتى كأنها من الأصول لامتناع انفكاكها وفرعية في المعنى، وهي دلالته على التأنيث الذي هو فرع التذكير كما علمت فمن ثم قامت مقام علتين. وأما صيغة منتهى الجموع، ويسمى الجمع الذي لا نظير له في الآحاد فهي مفاعل ومفاعيل وليس المراد خصوصـية هذين الوزنين بل كل ما شابههـما من المجموع فهو مـثلهما. والضابط أن يكون أول الصيـغة مفتوحًا وثالـثها ألف بعده حرفان أولهـما مكسور في الحال، أو في الأصل[٢]أو ثلاثة وسطهـا سـاكن فنحو «كـواعب» ممنوع من الصـرف لانطباق الضابط عليه، وإن كان وزنه فواعل لا مفاعل ومثله دواب؛ لأن أصله دوابب بكسر الموحدة الأولى لكنهـا سكنت، وأدغمت في الثانية فهـو أيضًا (٦٣/ أ) فواعل، وشرط هذه الصيغـة الخلو من التاء ولهذا تصرف الملائكة[٣] والصياقلة[٤] وحمل على هذا الجمع مـا سمي به منه كمـا لو سمي رجل بدراهم، أو دنانيـر أو من موازنة من لفظ أعجمي كـ «سـراويل» و «شراحيل»[٥]، أو لفظ ارتجل للعلمية مـثل «كـاحم» ـ

---

(١) اللسان ٣/ ٥١.

(٢) في الأصل «لأن الأصل».

(٣) في (ب) «الملكية»، وفي (ب) «المليكية» والصواب ما أثبتناه.

(٤) الصياقلة: جـمع صيقل وهو شحاذ السيـوف وجلاؤها وتجمع على صياقل فـتمنع من الصرف إلا إذا دخلتها التاء «وصياقلة وملائكة» اللسان (٧/ ٣٧٧).

ـ يقول الزجاجي إلا ما كان في آخره «هاء التأنيث» فـإنه ينصرف في النكرة، نحو «صياقلة وملائكة» (الجمل ٢١٩).

(٥) شراحيل: اسم كأنه مضاف إلى إيل، ويقال شراحين أيضًا بإبدال اللام نونًا.

ـ قال الجوهري: لا ينصرف في معرفة ولا نكرة عند سيبويه؛ لأنه بزنة جمع الجمع (اللسان ٧/ ٧٣، ٧٤).

اسم شاعر ـ، وإذا كان مفاعل منقوصًا جار إبدال كسرته فتحة فتقلب ياؤه ألفا نحو الفتاوى، والعذارى بفتح الواو، والراء وأصلهما الفتاوي، والعذاري بكسرهما[١]، وإنما منعت هذه الصيغة وحدها[٢]؛ لأن فيها فرعية لفظية لخروج لفظها عن وضع الآحاد العربية إذ لا نظير لها، وفرعية معنوية لدلالتها على الجمع الذي هو فرع الإفراد، وإنما شرطوا تجردها من التاء، لأن التاء تقربها من وزن المفرد نحو كراهية وعلانية وطواعية فتضعف علتها الأولى.

وأما[٣] صور التعريف الست[٤] فشرط التعريف جميعها العلمية، وإنما لم يعتبروا غيرها؛ لأن الضمير، والإشارة، والموصول لا دخول لها في هذا الباب، لأنها مبنية والإضافة والألف واللام إذا دخلا على غير المنصرف صرفاه كما سبق فكيف يكونان من علل منعه.

وأما الوزن فالمراد به كما سبق وزن (٦٤/ أ) يخص الفعل أو يكون به أولى إما لكونه غالبًا فيه أو لأن في أوله زيادة تدل في الفعل ولا تدل في الإسم فالأول كما لو سميت رجلاً بانطلق أو استخرج أو تقاتل، ومنه خصم بفتح الخاء المعجمة وتشديد الصاد المهملة اسم لمكان فهذه كلها غير منصرفة للعلمية، والوزن المختص بالفعل، والثاني كإثمد[٥] بكسر الأول والثالث وأبلم[٦] بضمهما وإصبع بكسر الأول وفتح الثالث أعلاما فإن الهمزة[٧] في موازناتها في الفعل أكثر كالأمر من ضرب، وكتب، وذهب.

---

(١) «شرح الشافية» (٣/ ١٧٩).
(٢) في الأصل «وحده».
(٣) «صور» سقطت من (ب، جـ، د).
(٤) «الست» سقطت من (جـ، د).
(٥) حجر يتخذ منه الكحل وقيل: ضرب من الكحل وقيل: هو نفس الكحل وقيل: شبيه به (اللسان ٢/ ١٢٥). (ثمد).
(٦) الأبلم والأبكم والأبلم والأبلمة كل ذلك الخوصة (اللسان ١/ ٤٩٤).
ـ والخوص: ورق المقل والنخل والنارجيل وما شاكلها واحده خوصة (المصدر نفسه ٤/ ٢٤٥).
(٧) «الهمزة» سقطت من (أ، جـ، د).

والثالث نحو أفكل[(١)] بفتح الهمزة، والكاف وأكلب بفتح الهمزة وضم اللام فإن الهمزة في موازنتها من الفعل نحو أذهب وأكتب المضارعتين يدل على المتكلم[(٢)] وهي فيهما غير دالة ولا يمنع وزن هو بالاسم أولى ككاهل[(٣)] علمًا بوزن قائم، ولا وزن هو فيهما على السواء نحو فعل وفعلل، وعن عيسى[(٤)] شيخ سيبويه، والخليل[(٥)] يمنع إذا كان منقولاً فلو سميت رجلاً ضرب، أو دحرج منع من الصرف عنده، ولا يخفى أن المشابهة في الوزن أمر لفظي وأن العلمية أمر معنوي فاجتماعهما في الاسم يوجبان منع صرفه ، وأما العدل فهو تحويل الاسم من حال إلى أخرى بغير القلب مع بقاء المعنى الأصلي فتحويل واحد إلى حادي بقلب فائه (٦٥/أ) إلى موضع اللام ليس بعدل، وتحويل رجل إلى رجيل كذلك، ويقع في ثلاثة[(٦)] مواضع:

أحدها ـ جُمع وأخواته في التأكيد بضم أولها وفتح ثانيها وهي كُتعَ وبُصَع بموحدة فصاد مهملة، وبتع بموحدة فمثناة فوقية فإنها كلها معدولة عن فَعْلاوان، فإن مفرداتها فعلا وإنما قياس جمعه فعلاوان كصحراء وصحراوات وكلها معارف بالعلمية

---

(١) الأفكل: يقال فلان أفكل إذا أخذته رعدة فارتعد من برد أو خوف وهو ينصرف فإن سميت به رجلاً لم تصرفه في المعرفة للتعريف ووزن الفعل وصرفته في النكرة. والأفكل : اسم الأخوة والأودي لدعوة كانت فيه، والأفكل: أبو بطن من العرب يقال لبنيه الأفكل، وأفكل: اسم موضع «اللسان» (١٠/٣٠٩).

(٢) في الأصل «التكلم».

(٣) الكاهل: يقال للبالغ عمره ثلاث وثلاثون أي انتهى شبابه واكتملت قواه ويقال أيضاً الكاهل من الفرس ما ارتفع من فروع كتفيه والكاهل من الإنسان ما بين كتفيه ويقال أيضا الكاهل للمنيع الجانب (اللسان ١٢/١٧٨، ١٨٨).

(٤) أبو عمرو عيسى بن عمر الثقفي النحوي (ت: ١٤٩ هـ)، «وفيات الأعيان» (٣/٤٨٦) و«بغية الوعاة» (٢/٢٣٧) و«الأعلام» (٥/١٠٦).

(٥) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي له كتاب «العين» في اللغة مات سنة بضع وستين ومئة «السير» (٧/٤٢٩) و«التاريخ الكبير» (٣/١٩٩) و«الجرح والتعديل» (٣/ ٣٨٠) و«بغية الوعاة» (١/٥٥٧) و«تهذيب الكمال» (٨/٣٢٦).

(٦) هذه الثلاثة مواضع ينظر «الهمع» (١/٨٧-٩٣) وهي هناك خمسة.

عند بعضهم؛ لأنها أعلام على الإحاطة بما يتبعه ورده ابن مالك[١] واختار هو[٢] وابن عصفور[٣] ظاهر مذهب سيبويه من أنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد فهي حينئذ مشابهة للعلم لكونها معرفة بدون قرينة لفظية فلم يخرج عن العلمية بالكلية على أن المضاف للضمير في رتبة العلم فحكمه أيضًا حكم العلم.

الثاني - علم المذكر[٤] إذا كان على فُعَل وسُمِعَ ممنوع من[٥] الصرف وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية كعمر وزحل وزفر؛ فإنهم يقدرونه معدولاً عن فاعل لئلا يلزم منع الصرف لعلة واحدة مع كثرة العدل في هذه الصيغة كعُرر[٦] وفسق وجمع وغيرها وأما طوى عَلَم لموضع[٧] فالمعتبر فيه التأنيث باعتبار البقعة لا العدل لأنه أمكن غيره فلا حاجة لتكلفة ويؤيده أنه قد يصرف باعتبار المكان.

الثالث - سحر إذا أردت به سحر يوم معين (٦٦/أ) واستعملته ظرفا نحو جئت يوم الجمعة سحر، فإنه معدول عن السحر ومن ثم قيل إنه مبني لتضمنه معنى اللام، وهو معرف بالعلمية على ما صرح به في التسهيل، فلو لم تُرد به سحر يوم بعينه صرف نحو: ﴿نَجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾ (سورة القمر:٣٤)، ولو استعمل غير ظرف وجب تعريفه

---

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) في الأصل «واختار ابن عصفور»

(٣) علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي له «الممتنع في التصريف» وغيره من المؤلفات ت: (٦٦٩هـ) «بغية الوعاة» (٢/ ٢١٠) و«شذرات الذهب» (٣/ ٣٣٠) و«الأعلام» (٥/ ٢٦).

(٤) في الأصل «الذكر».

(٥) «من» سقطت من (ب، جـ، د).

(٦) في (ب، جـ، د) «كغدر».

(٧) طوى: قال ابن سيدة: وطوى وطوىً: جبل بالشام وقيل واد في أصل الطور وفي التنزيل العزيز: ﴿إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ (سورة طه:١٢)، قال أبو إسحاق: طوى: اسم الوادي ويجوز فيه أربعة أوجه: طوى بضم الطاء بغير تنوين وبتنوين فمن نونه فهو اسم للوادي أو الجبل وهو مذكر ومن لم ينونه ترك صرفه من جهتين: إحداهما أن تكون معدولاً عن طاوٍ والأخرى أن يكون اسمًا للبقعة كما قال: ﴿فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾ والوجهان الآخران طوى بكسر الطاء بتنوين وبغير تنوين فمن نون فهو مصروف ومن لم ينون جعله اسمًا للبقعة. «اللسان» (٨/ ٢٣٢)..

بأل، أو الإضافة نحو: طاب السحر سحر ليلتنا، والعدل أيضًا من العلل اللفظية، لأنه عبارة عن جعل لفظ بدل لفظ فاجتماعه[١] مع العلمية مقتضٍ لمنع الصرف وأما الزيادة فالمراد بها زيادة الألف والنون في اللفظ فهي أيضًا لفظية كما هو واضح نحو عمران وعثمان وأصفهان.

وأما المؤنث بغير الألف فإن كانت التاء فيه ظاهرة كطلحة وعلامة أو كان أكثر من ثلاثة أحرف كزينب وسعاد أو ثلاثة أحرف متحرك الوسط كسقر، أو ساكنها ولكنه أعجمي كـ «ماه»[٢] و«جور»[٣] علمي بلدين، أو منقول كـ «زيد» اسم امرأة تُحتَّم منع صرفه، وإلا جاز فيه الوجهان كهند ودعد، والمنع أولى وبعضهم يوجبه وبعضهم يجيز في نحو زيد الوجهين وإنما منع العلم المؤنث[٤] بغير ألف من الصرف لوجود العلمية فيه ولزوم علامة التأنيث في لفظه فإنها لا تفارقه لكن قد تكون ظاهرة كفاطمة (٦٧/أ) أو مقدرة «كسعاد وزينب» فصارت بمنزلة ألف حبلى فهي علة لفظية فأثرت مع العلمية، ولذلك لم تؤثر مع الصفة في نحو قائمة؛ لأنها غير لازمة وإنما اشترط في تحتّم منع الثلاثي أحد الأمور السابقة لأن العلامة المقدرة ضعيفة فاحتيج إلى إدعامها[٥] بأحد هذه الأمور، فإن قلت: إذا كانت التاء هنا كالألف في حبلى فينبغي أن تكون مستقلة في منع الصرف كما هناك لوجود الفرعيتين حينئذٍ كما سبق تقريره في الألف ولا حاجة إلى جعل العلمية إحدى العلتين على أن من جعلها إحدى العلتين والتأنيث العلة الأخرى كما هو ظاهر كلامهم منع الصرف بعلتين معنويتين، وهو خروج عن الضابط السابق.

---

(١) في (ب) «واجتماعه».

(٢) قال الزمخشري «ماه» «وجور» اسما بلدتين بأرض فارس، وأهل البصرة يسمون القصبة بماه فيقولون ماه البصرة وماه الكوفة كما يقولون: قصبة البصرة وقصبة الكوفة، ..الخ. «معجم البلدان» (٥/٤٩)، وهذا المثال من أمثلة الرضي في «شرح الكافية» (١/١٢٥).

(٣) مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخًا (معجم البلدان ٢/١٨١)

(٤) في (ب، جـ، د) «المؤنث العلم».

(٥) في الأصل «دعائها».

قلت: لما كانت التاء لا تلزم إلا مع العلمية احتيج إلى اشتراط العلمية لا لذاتها بل لأجل تلك التاء فصارت معها كالعلة الواحدة فتسامحوا في نسبة العلية إلى العلمية وحدها فصارت مع التأنيث كأنهما العلتان والسبب التاء فإن قلت التاء لكونها لفظية كانت أولى بذلك؛ لأن لها مدخلاً في الحكم إذ لابد فيه من اجتماع اللفظية والمعنوية قلت هو كذلك ولكن لما كانت هذه (٦٨/أ) أظهر في نفسها[١] وهي ملزومة لتلك ولها عادة بالاستقلال في مواضع متعددة.

استندت[٢] العلية[٣] إليها، وأما التركيب فالمراد به التركيب المزجي وهو أن يُجعل الاسمان اسمًا واحدًا لا بإضافة ولا إسناد تنزيل عجزه من صدره منزلة تاء التأنيث ومن ثم التزم فتح الآخر من الصدر نحو بعلبك[٤] وحضرموت[٥] علمان لبلدين إلا إذا كان معتلاً فيسكن نحو: قالي قلا[٦]، ومعدي كرب[٧].

---

(١) في الأصل زيادة «وهي في نفسها» وبها لا يستقيم الكلام.

(٢) في (ب، جـ، د) «أسندت». (٣) في(جـ) «العملية».

(٤) مدينة قديمة فيها أبنية عجيبة وآثار عظيمة وقصور على أساطين الرخام لا نظير لها في الدنيا بينها وبين دمشق ثلاثة أيام وقيل اثنا عشر فرسخًا من جهة الساحل وهو اسم مركب من بعل اسم صنم وبك أصله من بك عنقه أي دقها وتباك القوم« أي» ازدحموا فإما أن يكون نسب الصنم إلى بك وهو اسم رجل أو جعلوه يبك الأعناق هذا إن كان عربيًا وإن كان عجميًا فلا اشتقاق (معجم البلدان ١/ ٤٥٣).

(٥) ناحية واسعة في شرقي عدن بقرب البحر وحولها رمال كثيرة تعرف بالأحقاف وبها قبر هود عليه السلام قيل سميت بهذا الاسم نسبة إلي عامر بن قحطان؛ لأنه كان إذا حضر حربًا أكثر فيه من القتل فلقب بذلك وأما إعرابها فإن شئت بنيت الاسم الأول على الفتح وأعربت الثاني بإعراب ما لا ينصرف فقلت: هذا حضرموت، وإن شئت رفعت الأول في حال الرفع وجررته ونصبته على حسب العوامل وأضفته إلى الثاني فقلت: هذا حضرموت أعربت حضراً وخفضت موتًا، ولك أن تعرب الأول وتخير في الثاني بين الصرف وتركه. «معجم البلدان» (٢/ ٢٦٩).

(٦) في جميع النسخ «قال قلا» وفي «اللسان» (١١/ ٢٩٥) بالياء كما أثبتناه قال وهي موضع وقال سيبويه هي بمنزلة خمسة عشر «الكتاب» (٣/ ٣٠٤) وقال عبد السلام هارون في هامش «كتاب سيبويه» (٣/ ٣٠٥) وقال قلي قلا: مدينة من مدن خرسان أو من ديار بكر.

(٧) هو والد عمرو بن معدي كرب الزبيدي الذي هاجر من اليمن أول الإسلام ثم ارتد زمن الردة وأسلم وحسن إسلامه وحمدت مواقفه. «شذرات الذهب» (١/ ٤٩).

وأما المركب الإضافي والإسنادي إذا سمى بهما فحالهما بعد العلمية كحالهما قبلها وشرط المزجي أن يكون مبنيًا قبل العلمية كسيبويه وخمس عشر وواضح أن التركيب من الأمور اللفظية وإنما لم يؤثر إلا مع العلمية لثباته معها بخلافه مع الصفة، فإنه يكون عرضة للزوال على أن الكلام في التركيب المزجي، والظاهر أنه لا يدخل الصفات وقد يضاف صدر المركب إلى عجزه فيعرب صدره بحسب العوامل ويجر عجزه بالإضافة أبدًا تقول: هذه حضرموت برفع الأول ورأيت حضرموت بنصبه ومررت بحضرموت بجره[١] والثاني مخفوض في الكل، أما إن كان المركب أعجميًا كرام هرمز[٢] فيمتنع صرفه ليس إلا.

وأما العجمية فهي أيضًا من العلل اللفظية لأن معناها كون اللفظ من الأوضاع العَجَمِيَّة (٦٩/أ) وشرطها أن يكون اللفظ وضع علمًا في اللغة الأعجمية وأن يزيد على ثلاثة أحرف كـ «إبراهيم وإسماعيل» ويكون متحرك الوسط «كَشتَر» بفتحتين علم على حصن بأزَّان[٣] بفتح الهمزة وتشديد الزاي، وبالنون ونحو «لجام»[٤] إذا سمي به

(١) في (ب) بخفضه.

(٢) موضع ومن العرب من يبنيه على الفتح في جميع الوجوه ومنهم من يعربه ولا يصرفه ومنهم من يضيف الأول إلى الثاني ولا يصرف الثاني ويجرى الأول بوجوه الإعراب «اللسان» (١٥/ ٨٢). وفي «معجم البلدان» يقول رام مهرمز ومعنى رام بالفارسية: المراد والمقصود، وهرمز: أحد الأكاسرة، فكأن هذه اللفظة مركبة معناه: مقصود هرمز، أو مراد هرمز، وقال حمزة: رامهرمز: اسم مختصر من رامهرمز أردشير وهي مدينة مشهورة بنواحي خوزستان والعامة يسمونها رام كَسَلا منهم عن تتمة اللفظة بكمالها واختصاراً، ورامهرمز من بين مدن خوزستان تجمع النخل والجوز والأترنج، وليس ذلك يجمع بغيرها من مدن خوزستان (٣/ ١٧) وقال سيبويه: وقد اختلفوا في رام هرمز فجعله بعضهم اسما واحدًا وأضاف بعضهم رام إلى هرمز. «الكتاب» (٣/ ٢٩٦).

(٣) في جميع النسخ بالزاي لكني لم أجد هذا اللفظ في المعاجم وإنما الذي وجدت بالراء المهملة «أران» وهو من أصقاع أرمينية بينه وبين أذربيجان نهر الرس. «معجم البلدان» (١/ ١٣٦).

(٤) لجام الدابة: معروف، وقال سيبويه: هو فارسي معرب والجمع ألجمة ولجم، وقد ألجم الفرس. «اللسان» (١٢/ ٢٤٢).

في العربيــة لا يمتنع صرفه، لأن العرب قــد تصرفت فيه بنقله عن الوضــع الأعجمي فالتــحقت بلغتهــا ونحو «هود ولوط» مصــروفة أيضًا لسكون وسطهــا وقال الرضي[١] يشترط العلميــة في اللغة الأعجمية بل يكفي أن لا يستــعمل في كلام العرب أولاً علمًا سواء كــان قبل استعماله في لغــتهم علمًا كإبراهيم أو لا كقالون فــإنه الجيد بلسان الروم[٢] سمي به نافع[٣] راوية[٤] عيسى[٥] لجودة قراءته وعزا المصنف هذا القول للجمهور نقلاً عن أبي حيان وشهرهً.

تنبيه: من الأعلام الممنوعة الصرف ما فيه ألف إلحاق كـ «علقي» و«أرطي» علمين لأن ألفيهما مزيدتان[٦] فيها لإلحاقهما بجعفر وعلة منع صرفه العلمية وشبه ألفه بألف التأنيث المقــصورة في الزيادة والموافــقة لمثال مــا هي فيه فــإن علقي على وزن سكرى وشبه الشيء بالشيء كثيرًا ما يلحق به كحاميم[٧] اسم رجل فإنه ممنوع من الصرف عند سيبــويه لشبهه بهابيل في الوزن والامتــناع (٧٠/أ) من الألف واللام فينبغي أن يكون أرطى[٨] ونحــوه ملحقًا بالعــلم المؤنث وحامــيم بصيــغــة منتهى الجــموع ولا ينبــغي

---

(١) «شرح الكافية» (١/ ١٢٣) (٢) «القاموس» (٢/ ١٦١٠)

(٣) نافع بن عبد الرحــمن الليثي مولاهــم أبو دويم المقرئ المدني «مــعرفة القراء الكبــار» (١/ ١٠٧) و«السير» (٧/ ٣٣٦) و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٢٨١) و«شذرات الذهب» (١/ ٢٧٠) و«وفيات الأعيان» (٥/ ٣٦٨).

(٤) في (جـ، د) «أحد رواية عيسى».

(٥) عيــسى بن مــيناء المدني المعروف بقــالون المقرئ «الســير» (١٠/ ٣٢٦) و«شــذرات الذهب» (١/ ٤٨) و«معرفة القراء» (١/ ١٥٥).

(٦) في جميع النسخ «مزيدتين» ولعل الصواب ما أثبتناه لأنه خبر «إن».

(٧) حاميم: قسم وحاميم حروف الرحــمن وحاميم اسم الله الأعظم (اللسان ٣/ ٣٣٧) وقصد المؤلف هنا لو سمي به اسم رجل.

(٨) الأرطي: شجر ينبت بالرمل قال أبو حنيــفة: هو شبيه بالغضا ينبت عصــبا من أصل واحد يطول قدر قامة وله نور مثل نور الخلاف ورائحته طيبة واحدته أرطاة «اللسان» (١/ ١٢٠).

أن يعد كل من ألف الإلحاق وشبه منتهى الجموع علة مستقلة ولا كل من أرطى، وحاميم نوعًا مستقلاً، وكذا كل مايوجد غيرهما مما يتوهم أنه نوع مستقل ينبغي أن يلحق بأحد الأنواع الأحد عشر ولا يزاد في عددها لما في ذلك من الضبط وتقليل[١] الانتشار.

وأما الصفات الثلاث فشرط الوصفية فيها أن تكون أصلية فلا تؤثر الوصفية العارضة فلذلك صرف أربع[٢] من قولك: «مررت بنسوة أربع» مع أن فيه الوزن والصفة لعروضها فيه، ولا يضر أيضًا عليه الاسمية فمن ثم منه صرف أدهم[٣] للقيد وأسود للحية نظرًا إلى أنهما في الأصل وصفان وإن غلبت عليهما الاسمية، وأما الوزن هنا فهو صيغة أفعل فقط بشرط أن لا تقبل التاء إما لأن مؤنثه على فعلا بفتح الفاء والمد كأحمر أو فُعل بالضم والقصر كأفضل، وإما لأنه[٤] لا مؤنث له كأكمر للكبير الكمرة وهي[٥] رأس الذكر[٦].

وأما ما يقبل الفاء كأرمل وهو الفقير[٧] فإنه مصروف لضعف شبه الفعل بما عارضه من لحوق التاء للتأنيث[٨] التي هي من خواص الأسماء (٧١/ أ).

وأما العدل: فهو هنا نوعان أحدهما فعال ومَفْعل في باب العدد من الواحد إلى الأربعة اتفاقًا وفي الباقي على الأصح وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصلية مكررة نحو ﴿أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ (سورة فاطر: ١) ،أي اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة

(١) في (ب، جـ، د) «وقلة».

(٢) وممن قال بهذا ابن الحاجب وتبعه الرضي «شرح الكافية» (١/ ١١٢).

(٣) «اللسان» (٤/ ٤٣٠).

(٤) في (جـ، د) «وأما إنه».

(٥) في (جـ، د) «وهو».

(٦) «اللسان» (١٢/ ١٥٦).

(٧) «اللسان» (١٥/ ٣٢٠).

(٨) في (ب، جـ، د) «تاء التأنيث».

أربعة، وأما قوله ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى»[١] فإنما كرر للتوكيد[٢] لا لإفادة التكرير والثاني أُخر بضم أوله وفتح ثانيه في نحو: «مررت بنسوة أُخر»؛ لأنه جمع أُخرى بضم الهمزة مؤنثة آخر بفتح الهمزة ومدها بمعنى مغاير، وهو اسم التفضيل، وقياس اسم النفضيل في حال خلوه من آل والإضافة أن يكون مفردًا، ومذكرًا في جميع الأحوال نحو: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾ (سورة يوسف:٨)، ﴿قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ﴾ (سورة التوبة:٢٤)، فكان القياس أن يقال: مررت بامرأة أُخر، وبنساء أُخر، وبرجال أُخر، وبرجلين أُخر، ولكنهم قالوا: أخرى بالتأنيث وأُخر بضم أوله، وفتح ثانيه، وآخرون وآخران فكلها معدولة عن المفرد وإنما خص النحويون أخر المضموم الهمزة بالذكر؛ لأن في أُخرى ألف التأنيث وهي أوضح من العدل، وآخرون وآخران معربان بالحروف فليسا مما نحن فيه ولا عدل في آخر المفرد بل هو ممنوع من الصرف للصفة ووزن الفعل وإنما العدل في فروعه، وأما ذو الزيادة (٧٢/أ) فهي زيادة الألف، والنون كما في العلم وشروطها هنا أن لا يقبل الاسم الداخلة عليه التاء إما لأن مؤنثه فعلى بفتح[٣] الفاء مقصوراً كـ «سكران وغضبان وعطشان»، أو لكونه لا مؤنث له[٤] كـ «لحيان» للعظيم اللحية[٥] بخلاف نحو مصان بتشديد الصاد للئيم[٦]،

---

(١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما وهو في البخاري (٢/ ٣٩٧، ٣٩٨)، ومسلم برقم (٧٤٩)، وأبي داود برقم (١٣٢٦) وتكملة الحديث: «فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة».

(٢) في (جـ، د) للتأكيد.

(٣) في الأصل «بضم».

(٤) في الأصل «لها».

(٥) «اللسان» (١٢/ ٢٥٩).

(٦) «اللسان» (١٣/ ١٢٢).

وندمان من المنادمة[١] لا من الندم، وسفيان[٢] للطويل، وإليان للكبير الإلية[٣] فإن مؤنثاتها فعلانه فهي مصروفة؛ فإن الفرعية اللفظية وهي الزيادة قد ضعفت من حيث أنها لا تختص بالمذكر ولما سبق في الوزن.

تنبيه:

أنواع ما لا ينصرف قسمان: ما يمتنع صرفه معرفة كان أو نكرة وهو خمسة: ما فيه ألف التأنيث، وصيغة منتهى الجموع، والصفات الثلاث، وما يمتنع صرفه معرفة فإذا نكر صُرف وهي الأعلام بأسرها إذ قد علمت أن العلمية فيها أحد العلتين فإذا نكر صار لعلة واحدة فيصرف وهذا الباب واسع الأكتاف[٤]، وفيما أوردناه مقنع لمن أحكمه فإنه اشتمل على جل أصول مقاصده على وجه منضبط فهذب والله أعلم.

(١) المصدر نفسه (١٤/ ٩٥).
(٢) المصدر نفسه (٦/ ٤٥٧).
(٣) «الإلية» بالفتح العجيزة للناس وغيرهم (المصدر نفسه ١/ ١٩٤).
(٤) في (جـ، د) «الأكفاف».

(ص) ويفـعـلا يفـعلوا بيـاء وبتـا
وتفـعلين ارفـعن بنونك تا
والجزم والنصب فيه ما ثبتا (٧٣/أ)

واجزم أخير العليل مُنْخزلاً[١] والرفع قدر بيرم فعل علا ينصب

باب الأفعال الخمسة

(ش) رجع ـ رحمه الله تعالى ـ إلى ما كان بصدده من الكلام على أبواب النيابة فذكر البابين الباقيين[٢] وهما السادس والسابع في بعض هذا البيت وكمله بذكر شيء من الإعراب التقديري فأما السادس فهو باب الأفعال الخمسة وهي الفعل المضارع إذا اتصل به ألف الاثنين سواء كان أوله مثناه تحتية كيقومان، أو فوقيه كـ «تقومان»، أو اتصل به واو الجمع كذلك كـ «يقومون وتقومون» وياء المخاطبة وأوله بالفوقية ليس إلا كتقومين وهذه الأفعال ترفع بثبوت النون نحو: أنتما تقومان، وأنتم تقومون، وأنت تقومين، وهما يقومان، وهم يقومون[٣]، ويجزم وينصب بحذفها قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾ (سورة البقرة ٢٤)، وقس على ذلك، وهذا مراده بالأجزاء الثلاثة الأول فقوله: ويفعلا: مبتدأ مقصود اللفظ ويفعلوا معطوف عليه بإسقاط العاطف.

وكان الأصل أن يقول يفعلا وتفعلون بإثبات النون فيهما كما قال: وتفعلين، لكنه حذفها إما للضرورة وإما لأنه قصد حكاية[٤] منصوب ومجزوم، إذ المقصود ألفاظ هذه الكلمات لا معانيها وغرضه يتأتى بأي لفظ حكاه منها وهو أحسن.

---

(١) في جميع النسخ «منخرلاً» والصواب ما أثبتناه من «اللسان» (٤/ ٨٤) «خزل».

(٢) في (جـ) «السابقين منهما». (٣) في الأصل «وهم يقومان».

(٤) الحكاية: إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام «ارتشاف الضرب» (١/ ٣١٩).

وقوله: بياء[١]: أي تحتية، وقوله: وبتاء: أي فوقية، وهما حال ومعطوف (٧٤/أ) عليه من المبتدأ وما عطف عليه وفيه مجيء الحال من المبتدأ وصححه المصنف[٢] تبعًا لابن مالك[٣] والواو في قوله: وبتا: للتقسيم، وهو[٤] أجود فيه من أو كما قال ابن مالك[٥] وقوله وتفعلين معطوف أيضًا على تفعلوا، وارفعن فعل مؤكد بنون التوكيد الخفيفة وفاعل ولا يجوز تثقيل نونه، وبنونك متعلق به وتا اسم إشارة للواحدة المؤنثة وهو مفعول ارفعن، وجملة ارفعن خبر المبتدأ وما عطف عليه والرابط[٦] اسم الإشارة، وأفرده[٧]، وإن عاد إلى ثلاثة أعني تفعلا وتفعلوا وتفعلين بتأويلها بالمذكر وتقدير الكلام وتفعلان وتفعلون حال كونهما بيا وبتا وتفعلين ارفعنها[٨] بنونك فاسم الإشارة واقع موقع الضمير على حد قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ (سورة الأعراف: ٦٢) أي هو خير.

وقوله: والجزم والنصب فيه ما ثبتا: الجزم والنصب: مبتدأ ومعطوف عليه، وفيه متعلق بثبت إلى آخر الجزء وما: نافية وجملة ماثبت: خبر المبتدأ ويقدر مثله للمعطوف وفاعل ثبت ضمير يعود على النون، والتقدير والجزم ما ثبت فيه النون والنصب كذلك، ويفهم من حذفها معهما مع ثباتها مع الرفع علامة له إذ حذفها علامة لهما ويوضحه أن الكلام في علامات الإعراب (٧٥/أ) وإنما أعربت هذه الأفعال بالنون رفعًا لأن أواخرها أعني ما قبل ألف التثنية، وواو الجمع، ويا[٩] المؤنث

---

(١) «بياء» سقطت من الأصل.
(٢) «الهمع» (٤/ ٢١).
(٣) في «شرح التسهيل» (٢/ ٣٥٥).
(٤) في (ب، جـ، د) «وهي».
(٥) «شرح التسهيل» (٣/ ٣٦٣).
(٦) في الأصل «والرابطة».
(٧) في (ب، جـ، د) «وأفراده».
(٨) في (أ، ب) «ارفعنهما».
(٩) في (ب) «وتاء المؤنثة».

قد اشتغلت بالحركات المناسبة لهذه الحروف من الفتح، والضم، والكسر فلم يمكن دوران الإعراب عليها، ولم يكن علة للبنا لتمنّع[1] الإعراب بالكلية فجلب لها النون علامة رفع لأنها تشابه الواو التي هي علامة رفع في الغُنَّة، وإنما خصوا هذه الأفعال بذلك دون غيرها مما تقدر فيه الإعراب لاشتغال المحل بحركة المناسبة كالمضاف إلى ياء المتكلم نحو: ابني؛ لأنهم أرادوا أن تكون هذه الأفعال على صورة المثنى والجمع فيفعلان كزيدان ويفعلون كزيدون وتفعلين كزيدين وإنما جزمت بحذف النون لأن النون فيها بدل الحركة في غيرها فحذفت للجازم كما تحذف له الحركة، وإنما نصبت بحذفها أيضًا؛ لأن الجزم في الفعل بدل الجر في الأسماء، فكما حملوا نصب المثنى والجمع على جرهما كما سبق حملوا نصب هذه الأفعال المشابهة لها كما علمت على جرها ليكون الفرع جاريًا على أسلوب الأصل.

وقوله: **واجزم أخير العليل منخزلا**: إشارة إلى الباب السابع، وهو الفعل المعتل الآخر وهو مما آخره ألف، أو واو، أو ياء كيخشى ويدعو (٧٦/ أ) ويرمي فإن جزمه بحذف آخره نحو: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلاَّ اللَّهَ﴾ (سورة التوبة:١٨)، ﴿وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (سورة الإسراء:٣٦)، ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا﴾ (سورة الطلاق:٢)، وأما نصبها ورفعها فعلى الأصل، إلا أنه تقديري في البعض كما ستعرفه.

العليل في كلامه صفة لمحذوف تقديره الفعل دل عليه قوله: اجزم إذ الجزم لا يكون إلا للأفعال كما أسلفه ومنخزلاً حال من أخير والخزل الحذف[2] وتقدير الكلام واجزم أخير الفعل العليل حال كونه محذوفًا أي بحذفك له لأجل الجازم فهو حينئذ علامة الإعراب، وإنما جزم المعتل بحذف آخره؛ لأن الجازم من عادته أن يحذف الرفع

---

(١) في (ب) «ليمتنع».

(٢) «اللسان» (٤/ ٨٤) «خزل».

من الآخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد آخر الكلمة إلا حرف علة مشابهة للحركة فحذفها؛ لأن الجازم كالدواء المسّهل إن لم يجد خلطًا يخرجه أخذ من قوى البدن، وهنا انتهى الكلام على أبواب النيابة[1] ولما كان الإعراب منقسمًا إلى ظاهر ومقدر كما هو مشهور بين أهل الفن وكان الأول أشرف من الثاني بدأ به المصنف فتكلم على ما يتعلق به أصالة ونيابة وانتهى الكلام عليه هنا[2] ثم أتبعه بالقسم الثاني قال: والرفع قدّر . . إلى آخر القفل، فقوله: **والرفع قدر بيرمي**: أراد به أي الرفع يقدر في الفعل المضارع المعتل بالياء نحو: يرمي لاستثقال الضمة على الياء (٧٧/ أ)، وأما نصبه فيظهر نحو: ﴿مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ (سورة الشورى:٤٧)؛ لأنه الأصل، ولا مانع منه لخفته، ويعلم ذلك من سكوته؛ لأنه بصدد بيان التقديري؛ لكونه خارجًا عن الأصل. .

فكلما سكت عنه فعلى الأصل إلا بقرينة تفهم غيره فيعمل بها كسكوته عن الرفع في تدعو مع أن رفعه بالضمة المقدرة أيضًا نحو: ﴿إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي﴾ (سورة الجن: ٢٠)؛ لأنه إذا حكم بتقديرها في الياء كان تقديرها مع الواو من باب أولى إذ هي عليها أثقل منها على الياء، وأما النصب فيظهر أيضًا لعدم مانع منه.

قوله: وفعل علا فيه حذف مضاف: أي ومضارع فعل علا وهو المعتل الواوي ينصب وعلا بفتح أوله: ماضي يعلو من العلو على السطح، ونحوه، وأصله علو كـ «ضرب» تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله قلب ألفًا.

---

(١) في (ب، جـ، د) «على الأبواب السبعة».

(٢) في (جـ) زاد «الإعراب التقديري» بعد قوله: «هنا» ولعل هذه الزيادة من الناسخ حيث أراد بها عنوانًا للإعراب التقديري.

قوله: ينصب: أي بالحركة لخفتها على الواو تقول: لن يعلو زيد بفتح الواو، ويفهم منه أيضًا أن الضم قدر لثقله وسكت عن المعتل بالألف لوضوح أن رفعه ونصبه لا يظهران لاستحالة تحرك الألف ويلخص أن الفعل المعتل يقدر فيه الرفع مطلقًا، ويجزم بحذف آخره مطلقًا وينصب بالحركة الظاهرة إن كان آخره واوًا أو ياءً وإلا فبالمقدرة، واعلم أن الإعراب التقديري يقع في الأفعال والأسماء.

أما الأول ـ ففي بابين أحدهما باب الأفعال الخمسة (الأمثلة الخمسة[1]) (٧٨/أ) في حالة الرفع إذا اتصل بها نون التوكيد الثقيلة نحو: لتضربُنَّ[2] وليضربانِّ ولتضربِنَّ فإنه مرفوع بنون مقدرة وأصل الأول لتضربونن حذفت نون الرفع لثقل اجتماع النونات ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين، وأصل الثاني ليضربانن[3] حذفت نونه لتوالي الأمثال وأصل الثالث لتضربينن حذفت النون لذلك[4] ثم الياء لالتقاء الساكنين، ولم يتعرض المصنف لهذا اختصاراً.

والثاني ـ هذا الباب أعني باب الفعل المعتل الآخر كما نلخص من كلام المصنف، وإنما قدمه على الاسم لانجرار الحال إليه حيث كان آخر الأبواب السبعة فتمم الكلام عليه بذكر إعرابه التقديري ثم تبعه بالكلام على الإعراب التقديري من الأسماء فقال:

---

(١) «الأمثلة الخمسة» سقطت من (ب، جـ، د).

(٢) في الأصل «ليضرنن».

(٣) في الأصل «ليضربان»

(٤) أي لتوالي الأمثال.

(ص) فنحو موسى وهو الذي قصر
فيه جميع الإعراب ماظهر
والمرتقي غير نصبه استتر

والاسم نكره إن لأل قبلا ومن يرم حده كما نقلا يتعب

الإعراب التقديري في الأسماء

(ش) الاسم الذي يقدر فيه الإعراب نوعان:

الأول- تقدر فيه حروف، وهو جمع المذكر السالم في حالة الرفع إذا أضيف إلى ياء المتكلم نحو «جاء مسلمِيّ» بكسر الميم وتشديد الياء المفتوحة (٧٩/ أ) فإنه مرفوع بواو مقدرة وأصله مسلموي بحذف نون الجمع للإضافة، اجتمع واو وياء وسبقت إحداهما الأخرى بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وحركت الميم بالكسرة لمناسبة الياء[(١)].

الثاني- ما تقدر[(٢)] فيه الحركة وهو قسمان ما يقدر فيه جميع الحركات، وهو ثلاثة أمور أحدها: المضاف لياء المتكلم إذا لم يكن مثنى، ولا مجموعًا[(٣)] على حده نحو:

---

(١) ينظر «شرح الكافية» (٣/ ١٣٩).
(٢) في الأصل «يقدر».
(٣) احترازًا عن نحو «غلاماي» و«مسلمي» مضافًا إلى ياء المتكلم فإنه يتعذر الإعراب اللفظي فيه مطلقًا أيضًا؛ لأن إعراب المضاف متأخر عن إضافته وذلك لأن الاسم إنما يستحق الإعراب بعد تركيبة مع عاملة كما تقرر ففي قولك: «جاء غلام زيد» مثلاً لم يستحق المضاف الإعراب إلا بعد كونه مسندًا إليه أي كونه عمدة الكلام إذ هو المقتضي لرفع الأسماء وكونه مسندًا إليه مسبوق بثبوته أولاً في نفسه والمسند إليه المجيء في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الإضافة إلى «زيد» فالإعراب مسبوق بالإضافة فالأول الإضافة ثم كون المضاف عمدة أو فضلة ثم الإعراب «شرح الكافية» (١/ ٨٤، ٨٥).

جاء غلامي أو رجالي أو مسلماتي ورأيت غلامي أو رجالي أو مسلماتي ومررت بغلامي أو رجالي أو مسلماتي فإنه يعرب بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم في الحالات الثلاث على الصحيح[(١)] منع من ظهورها في مثل هذا المثال - وهو حيث يكون ما قبل الياء حرفًا صحيحًا - اشتغال المحل بحركة الكسرة لمناسبة[(٢)] الياء، والشبيه بالصحيح[(٣)] مثله وهو ما آخره ياء ساكنة أو واو كذلك نحو: ظبي ودلوي، وذهب ابن مالك إلى أنه في حالة الجر يعرب بالحركة الظاهرة[(٤)] قال أبو حيان: لا أعلم له سلفًا في ذلك[(٥)] ووجه القول الأول أن العامل إنما دخل على الكلمة بعد إضافتها إلى الياء؛ لأن الحكم في: جاء غلامي ليس (٨٠/أ) على مطلق الغلام بل على الغلام المضاف، وحينئذ فالعامل لما دخل كان المحل مشغولا بحركة المناسبة فلا يقبل غيرها لا مخالفة ولا مماثلة، إذ تحرك الحرف بحركتين محال مطلقًا تخالفتا أو تماثلتا[(٦)] ولو كان ما قبل الياء حرف علة فإن كان ألفًا نحو: هذا عصاي ورأيت عصاي، ومررت بعصاي كان المانع من ظهور الحركة تعذر تحريك الألف[(٧)] كما لو لم يضف فلا دخل للإضافة في منع[(٨)] الحركة على أنه لو أمكن تحريكها ما حركت إلا بحركة المناسبة، وإن كان ياء

(١) وهذا رأي مخالف لرأي ابن مالك حيث يرى أن التقدير يكون في حالتي الرفع والنصب أما في حالة الجر فالإعراب ظاهر ومن قدره فقد ارتكب تكلفًا لا مزيد عليه ولا حاجة إليه. «شرح التسهيل» (٣/ ٢٧٩).

(٢) «الكسرة» سقطت من الأصل.

(٣) ابن مالك يسميه الجاري مجرى الصحيح «شرح التسهيل» (٣/ ٢٨١).

(٤) «شرح التسهيل» (٣/ ٢٨١).

(٥) في (ب، جـ، د) «في هذا».

(٦) ينظر «شرح الكافية» (١/ ٨٥).

(٧) قال الرضي: لأن الألف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلب حرفًا آخر أي همزة فلا يمكن تحريك الألف مع بقائه ألفا «شرح الكافية» (١/ ٨٤).

(٩) في (ب، جـ، د) «منعة».

كما في نحو «جاء قاضِيّ»، «رأيت قاضِيّ»، «مررت بقاضِيّ» بكسر الضاد وتشديد الياء[١] المفتوحة في الثلاث، والأصل قاضي بياءين مكسرة فساكنة أدغمت إحداهما في الأخرى فالمانع من ظهور الحركة فيه استحالة ظهور الإعراب فيه لوجوب إدغام حرف[٢] الإعراب فسكونه واجب إذ المدغم لا يكون إلا ساكنًا. قاله الرضي[٣].

وأما لو كان المضاف للياء مثنى نحو «جاء غلاماي» و «رأيت غلامَيّ» و «مررت بغلامَيّ» بفتح الميم وتشديد الياء المفتوحة في الأخيرين لكان معربًا بالحروف الظاهرة ولو كان جمع مذكر سالمًا نحو «جاء مسلمِيّ» و «رأيت مسلمِيّ» و «مررت بمسلمِيّ» أعرب بالحروف[٤] الظاهرة أيضًا إلا (٨١/أ) في حالة الرفع فبالواو المقدرة كما سبق وهذا كله لم يتعرض له المصنف اختصاراً.

والثاني مما تقدر فيه الحركات الثلاث الاسم المقصور، وهو الذي آخره ألف قبلها فتحة لازمة نحو: «الفتى»، و«مصطفى» فتقدر فيه الحركات الثلاث لاستحالة تحرك الألف، وإنما سمي مقصوراً لأن القصر المنع، وهو قد منع من الحركات[٥]، ولا يلزم من ذلك أن نسمي نحو يسعى من الأفعال مقصوراً لأن المناسبة في التسمية لا يلزم إطرادها كالقارورة للزجاجة المعروفة سميت بذلك لتقري[٦] الماء فيها أي اجتماعه، ولا يلزم منه تسمية الزير[٧] ونحوه قارورة، وخرج بقيد اللزوم نحو «رأيت أخاك»، فإن فتحته غير لازمة لزوالها إذا قلت «جاء أخوك» و «مررت بأخيك» أشار المصنف إلى هذا القسم بقوله ونحو: موسى، وهو الذي قصرا فيه جميع الإعراب ما ظهرا، وفي

(١) «الياء» سقطت من الأصل.

(٢) في (ب) «حروف».

(٣) «شرح الكافية» (١/ ٨٥).

(٤) في الأصل «بالحركات».

(٥) «شرح الكافية» (١/ ٨٥).

(٦) في (ب، جـ، د) «لتقرير».

(٧) هو الحِب يوضع فيه الماء والجمع أزوار وأزيار وزيرة (الوسيط ٤٠٧) «الزير» والحب المحبة وجابية الماء أو كرسيه «إكمال الإعلام» (٢/ ٣٦١).

تمثيله بموسى إشارة على أن الإعراب التقديري يكون أيضًا بالأصالة والنيابة فإن موسى في حالة جره مجرور بفتحة مقدرة على الألف نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية، والعجمية، وفي حالتي رفعه ونصبه بضمة، وفتحة[1] مقدرة على الأصل.

والثالث الحرف المسكن للإدغام[2] نحو: ﴿وقتل داوُدْ جالوت﴾ (سورة البقرة: ٢٥١)، بإدغام «دال» داود في «جيم» جالوت[3] (٨٢/أ) فداود مرفوع بضمة مقدرة. ونحو: ﴿وترى النَّاسْ سُكَارَىٰ﴾ (سورة الحج: ٢) بإدغام السين في السين[4]، و﴿والعادياتْ ضبحا﴾ (سورة العاديات: ١) بإدغام التاء في الضاد[5] ذكره أبو حيان في شرح التسهيل[6].

وأما ما يقدر فيه بعض الإعراب فهو شيئان:

أحدهما ـ المنقوص، وهو ما آخره ياء قبلها كسرة لازمة[7] نحو المرتقي، ونحوهما فإنه تقدر فيه الضمة، والكسرة لثقلها على الياء، وتظهر فيه الفتحة لخفتها، وهذا مراده بقوله: **والمرتقي غير نصبه استترا**: وخرج بقيد اللزوم نحو «مررت بأخيك» فإن ياؤه غير لازمة لزوالها في حالتي الرفع، والنصب.

الثاني ـ المحكي بمن في نحو قولك لمن قال «جاء زيد» و«رأيت زيدا» و «مررت بزيد» من زيدٌ؟أو من زيدًا؟ بالنصب أو من زيدٍ؟ بالخفض، فحركة زيد في الثلاثة حركة حكاية[8] وهو مرفوع إما خبر عن من أو مبتدأ ومن خبره، ورفعه بحركة مقدرة

---

(١) «وفتحة» سقطت من الأصل.

(٢) قراءة حفص في هذه الآيات المذكورة ليس فيها إدغام لأن الحروف الثلاثة في الثلاث الآيات متحركة ﴿وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ﴾، ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ﴾، (والعاديات) لكن على قراءة من يدغم لابد من التسكين نحو ﴿وَقَتَلَ دَاوُدْ جَالُوتَ﴾، ﴿وَتَرَى النَّاسْ سُكَارَىٰ﴾، ﴿وَالْعَادِيَاتْ ضَبْحًا﴾ «إتحاف فضلاء البشر» (١٦١).

(٣) هذه قراءة أبي عمرو ويعقوب «إتحاف فضلاء البشر» (ص١٦١).

(٤) «إتحاف فضلاء البشر» (٣١٣).

(٥) هذه قراءة أبي عمرو البصري «إتحاف فضلاء البشر» (٤٤٢).

(٦) «الهمع» (١/ ١٨١).

(٧) المصدر نفسه (١/ ١٨٢).

(٨) «الهمع» (١/ ١٨٢).

لاشتغال[١] المحل بحركة الحكاية وإنما لم يقدروا فيه غير الرفع؛ لأنه لا يكون إلا مرفوعًا إما مبتدأ أو خبرًا كما علمت، وقد تلخص أن الإعراب التقديري سواء كان في الاسم، أو الفعل يكون لأحد أمرين إما للتعذر أو الاستثقال.

باب النكرة والمعرفة

وقوله: والاسم نكرة إن لآل قبلا: شروع في الكلام على باب المعرفة والنكرة ولكثرة دورانها في أبواب العربية ـ لانبناء كثير من الأحكام عليهما ـ صدر غالب النحاة كتبهم بذكرهما بعد الإعراب، والبناء[٢] كما فعل المصنف، وأشار إلى تعريف النكرة بقوله: **إن لآل قبلا**: يعني أن النكرة من الأسماء ما قبل «آل» يزيد المؤثرة للتعريف نحو رجل، وكتاب، ويريد أيضًا ما يقبلها بنفسه، أو مرادفه فدخل «ذو» التي بمعنى صاحب أحد الأسماء الستة و«صه» بالتنوين و«من» و«ما» في قولك مررت بمن معجب لك أو بما معجب لك فإنها وإن لم تقبل «آل» لكن مرادفاتها وهي صاحب وسكوت[٣] وإنسان[٤] وشيء يقبلها[٥] وخرج ما لا يقبلها البتة كالضمير، وكزيد وعمر، وما يقبلها غير مؤثر فيه تعريفًا نحو: عباس، وحارث علمين فإن دخولها فيهما كالحارث[٦] والعباس[٧] إنما هو للمح الأصل[٨] وذلك؛ لأن هذه الأسماء

---

(١) في (د) «الاستعمال».

(٢) ينظر «الهمع» (١/ ١٨٨).

(٣) في (د) «وسكون».

(٤) في النسخ «واثنان» والصواب ما أثبتناه من الأشموني (١/ ١٦٧).

(٥) المصدر نفسه (١/ ١٦٧).

(٦) الحارث: هو الكاسب «اللسان» (٣/ ١٠٤) «حرث».

(٧) العباس: الأسد الذي تهرب منه الأسود قال ابن جني: العباس وما أشبهه من الأوصاف الغالبة إنما تعرفت بالوضع دون اللام وإنما أقرت اللام فيها بعد النقل وكونها أعلاماً مراعاة لمذهب الوصف فيها قبل النقل (المصدر نفسه ٩/ ٢٠) «عبس».

(٨) قال الصبان في «الحاشية»: لمح الأصل يدخل نحو النعمان فإنه في الأصل اسم عين للدم (حاشية الصبان ١/ ١٦٨). وقال في «اللسان»: النعمان الدم (١٤/ ٢١٤).

منقولة من مـا يقبل «آل» والعلم المنقول مما يقـبلها قد يلمح أصله فتـدخل عليه «آل» لذلك لا للتعريف لأنه معرف بالعلمية فلا حاجة له إلى غيرها، واستغنى المصنف عن ذكر المعرفـة بذكر ما يقابلها لأنه يعلم بالمقـايسة عليه إذ يفهم من كلامـه أنها لا تقبل «آل» المعرفـة، ولا تقع موقع ما يقابلهـا، وهذا بناءً على مذهب الجمـهور من أنه لا واسطة بين المعرفة والنكرة[١] خلافًا لمن أثبتهـا في نحو: ما وأين وكيف ونحوها[٢] مما هو خال من التنوين وآل.

وقوله: نَكِّره: فعل أمـر من نكر المشدد الكاف، ومـعناه اعتـقد تنكيـره، وقدم التنكير على التعريف؛ لأنه الأصل كما سبق[٣].

وقوله: ومن يرم حده كما كملا يتعب: محتمل أن يكون الكاف بمعنى «على» كما أثبته الكوفيون، والأخفش[٤]، وخرج عليه لن كما أنت أي على ما أنت عليه وحينئذ فما مصدرية، والتقدير من يرد حـده على الكمال أي على وجه لا يكون فيه استدراك يتعب ويحتـمل أن يكون للتشبيه ومـا موصولة وهي صفة لمحذوف، وكـمل صلتها، والتقـدير ومن يرم حده بـحد مثل الحـد الذي كمل يتـعب أي من يرد تحديـده بحد كامل؛ لأن المشبه بالكامل كـامل إذ المراد التشبيه به في الكمال، ومـراده بهذا ما قاله

---

(١) الكلام من قـوله: «داود في جيم جـالوت ... إلى قوله: بين المعـرفة والنكرة» سـقط من النسـخة الأصل وأثبتناه من (ب، جـ، د).

(٢) في النسخ «ونحوهما» وما أثبتناه مناسب للسياق.

(٣) سبق ص١٢٤ ومعنى أنه أصل إذ لايوجد معرفة إلا وله اسم نكرة ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له والمستـقل أولى بالأصالة وأيضًا فـالشيء أول وجود تلزمه الأسمـاء العامة ثم يعـرض له بعد ذلك الأسماء الخـاصة كـ «الأدمي» إذا ولد فإنه يسـمى إنسانًا أو مولودًا أو موجـودًا ثم بعد ذلك يوضع له الاسم واللقب والكنية (الأشموني ١/١٦٨) وإلى مثل هذا أشار السيوطي في «الهمع» (١/ ١٩٠).

(٤) أبو الحـسن سعيـد بن مسـعدة البلخـي ثم البصـري (ت ٢١٠ هـ) «السيـر» (١٠/ ٢٠٦) و«البغـية» (١/ ٩٠) و«الشذرات» (٢/ ٣٦) و«وفيات الأعيان» (٢/ ٣٨٠).

في همع[١] الهوامع[٢] وهو وقد أكثر الناس من حدودها وليس منها حد سالم قال ابن مالك: ـ يعني شـرح التسـهيل[٣] ـ من تعـرض لحدها عجـز عن الوصول إلـيه دون استـدراك عليـه ثم بين وجه العـجز ثم قـال: ـ أعني ابن مالك ـ والأحـسن أن تبين المعرفة بأقسامها ثم يقال وما سوى ذلك نكرة. انتهى[٤].

قال الدمـاميني في «شـرح التسهـيل»: وهو ـ يعني كلام ابن مـالك ـ هذا كلام ظاهري خال (٨٣/أ) عن التحقـيق ثم نقل عن بعض الفضلاء كلاما نفيـسًا في تحقيق الكلام وأصله منقول عن كلام السيد الجـرجاني في حاشية المطول[٥] في تعريف المسند إليه باللام فليراجعه من أراده وبالله التوفيق.

(١) في (ب، جـ، د) في «جمع الجوامع».

(٢) (١/١٨٨).

(٣) (١/١١٥).

(٤) «الهمع» (١/١٨٨).

(٥) لم أجد هذا الكتاب.

(ص) والاسم عرفه مضمرًا كأنا
واسمًا بوضع كجعفر ومنا
ومبهمًا كالذي وذا وهنا

وصاحب اللام كالمنى الفضلاء   وآل جميعًا هو[1] المفيد على   مذهب

أنواع المعارف

(ش) لما علم من كلامه السابق أن الاسم ينقسم إلى معرفة، ونكرة، وفهم منه رسم كل منهما تعرض في هذا البيت إلى عد[2] أنواع المعارف، وجملتها سبعة لكن المذكور منها هنا خمسة فقط.

الأول - المضمر: ويسمى الضمير أيضًا وهما[3] عبارة البصريين، وكناية ومكنيًا، وهما عبارة الكوفيين[4] وهو ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب كأنا، وأنت، وهو فخرج عن الحد زيد في قول من اسمه ذلك «زيد فعل كذا»، وفي قولك: «يا زيد» وقولك: «زيد فعل كذا[5]»؛ لأنها وإن دلت على متكلم أو مخاطب أو غائب إلا أنها لم توضع لذلك ولابد لضمير الغائب من مرجع متقدم عليه إما لفظًا كـ «زيد ضرب غلامه»، أو تقديرًا كـ «ضرب غلامه زيدٌ» بنصب الغلام ورفع زيد، فإن زيد[6] وهو مرجع (٨٤/أ) الضمير في غلامه[7] متقدم تقديرًا؛ لأنه فاعل، ورتبته

---

(١) في (ب، جـ، د) «هي».
(٢) في (جـ) «إلى عدم».
(٣) في الأصل «وهي».
(٤) «الهمع» (١/ ١٩٤).
(٥) في (ب، جـ، د) «زيد فعل»
(٦) في (أ، ب، د) «زيدًا» وما اخترناه هو الصواب لأنه يريد الحكاية.
(٧) في (جـ) «في علامت».

التقديم على المفعول، أو معنى، وذلك بأن يكون المرجع قبله لفظًا متضمنًا[١] لمرجعه أي يكون كالجزء من ذلك المعنى فيدل عليه تضمنًا نحو﴿اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ (سورة المائدة:٨) أي العدل فضمير هو عائد على العدل المفهوم من اعدلوا، أو حكمًا بأن يكون المرجع مفهومًا من السياق بدلالة الالتزام نحو: ﴿ولأبويه لكل واحد منهما السدس﴾ (سورة النساء:١١) فضمير أبويه عائد على الميت المفهوم من السياق التزامًا؛ لأن ذكر المواريث يستدعي ميتًا[٢] موروثًا[٣] قطعًا وأما ضمير المتكلم والمخاطب فلا يحتاجان إلى مرجع؛ لأن المشاهدة تفسرهما فلا يقع فيهما لبس، ألا ترى أنه لا لبس في قولك: «أنا وأنت بخلاف هو» والضمائر كلها مبنية؟[٤]، قيل: لاحتياجها إلى المفسر أعني الحضور في المتكلم، والمخاطب، ويقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحروف إلى لفظ يفهم به[٥] معناها الإفرادي[٦] فأشبهتها في الافتقار، وقيل: لعدم موجب الإعراب لاختلاف صيغها باختلاف المعاني الواردة عليها[٧]، وقيل: لتضمنها معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهي من معاني الحروف، وقيل: للشبه الوضعي[٨]

---

(١) في جميع النسخ لفظ «متضمن» والصواب ما أثبتناه.

(٢) في (ب، جـ، د) «موت مورثها».

(٣) ينظر «شرح الكافية» (٣/ ٧، ٨).

(٤) قال ابن مالك في الألفية:

وكل مضمر له البنا يجب

ـ وقال ابن عقيل: الضمائر كلها مبنية لشبهها بالحروف في الجمود «شرح ابن عقيل» (١/ ٧٩).

(٥) في الأصل «منه».

(٦) «شرح الكافية» (٣/ ٦، ٧).

(٧) وذلك أن المقتضي لإعراب الأسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الإعراب ألا ترى أن كل واحد من المرفوع، والمنصوب، والمجرور له ضمير خاص، انتهى. ينظر «شرح الكافية» (٣/ ٧) «الأشموني» (١/ ٨٦، ٨٧).

(٨) هذه الشروط ذكرها الرضي في «شرح الكافية» (٣/ ٦، ٧)، و«الأشموني» (١/ ٨٨، ٨٩).

في أكثرها لكونه على حرف (٨٥/أ)، أو حرفين وحمل الباقي عليه وقد أشار المصنف إلى هذا النوع أعني المضمر بقوله:

والاسم عرفه مضمرًا كأنا: ويجوز رفع الاسم على أنه مبتدأ، وجملة عرفه خبره، ونصبه على أنه منصوب بفعل محذوف على شريطة التفسير أي عرف الاسم عرفه، وهو أرجح لما يلزم على الأول من الإخبار بالجملة الطلبية كما هو مقرر في باب الاشتغال.

ومضمرًا: حال[١] من الاسم، ومعنى عرفه اعتقد تعريفه أي اعتقد تعريف الاسم حال كونه مضمرًا، ومثل له بمثال واحد وهو قوله: كأنا وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره مثاله كأنا.

واعلم أن الضمائر أحد وستون؛ لأن الضمير إما مرفوع، أو منصوب أو مجرور، والثالث متصل ليس غير، وكل من الأولين متصل ومنفصل فهذه خمسة أقسام، وفي كل اثني[٢] عشر ضميرًا للمتكلم اثنان وهو[٣] ضمير المتكلم وحده، وضميره مع غيره مجموع، فهذه ستة لكن المثنى صيغته واحدة للمذكر والمؤنث، فلذلك صارت خمسة، وللغائب خمسة أيضًا لما ذكر فهذه ستون قامت من ضرب اثني عشر في خمسة، والحادي والستون ضمير المخاطبة نحو اضربي.

أمثلة (٨٦/أ) ضمائر الرفع المتصلة: ضربتُ بضم التاء، ضربنا، ضربتَ بالفتح والكسر، وضربتما، وضربتم، وضربتن، وضرب أي هو، وضربت أي هي، وضربا، وضربوا، وضربن.

---

(١) في (د) «خال» وفي (جـ) «حالاً».
(٢) في (ب، جـ، د) «اثنا».
(٣) في الأصل «وهي».

والمنفصلة: أنا، ونحن، وأنت بالفتح والكسر، وأنتما، وأنتم، وأنتن، وهو، وهي، وهما، وهم، وهن.

والمتصلة المنصوبة: ضربني، وضربنا، وضربك بالفتح والكسر، وضربكما، وضربكم، وضربكن، وضربه، وضربهما، وضربهم، وضربهن، وضربها.

والمنفصلة: إياي، إيانا، إياكَ بالفتح والكسر، إياكما، إياكم، إياكن[١]، إياه، إياها، إياهما، إياهم، إياهن.

والمجرورة: مرَّ بي، بنا، بكَ بالفتح والكسر[٢]، بكما، بكم، بكن، به، بها، بهما، بهم، بهن.

العَلم

وقوله: واسمًا بوضع كجعفر ومنا: إشارة إلى النوع الثاني من المعارف وهو العلم وهو ما وضع لمعين لا يتناول غيره[٣] بذلك الوضع.

وأشار المصنف إلى ذلك بقوله بوضع[٤] كجعفر ومنى أي بوضع مثل وضع جعفر ومنى وهو الوضع الذي ذكرناه أي لا مطلق الوضع.

فقوله: كجعفر: تتميم للحد لا تمثيل كما هو أحد الوجهين في كاستقم من قول ابن مالك: كلامنا لفظ مفيد كاستقم[٥]، وخرج بقيد المعين النكرة: كرجل وفرس

(١) «إياكن» سقطت من (جـ).

(٢) في الأصل «بكَ بكِ».

(٣) الهمع (١/ ٢٤٣)، وابن الحاجب «شرح الكافية» (٣/ ٣٢٧).

(٤) «بوضع» سقطت من (ب، جـ، د).

(٥) ينظر «الأشموني» (١/ ٣٩).

فإنها إما موضوعة للماهية من حيث هي هي أي لا تفيد تعينها[١] في نفسها[٢] في الذهن ولا تُفيد تعينها[٣] في ضمن (٧٨/أ) فرد من أفرادها الخارجية[٤] أو موضوعة للمفرد[٥] المنتشر أي للماهية مع وحدة[٦] لا بعينها على الخلاف في ذلك. وبقيد لا يتناول... إلخ نفيه المعارف فإنها وإن وضعت لمعين[٧] فإنها تناولت غيره بذلك الوضع إذ هي موضوعة لكل معين[٨] وضعًا واحدًا عامًا مثلاً لفظ[٩] «أنا» موضوع وضعًا واحدًا لكل متكلم معين لا لمتكلم واحدٍ بعينه[١٠] أو مطلق المتكلم ليلزم أن تكون[١١] نكرة ولا لكل متكلم واحد بعينه[١٢] دون غيره كما في العلم ليكون استعماله في غيره مجازًا ولا لكل متكلم بعينه بوضع مستقل ليكون مشتركًا، وقس على ذلك اسم الإشارة وغيره من المعارف وهذا معنى ما يقال: إن غير العلم من المعارف عام وضعًا، خاص استعمالاً، وأما العلم فخاص وضعًا واستعمالاً والنكرة عامة وضعًا واستعمالاً فتأمل!، ودخل في التعريف العلم الذي وقع فيه الاشتراك كزيد إذا سمي به رجل ثم آخر لأنه وإن تناول غير المعين الذي وضع له في كل منها لكن لا بذلك الوضع بل بوضع آخر.

---

(١) في (ب،جـ) «تعينها».

(٢) «في» سقطت من (ب).

(٣) في (ب،جـ) «تعيينها».

(٤) في الأصل «الخارجة».

(٥) في الأصل «للفرد».

(٦) في (ب) «واحدة».

(٧) في (جـ) «لمعنى».

(٨) في (جـ) «معنى».

(٩) في (د) «لفظانًا».

(١٠) في النسخ «لا لمتكلم واحد لا بعينه» وهذا مخالف للسياق.

(١١) في (جـ) «أن يكون».

(١٢) في (ب،جـ،د) «لا بعينه».

وأشار المصنف بقوله: كجعفر، ومنى: إلى أن مسمى علم الشخص نوعان:

أولوا العلم كجعفر: اسم رجل، وغيرهم كمنى اسم للبقعة المعروفة بمكة[1] وميمه مكسورة، ومن الأول أعلام النساء (٨٨/أ) كهند وزينب، ومن الثاني لاحق: اسم فرس لمعاوية[2] وشد قم لفحل من الإبل[3]، وهيلة لعنز، وواشق لكلب[4].

تنبيه:

العلم قسمان: علم شخص وعلم جنس إذ قد استفيد من الحد أن مدلوله لابد أن يكون معينًا فإن كان تعيينه خارجيًا كزيد المشاهد المحسوس في الخارج فعلمه علم شخص، وإن كان ذهنيًا كمدلول لفظ أسامة فإنه موضوع لماهية الأسد يفيد تعينها في الذهن وحضورها فيه فعلمه علم جنس، وعلم الجنس من حيث اللفظ كعلم الشخص لجريان اللفظية عليه من امتناع دخول «أل» المعرفة عليه وامتناع إضافته إلا أن ينوي تنكيره وامتناعه من الصرف إذا وجد فيه علة أخرى مع العلمية كالتأنيث بالتاء في أسامة إلى غير ذلك من الأحكام ومن حيث المعنى كالنكرة؛ لأنه لا يختص به فرد دون فرد فلا فرق بينهما إلا ما علمت من أنه موضوع للماهية بقيد الشخص والتعين فهو دال على التعيين بجوهره بخلاف النكرة كأسد فإنها لا تدل على ذلك بجوهرها بل بآلتها إن كانت كالألف، واللام في الأسد؛ لأنها موضوعة كما علمت إما لمطلق الماهية أو للفرد[5] المنتشر ولا تعيين في (٨٩/أ) واحد منهما[6].

(١) «اللسان» (١٣/ ٢٠٣) منن.

(٢) في الأصل «لمعوية».

(٣) «اللسان» (٧/ ٥٨).

(٤) المصدر نفسه (١٥/ ٣٠٩).

(٥) في (د) «للمفرد».

(٦) في (جـ،د) «منها».

٣ ـ اسم الموصول

وقوله: ومبهما كالذي وذا وهنا: إشارة إلى النوع الثالث والنوع الرابع من المعارف وهما الموصول[١]، ومثل له بالذي، واسم الإشارة، ومثل له بمثالين ذا: وهو اسم يشار به إلى المفرد المذكر، وهنا: اسم إشارة للمكان القريب، وتسمى الموصولات وأسماء الإشارة وإن كانت معارف بالمبهمات.

كما أشار إليه بقوله ومبهمًا؛ لأن أسماء الإشارة بالنظر إلى ذاتها من غير اعتبار الإشارة الحسية الخارجية، والموصولات بالنظر إلى ذاتها أيضًا من غير اعتبار صلاتها مبهمة، والموصول في الاصطلاح ما لا يتم جزء إلا بصلة، وعائد أي لا يصير جزءًا تامًا في الكلام لو أريد جعله مسندًا أو مسندًا[٢] إليه إلا بجملة فيها ضمير يعود عليه

---

(١) الموصول قسمان: حرفي واسمي والثاني هو المقصود من شرح المؤلف ونحن سنوجز الكلام عن الأول تتميمًا للفائدة وضابطه أنه يؤول مع صلته بمصدر وهو خمسة:

الأول ـ «أن» وهي الناصبة للمضارع وتوصل بالفعل المتصرف ماضيًا أم مضارعًا أم أمرًا نحو «أعجبني أن قمت» و «أريد أن تقوم» و «كتبت إليه بأن قم» إنَّ صلتها بالأمر مردود من السيوطي وغيره، لأنها لم ترد في كلام العرب، وأما الجامدة: كـ «عسى، وهب، تعلم» فلا توصل به اتفاقًا.

الثاني ـ «كي» وتوصل بالمضارع ولكونها بمعنى التعليل لزم اقترانها باللام ظاهرة أو مقدرة نحو جئت لكي تكرمني أو كي تكرمني.

الثالث ـ «أن» بالفتح والتشديد، إحدى أخوات «إن» وتوصل باسمها وخبرها نحو: يعجبني أن زيدًا قائم، وهذه الثلاثة كما قال السيوطي متفق عليها.

الرابع والخامس ـ «لو» و«ما» وهذان الحرفان محل خلاف عند النحويين يراجعه من أراد (ينظر الهمع ١/ ٢٨٠، ٢٨١) وسميت بأسماء الصلات، قيل: لأنها تفتقر إلى صلاة توضحها وتبينها؛ لأنها لا يفهم معناها بأنفسها ألا ترى أنك لو ذكرتها من غير صلة لم تفهم معناها حتى تضم إلى شيء بعدها كقولك: الذي أبوه منطلق، أو: الذي انطلق أبوه، وكذلك: التي أخوها ذاهب، أو: التي ذهب أخوها، وكذلك سائرها. «أسرار العربية» (٣٢٦).

(٢) في (أ، ب، جـ) «أو مسند».

فخرج ما لا يحتاج (في جعله جزءًا تامًا إلى شيء نحو زيد وعمرو)[١] وما يحتاج في ذلك إلى مفرد كالأسماء التي يجب إضافتها إلى المفرد نحو كلا وكلتا وما يحتاج إلى جملة ولا يحتاج إلى عائد نحو حيث وإذا ونحوهما مما يلزم إضافته إلى الجمل واقتصر المصنف من الموصولات على الذي؛ لأنه للمفرد المذكر نحو: ﴿الحمد لله الذي[٢] صدقنا وعده﴾ (سورة الزمر: ٧٤) ﴿هذا يومكم الذي كنتم توعدون﴾ (سورة الأنبياء: ١٠٣) فهذا أصل والبقية فروعه.

وأشار إلى إدخالها بالكاف (٩٠/أ) من قوله كالذي وهي أعني الفروع التي للمفردة المؤنثة نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ (سورة المجادلة: ١) - ﴿ما وَلَّاهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾ (سورة البقرة: ١٤٢). ولتثنية المذكر اللذان رفعًا واللذين جرًا ونصبًا تقول: «جاء اللذان قاما»، و«رأيت اللذين قاما»، و«مررت باللذين قاما» ولتثنية المؤنث اللذان رفعًا واللتين جرًا ونصبًا ومثاله واضح ولجمع المذكر العاقل الذين بالياء في الحالات الثلاث. وقد يقال بالواو رفعًا وهي لغة هذيل أو عقيل قال:

٧ - **نحن اللذون صبحوا الصباحا**[٣]

---

(١) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (جـ، د).

(٢) قال يحيى الأصيلي كاتب النسخة (أ) على هامشها « في تمثيله بالحمد لله الذي... نكته يعلم تحريرها من فن العقائد إذ الاسم الكريم لا يوصف بتذكير ولا تأنيث» ولكن تجرى على صنيعه الناس.

(٣) هذا صدر البيت وعجزه.

يوم النخيل غارة ملحاحا

- وهو من الرجز وقائله رؤبة بن العجاج (ديوانه ١٧٢)، وهو في «ابن عقيل» (١/١١٧)، و«الهمع» (١/٢٠٨) برقم (١٤٣)، و«أوضح المسالك» (١/١٤٣)، و«شفاء العليل» (١/٢٢٣) برقم (١٨٥)، والمغني (٢/٤٧١) برقم (٦٤٩)، و«الأشموني» (١/٢٥٩)، و«الدرر» (١/٢٥٩) برقم (٢٣٦).

وله أيضًا كثيرًا[١] الأولى بضم الهمزة والقصر ويكتب بغير واو كما قاله ابن هشام في شرح اللمحة[٢] كقوله:

٨- رأيت بني عمي الأولى يخذلونني على حدثان الدهر إذ يتقلب[٣]

وقد تمد كقوله:

٩- أبى الله للشم الألاء كأنهم سيوف أجاد القين يومًا صقالها[٤]

وقد تستعمل قليلاً لغير العاقل كقوله:

١٠- هيجني للوصل أيامنا الأولى مررن علينا والزمان وريق[٥]

ولجمع المؤنث اللاتي واللائي بإثبات الياء وحذفهما فيهما وهذه الكلمات كلها نص في مدلولها ومن[٦] الموصولات مشترك وهو ما يستعمل بصيغة واحدة للمذكر والمؤنث مفردًا كان، أو مثنى، أو مجموعًا، وهو ستة: «من» و«ما» و«أي» و«أل» و«ذو» الطائية و«ذا»، نحو: جاء من قام (٩١/أ)، ومن قامت، ومن قاما، ومن قامتا، ومن قاموا، ومن قمن، ومحل استيفاء الكلام على ذلك المطولات.

---

(١) «كثيرًا» سقطت من (د).

(٢) لم أجد هذا الكتاب.

(٣) هذا البيت قيل لبعض بني فقعس وقيل لمرة بن عداء الفقعسي وهو من الطويل وهو في «الهمع» (١/ ٢٨٦) برقم (٢٣٨)، و«الدرر» (١/ ٢٦٠) برقم (٢٣٨).

(٤) هذا البيت قاله كثير بن عبد الرحمن الشاعر المشهور توفي سنة ١٠٥ بالمدينة وهو من قصيدة من الطويل قوله: للشم في محل نصب على المفعولية وهو جمع أشم من الشم وهو ارتفاع في قصبة الأنف مع استواء أعلاه.

- وقوله: الألاء: أي الذي، وفيه الشاهد فإنها موصولة بمعنى الذي للجمع المذكر ولهذا وصف بها المذكر، والقين: الحداد وهو فاعل أجاد أي أحكم (حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٢٣١)، وفي «المساعد» (١/ ١٤٣)، وفي «شرح التسهيل» (١/ ١٩٥).

(٥) البيت من الطويل وهو في «شرح التصريح» (١/ ١٣٢).

(٦) «من» سقطت من (ب).

٤ ـ اسم الإشارة

والإشارة في الاصطلاح ما وضع لمشار إليه[١] أي الإشارة الحسية لأنها حقيقية فيها دون الذهنية فاستعمالها في غير المحسوس في الخارج مما يمكن فيه ذلك نحو ﴿أن تلكم الجنة﴾ (سورة الأعراف:٤٣)، ويستحيل[٢] فيه نحو: ﴿ذلكم الله ربكم﴾ (سورة فاطر:١٣)، محمول على التأويل[٣] واقتصر المصنف منها أيضًا على المفرد المذكر مشيرًا بالكاف المقدرة الدخول عليه كما في الموصول إلى إدخال فروعه، وهي للمفردة المؤنثة ذي، وتي، وذهي، وتهي بالإشباع، وذه، وته بالاختلاس، وذهْ وتهْ بالإسكان، وذات وتا وللمثنى المذكر ذان رفعًا، وذين جرًا ونصبًا، وللمؤنث تان رفعًا وتين جرًا ونصبًا ولجمعهما أُولاء ممدودًا عند الحجازيين نحو: ﴿أولئك على هدى من ربهم﴾ (سورة البقرة:٥) ومقصورًا عند تميم، وقيس، وربيعة، وأسد، واقتصر أيضًا على مثال واحد للمكان إشارة إلى البقية[٤] وهي للقريب أيضًا ها هنا بإدخال[٥] ها التنبيه [على هنا نحو: ﴿إنا هاهنا قاعدون﴾ (سورة المائدة:٢٤) وللبعيد هناك أو ها هناك بإدخال ها التنبه][٦] أو هناك أو هنا بفتح الأول أو هنا بكسرة وتشديد النون فيهما أو ثم بفتح المثلثة وتشديد الميم (٩٢/أ) والموصلات وأسماء الإشارة مبنية كلها لما سبق في قول المصنف ومشبه الحرف من سمى كهيا وإلا أي فتعرب في بعض أحوالها على مذهب سيبويه كما هو مبين في المطولات وإلا المثنى منها فقد اختلف فيه فقيل هو مثنى حقيقة فهو

(١) «الأشموني» (١/ ٢١٧).
(٢) في (جـ، د) «أو مستحيل».
(٣) ينظر «شرح الكافية» (٣/ ٧٥).
(٤) في (ب، جـ، د) «للبقية».
(٥) في (ب) «بإدخالها».
(٦) ما بين المعقوفتين سقطت من (جـ).

معرب لأن التثنية التي من خصائص الأسماء عارضت شبه الحرف فضعف ويرد عليه عدم إعراب الجمع مع أنه من خصائص الأسماء ومثل إنها على صورة المثنى فقط لا مثنى حقيقة فهي باقية على بنائها فاللذان واللتان وذان وتان وضعت للتثنية المرفوع واللذين واللتين، وذين وتين وضعت وضعًا آخر للمجرور والمنصوب فليست الألف والياء فيهما علامتي إعراب[1].

٥- المعرفة

وقوله: وصاحب اللام: إشارة إلى النوع الخامس وهو المعرب باللام وهي أعني اللام المعرفة قسمان جنسية، وعهدية، وكل منهما ثلاثة أقسام فالأول إن لم يخلفها[2] كل لا حقيقة ولا مجازًا فهي لبيان الحقيقة نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ (سورة الأنبياء: ٣٠)[3]. وإن خلفتها حقيقة فهي للاستغراق أي شمول أفراد الجنس نحو ﴿وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ (سورة النساء:٢٨). أي كل إنسان[4] وإن خلفتها مجازًا فهي لشمول خصائص الجنس مبالغة[5] نحو «أنت الرجل علمًا»[6] أي أنت كل رجل من حيث اشتمالك على خصائصهم (٩٣/أ) العلمية والثانية تكون للعهد الذكري[7] نحو:

---

(١) مرجع هذا الخلاف «ابن يعيش» (٣/ ١٢٧)، و«شرح الكافية» (٣/ ٧٦, ٧٧).

(٢) في (د) «يلحقها».

(٣) ونحو: «والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثياب» «الهمع» (١/ ٢٧٥).

(٤) وعلامتها أن يصح الاستثناء من مدخولها نحو: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (سورة العصر:٢،٣). وصحة نعته بالجمع، وإضافة أفعل إليه اعتبارًا لمعناه نحو: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا﴾ (سورة النور: ٣١). «الهمع» (١/ ٢٧٥).

(٥) أي مبالغة في المدح أو الذم (المصدر نفسه ١/ ٢٧٥).

(٦) أي الكامل في هذه الصفة ومنه قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ (سورة البقرة:٢). المصدر نفسه (١/ ٢٧٥).

(٧) ما عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي بأن تقدم ذكره لفظًا فأعيد مصحوبًا بأل «الهمع» (١/ ٢٧٤)، و«شرح الكافية» (٣/ ٣٢٤).

﴿كما أرسلنا إلى فرعون رسولا (١٥) فعصى فرعون الرسول﴾ (سورة المزمل: ١٥-١٦)، والعلمي[١] نحو: ﴿بالواد المقدس﴾ (سورة النازعات: ١٦)، والحضوري[٢] نحو: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ (سورة المائدة: ٣). والمنى في كلام المصنف خبر مقدم وأصله منى على وزن فعل بضم الأول[٣] وفتح الثاني تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفًا وهو جمع منية بضم أو له كمدية وهي السكين، ومدى، وغرفة، وغرف، والفضلاء جمع فاضل وهو مبتدأ مؤخر وأشار بهذا المثال إلى نوعي «أل» المعرفة فهي في المنى[٤] جنسية؛ لأنها للاستغراق، وفي الفضلاء عهدية، والمعنى الفضلاء أي المعهودون في الذهن وهم ذو الفضل الكامل أي العلماء العاملون هم جميع المنى إذ لا منية للنفس سواهم - حشرنا الله معهم في الدارين.

وقوله: **وآل جميعًا هي المفيد على مذهب**: إشارة إلى ما ذهب إليه الخليل، وابن كيسان من أن المعرفة «آل» برمتها فهي عنده حرف ثنائي الوضع «كهل وقد صححه ابن مالك، وقيل: اللام وحدها هي المعرفة والهمزة وصل زائدة اجتلبت لتعذر الابتداء بالساكن وفتحت على خلاف سائر همزات الوصل تخفيفًا لكثرة دورها على الألسنة وعليه سيبويه[٥] وعزاه صاحب البسيط للمحققين وأبو حيان (٩٤/أ) لجميع

---

(١) العلمي: بأن لم يتقدم له ذكر ولم يكن مشاهدًا حال الخطاب نحو: ﴿إذ هما في الغار﴾ (سورة التوبة: ٤٠)، و ﴿إذ يبايعونك تحت الشجرة﴾ (سورة الفتح: ١٨). «الهمع» (١/ ٢٧٤) بل إن المخاطب يعلم به قبل الذكر بلا جري ذكر «شرح الكافية» (٣/ ٣٢٤).

(٢) أي حضور معناه في علم المخاطب «شرح الأشموني» (١/ ٢٧٨).

(٣) في (جـ، د) «الأولى».

(٤) في (جـ، د) «المنية».

(٥) «الكتاب» (٣/ ٣٢٤).

النحاة إلا ابن كيسان[١] وتنكر مذهب من كلام المصنف يحتمل أن يكون للتعظيم إذ كان مختارًا لتصحيح ابن مالك وإلا فلضده فإن التنكير يرد للمعنيين وقد اجتمعا في قوله:

١١ - له حاجب في[٢] كل أمر يشينه وليس له عن طالب العرف حاجب[٣]

الأولى للتعظيم أي مانع عظيم، والثاني للتحقير أي ليس له مانع حقير فضلاً عن عظيم.

خاتمة: النوعان اللذان أغفلهما المصنف من المعارف هما المضاف إلى معرفة نحو غلامك، أو غلام زيد، أو غلام الذي قام أبوه، أو غلام هذا، أو غلام الرجل، والمنادى في نحو: «يا رجل» لمعين وتعريفه بالقصد إليه كما صححه ابن مالك وقيل بآل محذوفة، وناب حرف النداء منابها وعليه فهو مندرج في كلام المصنف[٤].

واعلم أن النحاة اتفقوا على أن المعارف متفاوتة، وزعم ابن حزم أنها متساوية وعلى الأول فالمختار عند ابن مالك[٥] أن أعرفها ضمير المتكلم، ثم المخاطب، ثم العلم وفي بعض نسخ التسهيل تقييده بالحاضر أي الشخصي ليخرج الجنسي، ثم ضمير الغائب السالم من إبهام ثم المشار إليه والمنادى في رتبة واحدة ثم الموصول وذو

---

(١) محمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوي ومن تصانيفه «المهذب في النحو» مات سنة ٣٢٠هـ «بغية الوعاة» (١/ ١٨)، «معجم الأدباء» (٥/ ٢٣٠٦).

(٢) في جميع النسخ «عن» كما هو مثبت وأما رواية المغني «في» (٢/ ٦٦٢) برقم (٨١٠).

(٣) ذكره ابن هشام في «المغني» (٢/ ٦٦٢) برقم ٨١٠ إلا أنه ليس بشاهد على هذا الباب.

(٤) ينظر «شرح الكافية» (٣/ ٣٢٥)، والسيوطي في «الهمع» (١/ ١٩٠) ذكر جميع المعارف وعدها سبعة وهي الخمسة المتقدمة والنوعان اللذان أشار إليهما تحت هذا التنبيه.

(٥) أشار الأشموني على أن ابن مالك ذكر هذا في «التسهيل» (١/ ١٧١).

الأداة في رتبة والمضاف بحسب ما يضاف إليه عنده وأما عند غيره واختاره ابن هشام (٩٥/أ) فيستثنى من ذلك المضاف إلى الضمير فإنه في رتبة العلم بدليل أنه ينعت به العلم تقول: مررت بزيد صاحبك، فلو كان في رتبة الضمير للزم[١] أن يكون النعت أعرف من المنعوت وهو لا يجوز، قال المصنف: والخلاف في ترتيب المعارف من غير اسم الله تعالى فإنه أعرف المعارف بالإجماع[٢]، قال ابن قاسم: وأنكر النكرات شيء ثم متميز، ثم نامي، ثم حيوان، ثم ماشي[٣] ثم ذو رجلين، ثم إنسان، ثم رجل[٤] قال: فهذه تسعة تقابل كلاً منهما ما هو في رتبته والله أعلم.

---

(١) في النسخ الأربع «لزم» وما أثبتناه مناسب للسياق.

(٢) ينظر «الهمع» (١/ ١٩١) وفيه بسط الخلاف بتوسع.

(٣) «ثم ماشي» سقطت من (د).

(٤) الأشموني «أنكر النكرات مذكور ثم محدث ثم جوهر ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم إنسان ثم رجل ثم عالم فكل واحد من هذه أعم مما تحته وأخص مما فوقه: فتقول كل عالم رجل ولا عكس وهكذا كل رجل إنسان إلى آخره (١/ ١٦٨).

المرفوعات

(ص) وهاك رفع الأسماء عن عجل

المبتدا ليس تلو ذي عمل

أسند إليه أخباره فتلى

فمفرد للضمير قد حملا   وصفا كذا جملة لها جعلا   يصحب

أنواع المعربات

(ش) لما قدم أنواع الإعراب وعلامتها[(١)] وعقبها بذكر المعرفة والنكرة كما سبق شرع في بيان أنواع المعربات، وهي قسمان: **أسماء** وهي التي يتكلم عليها الآن، **وافعال** وسيذكرها بعد ذلك.

وقدم معربات الأسماء لشرفها وهي ثلاثة أنواع: **مرفوعات ومنصوبات ومجرورات**، وقدم المرفوعات لشرفها أيضًا؛ لأن الرفع إعراب العمد لكونه أقوى الحركات كما يشهد به الحس وقدم من المرفوعات المبتدأ[(٢)]، لأنه أصلها على قول عزي لسيبويه[(٣)] ووجهه أنه مبدوء به في الكلام وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ (٩٦/أ) وإن تأخر والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم، وقيل أصلها الفاعل، وعزي للخليل[(٤)] ووجهه أن عامله لفظي وهو أقوى من عامل[(٥)] المبتدأ المعنوي، وأنه إنما رفع للفرق بينه وبين

---

(١) في الأصل «علامتها».

(٢) ينظر «الهمع» (٢/٣،٤).

(٣)، (٤) ينظر «شرح الكافية» (١/ ٦٠).

(٥) في الأصل «من العامل».

المفعول، وليس المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني[١] وقيل كل منهما أصل وعليه الرضي[٢] وعزاه للأخفش وابن السراج وتبعه المصنف، قال أبو حيان: والخلاف في هذا لا يجدي نفعًا[٣].

والمبتدا: اسم مجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة ونحوها مخبر عنه أو وصف رافع لمكتفي[٤] به، فالاسم يشمل الصريح نحو: «الله ربنا ومحمد نبينا» والمصدر المنسبك من الفعل إما وحده أي من غير حرف مصدري نحو: ﴿سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ (سورة البقرة:٦). أي إنذارك وعدمه سواء إذ السبك بدون حرف مصدري مطرد في باب التسوية أو مع حرف مصدري إما ظاهر نحو: ﴿وأن تصوموا خيرٌ لكم﴾ (سورة البقرة:١٨٤)، أي «صيامكم» أو مقدر نحو «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه[٥]» أي سماعك وأن مقدرة قبل تسمع ويجوز فيه النصب بها وهو شاذ والرفع وخرج بقيد[٦] مجرد من العوامل اللفظية: كل اسم دخل عليه عامل لفظي كالفاعل ومدخول[٧] النواسخ، ونحوها، وتقييد[٨] العوامل باللفظية لأن المعنوي لا يشترط (٩٧/أ) التجرد[٩] منه بل لابد منه؛ لأن العامل في المبتدأ على الصحيح.

---

(١) في (د) «وللفرق بينه وبين المعاني».

(٢) «شرح الكافية» (١/ ٦٠).

(٣) في «الهمع» (٢/ ٤) والكلام على المبتدأ منقول من الهمع (٢/ ٣، ٤) بتصرف.

(٤) «الهمع» (٢/ ٥).

(٥) «مجمع الأمثال» للميداني (١/ ١٢٩).

(٦) في (جـ) «يفيد مفييد».

(٧) «مدخول» سقطت من الأصل.

(٨) في جميع النسخ «وتفيد» والصواب ما أثبتناه لأنه يناسب السياق.

(٩) في (جـ، د) «التجريد فيه».

التجرد وهو معنوي، وإنما قيدت العوامل بكونها غير زائدة ونحوها لئلا يخرج من الحد ما دخل عليه حرف زائد أو نحوه هو مبتدأ نحو: ﴿هل من خالق غير الله﴾ (سورة فاطر:٣) وبحسبك درهم أي هل خالق غير الله[١] وحسبك درهم ونحو قولك «رب رجل صالح أفادنا» وقوله:

١٢ ـ لعل أبي المغوار منك قريب[٢]

فإن ما بعد رب ولعل الجارة في لغة من جربها مبتدأ؛ لأنها في حكم الحرف الزائد لكونهما لا يتعلقان بشيء وخرج بقيد الإسناد[٣] إليه الأسماء قبل التركيب نحو قولك في العد[٤]: واحد اثنان فإنها مجردة عن العوامل لكنها لم يسند إليها شيء[٥].

وقولنا أو وصف... الخ معطوف على اسم يعني المبتدأ: أما اسم.. الخ ما سبق أو وصف... الخ ما بعده وفيه إشارة على أن المبتدأ مشترك بين ماهيتين مختلفتين، وأن الحد في قوة حدين لكل منهما حد فأولهما هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة ونحوها المخبر عنه والثاني هو الوصف المجرد من العوامل اللفظية ونحوها الرافع لمكتفي به فالاسم فيه مقابل للوصف لا للفعل والحرف والمراد بالوصف اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمنسوب؛ لأن فيه معنى

---

(١) في النسخ «غيره» وما أثبتناه لعله أصوب.

(٢) هذا عجز البيت وصدره:

فقلت أدع أخرى وارفع الصوت جهرة

ـ وهو من الطويل لكعب بن سعد يرثي أخاه أباه المغوار وهو من شواهد المغني (١/ ٣١٥) برقم (٣٧٠)، وابن عقيل (٢/ ٩) برقم (١٩٦)، و«الهمع» (٤/ ٢٠٧) برقم (١١٢١)، و«الخزانة» (٤/ ٣٧٠)، و«الدرر» (٤/ ١٧٤) برقم (١١٢١).

(٣) في (جـ) «الاستناد».

(٤) في (ب) «من العدد».

(٥) «شيء» سقطت من الأصل.

الوصفيـة أيضًا نحو أقائم الزيدان؟ وأمـضروب العمران؟، وأحسن وجـهه زيد؟ وأقر شي أبوك؟ وخرج بقيد رافع لمكتفى به نحو: أقائم أبواه[1] زيد « فإن قائمًا (٩٨/أ) لا يكتفي بمرفوعه فزيد: مبتدأ وقائم: خبره وأبوه فاعل قائم. وخرج من تعريف الفاعل هيهات[2] من قولك».

١٣ـ هيـهـات العـقـيق[3]

فإنه ليس مسند إليه وإن كان اسمًا مجردًا عن[4] العوامل ولا وصفـًا وإن كان رافعًا لمكتفى به وشرط الوصف على الصحيح أن يقع بعد استفهام كما مثلنا أو نفي نحو:

١٤ـ خليلي مـا واف بعـهـدي أنتـمـا[5]

وهو أعني الوصف الرافع لمكتفى به مسند[6] إليه؛ لأنه مع مرفوعه كالفعل وفاعله أو نائبه فإن قولك «أقائم زيد» في معنى «أيقوم زيد» وقولك «أمضروب زيد» بمعنى[7] «أيضرب زيد» ببناء يضرب للمفعول ومن ثم اكتفى به واشترط اعتماده على نفي، أو

---

(١) أبواه فاعل لقائم إلا أن «قـائم» لم يكتف بمرفوعه وهو «أبواه» لذلك لا يجوز أن يكون «قائم» مـبتدأ لفقده هذا الشرط وهو كونه لم يكتف بمرفوعه إذًا فهو مقدم وزيد مبتدأ مؤخر.

(٢) في (جـ، د) «هيهات هيهات».

(٣) «شرح التسهيل» (١٠٦/٢) وجاء في هامشه هذا جزء من بيت من الطويل وهو:

فـهـيـهـات هـيـهـات العـقـيق ومن به   وهـيـهـات حل بالعـقـيق نواصله

ـ ويروى «وأهله» مكان «ومن به».

(٤) في الأصل «من».

(٥) هذا صدر البيت وعجزه: إذا لم تكونا لي على من اقـاطع

ـ وهو من الطويل ولم أقف له على قـائل وهو في «شفـاء العليل» (٢٧١/١) برقم (٢٩٣) و«القطر» (١٣٣) برقم (٣٨) و«أوضح المسالك» (١٨٩/١) برقم (٦٤) و«شـذور الذهب» برقم (٨٤) و«المغني» (٦٣٩/٢) برقم (٧٩٥) و«الهمع» (٦/٢) برقم (٣١١) و«الأشموني» (٢٩٦/١).

(٦) في (د) «مسندًا لا مسندًا إليه».

(٧) (ب، جـ، د) «في معنى».

استفهام ليقوى قربه من الفعل لكونهما بالفعل أولى ولم يجز أن يصغر، ولا يوصف، ولا يعرف، ولا يثنى، ولا يجمع؛ لأن ذلك كله مما ينافي شبهه بالفعل الذي هو علة الاكتفاء فلا يقال «أضويرب زيد» ولا «أضارب عاقل الزيدان» ولا «ما القائم الزيدان» لأن «أقائمان أخواك» أو «أقائمون[1] إخوتك» على أن يكون أخواك وإخوتك فاعلين إلا على لغة أكلوني البراغيث، بل يتعين حيث[2] طابق الوصف ما بعده في غير الإفراد خبريته كما يتعين إذا لم يطابق نحو «أقائم الزيدان» ابتدائيته ويجوز الوجهان إن طابقا في الإفراد نحو «أقائم زيد» وأشار (٩٩/أ) المصنف بقوله المبتدأ ليس تلو ذي عمل: إلى تعريف المبتدأ.

وقوله: المبتدأ: مبتدأ.

وقوله: ليس تلو ذي عمل: جملة من ليس واسمها وخبرها وهي صفة لمحذوف هو الخبر وتقديره اسم بقرينة أنه في قسم الأسماء فكأنه قال: المبتدأ: اسم ليس تاليًا لعامل ومراده العامل اللفظي يدل عليه قوله تلو: لأن التالي والترتيب إنما يكون بين الألفاظ ويفهم منه أنه ذو عامل معنوي ضرورة أنه عده من المرفوعات فلابد لرفعه من عامل فحيث نفي العامل[3] اللفظي تعين المعنوي فكأنه قال اسم معمول لعامل معنوي وهذا والله أعلم وإن كان في الاقتصار عليه نوع من الخفاء كان في التعريف إذ ليس من الأسماء ما عامله معنوي إلا المبتدأ غير أن المصنف يختار أن عامله لفظي وهو الخبر ومن ثم لم يرتض تعريف النحويين له بحد نقله عنهم[4] قريب من الحد الذي ذكرناه فيكون مبني هنا على قول الجماعة وإن لم يرتضه على أنه لم يذكر له حدًا غير حدهم في جمع الجوامع ولا في شرحه.

---

(١) في (جـ، د) «و».

(٢) «بل يتعين حيث» هذه العبارة سقطت من (ب).

(٣) في (ب، جـ، د) «العمل».

(٤) في (أ، ب) «عنه».

قوله: اسند إليه اخباره فتلي اسند: فعل أمر وإليه متعلق به وأخباره مفعول والفاء من قوله: فتلى سببية وجملة تلي خبر مبتدأ محذوف أي فهي تليه والمعنى (١٠٠/أ) إذا عرفت المبتدأ أسند إليه أخباره فبسبب ذلك تكون تالية له وفيه إشارة إلى أن أصل الخبر التأخير(١) عن المبتدأ فإن قدم عليه فعلى خلاف الأصل وأتى بالأخبار بصورة(٢) الجمع للإشارة إلى أن المبتدأ الواحد قد يكون له أخبار متعددة، وهو الأصح نحو: زيد كاتب شاعر فقيه، خلافًا لمن منع ذلك، وقدر لكل خبر مبتدأ أي هو شاعر هو فقيه.

تعريف الخبر

والخبر هو الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور فخرج فاعل الفعل نحو زيد من قولك: قام زيد وفاعل اسم الفعل نحو العقيق من قوله:

١٥ـ فهيهات هيهات العقيق ومن به(٣)

لأنهما وإن حصلت بهما الفائدة ليسا مع المبتدأ وفاعل الوصف نحو «أقائم زيد» كما تقدم لأنه مع الوصف.

قوله: فمفرد ..الخ: شروع في الكلام على أقسام الخبر وأحكامه.

أقسام الخبر(٤)

وقسمه إلى أربعة أقسام مفرد وجملة ذكرهما في هذا البيت وظرف وجار ومجرور يذكرهما بعد ذلك، وأفاد أن المفرد وإن كان وصفًا نحو «زيد قائم» أو «مضروب» أو «حسن»، أو «أفضل من عمرو» يتحمل(٥) ضمير المبتدأ كالأمثلة، وهذا معنى قوله: فمفرد للضمير قد حملا وصفًا أي قد حمل المفرد الضمير حال كونه

(١) في (ب، جـ، د) «التأخر».
(٢) في (ب، جـ، د) «على صورة».
(٣) تقدم تخريجه.
(٤) هذا العنوان من ناسخ المخطوطة (أ) وهو يحيى الأصلي.
(٥) في (جـ، د) «ويتحصل».

وصفًا فحمل: يعتدى (١٠١/أ) بنفسه للمفعول إلا أنه لما قدم عليه المفعول أتى له[١] بلام التقوية[٢] ومفهوم كلامه أنه لو كان الخبر[٣] المفرد جامدًا لم يتحمل ضميرًا وهو كذلك نحو «هذا زيد» ويجب عند البصريين إبراز الضمير المتحمل إذا جرى الوصف على غير من هو[٤] له ألبس أو لم يلبس نحو «غلام زيد ضاربه» هو «إذا كان الغلام مضروبًا. لأن ضاربًا خبر عن غلام، وفاعله زيد فقد جرى على غير من هو له أي أخبر به عن غير من صدر عنه» ونحوه «غلام هند ضاربته هي» والكوفيون لا يوجبون في الثاني إبراز الضمير[٥].

وقوله: كذا جملة لها جعلا ... يصحب جعلا مبني للمفعول وهو المتعدي إلى مفعولين[٦] لأنه بمعنى التصيير ونائب فاعله مفعوله الأول وهو ضمير يعود على الضمير والفاعل محذوف وهو النحاة أو العرب، وجملة يصحب مفعوله الثاني، ولها مفعول يصحب قدم عليه فدخلته اللام المقوية وأصله أن يتصل به من غير لام يصحب بالمثناة التحتية فكأنه قال: والجملة كذا أي مثل ما تقدم في كونها تحمل الضمير ثم صرح بذلك فقال: جعلته - يعني الضمير - النحاة أو العرب يصحبها أي الجملة وهو المسمى بالرابط نحو: «زيد قائم أبوه» فالهاء هي الرابط واقتصر على الضمير (١٠٢/أ) وإن كان الرابط غير منحصر فيه: لأنه الأصل في الربط[٧] واحتياج[٨] الجملة إلى الرابط محله ما إذا كانت غير المبتدأ كالمثال أما إذا كانت نفسه نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (سورة الإخلاص: ١) إذا جعل «هو» ضمير الشأن فلا وأشار إلى القسمين الآخرين[٩] مع غيرهما من أحكام الباب بقوله:

---

(١) في (جـ، د) «به».
(٢) في (ب، جـ، د) «التعدية».
(٣) «الخبر» سقطت من (جـ، د).
(٤) «هو» سقطت من (جـ).
(٥) ينظر (أوضح المسالك ١/ ١٩٤).
(٦) «إلى مفعولين» سقطت من الأصل.
(٧) في (ب، جـ، د) «الرابط».
(٨) في (جـ، د) «واحتاج»
(٩) أي من أقسام الخبر..

والظرف والجر والذي لزما ... تصديره أجره كما حتما
ولا تقدم إذا به وهما
وكان أمسى وظل إن دخل ... فالمبتدأ ارفع سما وبعد تلا ينصب

(ش) الظرف: مبتدأ، والجر[1]: معطوف عليه وهو على حذف مضاف أي وذو الجر، وهو المجرور، أو وحرف[2] الجر ومراده على التقديرين الجار والمجرور فكثير ما يطلق عليها المجرور وحرف الجر أيضًا وخبر المبتدأ محذوف تقديره كالجملة أي في أن كلا منهما يقع خبرًا عن المبتدأ نحو: زيد عندك أو في[3] الدار ويتحمل ضمير[4] وبيانه أن الظرف والجار والمجرور لابد لهما من متعلق وهو الفعل أو ما فيه رائحته فإذا وقعا صفة، أو صلة، أو حالاً، أو خبرًا وجب تعلقهما بكون عام محذوف ويسميان حينئذ مستقرًا بفتح القاف فيقال ظرف مستقر وجار ومجرور مستقر لما فيهما تعلق بكون خاص فيقال ملغى (ل٣٥/أ) والصحيح أن المتعلق المحذوف في هذا الباب كائن أو مستقر، لأن الأصل في الخبر الإفراد لا كان أو استقر وإن كان أصل العمل للأفعال[5] وإن ضميره انتقل للظرف أو الجار والمجرور وبهذا يتضح ما قررنا به كلام المصنف.

قوله: والذي لزم تصديره أجره كما حتما[6]: أراد به[7] أن ما[8] كان له صدر الكلام من مبتدأ أو خبر يجب[9] تصديره على صاحبه كما هو حكمه المحتوم له من وجوب

(١) في (جـ، د) «والخبر».
(٢) في (جـ، د) «أو حرف الجر».
(٣) في (جـ، د) «وفي الدار» والصواب ما أثبتناه لمناسبة السياق.
(٤) في (جـ) «الضمير».
(٥) في (جـ، د) «للفعل».
(٦) في (جـ، د) «حتم».
(٧) في (ب، جـ، د) «أراد».
(٨) في الأصل «من»
(٩) في (د) «وجب».

التصدير أبدًا فإن كان أحدهما اسم استفهام مثلاً وجب تصديره[1] مبتدأ كان نحو من زيد؟ أو خبر نحو أين زيد؟ ومثله ما إذا اقترن أحدهما بما يستحق التصدير ففي نحو «لزيد في الدار» يجب تقديم المبتدأ؛ لأن لام الابتداء لها صدر الكلام فوجب تقديم المقترن بها تبعًا لها[2] وفي نحو: صبيحة أي يوم سفرك؟ يجب تقديم الخبر لأنه أضيف إلى ما له صدر الكلام[3] فوجب تصديره وما أحسن ما قيل:

٤٩- عليك بأرباب الصدور فمن غدا ... مضافًا لأرباب الصدور تصدرا
وإياك أن ترضى صحابة ناقص ... فتنحط قدرًا من[4] علاك وتحقرا
فرفع أبو من ثم خفض مزمل ... يبين[5] قولي مغريًا ومحذرا[6]

ويتعين قراءة [illegible] بقطع الهمزة المكسورة وإن كانت همزة وصل[7] وإشباع كسرة[8] الهاء فيه ليستقيم الوزن (٤٠١/أ).

وقوله: «ولا تقدم [illegible] به وهما» ضمير به عائد على التقديم المفهوم من تقدم والباء للسببية وهي متعلقة[6] [illegible] وهمًا مفعول له [illegible] الأصلية وهي (كـ اعلم) ومعناها غلط ومصدره الوهم بالتحريك وتقدير كلامه: ولا تقدم أي لا تقدم المبتدأ ولا الخبر، إذا وقع الغلط بسبب تقديم أحدهما يعني أن ما يقع بسبب تقديمه الغلط ليزول

---

(١) في (جـ، د) «تقديمه».
(٢) «لها» سقطت من (جـ، د).
(٣) أي أنه أضاف «صبيحة» إلى «أي» الاستفهامية.
(٤) في (جـ، د) «عن».
(٥) في (ذ) «يحقق».
(٦) هذه الأبيات ذكرها «صاحب المغني» ولم يعزها إلى قائل ثم قال: والإشارة بقوله: «ثم خفض مزمل» إلى قول امرئ القيس: كأن أبانا في عرانين وبله ... كبير أناس في بجاد مزمل
- وذلك أن «مزملا» صفة لكبير فكان حقه الرفع ولكنه خفض لمجاورته المخفوض (٢/ ٥٩٢ برقم ٧٥٨).
(٧) قال «يحيى الأصلي» على هامش النسخة (أ) هذا سهو، واجر: أمر من أجرى يجري فهمزته همزة قطع بلا كلام (يحيى الأصلي كاتب النسخة أ).
(٨) في (ب) «كسرة».

وجوب تأخير الخبر

ويشتمل ذلك على أربع مسائل ثلاث يمتنع فيها تقديم الخبر وواحدة يمتنع فيها تقديم المبتدأ.

فالأولى من الثلاث - **أن يخاف من تقديم الخبر التباسه بالمبتدا:** وذلك حيث كانا معرفتين أو متساويين(١) ولا قرينة لفظية أو معنوية تعين المطلوب نحو: «زيد أخوك» و«أفضل منك أفضل مني» فلا يجوز في مثل ذلك تقديم الخبر لأنه يؤدي إلى أن يغلط فيه فيظن أنه مبتدأ وفي المبتدأ فيظن أنه خبر بخلاف رجل صالح حاضر فيجوز تقديم حاضر؛ لأن رجلاً متعين(٢) للابتدائية لوجود متبوعه وهو الصفة وبخلاف نحو «أبو يوسف أبو حنيفة» أي كأبي حنيفة فيجوز فيه أبو حنيفة أبو يوسف لأن أبا يوسف متعين للابتدائية فتقدم أو تأخر لأن المراد تشبيهه بأبي حنيفة تعظيمًا له بتشبيهه (١٠٥/أ) بمن هو أكمل منه لا العكس كما يرشد إليه المعنى(٣).

الثانية - **أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل:** نحو: «زيد قام» إذ لو قدم الخبر وقيل: «قام زيد» مع إرادة أن زيدًا مبتدأ على حاله لتوهم أنه فاعل بخلاف نحو(٤): «زيد قائم»، فإنه لو قيل: «قائم(٥) زيد» لن(٦) يظن أن زيدًا فاعل لعدم اعتماد الوصف نعم فيه اللبس عند من لا يشترط الاعتماد وهم الكوفيون.

الثالثة - **أن يقترن الخبر بـ «إلا» لفظًا:** نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ (سورة آل عمران ١٤٤)، **أو معنى:** نحو: «إنما أبوك زيد» إذ المعنى «ما أبوك إلا زيد» أي لا عمرو ولو

---

(١) في (ب) «متساويتين».
(٢) في (جـ، د) «متعينًا».
(٣) «أوضح المسالك» (١/٢٠٦).
(٤) «نحو» سقطت من الأصل.
(٥) «قائم» سقطت من (جـ).
(٦) في (جـ) «لم».

قدم الخبر فقيل: ما رسول إلا محمد، وما زيد إلا أبوك، أي لا[١] أخوك انعكس المعنى[٢] ووقع الغلط[٣].

تأخير المبتدأ وجوبا

وأما المسألة التي يمتنع فيها تقديم المبتدأ فهي النكرة إذا أخبر عنها بمجرور، أو ظرف، أو جملة نحو «في الدار رجل» و«عندك مال» و«قَصَدَكَ غلامُه رجلٌ»؛ لأنه لو تقدم المبتدأ في شيء من هذه الصور لظن السامع أن ما بعده صفة له، وصار منتظرًا للخبر؛ لأن النكرة تطلب كل واحد من هذه الثلاثة لتختص[٤] بها طلبًا حثيثًا.

وقوله: وكان أمسى.. الخ: شروع منه ـ رحمه الله تعالى ـ في نواسخ المبتدأ، والخبر، وهي ثلاثة أنواع[٥]:

الأول ـ ما يرفع الأول وينصب الثاني[٦]، وهو: «كان وأخواتها»: فإنها ترفع المبتدأ (١٠٦/أ) تشبيهًا له بالفاعل، ويسمى اسمها، ويطلق عليه الفاعل مجازًا، وقيل بل هو فاعل حقيقة، وينصب الخبر تشبيهًا له بالمفعول، ويسمى خبرها، ويطلق عليه المفعول مجازًا، وقيل إنه منصوب على الحال.

الثاني ـ وما يعكس وهو: «إنَّ وأخواتها».

الثالث ـ وما ينصب الجزءين وهو «ظن وأخواتها»: وجرت العادة بذكر الثلاثة عقب باب المبتدأ للمناسبة الظاهرة فيه إلاَّ أن المصنف لما كان بصدد بيان المرفوعات وكان كل من الأولين يشتمل[٧] على جزءٍ مرفوع يلزم ذكره معها اقتضى الحال أن يذكر البابين

---

(١) «لا» سقطت من (جـ، د). (٢) «المعنى» سقطت من الأصل.
(٣) بقيت مسائل يجب فيها تقديم المبتدأ. ينظر «الهمع» (٢/ ٣٣، ٣٤).
(٤) في الأصل «المختص». (٥) «أنواع» سقطت من (جـ، د).
(٦) «الثاني» سقطت من الأصل. (٧) في (ب) «مشتملاً».

[illegible]

بالذات ذكر مرفوعيهما فقط.

وأما الثالث - فمرفوعه فاعل حقيقة فهو مندرج في باب الفاعل الذي يتكلم عليه المصنف فلا حاجة إلى [illegible] المصنف [illegible] وأخواتها لأن [illegible] جزئي[2] للجملة [illegible] كما أنه كان مرفوعًا قبل ذلك [illegible] اختلف [illegible] مرفوعًا[3] [illegible] وقيل [illegible] كان مرفوعًا به [illegible] وهذه الأفعال تسمى ناقصة ووجهه على الصحيح (١٠٧/أ) أنها لا تتم بمرفوعها كلامًا بل لابد لها من منصوب[5] بخلاف غيرها نحو «ضرب زيد» فإنه يتم وإن لم يذكر مفعوله وليست محصورة فيما ذكره المصنف فقد ذكر[3] غيره منها جملة وافرة بل قال الرضي: الظاهر أنها غير محصورة[4]. قال ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال: وما كان نحوهن مما لا يستغني عن الخبر[5] انتهى. وضابطها أخذًا من الرضي[6] أيضًا من كلام ابن الحاجب كل فعل وضع لتقدير[7] الفاعل على صفة غير مصدره متصفة تلك الصفة

[illegible]

(١) [illegible]

(٢) في النسخ «جزي» وما أثبتناه يوافق القاعدة الإملائية.

(٣) «ذكر» سقطت من (جـ).

(٤) في (جـ، د) «محضورة».

(٥) ينظر «شرح الكافية» (٤/[illegible]).

(٦) المصدر نفسه (٤/١٧٩).

(٧) في (أ، ب، جـ) [illegible]

بمصدره[1] فمعنى «كان زيد غنيًا» تقديره[2] أن زيدًا متصف[3] بصفة غير الكون وهي الغنى[4] المتصف بصفة الكون أي الحصول والوجود، ومعنى «صار زيد عالمًا» أي أن[5] زيدًا متصف بصفة العلم المتصف بصفة الصيرورة أي الحصول بعد أن لم يحصل وعلى هذا فقس[6] ومن أجل أنها وضعت لتقرير الفاعل على صفة غير مصادرها احتاجت إلى الخبر لتدل على تلك الصفة بخلاف نحو «ضرب» فإنه لم يوضع إلا لإفادة اتصاف فاعله بالضرب فقط أتتم[7] كلامًا بمرفوعه وقد تستعمل هذه الأفعال استعمالًا فتستغني[8] عن منصوبها فتكون تامة (١/١٨٦ ب) نحو ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ (سورة البقرة: ٢٨٠) أي إن[9] اتصف ذو العسرة بالكون أي الوجود ونحو ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ (سورة الروم: ١٧) أي حين تدخلون في المساء والصباح[10].

وتنقسم[11] أفعال هذا الباب إلى ثلاثة أقسام

---

(١) في (أ، جـ، د) «المصدرية».

(٢) «الهاء» ساقطة من الأصل.

(٣) في (د) «يتصف».

(٤) في جميع النسخ «الغنا».

(٥) «أي أن» سقطت من الأصل.

(٦) في (أ، ب، جـ) «القياس».

(٧) في جميع النسخ «تتم» وما أثبتناه من شرح الكافية (٤/ ١٨٢).

(٨) في (د) «فتستغنا».

(٩) «إن» سقطت من (ب، جـ، د).

(١٠) ومن أمثلة مجيء هذه الأفعال تامة قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ (سورة هود: ١٠٧): أي ما بقيت وقولهم «بات القوم»: أي نزل بهم، و«ظل اليوم»: أي دام ظله، و«أضحينا»: أي دخلنا الضحى إلا ثلاثة أفعال فإنها ألزمت النقص وهي: فتي، وزال، وليس. انظر: المسالك (١/ ٢٥٤، ٢٥٥).

أحدها - ما يعمل هذا العمل بلا شرط وذكر المصنف منها سبعة.

والثاني - ما يعمله بشرط تقدم نفي، أو نهي، أو دعاء وهي أربعة.

والثالث - ما يعمله بشرط تقدم «ما» المصدرية الظرفية وهو فعل واحد.

قوله: كان امسى ظل: إشارة إلى ثلاثة من الأولى وهي متعاطفة وحذف حرف العطف من أمسى للضرورة[1] والأربعة الباقية تأتي في البيت الذي بعد هذا ومعنى كان: وجد، وأمسى: دخل في المساء، وظل: أقام[2] نهارًا، تقول: كان زيد عالمًا وأمسى عمرو فاضلاً وظل بكر جالسًا أي اتصف زيد بصفة العلم المتصفة بالكون وعمرو بصفة الفضل المتصفة بالكون مساءً وبكْر بصفة الجلوس المتصفة بالكون نهارًا.

وقوله: إن دخل: فاعل دخل ضمير يعود على مفهوم من الكلام أي إن دخل هو في أي أحدها أي على المبتدأ والخبر بقرينة.

قوله: فالمبتدا ارفع... إلخ: والمبتدأ مفعول ارفع وسُمي[3] قد سبق أنه كهُدى لغة في الاسم وهو مفعول ثانٍ لا رفعه بتضمينه معنى اجعله، وتقدير (١٠٩/أ) الكلام وإن دخل أحد هذه الأفعال على المبتدأ والخبر فاجعل المبتدأ اسمًا لها حال كونه مرفوعًا يريد بها ليوافق[4] مذهب البصريين.

قوله: وبعد تلا ينصب: الظرف متعلق بتلا [وهو مبني على الضم وجملة تلا صلة الموصول محذوف دل عليه الكلام][5] وهو مبتدأ وخبره جملة ينصب والتقدير والذي

(١) في (د) «لظهوره».
(٢) في (جـ) «أقام بها».
(٣) في (د) «ويسمى».
(٤) في (جـ) «لتوافق».
(٥) العبارة بين المعقوفتين سقطت من الأصل.

تلا بعد[١] أي بعد الاسم ينصب أي بكان وما ذكر معها وهو أمر متفق عليه فقيل تشبيهًا بالمفعول به كما سبق وهو مذهب البصريين وهو الصحيح وقال الفراء: تشبيهًا بالحال وقال بقية الكوفيين[٢] على أنه حال وتركيب المصنف جار على ما ذهب إليه الكوفيون، والبغداديون والأخفش وابن مالك من جواز حذف الموصول الاسمي غير «أل» إذا علمَ مستدلين بنحو قوله تعالى: ﴿آمنّا بالّذي أنزل إلينا وأُنزل[٣] إليكُم﴾ (سورة العنكبوت: ٤٦). وقوله:

١٧ ـ لكم قبضة من بين أثرى وأقترا[٤]

أي من بين مَنْ أثرى ومَن أقترا[٥]، وشرط ابن مالك في بعض كتبه أن يكون معطوفًا على موصول آخر كالآية والبصريون غير الأخفش يمنعون ذلك ويحملون ما ورد فيه[٦] من الشعر على الضرورة ومن الآيات على التأويل.

---

(١) في (جـ) «بعده».

(٢) في الأصل «الكوفيون».

(٣) أي والذي أنزل إليكم «إعراب القرآن الكريم» (٧/ ٤٤١).

(٤) هذا عجز البيت وصدره:

لكم مسجد الله المزوران والحصى

وهو من الطويل وقائله الكميت بن زيد الأسدي وهو في «شفاء العليل» (٢/ ٧٢١) برقم (١١٣٦)، و«الإنصاف» (٢/ ٧٢١) برقم (٤٤٥)، و«الأشموني» (٣/ ١٠٥١) برقم (٦١٥)، و«اللسان» (١١/ ١٢) (قبض) والقبض العدد الكثير من البشر وقوله من بين أثرى أقترا أي بين مكثر ومقل «اللسان» (١١/ ١٢) (قبض) والمراد بالمسجدين مسجد مكة ومسجد المدينة.

(٥) في (ب، جـ، د) «لكم قبضة من بين أثرى وأقبرى أي من بين أثرى ومن أقبرى» والصواب ما أثبتناه

(أص) وبات أضحى وصار ليس كذا
وانفك يفتى وزال يبرح ذا
نفي وشبه وما لدام خذا
وألحقوا ما وإن ولات ولا   وإن لكن عكس ذا عملا   فادأب (١٠/أ)

(ش) ذكر في الجزء الأول من هذا البيت الأفعال الأربعة المشار إليها فيما سبق وهي بات وأضحى وصار وليس، فبات مبتدأ والبواقي معطوفة عليه بحذف العاطف من أضحى وليس، وكذا: هو الخبر أي بات وما عطف عليه مثل هذا المذكور وهو كان وما عطف عليها في عملها للعمل المذكور من غير شرط وترك المصنف من مشاهير أفعال(١) هذا الباب أصبح.

قوله: وانفك يفتى وزال يبرح ذا نفي، وشبه: إشارة إلى القسم الثاني أي الأفعال الأربعة التي تعمل هذا العمل بشرط تقدم نفي أو شبهه وهو النهي والدعاء وهي انفك «وفتى» وزال ماضي يزال وبرح، وعبر المصنف عن بعضها بالماضي وبعضها بالمضارع للإشارة إلى أن لتصاريف باب كان حيث وجدت من العمل للماضي فهو كقول ابن مالك:

١٨ - وغير ماض مثله قد عملا   إن كان غير الماضي من استعملا

أمثلتها بعد النفي

(١) «أفعال» سقطت من الأصل.

١٩ـ ليس ينفك ذا غنى واعتزاز[1] ... كل ذي عفة مقل قنوع[2]

﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ﴾ (سورة يوسف: ٨٥). إذ أصله لا تفتؤ[3].

٢٠ـ قضى الله يا أسما أن لست زائلا ... أحبك حتى يغمض الطرف مغمض[5]

﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾ (سورة طه: ٩١) (١١١/أ) ومن أمثلتها بعد النهي[6] قوله:

٢١ـ صاح شمر ولا تزال ذاكر الموت ... فنسيانه ضلال مبين[7]

وبعد الدعاء قوله:

٢٢ـ ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى[8] ... ولا زال منهلاً بجرعائك القطر[9]

---

(١) في (جـ، د) «عنا».

(٢) هذا البيت من الخفيف ولم ينسب إلى قائل وهو في «شرح التسهيل» (١/ ٣٣٤)، و«الهمع» (٢/ ٦٥) برقم (٣٥٠)، و«شرح التصريح» (١/ ١٨٥)، و«الأشموني» (١/ ٣٥٣)، و«الدرر» (٢/ ٤٣)، و«شفاء العليل» (١/ ٣٠٥) برقم (٣٤٥) ورواية «شفاء العليل» «هقل» بدل مقل، والهقل ككتف: الخميص.

(٣) «اللباب في علوم الكتاب» (١١/ ١٩٠)، و«إعراب القرآن» (٥/ ٢٦)، و«معاني القرآن للزجاجي» (٣/ ١٢٦).

(٤) في (جـ، د) «العين».

(٥) هذا البيت قاله الحسن بن مطير الأسدي وهو أول قصيدة من الطويل وهو في «شرح التسهيل» (١/ ٣٤٠)، و«أوضح المسالك» (٢/ ٢٤٠) برقم (١٨٥)، و«شرح التصريح» (١/ ١٨٧)، و«الهمع» (٢/ ٧٨) برقم (٣٧٥)، و«الأشموني» (١/ ٣٥٩)، و«الدرر» (٢/ ٦٠) برقم (٣٧٥).

(٦) في (جـ) «النفي».

(٧) هذا البيت من الخفيف ولم ينسب إلى قائل وهو في «شرح التسهيل» (١/ ٣٣٤)، و«ابن عقيل» (١/ ٢٠٧) برقم (٦١)، و«القطر» (١٣٩) برقم (٤٠)، و«الأشموني» (١/ ٢٥٤).

(٨) في النسخ «البلا» والصواب ما أثبتناه.

(٩) البيت من الطويل وهو في «المغني» (١/ ٢٧٠) برقم (٣٩٩)، و«القطر» (١٤٠) برقم (٤٢)، و«أوضح المسالك» (١/ ٢٣٥) برقم (٨٢)، و«ابن عقيل» (١/ ٢٠٨) برقم (٦٢)، و«الهمع» (٢/ ٦٦) برقم (٣٥٣)، و«الأشموني» (١/ ٣٥٥)، و«الدرر» (٢/ ٤٤) برقم (٣٥٣).

ولو كانت زال ماضي يزيل بفتح الياء بمعنى مازال[١] أو ماضي يزول لم تعمل هذا العمل لأن الأولى فعل تام متعد تقول «زل ضانك من معزك» أي ميز بعضها من بعض والثاني تام قاصر معناه الانتقال قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ (سورة فاطر: ٤١).

قوله: وما لدام خذا: إشارة إلى أن[٢] القسم الثالث وهو ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهي دام وحدها نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ (سورة مريم: ٣١).

أي مدة دوامي وسميت مصدرية لأنها تسبك مع ما بعدها بالمصدر وهو الدوام وظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة.

خذا: فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة لكنها أبدلت ألفًا للوقف كما هو قاعدتها[٣].

وما: مفعول مقدم ومراده «ما»[٤] المصدرية الظرفية كما قلنا أي خذ ما لدام أي خصها بها من بين الأفعال على سبيل الشرطية في عملها.

قوله: وألحقوا ما وإن ولات ولا[٥]: شروع في الكلام على حروف (١١٢/أ) النفي الملحقة بباب كان في العمل تشبيهًا لها[٦] بليس بجامع النفي في كل منهما وهي

(١) في (أ، جـ، د) «مازِ».
(٢) «أن» سقطت من «ب، جـ، د».
(٣) «شرح الشافية» (٢/ ٢٧٩).
(٤) «ما» سقطت من (جـ).
(٥) «لا» سقطت من (د).
(٦) «لها» سقطت من (د).

أربعة: مـا وإن ولات ولا فأما ما فـأعملها الحجـازيون وبلغتهم جاء القـرآن قال الله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ (سورة المجادلة: ٢)، ﴿ما هذا بشرا﴾ (سورة يوسف: ٣١). ولها أربعة شروط:

أحدها ـ أن لا يقترن [اسمها][1] بإن الزائدة: لأنها محمولة كما علمت على ليس و«إن» لا تزاد بعد ليس.

الثاني ـ وأن لا ينتقض نفي خبـرها بإلا لبطلان شبهها حـينئذ بليس لزوال النفي على أن لقائل أن يقول هي[2] حينئذٍ شبـيهة بليس الداخلة[3] على خبرها «إلا» نحو: «ليس زيد إلا قائمًا».

الثالث والرابع ـ أن لا يتقدم خبـرها ولا معموله[4] إلا[5] إذا كان المعمول ظرفًا أو مجروراً[6] فمن ثم لم تعمل[7] في قوله[8]:

٢٣ ـ بنـي غـدانة مـا إن أنتم ذهب[9]

---

(١) في جميـع النسخ «أن لا تقترن بأن الزائدة» والصواب مـا أثبتناه لأن المقصود اقـتران اسمهـا كما في «أوضح المسالك» (١/ ٢٧٤).

(٢) «هي» سقطت من الأصل.

(٣) في الأصل «الداخل».

(٤) هذه الشروط بتصرف من «أوضح المسالك» (١/ ٢٧٤-٢٨٢)، و«شرح الكافية» (٢/ ٢١٥-٢٢٤).

(٥) «إلا» سقطت من (د).

(٦) وهذا الرأي لابن عصفور وتبعه العبدي «شرح الكافية» (٢/ ٢١٩).

(٧) في (أ) «لم يعمل».

(٨) سرد المؤلف الشروط ثم سرد الأمثلة ولو ذكر عند كل شرط المثال المناسب له لكان أسهل للقارىء.

(٩) هذا صدر البيت وعجزه:

ولا صـريف ولكن انتم الخـزف

ـ وهو من البـسيط ولم يعرف قـائله وهو في «الخزانة» (٤/ ١١٩)، و«شـرح التسـهيل» (١/ ٣٧٠)، و«المغني» (١/ ٣٣) برقم (٢٥)، و«شرح أبيات المغني» (١/ ٨٤)، و«الشذور» (١٩٤) برقم (٩٠)، =

بالنصب(1) على معمول خبرها(2) ولا في قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [سورة آل عمران: 144].

ولا في قولهم «ما مُسيء من اعتب»(3) ولا في قولهم:

٣٤ - وما كل من وافى منى أنا عارف

بنصب «كُلّ» على أنه مفعول عارف وعملت في قوله:

= و«أوضح المسالك» (١/ ٢٧٤) برقم (١٠١)، و«القطر» (١٥٧) برقم (٥٠)، و«المعجم المفصل» (٢/ ٤٥٢) برقم (٤٢١)، و«شرح الكافية» (٢/ ٢١٧) برقم (٢٦٢)، و«التصريح» (١/ ١٩٦)، و«الأشموني» (١/ ٢٨٣)، و«الدرر» (٢/ ١٠١) برقم (٤٣٢)، و«اللسان» (٧/ ٣٤٠) (صرق) والصريف: الفضة، والخزف: ما عمل من الطين «اللسان» (صرف)، (خزف)، والشاهد «ما إن أنتم ذهب» حيث اقترن اسم «ما» بـ «إن» الزائدة فبطل عملها.

(١) «بالنصب» سقطت من (ب، جـ، د).

(٢) هذا رأي المؤلف وإلا فهناك من النحويين من يستشهد برواية النصب على شذوذ عمل «ما» المقترنة بـ «إن» الزائدة «شرح الكافية» (٢/ ٢١٧).

(٣) «مجمع الأمثال» (٢/ ٢٨٨) برقم (٣٩٢٦)، والشاهد «ما مسيء» حيث تقدم خبر «ما» على اسمها فبطل عملها.

(٤) في النسخ «منا» وما أثبتناه موافق لقواعد الإملاء.

(٥) هذا عجز بيت من الطويل وصدره:

وقالوا تعرفها المنازل من منى

- قائله مزاحم بن الحارث العقيلي وهو في «الكتاب» (١/ ٧٢، ١٤٦)، و«شرح التسهيل» (١/ ٣٣٤)، و«أوضح المسالك» (١/ ٢٨٢) برقم (١٠٥)، و«الشذور» (١٩٥) برقم (٩١)، و«المغني» (٢/ ٨٧) برقم (٩٣٩)، و«شرح أبيات المغني» (٥/ ٢٠٧)، و«الهمع» (٢/ ١١٠)، و«الدرر» (٣/ ٦٦) برقم (٧٣٨).

- والشاهد «وما كل من وافى منى أنا عارف» حيث بطل عمل «ما» فرفع بعدها المبتدأ والخبر وهما «أنا عارف» وذلك لأن معمول الخبر وهو «كل من وافى» قد تقدم على اسم «ما» وخبرها جميعًا وهذا المعمول لم يكن ظرفًا ولا جارًا ومجرورًا. =

٢٥- «وما كل حين من توالي مواليا»(1)

منصوب «كل» على أنه مفعول «مواليا»؛ لأن «كل حين» ظرف فلا يضر بينه وبينه لأنهم يتوسعون فيها ما لا يتوسعون في غيره؛ لأن كل حادث لابد أن يكون في زمان أو مكان فصار مع كل شيء كقرينه ولم يكن أجنبيًا (١١٣/أ) فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحرم يدخل حيث لا(2) يدخل الأجنبي، ومثله الجار والمجرور لمناسبة بينهما لأن كل ظرف أصله جار ومجرور إذ هو على تقدير «في» دائمًا ولأن كلاً من الظرف والمجرور يحتاج إلى متعلق من فعل أو شبهه.

وأما «أن» فإعمالها لغة أهل(3) العالية(4) كقول بعضهم: إن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية أي: ما أحد، وكقراءة سعيد(5) ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ﴾ (سورة الأعراف: ١٩٤). بتخفيف إن(6) ونصب عبادًا أي: ما الذين(7)

---

(1) هذا عجز بيت من الطويل وصدره:

بأهبة حزم لذ وإن كنت آمنًا.

ولم يعثر على قائله وهو في «أوضح المسالك» (١/ ٣٨٣) برقم (١٠٦)، و«المغني» (٢/ ٨٠٠) برقم (٩٣٨)، و«شرح التصريح» (١/ ١٩٩)، والشاهد «وما كل حين من توالي مواليا» أعملت «ما» لأنه وإن كان قد تقدم معمول الخبر على الاسم والخبر جميعًا إلا أنه هنا «ظرف».

(2) «حيث لا» سقطت من (جـ).

(3) «أهل» سقطت من (جـ).

(4) اسم لكل ما كان من جهة نجد من المدينة من قراها وعمائرها إلى تهامة وما كان دون ذلك من جهة تهامة فهي السافلة وإذا نسبوا إليها قالوا علوي والأنثى علوية على غير قياس وقد قالوا عالي على القياس أيضًا «معجم البلدان» (٤/ ٧١).

(5) في (جـ) «معبد».

(6) لم أجد هذه القراءة في كتب القراءات التي بين يدي لكن وجدت ابن عطية يوافق المؤلف «المحرر المجيز» (٦/ ١٧٩).

(7) في (جـ) «ما الذين تدعون».

وأما «لات»[١] فأصلها «لا» ثم زيدت عليها التاء وإعمالها[٢] إجماع من العرب بشرطين: كون معموليها اسمي زمان[٣] وحذف أحدهما، والغالب كونه المرفوع نحو: ﴿ولات حين مناص﴾ (سورة ص:٣). أي ليس الحين حين فرار[٤] وقُرئ برفع الحين على حذف المنصوب[٥].

وأما «لا» فإعمالها قليل بل قال ابن هشام في «القطر»[٦] إنها لا تعمل إلا في الشعر؛ لكن فيه بحث لأنه هو خرَّج قراءة من قرأ من السبعة ﴿لَا بيعٌ فيه ولا خُلّةٌ﴾ (سورة البقرة: ٢٥٤). برفعهما[٧] على إعمال «لا» عمل ليس وخرَّج عليه غيرها من النثر أيضًا ويشترط في «لا» ما عدا الأول من شروط «ما» لأن «أن» لا تُزاد[٨] بعدها فلا فائدة في الاشتراط ويشترط لها (١١٤/أ) مع ذلك أن يكون[٩] معمولاها[١٠] نكرتين والغالب حذف خبرها حتى قيل بلزومه[١١] كقوله:

---

(١) ولا تكون «لات» إلا مع «الحين» «معاني القرآن للأخفش» (٢/ ٦٧٠).

(٢) في الأصل «عملها».

(٣) في (د) زمان أو مكان.

(٤) «أوضح المسالك» (١/ ٢٨٧).

(٥) قال ابن عطية وقرأ بعض الناس ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ برفع النون على إضمار الخبر «المحرر الوجيز» (١٢/ ٤١٩).

(٦) (ص: ١٥٨).

(٧) قرأها السبعة بالرفع «سراج القارىء» (١٠٤)، وفي «المبسوط» (١٣٣) قال: قرأها ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بالنصب.

(٨) في (د) «يزاد».

(٩) في (جـ، د) «أن تكون».

(١٠) في (جـ، د) «ومعموليها».

(١١) في الأصل «بلزومها».

٢٦ـ من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح[(١)]

أي لي والصحيح جوازه كقوله:

٢٧ـ تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا[(٢)]

وقوله: وإنَّ لكنَّ عكس ذا عملا: شروع في القسم الثاني من النواسخ وهو ما ينصب الاسم ويرفع الخبر وهو إن المكسورة الهمزة المشددة النون وأخواتها و«إنَّ»[(٣)] في كلامه: مبتدأ ولكنَّ بتشديد النون معطوفة عليه بإسقاط العاطف وذا: اسم إشارة مجرور بالإضافة وهو راجع إلى عمل كان وعكس: مفعول عملا وجملة عمل خبر عن المبتدأ وما عطف عليه وألفه للتثنية فكأنه قال: وإنَّ ولكنَّ عملا عكس عمل كان.

واعلم أن أحرف[(٤)] هذا الباب ثمانية وهي «إنَّ» المكسورة و«أنَّ» المفتوحة و«لكنَّ» و«لعلَّ» و«ليت» و«كأنَّ» بالهمزة والنون المشددة و«عسى» و«لا» التي لنفي الجنس لكن المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ عدها هنا وفي «جمع الجوامع»[(٥)] خمسة فقط كما عمل[(٦)]

---

(١) هذا البيت من مجزوء الكامل وهو لسعد بن مالك وهو في «الكتاب» (١/٥٨)، و«شرح التسهيل» (١/٣٧٦)، و«المغني» (١/٢٢٦) برقم (٣٩٣)، و«أوضح المسالك» (١/٢٨٥) برقم (١٠٧)، و«الهمع» (٢/١١٩) برقم (٤٣٥)، و«الإنصاف» (١/٣٦٧) برقم (٢٣٠)، و«شرح الكافية» (١/٢٦٠) برقم (٨٠)، و«اللباب» (١/١٧٨) برقم (١٧)، و«التصريح» (١/١٩٩)، و«شرح أبيات المغني» (٤/١٧٦)، و«الأشموني» (١/٣٩٣)، و«الدرر» (١/١١٢) برقم (٤٣٥).

(٢) هذا البيت من الطويل ولم يُذْكَر له قائل معين وهو في «المغني» (١/٢٦٦)، برقم (٣٩٤)، و«الشذور» (١٩٦) برقم (٩٢)، و«أوضح المسالك» (١/٢٨٦) برقم (١٠٨)، و«القطر» (١٥٨) برقم (٥١)، و«ابن عقيل» (١/٢٤٣)، و«الهمع» (٢/١١٩) برقم (٤٣٤)، و«شفاء العليل» (١/٣٣١) برقم (٤١٢)، و«الأشموني» (١/٣٩٢)، و«الدرر» (١/١١١) برقم (٤٣٤).

(٣) في (ب، جـ، د) «فإن».

(٤) في (ب، جـ، د) «حروف».

(٥) ينظر «الهمع» (٢/١٤٨).

ابن مالك تبعًا لسيبويه بإسقاط «أنّ» المفتوحة و«لا» و«عسى»؛ لأن المفتوحة فرع المكسورة عند سيبويه (١١٥/أ) فهي حرف واحد يكسر تارة ويفتح أخرى بحسب مواقعه المشروحة في المطولات و«لا» محمولة على هذه الحروف وليست منها ولذلك يفردها النحاة بباب يخصها و«عسى» لا تعمل هذا العمل إلا في لغية[١] كقوله:

٢٨ـ فقلت عساها نار كأس[٢]

وشرط اسمها أن يكون ضميرًا كما في البيت وهي حينئذ حرف بخلاف ما إذا عملت عمل ليس فهي فعل خلافًا لمن أطلق القول بفعليتها ولمن أطلقه بحرفيتها ومعنى «أنّ» توكيد النسبة مكسورة كانت نحو: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾ (سورة القدر: ١). أو مفتوحة نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا﴾ (سورة العنكبوت: ٥١). ومعنى لكنّ: الاستدراك وهو رفع ما توهم أنه ينشأ[٣] من الكلام السابق[٤] نحو: زيد شجاع لكنه بخيل، دفعًا لوهم[٥] من يتوهم كرمه مستندًا إلى تلازم الكرم والشجاعة غالبًا، وترد للتوكيد نحو: «لو جاءني لأكرمته لكنه لم يجئ» وإنما عملت هذه الأحرف هذا العمل لأنها لما أشبهت مطلق الفعل لفظًا ـ من حيث أنها على ثلاثة أحرف فصاعدًا ومن[٦]

(١) قال جلال عن بعض العرب انتصاب الخبر بها والمنصوب بها المؤلف وإلا فكما قال السيوطي في «الهمع» (٢/ ١٥٥)، أن خبرها إذا اتصل بها ضمير «أن» لا يكون إلا بصورة المرفوع ولم يذكر مثالًا ومثاله قوله تعالى: ﴿فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض﴾ (سورة محمد: ٢٢).

(٢) هذا البيت لم يكمله المؤلف ولذا فالبيت بتمامه: فقلت عساها نار كأس وعلها تشكي فآتي نحوها فأعودها

والبيت من الطويل وهو لصخر بن الجعد الخضري وهو في «الهمع» (٢/ ١٤٦، ٤٣٠)، و«حاشية الصبان» (١/ ٢٤٣)، و«الدرر» (٢/ ١٥٩) برقم (٤٩١).

(٣) في (ب، جـ، د) «وهو رفع توهم ينشأ».

(٤) «المغني» (١/ ٣٢٠).

(٥) في (ب، جـ، د) «دفعًا لتوهم».

(٦) في (د) «أو من حيث».

حيث فتح أواخرها ومن حيث[١] دخول نون الوقاية فيها ـ ومعنى[٢]؛ لأن معنى إنَّ وأنَّ وكَّدتُ ولكنَّ استدركت وهكذا[٣] وأشبهت الفعل التام المتعدي في كونها تطلب جزءين كان شبهها بالفعل قويًا فأعملت عمل المتعدي من رفع (١١٦/أ) أحد الجزءين ونصب الآخر وكان معكوسًا دلالة على القوة لأن هذه الحالة تشبه حالة تقديم المفعول على الفاعل وهو نوع من التصرف لا يقوى عليه إلا العامل القوي ومن ثم امتنع مثل ذلك في «ما» الحجازية لضعف شبهها بالفعل إذ هو في المعنى فقط وهو النفي كما سبق وقيل: إنما عكس قصدًا إلى الفرق بينها وبين الأفعال التي هي أصلها من أول الأمر أو لتبيعها على فرعيتها في العمل عن الفعل لأن تقديم المفعول على الفاعل فرع عن العكس قال الرضي[٤]: ولكن هاتان العلتان موجودتان[٥] في «ما» الحجازية ولم يعملوها هذا العمل فالأول أولى[٦].

---

(١) «حيث» سقطت من الأصل.

(٢) أي لأن فيها معنى الفعل وهذا هو الشرط الرابع، وبقي شرط خامس وهو أنها لا تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم «الإنصاف» (١/١٧٨).

(٣) تذكر معاني بقية الحروف تتميمًا للفائدة فمعنى «كأن» شبهت ومعنى «ليت» تمنيت ومعنى «لعل» ترجيت. فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل والفعل يكون له مرفوع ومنصوب ليكون المرفوع مشبهًا بالفاعل والمنصوب مشبهًا بالمفعول «الإنصاف» (١/١٧٨).

(٤) شرح الكافية (٤/٢٦٤).

(٥) في الأصل «موجودتان».

(ص) وليت معْ عل معْ كـأن ولا
تسبق أخبارها و«لا» عملا
كذا بما نكروا وما فصلا

والفرد فتحًا بناؤه نقلا ونَوِّعَنْ نحو لا مفر[1] ولا مهربْ

(ش) قد علمت أن حروف هذا الباب خمسة عند المصنف وقد سبق منها اثنان وتكلم في هذا البيت على الثلاثة الباقية مع بقية أحكام الباب فليت معناها التمني وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر نحو:

٢٩- ليت الشباب يعود[2]

وقول منقطع الرجاءُ «(١١٧/أ) ليت لي مالاً فأحج منه» ولعل: للتوقع وهو الترجي في المحبوب نحو ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ (سورة الطلاق:١). والإشفاق[3] في المكروه نحو ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ﴾ (سورة الكهف:٦). قيل وللتعليل نحو أفرغ عملك

(١) في الأصل «لا مفرد».
(٢) المؤلف لم يكمل صدر البيت ولذا نورده بتمامه:

فيا ليت الشباب يعود يومًا فأخبره بما فعل المشيب

وفي بعض الروايات ألا ليت وهو لأبي العتاهية وأبو العتاهية، شاعر من شعراء العصر العباسي ولد سنة ١٣٠هـ وتوفي سنة ٢١١هـ «معاهد التنصيص» (٢/ ٢٨٥) ولا يحتج بشعره على قواعد النحو ولا مفردات اللغة والمؤلف يذكر هذا الشاهد ونحوه على سبيل التمثيل لا الاحتجاج وقد مثل به ابن هشام في «القطر» (١٦٢) برقم (٥٣)، و«المغني» (١/ ٤٦٧).
(٣) الإشفاق: هو توقع المخوف «حاشية الصبان» (١/ ٤١٨)، والتوقع يشمل ترجي المحبوب كما في نحو «لعل الحبيب قادم» والإشفاق من المكروه كما في نحو «لعل الرقيب حاصل» «المغني» (١/ ٣١٧).

لعلنا نتغدى ومنه ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾ (سورة طه: ٤٤). قيل وللاستفهام نحو ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾ (سورة عبس: ٣). وعقيل: يجيز في لامها الأول الحذف كما نطق به المصنف والإثبات وفي الثانية الفتح والكسر.

وكأن للتشبيه[1] المؤكد؛ لأنها مركبة من كاف التشبيه وأن المؤكدة عند الخليل، والأكثر حتى ادعى ابن هشام والخضراوي[2] وابن الخباز الإجماع عليه وليس كذلك فأصل «كأن زيداً أسد» أن زيداً كأسد قدمت الكاف على «أن» ليدل الكلام من أول الأمر على التشبيه وفتحت همزة «إن» وصارا كلمة واحدة وفيه من الدلالة على قوة شبه زيد بالأسد ما ليس في قولك: زيد كأسد و«مع» في كلام المصنف ساكنة العين في الموضعين لأجل الوزن وهو أحد الوجهين فيها وإن كان قليلاً.

قوله: ولا تسبق أخبارها: يريد أن أخبار هذه الأحرف[3] لا تتقدم يعني لا عليها ولا على الاسم فلا يجوز «قائم إنَّ زيداً» ولا «إنَّ قائم زيداً» لضعف عملها في نفسه لكونه فرعاً عن عمل الفعل وإن (١١٨/أ) كان قوياً بالنسبة إلى غيره مما هو فرع كما سبق ولأن في الثاني فوات ما قصدوه من تقديم المنصوب على المرفوع نعم إن كان ظرفاً أو مجروراً جاز تقديمه على الاسم لتوسعهم فيهما ما لم يتوسعوا في غيرهما كما سبق نحو ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ (سورة النازعات: ٢٦). ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا﴾ (سورة المزمل: ١٢).

---

(١) ذكر المصنف معنى واحداً لـ «كأن» وهو المشهور والمتفق عليه وبقي لها معان أخرى ذكر منها ابن هشام معنيين فليراجعهما من أراد «المغني» (٢١٦/١).

(٢) محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي الأندلسي من أهل الجزيرة يعرف بابن البرذعي كان رأساً في العربية ولد سنة ٥٧٥هـ ومات بتونس ٦٤٦هـ «بغية الوعاة» (٢٦٧/١) برقم (٤٩٩).

(٣) في (جـ) «الحروف».

قوله: «ولا عمل لهذه»(١) أراد أن «لا» النافية تعمل كهذه(٢) الأحرف فتنصب الاسم وترفع الخبر والواو للاستئناف(٣) و«لا» مبتدأ، والجملة «عمل» كذا(٤) خبر والألف عملا: للإطلاق وإنما فصلها عما قبلها للإشارة إلى أنها باب مستقل مع دخولها في باب «إنّ» لنفي العمل منفردا بأحكام تخصه كما سبق الإشارة قبيل هذا ومراده بلا هذه «لا» التي لنفي الجنس نصا(٥) وتسمى(٦) «لا» التبرئة نحو «لا رجل في الدار» فلو كانت زائدة لم تعمل ومنه إعمالها تشبيها بالتبرئة في قول الفرزدق:

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها(٧) إذن للام ذوو أحسابها عمرا(٨)

أي لو لم يكن لها ذنوب ولو كانت(٩) لنفي الوحدة(١٠) نحو «لا رجل في الدار بل رجلان» أو لنفي الجنس ظاهرا لا نصا عملت عمل «ليس» نحو: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٤]. في قراءة من رفع وقد سبق وإنما عملت «لا» هذه عمل «إن» لأنها نقيضها(١١) والشيء قد يحمل على ضده(١٢) كما يحمل على نظيره(١٣).

---

(١) في (أ، د) «كهذي». (٢) في (ب، ج، د) «بعمل هذه».
(٣) في (أ، ب) «وللاستئناف». (٤) في (ب، ج، د) «كهذه».
(٥) في (ب) «أيضا».
(٦) في النسخ «وتسمى» والأصح حذف الواو ليستقيم الكلام.
(٧) في الأصل «لا نظير لها».
(٨) هذا البيت من البسيط وهو للفرزدق ديوانه (٢٠٣)، وهو في: «الخزانة» (٤/ ٣٠، ٣٢، ٥٠)، و«أوضح المسالك» (٢/ ٣) برقم (١٥٤)، و«شرح الكافية» (٢/ ١٨٨) برقم (٢٤٥)، و«الهمع» (٢/ ٢٠٣) برقم (٥٦)، و«شرح التصريح» (١/ ٢٣٧)، و«الدرر» (٢/ ٢٢٦) برقم (٥٦٠).
(٩) في الأصل «ولو كان».
(١٠) في (ب) «الواحدة».
(١١) في (أ، ج، د) «نقيضها».
(١٢) في (ب، ج، د) «على نقيضه لما يحمل على ضده».
(١٣) «شرح الكافية» (١/ ٢٥٧).

(٤٩/١/أ) [illegible] حيث أنها لتأكيد(١) النفي لدلالتها على نفيها الجنس المستلزم للنفي عن جميع الأفراد كما أن «إنَّ» لتأكيد الإثبات(٢)، وأن كلا منهما يدخل على المبتدأ والخبر، وأن كلا منهما له صدر الكلام [illegible] قاله الدماميني(٣) نقلا عن الأندلسي: لأنها تنفي الجنس فكأنها تدل على [illegible] قاله الدماميني. [illegible] وجعلت [illegible] التبرئة(٤) مبالغة [illegible] في [illegible] التبرئة [illegible] بالتأويل المذكور، ولا يقال: أنه [illegible] أي [illegible] المبالغة ويحتمل أن يكون «لا» مضافة للتبرئة على حد قوله:

٣١ - علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم(٥) انتهى

واختصت «لا» بهذا الاسم(٦) من بين أدوات النفي، وإن اشتمل كل منهما على التبري لأنه فيها أمكن من(٧) غيرها لما فيها من تأكيد النفي كما سبق.

(١) في (جـ، د) «للتوكيد».

(٢) «شرح الكافية» (٥٧/أ).

(٣) محمد بن أبي بكر بن محمد بدر الدين الدماميني المالكي النحوي الأديب فاق في النحو والنظم والنثر والخط ولد بالإسكندرية سنة ٧٦٣هـ وقيل مسموماً سنة ٧٨٣هـ «بغية الوعاة» (٦٦/١) برقم (١١٤).

(٤) في (أ، ب): «على».

(٥) هذا صدر البيت وعجزه:

بابيض ماضي الشفرتين يمان

وهو في «المغني» (٦٣/١) برقم (٧٠)، وهو أيضاً في «سر صناعة الإعراب» (٤٥٢/٢) بلفظ:

بابيض من ماء الحديد يمان

وفي «ابن يعيش» (٤٤/١) والنقا: الكثيب من الرمل، ويوم النقا الوقعة التي كانت عند النقا، والأبيض: السيف، ويمان: منسوب إلى اليمن.

(٦) يقصد اسم التبرئة.

(٧) في (ب، جـ، د) «أمكن منه في غيرها».

قوله: بما نكروا وما فصلا: بيان لشروط عمل «لا» وهي أن يكون معمولاها نكرتين واسمها متصلاً بها نحو «لا غلام سفر حاضر» فالواو من قوله و«ما» للحال وما نافية وألف فصلا إطلاق وفاعله ضمير يعود على «لا» والتقدير ولا عمل هذا العمل (١٢٠/أ) في النكرات حال كونه لم يفصل [يعني عن اسمه لأنه الذي يليه بطريق الأصالة فلو كان اسمها معرفة أو منفصلاً أهمل ووجب عند][(١)] غير المبرد وابن كيسان تكراره جبراً لما فاته من نفي الجنس نحو «لا زيد في الدار ولا عمرو» ونحو: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ (سورة الصافات: ٤٧). وإنما وجب تنكير الاسم: لأنه لو كان معرفة لم يكن لنفي الجنس فلا يتحقق فيها ما تقدم من مشابهة إن وإنما وجب تنكير خبرها لأن اسمها نكرة فلا يخبر عنها بمعرفة، وإنما لم يجز الفصل بينها وبين اسمها ولو بالظرف والمجرور[(٢)] لضعفها في العمل لكونها محمولة فيه على محمول على غيره وبقي من شروط عملها ألا يدخل عليها جار؛ لأنه لو دخل عليها جر النكرة التي بعدها وبطل عملها نحو «جئت بلا زاد» و«غضبت من لا شيء» وتسمى حينئذ زائدة وإن كان لابد منها لتصحيح معنى الكلام لأن الزائد يطلق [في الاصطلاح على الداخل بين شيئين[(٣)] متطالبين وإن كان لابد منه كما يطلق][(٤)] على المستغنى عنه.

قوله: والفرد فتحا بناؤه نقلا: الفرد: مبتدأ وأراد به الاسم المفرد المقابل[(٥)] للمضاف والشبيه بالمضاف. وإن كان مثنى أو مجموعًا وجملة بناؤه نقلا: خبره[(٦)]

---

(١) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (د).

(٢) في (ب، جـ، د) «والجار والمجرور».

(٣) في (ب، جـ) «بين أمرين».

(٤) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (د).

(٥) في (جـ) «القابل».

(٦) في الأصل «خبر».

وفتحًا: منصوب علـى نزع الخافض، أي: والمفرد بناؤه (١٢١/أ) على الفتح يريد أو نائبـه نقلا وألف نقـلا: إطلاق الحاصل أن الاسم المفـرد يبنى معـها علـى ما ينصب به لو أعـرب فـعلى الفتـح في نحو «لا رجل» أو «لا رجـال»[(١)] في الدار وعلى الياء في قوله:

٣٢ـ تعز فلا إلفين بالعيش متـعًا ولكن لورَّاد المنُون تتـابع[(٢)]

وقوله:

٣٣ـ يحشر الناس لا بنين[(٣)] ولا آباء إلا وقـد عنتـهم شـؤون[(٤)]

ويجوز على الصحيح في نحو «لا مسلمات في الدار» البناء على الكسر؛ لأنه نائب الفتح وعلى الفتح؛ لأنه الأصل وروي بهما قوله:

٣٤ـ إن الشباب الذي مجد عواقبه فـيـه نلذ ولا لذات للشـيب[(٥)]

---

(١) في (جـ، د) «لاجل ولارجل في الدار».

(٢) هذا البيت من الطويل قائله مجهول وهو في: «شفاء العليل» (١/ ٣٧٩) برقم (٥١٧)، وفي «الهمع» (٢/ ٢٠٠) برقم (٥٥٥)، وفي «الدرر» (٢/ ٢٢٢)، وفي «أوضح المسالك» (٢/ ١٠) برقم (١٥٧)، وفي «الشذور» (١١٧) برقم (٢٨)، و«الأشموني» (٢/ ٤٦٧) برقم (٢١٦).

(٣) في (أ) «لا بنون».

(٤) هذا البيت من الخفيف وقائله مجهول وهو في: «أوضح المسالك» (٢/ ١١) برقم (١٥٨)، وفي «الهمع» (٢/ ٢٠٠) برقم (٥٥٧)، وفي «الدرر» (٢/ ٢٢٣)، و«الأشموني» (٢/ ٤٦٧)، وفي «شفاء العليل» (١/ ٣٧٩) برقم (٥١٨)، وفي «الشذور» (١١٧) برقم (٢٩).

(٥) هذا البيت من البسيط وهو لسلامة بن جندل السعدي وهو في: «ديوانه» (٢٢٤)، وهو في «أوضح المسالك» (٢/ ٩) برقم (١٥٦)، و«الشذور» (١١٨) برقم (٣٠)، و«ابن عقيل» (١/ ٣١١) برقم (١٠٩)، و«الأشموني» (٢/ ٤٦٨) برقم (٢١٨)، و«شرح الكافية» (٢/ ١٨٧) برقم (٢٤٤).

ولا يجوز تنوينه في الحالين وقيل ينون في حالة الكسر وعليه ابن الدهان(١) وابن خروف(٢) لأن التنوين فيه كـ«النون» في جمع المذكر السالم فيثبت كما يثبت في «لا مسلمين»(٣) والعلة بناء الاسم في حالة الإفراد(٤) تركيبه مع «لا» تركيب خمسة عشر وقيل تضمنه معنى من بدليل ظهورها في قوله:

فقال ألا لا من سبيل إلى هند(٥)

ولأن لا(٦) من رجل(٧) نص في الاستغراق كما أن «لا رجل» كذلك فدل على أنهم ضمنوا الاسم معنى «من» ثم حذفوها وإنما بني على الفتح لأنها الحركة التي تستحقها حالة الإعراب، وذهب جماعة إلى أنه في هذه الحالة معرب ذهب تنوينه تخفيفًا (١٢٢/أ) ورد بأن حذفه من المطول كان أولى وبأنه لم يعهد حذف التنوين إلا لمنع صرف أو إضافة أو وصف العلم بابن أو ملاقاة ساكن أو وقف أو بناء وهذا ليس واحدًا مما قبل البناء فتعين البناء، وأما إن كان اسم «لا» مضافًا نحو: «لا غلام سفر

---

(١) سعيد بن المبارك علي بن عبد الله الإمام ناصر الدين بن الدهان النحوي البغدادي، توفي بالموصل سنة ٥٦٩هـ «البغية» (١/ ٥٨٧) برقم (١٢٣٥)، و«وفيات الأعيان» (٢/ ٣٨٢) برقم (٢٦٥)، و«الأعلام» (٣/ ١٠٠).

(٢) أبو الحسن بن علي بن محمد بن علي بن خروف الأشبيلي صنف شرح سيبويه توفي سنة ٦١٠هـ وقيل ٦٠٩هـ. «السير» (٢٢/ ٢٦) برقم (٢٠)، و«وفيات الأعيان» (٧/ ١٠٠)، و«الأعلام» (٤/ ٣٣٠).

(٣) في (ب) «لام مسلمين».

(٤) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (جـ).

(٥) هذا البيت جزء من بيت من الطويل وقائله مجهول والبيت بتمامه:

فقام يذود الناس عنها بسيفه ... وقال ألا لا من سبيل إلى هند

وهو في «أوضح المسالك» (٢/ ١٣) برقم (١٥٩)، و«الهمع» (٢/ ١٩٩) برقم (٥٥٤)، و«شرح التصريح» (١/ ٢٣٩)، و«الأشموني» (٢/ ٤٦٠) برقم (٢١٣)، و«الدرر» (٢/ ٢٢١) برقم (٥٥٤).

(٦) «لا» سقطت من (د).

(٧) «رجل» سقطت من (د).

حاضر» أو شبيهًا به ويسمى المؤول[١] وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه مرفوعًا كان[٢] نحو «لا قبيحًا فعله محمود»[٣] أو منصوبًا نحو «لا طالعًا جبلاً حاضر» أو مجرورًا نحو «لا خيرٌ من زيد عندنا» فتعرب[٤] لأن الإضافة وشبهها يضعفان شبه الحرف.

قوله: **ونوعن نحو لا مضر ولا مهرب:** أراد به أن هذا التركيب مثل «لا حول ولا قوة إلا بالله» [فتجرث فيه من الأوجه الخمسة المشهورة المشار إليها لقوله ونوعن ما يجرث في لا حول ولا قوة][٥] وهي بناء الاسمين معًا على الفتح كقراءة أبي عمرو ٨٦ وابن كثير[٦] ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٤] بفتحهما من غير تنوين وذلك على أن «لا» عاملة في الموضعين عمل «إنّ» ورفعهما معًا كقراءة الباقين برفعهما معًا[٧] منونين على إلغائها؛ لأنها إذا تكررت يجوز فيها الإلغاء أو إعمالها عمل ليس وفتح أول ورفع الثاني نحو قوله:

٣٦- **لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُ**[٨]

---

(١) في النسخ «المطول» وما أثبتناه هو الصواب.

(٢) «كان» سقطت من (د).

(٣) في الأصل «محمودًا».

(٤) في (جـ، د) «فيعرب ومثل هذا الكلام ذكر ابن هشام في المغني».

(٥) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (جـ).

(٦) «المبسوط» (١٣٣).

(٧) «سراج القاري» (١٠٤).

(٨) هذا عجز البيت من الكامل وصدره:

هذا وجدكم الصغار بعينه

واختلفوا في نسبته فمنهم من ينسبه لهمام بن مرة ومنهم من ينسبه لضمرة بن مرة بن قطن وينسب أيضًا لغيرهما وهو في: «الهمع» (٥/ ٢٨٨) برقم (٢٦٧١)، و«الدرر» (٦/ ١٧٥)، و«ابن يعيش» (٢/ ٢٦) (١٦١)، و«المقتضب» (٤/ ٣٧١)، و«الهمع» (٩٩).

وعكسه كقوله:

٣٧ - فـلا لغـوٌ ولا تأثيمَ فـيـهـا[1]

ووجههما ظاهر مما قبلهما، ولك في أولهما أن تقدر «لا» الثانية زائدة وما بعدها معطوف على محل الأولى مع اسمها وفتح الأول ونصب الثاني بتقدير «لا»[2] الثانية زائدة وعطف ما بعدها على محل اسم الأولى وهو أضعفها كقوله:

٣٨ - لا نسبَ اليـوم ولا خلةً[3]

بنصب الخلة منونة، واعلم أنك لو عطفت ولم تكرر «لا» وجب فتح الأول لعدم تكرار «لا» وجاز في الثاني النصب عطفًا [على محل اسم «لا» والرفع عطفًا][4] على (١٢٣/أ) محل «لا» مع اسمها[5] كقوله:

---

(١) هذا صدر بيت من الوافر وهو لأمية بن أبي الصلت وعجزه:

وما فاهوا به أبداً مقيم

- والبيت بتمامه في «الأشموني» (٢/ ٤٧٣) برقم (٢٢٣)، وعجزه في «أوضح المسالك» (٢/ ١٩) برقم (١٦٣)، و«الهمع» (٩٩).

(٢) «لا» سقطت من (جـ، د).

(٣) هذا صدر بيت من السريع وعجزه:

اتسع الخرق على الراقع

- وقيل:

اتسع الخرق على الراتق

- قاله أنس بن العباس بن مرداس وقيل هو لأبي عامر وهو في: «الكتاب» (٢/ ٢٨٥)، و«الأشموني» (٢/ ٤٧٠)، و«أوضح المسالك» (٢/ ٢٠)، و«الهمع» (٥/ ٢٨٨) برقم (١٦٧٢)، و«التصريح» (١/ ٢٤١)، و«ابن يعيش» (٢/ ١٠١)، و«الهمع» (٩٨).

(٤) قوله «على محل اسم «لا» والرفع عطفًا» سقطت من الأصل.

(٥) في (ب) على محل اسم «لا».

٣٩ ـ فـلا أب وابـنا مـثل مـروان وابنه[1]

ويجوز وابنٌ بالرفع هذا كله إذا كان المعطوف صالحًا لعمل «لا» فيه فإن لم يصلح تعين رفعه وتكررت «لا»[2] نحو «لا رجل في الدار ولا هند» أو لم تتكرر نحو «لا امرأة فيها وزيد».

(١) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه:

إذا هو بالمجـــد ارتدى وتـأزرا

ـ وهو للربيع بن صبغ الفزاري وهو في: «الكتاب» (٢/ ٢٨٥)، و«ابن يعيش» (٢/ ١٠١، ١١٠)، و«المقتضب» (٤/ ٣٧٢)، و«خزانة الأدب» (٤/ ٦٧، ٦٨)، و«شرح التصريح» (١/ ٢٤٣)، و«أوضح المسالك» (٢/ ٢٢) برقم (١٦٥)، و«اللمع» (٩٩)، و«الهمع» (٥/ ٢٨٧) برقم (١٦٧٠)، و«الأشموني» (٢/ ٤٧٦) برقم (٢٢٤).

(٢) «لا» سقطت من (ب، جـ، د).

(ص) الفاعل اسم قبيله وردا
فعل تمام كمثل طاب هذا [illegible]

وغير الفعل فاضمم الأولا واحذُ على مثل قد هديت ولا تضرب

باب الفاعل

(ش) تكلم - رحمه الله تعالى - في هذا البيت وبعض الذي بعده على باب الفاعل ونائبه من المرفوعات فأشار إلى تعريف الفاعل بقوله: **الفاعل**[٢]: اسم قبيله ورد فعل تمام فقوله: **اسم**: فيه دلالة على أن الفاعل لا يكون إلا اسمًا[٣] وهو شامل للصريح كـ «قام زيد» وقمت واضرب[٤] والمؤول نحو: ﴿أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا﴾ (سورة العنكبوت: ٥١) أي الإنزال، هذا مذهب جمهور البصريين، قال ابن قاسم في شرح التسهيل: وذهب هشام[٥] وثعلب[٦] وجماعة من الكوفيين إلى أنه يجوز[٧] أن يسند

---

(١) في (جـ) «قبله».
(٢) «فقوله الفاعل» سقط من (د).
(٣) زاد في (د) «مصرح به».
(٤) في (جـ) «أخبرت».
(٥) هشام بن معاوية أبو عبد الله نحوي كوفي لازم الكسائي حتى برع في النحو ومن مصنفاته «الممدود» و«المختصر» و«القياس» ت: ٢٠٩هـ «بغية الوعاة» (٢/ ٣٢٨)، و«وفيات الأعيان» (٦/ ٨٥)، و«الأعلام» (٨/ ٨٨).
(٦) أحمد بن يحيى الشيباني أبو العباس نحوي ولغوي كان إمام الكوفيين في النحو واللغة والفقه ومن مصنفاته «معاني القرآن» و«اختلاف النحويين» ت: ٢٩١هـ «البغية الوعاة» (١/ ٣٩٦).
(٧) في (جـ) «لا يجوز».

الفعل إلى الفعل(١)، فأجازوا «يعجبني يقوم زيد» و«ظهر لي أقام زيد أم قعد» واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾(٢)

وقوله:

وما(٣) راعني إلا يسير بشرطة(٤)

وهذا ونحوه مؤول .. انتهى.

والذي في المغني(٥) في الكلام على الجملة التفسيرية أن هشامًا وثعلبًا وجماعة يرون أن الفاعل في الآية ونحوها إنما هو الجملة لا الفعل وحده خلاف نقل ابن قاسم عنهم فلعله أراد بالفعل الجملة تسامحًا، فإن ظاهر(٦) نقله في غير هذا الموضع يوافق كلام ابن هشام كنقل المصنف أيضًا.

وقوله: قبيله وردا فعل تمام: قبيله بضم أوله وفتح (١٢٤/أ) ثانيه تصغير قبله(٧) وهو ظرف متعلق بوردا وأفاد به(٨) أن الفاعل لا يكون إلا بعد الفعل ولا يجوز

---

(١) في الأصل «الفاعل».

(٢) وتأويل فاعل بدا ضمير تقديره هو راجع إلى البداء وليس هو الجملة الفعلية «الهمع» (٢/ ٢٥٦) بتصرف، «شذور الذهب» (١٦٧)، ويقول هذا هو المذهب الصحيح.

(٣) في (أ، جـ) «فما».

(٤) هذا صدر البيت وعجزه:

وعهدي به قينًا يسير بكير

وهو في «المغني» (٢/ ٤٩٢) برقم (٦٧٣).

(٥) (٢/ ٤٦٢).

(٦) في (أ، جـ) «ظاهره».

(٧) في (جـ، د) «قبل».

(٨) في (جـ، د) «وإفادته».

تقديمه[١] عليه كما هو مذهب البصريين خلافًا للكوفيين في إجازة ذلك فزيد من نحو زيد قائم: مبتدأ لا فاعل.

وقوله: **تمام**: احترز به عن الناقص نحو كان وأخواتها فلا يسمى المرفوع بها فاعلاً إلا مجازًا كما سبق وشمل التمام المتصرف كـ «ضرب» والجامد كـ «نعم[٢] الرجل» ومراده بالفعل ما هو أعم من الصريح والمؤول فشمل[٣] الأسماء المتضمنة معنى الفعل كلها كاسم الفاعل وأمثلة المبالغة كـ «ضراب» بتشديد الراء و«ضروب» لكثير الضرب[٤] ومنحار بالنون والحاء المهملة للكثير النحر، والصفة المشبهة والمصدر وأفعل التفضيل[٥] واسم الفعل[٦] والظرف والجار والمجرور المعتمدين فإنها كلها ترفع الفاعل لتأويلها بالفعل نحو أضارب زيد عمراً[٧] وقوله:

٤١ - **أخا الحرب لباس إليها جلا لها**[٨]

(١) في الأصل «تقدمه».
(٢) في (د) «كنعم وبئس».
(٣) في (جـ، د) «فيشتمل».
(٤) في (ب) «للمكثر».
(٥) في الأصل «للتفضيل».
(٦) في (جـ) «واسم الفاعل الفعل».
(٧) «عمرًا» سقطت من (ب، جـ، د).
(٨) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه:

وليس بولاج الخوالف أعقلا

- وهو للقلاح بن حزن بن جناب المنقري وهو في: «الكتاب» (١/ ١١١)، و«القطر» (٢٩٨) برقم (١٢٩)، و«الشذور» (٣٩٢) برقم (٢٠٧)، و«ابن عقيل» (٢/ ١٢٧) برقم (٢٥٨)، و«المقتضب» (٢/ ١١٣)، و«الهمع» (٥/ ٨٦)، و«الدرر» (٥/ ٢٧٠) برقم (١٤١١).

وقوله:

٤٢ـ ضروب بنصل السيف سُوق سمانها[١]

وحكاية سيبويه[٢] إنه لمنحار بوائكها «ويعجبني ضرب زيد عمرًا» و«زيد أفضل من عمرو» إذ المعنى أيضـرب زيد ويلبس لها وهكذا ونحو: «هيهـات العقيق»[٣] أي بعد وعندك زيد ﴿أفي الله شكٌ﴾ (سورة إبراهيم: ١٠) أي هل استقر ولما كـان قوله ورد قبله[٤] فعل شامل للمفعول في نحو: «ضرب عمراً زيد» بتقديم المفعول، وللمبتدأ في مثل[٥] «قائم زيد»، ولـنائب الفاعل في نحـو: «ضرب زيد» (١٢٥/أ) احتـرز عن ذلك كله بقوله: كمثل «طاب هدى»[٦]: فإن معناه ما يكون قبله فعل يكون تلك القبلية مثل قبلية طالب هدى أي بأن يكون الفـعل أو ما تضـمن معناه مـسنداً إلى ذلك الاسم ويكون الفعل أصلي الصيغـة فخرج المفعول والمبتدأ لأن الفعـل لم يسند إليها بل إلى الفاعل في الأول وإلى ضمـيره في الثانـي ونائب الفاعل[٧] [في الثالث][٨] لأن صيغـة فُعلة ليست أصلية بل محولة عن[٩] المبني للفاعل، وإسناد الفعل إلى الاسم شامل لما كان

---

(١) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه:

إذا عـدمـوا زاداً فـإنك عـاقـر

ـ وهو لأبي طالب بن عـبـد المطلب عم الـنبي ﷺ وهو في: «الكتـاب» (١/ ١١١)، و«اللبـاب» (١/ ٤٤١) برقم (١٠٠)، و«المقـتـضب» (٢/ ١١٤)، و«ابن يعـيش» (٦/ ٧٠)، و«الشـذور» (٤٠١) برقـم (٢٠٨)، و«القطر» (٢٩٩) بـرقم (١٣٠)، و«الهـــمع» (٥/ ٨٦) برقـم (١٤٨٢)، و«الدرر» (٥/ ٢٧١) برقم (١٤٨٢).

(٢) (١/ ١١٢) وناقة بائكة: سمينة خيار فتية حسنة والجمع البوائك «اللسان» (١/ ٥٤٠) (بوك).

(٣) تقدم تخريجه برقم (١٣).

(٤) في (جـ) «قبيله».

(٥) «مثل» سقطت من (ب، جـ، د).

(٦) في (ب) «هدا».

(٧) في (ب، جـ، د) «نائب الفعل».

(٨) أضفت [في الثالث] ليستقيم الكلام.

(٩) في الأصل «من».

على جهة القيام به كـان زيد وطاب هدى أو صورة عنه كـ «ضرب زيد» وشامل **أيضًا** للإسناد الواقع في الجمل الخـبرية كـ «قام زيد» والإنشائيـة كـ «اضرب زيدًا» و«**بعت**» ونحوهما لأن الإسناد تعليق خبر بمخبر عنه أو طلب بمطلوب.

نائب الفاعل

وقوله: وناب مفعوله إذا فقدا: شروع في الكلام على نائب الفـاعـل ومعناه أن الفاعل إذا فـقد أي حـذف إما للجهـل به كـ «سـرق المتـاع»، أو لغـرض إما لفـظي كـ «تصحيح النظم» في قوله:

٤٣ - عُلِّقْتُهـا[١] عَـرَضًا وعُلِّقت رجـلاً غـيـري وعُلِّق أخـرى ذلك الـرجل[٢]

أو معنوي[٣] كأن لا يتعلق بذكره غرض نحو: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾ (سورة البقرة: ١٩٦). (١٢٦/أ) ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم﴾ (سورة النساء: ٨٦). ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا﴾ (سورة المجادلة: ١١).

---

(١) في (أ، جـ، د) «علقها».

(٢) هذا البيت من البسـيط وهو للأعشى فـي ديوانه (١٤٥) وفيه «غـيرها» بدل «ذلك» وهو في «**أوضح** المسالك» (١٣٦/٢) برقم (٢٢٤) ومعنى علقها: أحبها «اللسان» (٣٥٧/٩) (علق).

والشاهد: أن في هذا البـيت ثلاثة أفعـال مبنية للمـجهول: أحـدها في قوله «علقـها»، وثانيهـا **في قوله** «علقت رجلاً»، وثالثها في قوله «علّق أخرى»، وقد بنى الشاعر هذه الأفعال الثلاثة للمجهول **بعد أن** حذف الفـاعل للعلم به وهو الله تعالى وذلك لمقصـد تصحيح النظـم ألا ترى أنه لو قال: **علقني الله** إياها وعلقها الله رجـلاً غيري وعلق الله آخرى ذلك الرجل لما اسـتقام له النظم. (محيي الـدين **عبد** الحميد على «أوضح المسالك» (١٣٧/٢)).

(٣) أو معنوي كالعلم به والجهل والإبهام والتعظيم والتحقير والخوف منه أو عليه «الأشموني» (٥٤٩/٢)، قال الصبـان: قوله «العلم به» نحو: ﴿وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ (سورة النساء: ٢٨). والجهل به نحو «**سأل** سائل» والإبهـام على السامع كقوله مـخفي صدقتـه «تصدق اليوم على مـسكين» والتعظيم **أي تعظيم** الفاعل بصون اسمه عن لسانك أو عن مقارنة المفعول نحو «خلق الخنزير»، وقوله: والتحقير **أي تحقير** الفاعل نحو: طعن عمر وقتل الحسين «حاشية الصبان» (٥٤٩/٢ , ٥٥٠).

فإن المفعــول ينوب عنه في رفعه وعمديتــه ووجوب التأخير عن فــعله وغير ذلك من أحكامه كما في الأمثلة.

قوله: وغيــر الفعل... إلخ أراد به المفعول إذا ناب عن الفاعل فلابد من تــغيير الفعل له بأن يضم أوله مــاضيًا كان أو مــضارعًا ويكسر مــا قبل آخره إن كان مــاضيًا كضُرب ودحرج تقول: «ضُرِب زيد» بضم الضاد[١] وكسر الراء و«دُحرج عمرو» بضم الدال وكسر الراء ويُفتح إن كان مضارعًا تقول: «زيد يُضربُ» وينطلق به بضم أولهما وفتح الراء واللام والعمل الأول مـعنى قوله: واضمم الأول[٢] أي أوائل الأفعال يريد مطلقًا ماضية كانت أو مضارعة.

والثاني مستفاد من قوله: واحذ على مثل قد هديت ولا تضرب.

فقوله: احْذُ: بالحاء المهملة والذال المعـجمة فعل أمر من حذا فــلا حذو فلان أي فعل مـثل فعله أي افـعل من الفعل بعــد ضم أوله مثل الفــعل الواقع في هديت ولا تضرب عن[٣] كسر مــا قبل آخر الأول لكونه ماضــيًا وفتح ما قبل آخــر الثاني لكونه مـضارعًــا، اعلم أن الماضي إذا بدىء بتــاء زائدة أو همزة وصل ضم ثانيــه في الأول وثالثه في الثاني تبـعًا لأوله فيهما تقــول (١٢٧/أ) في «تعلمت المسألة» و«انطلق زيد بعمــرو» إذا بنيتهــا للمفعــول «تُعُلمت المسألة» بضم التــاء والعين و«انطُلق» بزيد بضم الهمزة والطاء، واعلم أيضًا أن تسمية هذا المرفــوع نائب الفاعل كما عبر به ابن مالك في التسهيل[٤] أحسن ـ كما قاله ابن هشام ـ من قولهم مفعول ما لم يسم فاعله قال لما

---

(١) في الأصل «بضم الراء» وهو خطأ.
(٢) في (جـ، د) «فاضمم الأولى».
(٣) في (أ، ب، د) «من».
(٤) (١٢٤/٢).

في هذه العبارة من الطول والخفاء وصدقها على مثل درهمًا من «أعطى زيد درهمًا» ولأن نائب الفاعل قد يكون مفعولاً وغيره.

قال: وينبغي أيضًا أن يقال في فعله مبني للمفعول ولا يقال مبني لما لم يسم فاعله [لما فيه من الطول أيضًا ومراده بالخفاء في الموضعين أن ما المجرورة باللام في قولهم لما لم يسم فاعله][1] فيها إبهام يحتاج إلى تفسير وقد نوقش في عبارتهم في الفعل بوجه آخر وهي[2] أنها صادقة على الفعل الذي لا فاعل له أصلاً وهو المكفوف عن العمل بما الزائدة وهي ثلاثة أفعال فقط قل[3] وطال وكثر فإنها إذا دخلت عليها «ما» الزائدة كفتها عن عملها كقوله:

٤٤ ـ وقلما وصال على طول الزمان يدوم[4]

(١) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (د).

(٢) في (د) «وهو».

(٣) في (د) «قال».

(٤) البيت بتمامه:

صددتِ وأطولتِ الصدود وقلما ... وصال على طول الصدود يدوم

هذا البيت من الطويل وهو للمرار الفقعسي وهو في «الكتاب» (١/ ٣١، ٣/ ١١٥)، و«المقتضب» (١/ ٨٤)، و«الخصائص» (١/ ١٤٣، ٢٥٧)، و«ابن يعيش» (٧/ ١١٦، ٨/ ١٣٢، ١٠/ ٨٦)، و«الإنصاف» (١/ ١٤٤) برقم (٨٨)، و«المغني» (١/ ٣٣٧) برقم (٥٠٩)، و«الهمع» (٥/ ٢١) برقم (١٤٠٢)، و«شرح الكافية» (٤/ ٣٤٤) برقم (٨٢٤)، و«الدرر» (٥/ ١٩٠) برقم (١٤٠٢).

(ص)

وقيل من قال باع (١) فانتخب

وغير معموله فلا تنب

إلا لقصد كجيء للطلب

وهاك ذا النصب تبلغ الأملا   معمولهم ما عليه ما فعلا   منصب (٢٨)

(ش) يعني أن الفعل الماضي الثلاثي إذا كان معتل الوسط نحو: «قال، وباع» وبُني للمفعول فإن أوله يكسر كسرة خالصة فتنقلب عينه ياء فيقال: «قيل وبيع»، وذلك لأن أصله قول وبيع بضم أولهما وكسر ثانيهما على القاعدة استثقلت الكسرة على الياء والواو فنقلت إلى الحرف الأول بعد حذف حركته فانقلبت الواو ياء وصارت الياء المتحركة (٢) حرف لين وباع في كلامه معطوف على قال بإسقاط العاطف وقيل: مفعول انتخب بالخاء المعجمة فعل أمر من انتخب بوزن افتعل بمعنى اختار أي اختر قيل أي صيغتها الكلية لا شخصها المعين في قال وباع أي في صيغتهما أيضًا وفي (٣) كل ماضي ثلاثي ثانيه ألف منقلبة لا في شخصها وإنما مثل بمثالين ليفيد أنه لا فرق بين ما عينه في الأصل واو كقال فإن أصله قول كضرب بدليل القول أو «يا» كباع فإن أصله بَيَعَ أيضًا كضرب بدليل البيع تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله قلب ألف فيهما وفي هذا الفعل المعتل وجهان آخران أحدهما وهو في لغة قليلة (٤) إخلاص

---

(١) في (جـ) «وباع».

(٢) في (ب) «متحركة».

(٣) في (ب، جـ، د) «وهي كل».

(٤) في (ب، د) «وهو لغة قليلة» وفي (جـ) «وهي لغة».

الضمة وقلب حرف العلة واواً، تقول: قول وبوع[١]، قال الشاعر (١٢٩/أ):

٤٥ - ليت شباباً بوع فاشتريت[٢]

والثاني - الإشمام وهو هنا أن تناب الكسرة شيئًا من صوت الضمة[٣] بخلاف الإشمام في باب الوقف وقرأ بهذا الوجه نافع وابن عامر والكسائي[٤] في: ﴿وغيض الماءُ﴾ (سورة هود:٤٤). ﴿سيء بهمْ﴾ (سورة هود:٧٧). والوجه الأول لغة قريش ومن جاورهم وأشار المصنف إلى رجحانها على ما ذكرناه بعدها بقوله: انتخب، وهذه الأوجه الثلاثة جارية أيضًا في افتعل وانفعل[٥] المعتلي العينين نحو [اختار وانقاد وقيل: يمتنع إخلاص الضم فيهما وإذا كان الثلاثي مضعفًا][٦] نحو: «شدَّ ومدًّ» بتشديد الدال فيهما فأوجب الجمهور ضم الفاء فيه إذا بني للمفعول وأجاز بعض الكوفيين الكسر قال ابن هشام وهو الحق قال: وهي لغة بني ضبه وبعض تميم وقرأ علقمه[٧] ﴿رُدَّتْ إلَيْنَا﴾ (سورة يوسف:٦٥). ﴿ولَوْ رُدُّوا﴾ (سورة الأنعام:٢٨) بكسر

---

(١) في الأصل «قيل وبيع».

(٢) هذا عجز بيت من الرجز وصدره:

ليت وهل ينفع شيئًا ليتُ

وهو لرؤبة بن العجاج في ديوانه وهو في «المغني» (٢/٤٥٢) برقم (٦٣٢)، و«أوضح المسالك (٢/١٥٥) برقم (٢٣١).

(٣) ويعرفه الأشموري بقوله: «هو الإثبات على الفاء بحركة بين الضم والكسر وقد يسمى دوماً» «الأشموني» (٢/٥٥٢).

(٤) «إتحاف فضلاء البشر» (٢٥٦) وكذلك في القراءات العشر المتواترة (٢٢٦).

(٥) في الأصل «أو بفعل».

(٦) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (د).

(٧) علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك فقيه الكوفة وعالمها ومقرئها ولد في أيام الرسالة المحمدية وتوفي سنة ٧٢هـ «السير» (٤/٥٣) برقم (١٤)، وفي «تاريخ بغداد» (١٢/٢٩٣) برقم (٦٧٤٣)، و«شذور الذهب» (١/ ٧٠).

الراء فيهما، وجوز ابن مالك الإشمام أيضًا، وقال المها باذي[١]: من أشم في قيل وبيع أشم هنا[٢].

قوله: **وغير مفعوله فلا تنب إلا لفقد كجيء للطلب:** مراده بالمفعول[٣] المفعول به لأنه المراد عند الإطلاق وقد اشتمل كلامه على مسألتين الأولى أنه يجوز نيابة غير المفعول به وذلك ثلاثة أشياء:

أولها - وعليه اقتصر المصنف: الجار والمجرور نحو: ﴿ولما سقط في أيديهم﴾ (سورة الأعراف: ١٤٩). ومنه جيء للطلب (١٣٠/أ) وجيء بوزن قيل.

الثاني - المصدر المختص نحو: ﴿فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة﴾ (سورة الحاقة: ١٣). بخلاف نحو: قيل قول لعدم الفائدة.

الثالث - ظرف متصرف[٤] مختص[٥] نحو: صِيم رمضان وجُلس أمامُ الأمير، ويمتنع نيابته نحو: عندك ومعك لعدم تصرفهما إذ لا يخرجان عن الظرفية إلى غيرها ونحو زمان ومكان إذا لم يقيدا بوصف أو نحوه لعدم الفائدة ولا ينوب عن الفاعل مفعول له ولا معه ولا حال ولا تمييز ولا المفعول الثالث في باب أعلم وأرى.

المسألة الثانية - أن نيابة غير المفعول به شرطها فقد المفعول به؛ لأنه إذا وجد تعين للنيابة تقول: ضُرب زيدٌ يوم الجمعة أمام الأمير ضربًا شديدًا في داره، برفع زيد على أنه نائب الفاعل ونصب ما عداه، وذلك لأن طلب الفعل للمفعول به بعد

---

(١) في الأصل «المها بادي».
(٢) الكلام من قوله «فأوجب الجمهور... إلى قوله هنا» من «أوضح المسالك» (٢/١٥٨).
(٣) «المفعول» سقطت من الأصل.
(٤) وهو ما يفارق النصب على الظرفية والجر بمن «حاشية الصبان» (٢/ ٥٥٤).
(٥) هو ما خصص بشيء من أنواع الاختصاص كالإضافة والصفة والعلمية «المصدر نفسه».

الفاعل أشد منه لسائر المنصوبات خلافًا للكوفي حيث أجازها مطلقًا كقراءة أبي جعفر[(١)] ﴿ليجزي قومًا بما كانوا يكسبون﴾ (سورة الجاثية: ١٤) ببناء يجزي للمفعول ونيابة المجرور وهو «بما» مع وجود المفعول به وهو قومًا وللأخفش[(٢)] حيث أجازها بشرط تقدم النائب[(٣)] كقوله:

٤٦ - وإنما يرضي المنيب ربه ... ما دام معنيًا بذكر قلبه[(٤)]

فأناب بذكر لتقدمه (١٣١/أ) مع وجود المفعول به وهو قلبه وأجيب عنهما[(٥)] بما هو مذكور في المطولات، وإذا فقد المفعول به تساوت المعمولات في النيابة ولم يفضل بعضها على بعض، ورجح بعضهم نيابة الجار والمجرور؛ لأنه مفعول به لكن بواسطة، وبعضهم الظرفين والمصدر؛ لأنها مفاعيل بلا واسطة، قال الرضي[(٦)]: والأولى أن يقال كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة. انتهى.

المفعول به

قوله: **وهاك ذا النصب تبلغ الأملا**: شروع في المنصوبات بعد الفراغ من المرفوعات، وقدمها وإن كانت من الفضلات المحض على المجرورات وإن أطلقوا عليها كثيرًا أنها متوسطة بين العمدية، والفضلية لخفة النصب.

---

(١) «فتح القدير» (٥/٧).

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) في (جـ) «الثالث».

(٤) هذا البيت من الرجز المشطور ولم أقف على قائل له وهو في «أوضح المسالك» (٢/١٤٩) برقم (٢٢٨)، و«الأشموني» (٢/ ٥٦٠) برقم (٣٠٠).

(٥) في الأصل «عنه».

(٦) «شرح الكافية» (١/١٩٥).

قوله: **مفعولهم ما عليه ما فعلا منصب**: ومراده[١] بمفعولهم المفعول به: لأنه المراد عند الإطلاق كما عرفت، وبدأ به لأنه أهم المنصوبات لشدة طلب الفعل له بعد الفاعل كما تقدم، وهو ما وقع عليه فعل الفاعل كزيد في قولك «ضربت زيدًا» كذا حده الزمخشري[٢] في المفصل[٣] وتبعه ابن الحاجب[٤] وهذا معنى قوله ما عليه ما فعل منصب فالأولى موصولة والثانية مصدرية والتقدير مفعولهم هو الذي عليه الفعل منصب أي واقع قال الرضي[٥]: والمراد (١٣٢/أ) ما وقع عليه الفعل أو جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في: ما ضربت زيدًا وأوجدت ضربًا وأحدثت قتلاً فكأنك[٦] أوقعت عدم الضرب على زيد وكأن الضرب شيئًا أوقعت عليه الإيجاد ثم نقل عن ابن الحاجب[٧] كلامًا في تفسير وقوع الفعل وناقشه فيه واختاره هو تعريفًا للمفعول به فليراجع ذلك كله فيه من أراده.

---

(١) في (ب، جـ، د) «مراده».

(٢) أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري صاحب كتاب «الكشاف والمفصل» ولد سنة ٤٦٧هـ وتوفي سنة ٥٣٨هـ «السير» (٢٠/١٥١)، و«وفيات الأعيان» (٥/١٦٨).

(٣) (ص: ٣٤).

(٤)، (٥) ينظر «شرح الكافية» (١/ ٣٠٠).

(٦) في النسخ «وكأنك» والتصويب من «شرح الكافية» (١/ ٣٠٠).

(٧) «شرح الكافية» (١/ ٣٠٠)، وهو كلام طويل.

(ص)

والأصل تأخيره وإن أمنا
قدمه والظرف ما لفي ضمنا
من وقت أو موضع غدًا وهنا

والمصدر المنبئ[(١)] الحدوث جلا نوعًا وعدًا كذا[(٢)] المؤكد لا يعزب[(٣)]

(ش) يعني أن الأصل تأخير المفعول يريد عن الفاعل؛ وذلك لأن الفاعل منزل من الفعل منزلة الجزء فالأصل أن يتصل به ثم يجيء المفعول.

وقوله: وإن أمن قدمه: يعني أن المفعول يجوز تقديمه على الفاعل وعلى الفعل أيضًا حيث حصل الأمن أي من ارتكاب محذور نحو: ﴿إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ﴾ (سورة البقرة:١٣٣). ونحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ (سورة البقرة:٨٧). ومفهوم كلامه أنه [لو حصل بتقديمه على الفاعل أو الفعل محذور امتنع وهو صحيح وكذا][(٤)] لو حصل المحذور بتأخيره عن أحدهما امتنع (١٣٣/أ) ووجب تقديمه وربما كان في كلامه إشعار به لأنه إذا كان عدم الأمن يمنع[(٥)] من التقديم فهو أيضًا يمنع من التأخير فهذه أربعة أحوال استفيدت من المفهوم إجمالاً.

---

(١) في (جـ، د) «المبني».
(٢) في (جـ، د) «وغدًا».
(٣) في (جـ، د) «يعرب».
(٤) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (جـ).
(٥) في (جـ) «يمتع».

وجوب تأخير المفعول على الفاعل

فأما تفصيلها فيمتنع تقديمه على الفاعل في مسألتين: **إحديهما**[١] - حيث ينتفي الإعراب لفظًا والقرينة نحو: «ضرب موسى عيسى» إذ لو قدم المفعول لالتبس بالفاعل وهو محذور[٢] وينبغي أن يجتنب فلو وجدت قرينة لفظية نحو: «ضرب سعدى موسى» أو «ضرب موسى سعدى» أو معنوية نحو: «أكل الكمثرى موسى» جاز التقديم كما في الأمثلة لانتفاء المحذور.

الثانية - حَصْرُ[٣] المفعول بإنما نحو: «إنما ضرب زيد عمرًا» أو إلا نحو «ما ضرب زيد إلا عمرًا» لأنه لو قدم المفعول فقيل: «ما ضرب عمرًا إلا زيد» انعكس المعنى كما سبق تقديره في باب الفاعل.

وجوب تأخير المفعول به على الفعل

وعلى الفعل في مسائل منها:

أولى المسألتين.قبله: فلا يجوز [في ضرب موسى عيسى][٤] موسى ضرب عيسى على أن يكون موسى مفعول مقدم[٥].

ومنها: أن يكون مفعولاً لفعل التعجب نحو: «ما أحسن زيدًا» فلا يجوز «زيدًا ما أحسن»[٦]. **ومنها:** أن يكون الفعل موصولاً به «حرف مصدري»[٧] نحو: «من البر أن

---

(١) في (ب، جـ، د) «إحداهما».
(٢) في (جـ) «محذوف».
(٣) في (ب، جـ، د) «إذا حصر».
(٤) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (أ، ب).
(٥) لأنه سيظن أن المقدم مبتدأ «شرح الكافية» (١/ ٣٠٣).
(٦) لأنه لا يتصرف في معمول صيغتي التعجب بتقديم ولا تأخير ولا فصل فلا تقل «زيدًا ما أحسن» ولا «ما زيدًا أحسن» ولا «بزيد أحسن» «شرح الكافية» (٤/ ٢٣٢).
(٧) لأنه لا يجوز الفصل بين الحروف الموصولة وصلتها «شرح الكافية» (١/ ٣٠٣).

تكف لسانك» فلا يجوز «من البر لسانك أن تكف»، (١٣٤/أ) ولا «أن لسانك تكف»[١] أو مقرونًا بلام الابتداء[٢] نحو: «لسوف يرضي زيد عمرًا» أو قسم نحو: «والله لأضربن زيدًا»[٣] فلا يجوز «عمرًا لسوف يرضي زيد» ولا «والله زيدًا لأضربن».

وجوب تقديم المفعول به على الفاعل

▪ **ويمتنع تأخيره عن الفاعل في مسألتين: إحديهما**[٤] ـ أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ (سورة البقرة:١٢٤). ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾ (سورة غافر:٥٢). إذ لو قدم الفاعل لزم عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

الثانية ـ أن يحصر الفاعل بإنما نحو: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (سورة فاطر:٢٨). أو إلا نحو: «ما ضرب زيدًا إلا عمرو».

▪ **وعن الفعل في مسألتين: إحديهما**[٥] ـ أن يكون له صدر الكلام كما إذا كان اسم استفهام[٦] نحو: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ (سورة غافر:٨١). أو شرطًا نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾ (سورة الإسراء:١١٠).

الثانية ـ أن يقع عامله بعد الفاء وليس له منصوب غيره نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ (سورة المدثر:٣). ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ (سورة الضحى:٩). بخلاف «أما اليوم فاضرب زيدًا».

---

(١) في (جـ، د) «ولا أن لسانك أن تكف».
(٢) في (ب، جـ، د) «ابتداء».
(٣) وبقي صورتان أذكرهما للفائدة:
الأولى ـ أن يتصل المفعول بأن المشددة أو المخففة نحو: «عرفت أنَّك منطلق» أو «عرفت أنْك منطلق».
الثانية ـ أن يكون مع فعل مؤكد بالنون فلا يقال «زيدًا ضربت» «الهمع» (٣/ ١١).
(٤)، (٥) في (ب، جـ، د) «إحداهما».
(٦) زاد السيوطي: أو أضيف إلى استفهام نحو «غلام من رأيت؟»، وزاد أيضًا أو أضيف إلى شرط نحو: «غلام من تضرب اضرب» «الهمع» (٣/ ١٠).

المفعول فيه

وقوله: **والظرف... إلخ:** شروع في الكلام على المنصوب الثاني وهو المفعول فيه وهو ما ضمن معنى «في» باطراد من اسم مكان أو وقت أو اسم عرضت دلالته على أحدهما أو جار مجراه فالمكان «كامكث (١٣٥/أ) هنا» والوقت نحو «آتيك غدًا» وأما ما عرضت دلالته على أحدهما فكالعدد المميز بأحدهما نحو «سرت عشرين يومًا ثلاثين فرسخًا» وكاللفظ المقيد[١] لكلية أحدهما أو جزئيته نحو «سرت كل اليوم بعض الفرسخ» وكصفة أحدهما نحو «جلست طويلاً من الدهر شرقي الدار» أي في زمان طويل في مكان[٢] شرقي الدار، وكالمخفوض بإضافة أحدهما إذا حذف المضاف وأقيم مقامه والغالب أن يكون النائب[٣] مصدرًا والمنوب عنه اسم زمان نحو «جئتك قدوم الحاج» أي وقت قدومه، وأما الجاري مجراه فألفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها بتضمين معنى «في» منها نحو «أحقًا إنك ذاهب» وغير شك أنك مصيب[٤] أي أفي حق[٥] وفي غير شك و«ما» من قول المصنف ما لفي ضُمِن:[٦] اسم موصول خبر قوله والظرف وفي[٧] مفعول به لضمن ولامه للتقوية، وجملة ضمن: صلة الموصول، وضمن بفتح أوله وكسر ثانيه مخفف مأخوذ من الضمان وهو الكفالة[٨] وقد أفاد

---

(١) في (جـ) «لكلمته».
(٢) في الأصل «في زمان».
(٣) في (جـ) «الثالث».
(٤) في (جـ) «مضيت».
(٥) في (ب، جـ، د) «أي في».
(٦) في (ب، جـ، د) «ضحنا».
(٧) في النسخ «وهي» وما أثبتناه مناسب للسياق.
(٨) «اللسان» (٨/ ٨٩) «ضمن».

كلامه أن الظرف يكون على معنى في [وأن ذلك يكون مطردًا أيضًا لأن من ضمن شيئًا لزمه بحيث يصير لانفكاك له عنه فكأنه قال: ما كان على معنى في][1] بحيث لا ينفك عنها وهو معنى الاطراد (١٣٦/أ).

قوله: من وقت او موضع: بيان لما. قوله: غدا بالتنوين[2]: خبر مبتدأ محذوف وهنا معطوف عليه والتقدير مثالهما غدًا وهنا [ومراده بالوقت والموضع أي المكان ما دل على أحدهما سواء أكانت[3] دلالته بالوضع كغدا وهنا][4] أم بالعروض وسواء أكان[5] على سبيل الحقيقة أم بطريق التوسع[6] فيشمل جميع ما سبق وخرج عن التعريف ما ضمن معنى في من غير الزمان والمكان [نحو: ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ (سورة النساء: ١٢٧). وما كان من أسماء الزمان أو المكان][7] وليس متضمنًا معنى «في» نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ (سورة البقرة: ٢٨١). ونحو: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ (سورة الأنعام: ١٢٤). فنصبهما على المفعول به لا فيه، وناصب الثاني محذوف أي تعلم حيث يجعل لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعًا[8] وخرج أيضًا ما ضمن معنى «في» من أسماء الزمان أو المكان لكن من غير اطراد نحو: «سكنت الدار» و«دخلت البيت» فانتصابهما إنما هو بإسقاط الخافض إذ لا يطرد تعدي الأفعال إليهما على معنى «في» لا يقال «صليت الدار» ولا «نمت البيت».

---

(١) في (ب، جـ، د) «ضمنًا».
(٢) «غدًا» سقطت من الأصل.
(٣) في الأصل «كان».
(٤) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (د).
(٥) في (ب، جـ، د) «كانت».
(٦) في (جـ، د) «النوسع».
(٧) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (جـ).
(٨) «إجماعًا» سقطت من (د).

المفعـول المطلـق

قوله: والمصدر .. إلخ: شروع في الكلام على المنصوب الثالث وهو المفعول المطلق[١] وهو مصدر يؤكـد عامله أو يبين نوعه أو عدده وليس خبـرًا ولا حالاً (١٣٧/أ) نحو: «ضربت زيدًا ضربًا» أو[٢] «ضَرَبَ الأمـيرِ اللصَ أو ضربتين» بخلاف نحـو: «ضربك ضرب أليم» ونحو: ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾ (سورة النمل: ١٠). فضرب ومدبرًا وإن بينا النوع ليسا بمفعـولين لأن الأول خبر والثـاني حال، ولما كان المفـعول المطلق هو المصدر المقـيد بما ذكرناه استغنى المصنف بذكر المصدر وتقييده عن التصريح باسم المفعول المطلق.

فقوله: والمصدر: يعني به المسمى بالمفعول المطلق.

وقوله: المنبئ الحدوث .. إلخ: تعريفه له، والمنبيء: اسم فـاعل من أنبأ بمعنى أخبر ويتعدى إلى اثنين يكون ثانيهما مقيدًا بالباء تارة نحو: ﴿ نَبَّأَهَا[٣] بِهِ ﴾ (سورة التحريم: ٣). وغيـر مفيد أخـرى نحو: ﴿ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَٰذَا ﴾ (سورة التـحريم: ٣) أي به، وعلى هذه الطريقة اسـتعـمله المصنف وهو في كلامه صـفة لمحـذوف أي الاسم المنبيء الحدوث ومفعوله محذوف نسبيًا لعدم غرض يتعلق به والحدوث[٤] مفعوله الثاني وهو منصوب

---

(١) إنما سمي مفعولاً مطلقًا؛ لأنه لم يقيد بحرف جر كالمفعول به، وله، وفيه، ومعه.
والمصدر: هو المفعول حقيقة؛ لأنه الذي يحدثه الفاعل، وأما المفعول فحل محل الفعل.
والزمان: وقت يقع فيه الفعل.
والمكان: محل الفاعل والمفعول والـفعل، والمفعول له علة وجود الفعل، والمفعول مـعه: مصاحب للفاعل أو المفعول «الهمع» (٣/ ٩٤).
(٢) في (جـ، د) «وضرب».
(٣) في جميع النسخ «أنباه» والصواب ما أثبتناه.
(٤) «الحدوث» سقطت من (ب).

ويجوز جره بالإضافة لأن هذا الموضع من المواضع التي يجوز فيها إضافة ما فيه[1] الألف واللام.

وجلا: معناه أوضح وبين، **ونوعًا**: مفعوله، **وعدًا**: معطوف عليه وهو بالإدغام مصدر عدً والواو فيه للتقسيم.

وقوله: **وكذا المؤكد**: جملة من مبتدأ وخبر استئنافية وحاصل كلامه المصدر المسمى بالمفعول المطلق: هو الاسم (١٣٨/أ) الذي أنبأ الحدوث حال كونه يبين[2] نوعًا أو عددًا أو مؤكدًا.

قوله: **لا يعزب**: حال من المؤكد وهو كما في النسخ التي وقفت عليها: بالزاي المعجمة فهو مبني للمفعول مضارع عزب كنصر من العزوبة وهي الانفراد عن الأهل[3] والتقدير كذا المؤكد أي أنه من أنواع المفعول المطلق حال كونه لا يعزب أي لا ينفرد[4] عن عامله الذي هو كالأهل له، والمراد الإشارة إلى ما قاله ابن مالك من أن المصدر[5] المؤكد لا يحذف عامله قال: لأنه إنما جيء به لتقويته وتقرير معناه والحذف مناف لهما، وقد ناقشه ولده في ذلك بالنظر وبالسماع أيضًا قال: لأنه حذف[6] جوازًا[7] إذا

---

(١) في (د) «فيها».
(٢) في (جـ، د) «مبينًا».
(٣) «اللسان» (٩/ ١٨٣) «عزب».
(٤) في (د) «لا ينقر».
(٥) «المصدر» سقطت من الأصل.
(٦) في (ب، جـ، د) «يحذف».
(٧) يجوز حذف عامل المصدر عند وجود قرينة فيه لفظية أو معنوية، اللفظية كقولك: «حثيثا» لمن قال: أي سير سرت؟ والمعنوية نحو: «تأهبًا ميمونًا» لمن رأيته يتأهب لسفر، و«حجًا مبرورًا» لمن قدم من حج، و«سعيًا مشكورًا» لمن سعى في مثوبة. «الهمع» (٣/ ١٠٥).

كان خبرًا عن اسم عين في غير تكرر[١] نحو «أنت سيرًا» ووجـوبًا في مواضع منها[٢] نحو «سقيًا ورعـيًا» و«حمدًا وشكرًا»[٣] قال: فمنع مثل هذا للسهو[٤] عن وروده وإما للبناء على أن المسوغ للحذف فيه نية[٥] التخصيص وهو بخلاف[٦] الأصل ولا يقتضيها فحوى الكلام. انتهى.

وقد أجاب الشاطبي[٧] عن المناقشة النظرية بما يراجع فيـه وعن المصادر المسموعة بأنها ليست من التأكيد في شيء وإنما المصدر فيه[٨] نائب عن مناب العامل[٩] دال على

---

(١) في (د) «تكرار».

(٢) «منها» سقطت من الأصل.

(٣) الرضي يرد الحـذف وجوبًا في مثـل هذه المصادر إلى الجـواز حيث يقول «الذي أرى أن هـذه المصادر وأمثالها إن لم يأت بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت بـه من فاعل أو مفعول إما بحرف جر أو بإضافة المصدر إليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو «سـقاك الله سقيًا ورعاك الله رعيًا» و«جدعك جدعًا»، و«شكرت شكرًا»، و«حـمدت حمدًا»، وأما ما بيِّن فاعله بالإضافة نحو ﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾ (سورة النساء:٢٤). و ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ (سورة البقرة:١٣٨). و«حنانيك» و«دواليك» أو بين مفـعوله بالإضافـة نحو ﴿ضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ (سورة محمد:٤). و«سبحان الله» و«لبيك» و«سعديك» و«معاذ الله» أو بين فاعله بحرف جر نحو «بؤسًا لك» أي شدة و«سحقًا لك» أي بعدًا وكـذا «بعدًا لك» أو بين مفعوله بحرف جر نحو «عقرًا لك» أي جرحًا وجدعًا لك والجدع قطع الأنف أو الأذن أو الشفة أو اليد و«شكرًا لك» و«حمدًا لك» و«عجبًا منك» فيـجب حذف الفعل في جميع هذا قياسًا، فلا يقـال «كتب كتاب الله» ولا «وعد وعد الله» ولا «اضربوا ضرب الرقاب» ولا «أسبح سبـحان الله» ولا «أحمد حمدًا لك» ولا «غفر الله غفرًا لك» «شرح الكافية» (١/ ٢٧١).

(٤) في (ب، جـ، د) «سهو».

(٥) في (ب، جـ، د) «فيه».

(٦) في (ب، جـ، د) «خلافًا».

(٧) أبو محمـد وأبو القاسم بن فيرُه بن خلف الشاطبي سـيد القراء ولد سنة ٥٣٨هـ وتوفي سنة ٥٩٠هـ «السير» (٢١/ ٢٦١)، و«البغية» (٢/ ٢٦٠)، و«وفيات الأعيان» (٤/ ٧١)، و«الشذرات» (٤/ ٣٠١).

(٨) «فيه» سقطت من (د).

(٩) في (ب، د) «نائبًا هنا والعامل».

ما دل عليه (١٣٩/أ) فهو[١] عوض منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات[٢] يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد، وقد ذكر المصنف في شرح الألفية الجواب عن المصادر المسموعة من غير تصريح بصاحبه بل قال: ورد بكذا إلخ ولم يتعقبه فكأنه ارتضاه فرأى كلام ابن مالك صحيحًا فمشى عليه هنا، ومفهوم قوله أن المؤكد لا يحذف عامله أن غيره وهو النوعي والعددي يجوز حذف عاملهما، وهو كذلك فقد اتفقوا على أنه يجوز ذلك لدليل مقالي كقولك: «بلى جلوسًا طويلاً أو جلستين» جوابًا لمن قال لك: «ما جلست؟» أو حالي كقولك لمن قدم من سفر: «قدومًا مباركًا» وقد يحذف العامل وجوبًا في مسائل متعددة محل ذكرها المطولات[٣].

(١) «فهو» سقطت من (جـ، د).
(٢) في الأصل «من المذكورات».
(٣) ينظر «شرح التسهيل» (٢/١٧٨).

(ص) فـــإن يـكـن عـلـة لمـا اتحـــدا
في الوقت والفاعل الذي قصدا
مـفـعـولهم اي له كـجـا هذا

ومـعـه مـا بعـد واو مع وتلا فـعـلاً وشـبـهـا ولا يقـاس على مذهب

(ش) اشتمل هذا البيت على الرابع والخامس من المنصوبات وهما المفعول له والمفعول معه.

المفعول له

فأما الأول ويسمى المفعول من أجله والمفعول لأجله أيضًا فجميع ما اشترطوا له[1] خمسة أمور ومنها يستفاد (١٤٠/أ) تعريفه:

الأول ـ أن يكون مصدراً فلا يجوز جئتك[2] السمن والعسل وإلى هذا أشار بقوله: فإن يكن: لأن اسم يكن ضمير عائد على المصدر المذكور في البيت السابق.

الثاني ـ أن يكون وجوده[3] أو تصوره علة لوجود الفعل[4] كما أشار إليه بقوله: علة: فالأول نحو: «قعد[5] عن الحرب جبنًا» فإن وجود الجبن سبب لوجود القعود وفي هذا النوع يكون وجود المفعول له سابقًا على وجود الفعل فإن وجود الجبن سابق

---

(١) «له» سقطت من (جـ، د).
(٢) في (ب، جـ) «حبتك لسمن والعسل».
(٣) في (د) «وجودًا».
(٤) بخلاف المصادر التي لا تعليل فيها نحو «قعد جلوسًا» و«رجع القهقرى» «الهمع» (٣/ ١٣٢).
(٥) في (ب، جـ، د) «قعدت».

على القعود. والثاني نحو «ضربت زيدًا تأديبًا» فإن تصور التأديب أعني تصوره بأنه مصلحة مرغوب فيها لا مجرد تصور ذاته سبب لوجود الضرب وفي هذا النوع يكون وجود المفعول له وهو التأديب[1] متأخرًا عن وجود الفعل فإن وجود التأديب متأخر عن وجود الضرب؛ لأن وجود الفعل هنا علة لوجود المفعول له عكس النوع الأول.

الثالث ـ اتحاده بالمعلل به وقتًا أي بأن يكونا مجتمعين في زمن واحد وإن كان وجود المفعول له قد يكون سابقًا على وجود الفعل كما في نحو: «قعدت عن الحرب جبنًا» فإن القعود والجبن يجتمعان في وقت القعود وإن كان وجود الجبن سابقًا على وجود (١٤١/أ) القعود ولا يجوز «تأهبت السفر»[2]؛ لأن التأهب وهو الاستعداد للسفر لا يجتمع مع السفر وإلى هذا الشرط أشار بقوله: **لما اتحدا في الوقت**.

الرابع ـ اتحاده به فاعلاً فلا يجوز «جئتك محبَّتَك إياي» وإليه الإشارة[3] بقوله: **والفاعل**.

الخامس ـ وحكاه المصنف في جمع الجوامع[4] بقيل وعزاه في شرحه لبعض المتأخرين[5] أن يكون قلبيًا كالرغبة ونحوها فلا يجوز «جئتك قراءة للعلم ولا قتلاً للكافر» قال الرضي[6]: وهو منقوض بجواز[7] نحو جئتم إصلاحًا لأمرك وضربته تأديبًا اتفاقًا قال: فإن قال يعني من شرط هذا الشرط هو بتقدير مضاف أي إرادة

---

(١) «التأديب» سقطت من (أ، ب).
(٢) «السفر» سقطت من (جـ).
(٣) في (ب، جـ، د) «إليه أشار».
(٤) «الهمع» (٣/ ١٣١).
(٥) (٣/ ١٣٢).
(٦) في «شرح الكافية» (٢/ ٣٤).
(٧) «الهمع» (٣/ ١٣١).

إصلاح وإرادة تأديب قلت فجوز[١] «جئتك [إكرامك لي[٢]» و«جئتك إكراما لي غدًا» بتقدير المضاف المذكور بل جوز[٣] جئتك][٤] سمنًا ولبنًا. انتهى. ولم يصرح المصنف بهذا الشرط هنا[٥] والظاهر أنه تركه لضعفه ويمكن أن يكون[٦] أشار إليه بالتمثيل بقوله: كجاء هدى: لأن الهدى بمعنى الاهتداء من صفات القلوب قال تعالى: ﴿مَن يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ﴾ (سورة التغابن: ١١). وقوله: مفعولهم: خبر مبتدأ محذوف مقرون[٧] بالفاء والجملة جواب الشرط أي فإن يكن علة... إلخ (١٤٢/أ) فهو مفعولهم وقوله أي له بيان المراد من قوله مفعولهم كما فيه من الإجمال أي هو[٨] مفعولهم المسمى بالمفعول له وقد تلخص أن المفعول له هو المصدر القلبي المعلل لحدث اتحد به وقتًا وفاعلاً وإن مشيت[٩] على طريقة الرضي فاحذف[١٠] القلبي.

المفعول معه

ولما انتهى الكلام على المفعول له شرع في الكلام على المفعول معه وهو كما قال في «جمع الجوامع»[١١]: التالي واو المصاحبة وهذا معنى قوله هنا ومعه ما بعد واو مع

---

(١) في (ب، جـ) «يجوز».
(٢) هذا المثال مدرج من عند المؤلف وليس موجودًا في ثنايا النص المشار إليه في «شرح الكافية» (٣٤/٢).
(٣) في (ب، جـ) «يجوز».
(٤) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (د).
(٥) «هنا» سقطت من (د).
(٦) في (أ، جـ، د) «لا يمكن أنه يكون».
(٧) في (جـ، د) «مقرونًا».
(٨) «هو» سقطت من (جـ).
(٩) في (د) «سبت».
(١٠) في (ب، جـ، د) «احذفت».
(١١) (٢٣٥/٣).

قال في همع الهوامع[(١)] فخرج غير التالي واوًا مما قد يطلق عليه في اللغة مفعولًا معه كالمجرور بمع وبباء المصاحبة كـ «جلست مع زيد» و«بعت الفرس بلجامه» والتالي واو العطف فإن المصاحبة فيه مفهومه من العامل السابق لا من الواو وهنا لا تفهم إلا من الواو[(٢)]. انتهى.

وخرج أيضًا نحو «جاء زيد وعمرو قبله» أو بعده لأن الواو ليست بمعنى مع ونحو «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» بنصب تشرب ونحو «جاء زيد والشمس طالعة» وإن كانت الواو فيهما بمعنى مع إلا أن المراد بالتالي في الحد الاسم التالي بدليل أن الكلام في منصوبات الأسماء والواو إنما دخلت هنا على فعل في الأول وجملة في الثاني.

وقوله: وتلا (١٤٣/أ) فعلا وشبها: ينبغي أن يكون من تمام الحد وإن خالف ذلك صنيعه في جمع الجوامع فيكون المفعول معه: هو الاسم الفضلة التالي لواو[(٣)] بمعنى مع تالية لفعل أو شبهه والمراد بشبه الفعل اسم فيه معناه وحروفه[(٤)] فمثال الفعل «سرت والطريق» والمشبه به[(٥)] «أنا سائر والطريق» واحترز بذلك عن نحو «كل رجل وضيعتُه» بالضاد المعجمة وبعدها مثناة تحتية وعن نحو: «هذا لك وأباك» فإن الواو فيهما وإن كانت بمعنى «مع» إلا أنها ليست تالية لما ذكر فلا يكون ما بعدها مفعولًا معه بل يتعين رفعه في الأول عطفًا على المبتدأ والخبر محذوف وجوبًا أي مقرونان، وأما التركيب الثاني فقال سيبويه: إنه قبيح، قال ابن مالك: أراد أنه ممتنع وقد كثر في كلامه التعبير بالقبيح[(٦)] عن عدم الجواز. انتهى.

---

(١) «همع الهوامع» سقطت من (ب) وفي (جـ، د) «جمع الجوامع».
(٢) «الهمع» (٣/ ٢٣٥).
(٣) في (د) «الواو المعية تالية الفعل».
(٤) «أوضح المسالك» (٢/ ٢٣٩).
(٥) في الأصل «والمشبه له».
(٦) «بالقبيح» سقطت من (جـ).

وهذان المثالان واردان على تعبير[١] المصنف في جمع الجوامع؛ لأنهما يدخلان فيه وليسا منه فيكون غير مانع.

وفي قوله: **وتلا فعلاً وشبها**: إشارة خفية إلى أن[٢] العامل في المفعول معه هو ذلك الفعل أو شبهه؛ لأن الأصل في العمل للفعل وما شابهه وهذا هو الصحيح خلافًا للجرجاني في قوله: أنه الواو[٣]، وللزجاج[٤] في قوله (١٤٤/أ): أنه فعل مضمر.

وقوله: **ولا يقاس على مذهب**: أشار به إلى أنه اختلف في هذا الباب هل هو مقيس أم[٥] لا؟ فذهب بعض النحويين إلى أنه يقصر[٦] فيه على السماع قال ابن مالك، والصحيح استعمال القياس فيه على الشروط المذكورة واختار ابن عصفور عدم القياس وعبارة التسهيل في كون هذا الباب مقيسًا[٧] بخلاف[٨].

(١) في (ب، جـ، د) «تعريف».
(٢) «أن» سقطت من الأصل.
(٣) انظر «شرح التسهيل» (٢/ ٢٥٠).
(٤) المصدر نفسه (٢/٢٤٩).
(٥) في (ب، جـ، د) «أولاد».
(٦) في (ب، جـ، د) «يقتصر».
(٧) في (ب، جـ، د) «مقيسًا».
(٨) ينظر «أوضح المسالك» (٢/ ٢٤٣-٢٤٥).

الحـــال[1]

(ص) والحال وصف يبين ما انبهما
من هيئة ثم نكرة حُتما
بعكس ذيه ولم يكن لزما

كجاء زيد مشيًا وقد عملا الفعل أو شبهه كليت أولى[2] يا رب

(ش) المنصوب السادس الحال ويذكر ويؤنث وهو وصف[3] ....

(١) هذا العنوان زيادة في الأصل.
(٢) في البيت «ولا» وفي الشرح «أولى» فثبتناه لأنه الصواب.
(٣) الوصف ما صيغ من المصدر ليدل على متصف وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة. وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل «الأشموني» (٢/ ٧١٥).
وقد تقع الحال جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل:
احدها ـ أن تدل على تشبيه نحو «كر زيد أسدًا» أي شجاعًا و«بدت الجارية قمرًا» و«تثنت غصنًا» أي مضيئة ومعتدلة.
والثانية ـ أن تدل على مفاعلة نحو «بعته يدًا بيد» أي متقابضين. «وكلمته فاه إلى في» أي متشافهين.
والثالثة ـ أن تدل على ترتيب نحو «ادخلوا رجلاً رجلاً» أي مترتبين.
ـ وتقع جامدة غير مؤولة في سبع مسائل:
١ ـ أن تكون موصوفة نحو: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ (سورة يوسف: ٢). وقوله: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ (سورة مريم: ١٧). وتسمى حالاً موطئة.
٢ ـ أن تكون دالة على سعر نحو «بعته مدًا بكذا».
٣ ـ أن تكون دالة على عدد نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ (سورة الأعراف: ١٤٢).
٤ ـ أن تكون دالة على طور واقع فيه تفضيل نحو «هذا بُسرًا أطيب منه رطبًا».
٥ ـ أن تكون نوعًا لصاحبها نحو «هذا مالك ذهبًا». =

فضلة[١] مذكور لبيان الهيئة وهذا معنى قوله الحال وصف يبين ما انبهما من هيئة ويعلم أنه فضلة من السياق؛ لأن المنصوبات كلها فضلات.

وقوله: **يُبين**: مضارع أبَانَ وأصل أبَانَ أَبْيَنَ كأَكْـرَمَ نقلت [حركة بائه إلى الساكن الصحيح قبلهـا وقلبت (ألفًا وأصل المضارع يُبْيِنُ كـ «يُكْرِمُ»)[٢] نقلت كسرة الياء أيضًا إلى الساكن الصحيح قبلها وقلبت][٣] لينا وخرج بالوصف نحو القـهقرى في قولك: «رجع زيد القهقرى» فإنه وإن بين هيئة الرجوع إلا أنه مصدر[٤] لا وصف، وبالفضلة الخبـر في «زيد ضاحك» وبمذكور لبيـان الهيئـة التمييـز في نحو: «لله (١٤٥/أ) دره فارسًا» والنعت في نحو «جاءني رجل»[٥] راكب فإنهما وإن بينا الهـيئة فليس المقصود منهما بالذات ذلك بل هو عارض فإن المقصود من الأول بيان الذات وهو المتعجب منه ومن الثاني تخصيص المنعوت بالنعت.

= ٦ ـ أن تكون فرعًـا لصاحـبها نحـو «هذا حديدك خـاتمًا» ونحو: ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ (سورة الأعراف: ٧٤).

٧ ـ أن تكون أصلاً لـصاحـبها نحـو «هذا خاتمك حـديدًا» ونحو: ﴿أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ (سورة الإسراء: ٦١). «أوضح المسالك» (٢/ ٢٩٦-٢٩٩).

(١) المراد بالفضلة مـا يستغنـى عنه من حيث هو هو، وقد يجب ذكـره لعارض كونه سـادًا مسد عـمدة كضربي العبد مسيئًا أو لتوقف المعنى عليه كقوله:

إنما الميت من يعـيش كـئـيـبًـا ... كـاسـفًـا باله قليل الرجـاء

«الأشموني» (٢/ ٧١٥، ٧١٦).

(٢) العبارة بين المعقوفتين سقطت من الأصل.

(٣) من قوله «ألفًا» إلى قوله «وقلبت» سقطت من (د).

(٤) وقد جاءت مصادر أحوالاً بقلة في المعـارف كـ «جاء وحده» و«أرسلها العراك» وبكثرة في النكرات كـ «طلع بغتة» و«قتلته صبرًا» وذلك على التأويل بالوصف أي مبـاغتة ومصبورًا أي محبوسًا، ولا ينقاس عليه مطلقًا «أوضح المسـالك» (٢/ ٣٠٥-٣٠٨).

(٥) في (ب، جـ، د) «جاء».

وقوله: ثم نكرة حتما؛ ثم للترتيب في مجرد الذكر ونكر كـ «قُفْل»: مبتدأ وجملة حتما خبره وفعلها مبني للمفعول مأخوذ من الحتم بالحاء المهملة والمثناة الفوقية[١] وهو إيجاب القضاء[٢] والمراد أن الحال يتحتم ويجب أن تكون[٣] نكرة ولا يجوز فيها التعريف حتى إنها إن وقعت بلفظ المعرفة أولت بنكرة نحو قولهم «جاء وحده» أي منفرداً أو ادخلوا الأول فالأول أي مترتبين و«رجع عوده على بدئه»[٤] أي عائداً[٥] ويجوز أن تكون على بدئه متعلقًا بعوده ويجوز أن يتعلق بـ «رجع» وكقولهم «جاؤا الجماء الغفير»[٦] أي جميعًا و«جاؤا قضهم بقضيضهم»[٧] أي كافة والقض بالقاف والضاد المعجمة الكسر، ومعنى قضهم بقضيضهم كاسرهم مع مكسورهم[٨] فالمصدر بمعنى اسم الفاعل وفعيل بمعنى مفعول. وإنما لزم تنكير الحال إما لأن الأصل في الأشياء[٩] التنكير والحال مستغنية عن التعريف فلو وقع كان (١٤٦/أ) ضائعًا وإما لأن الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فلزم تنكيرها إذا كان صاحبها منصوبًا كـ

---

(١) في (جـ، د) «من الفوقية».

(٢) «اللسان» (٣/ ٤٣) «حتم».

(٣) في (أ، جـ) «يكون».

(٤) في جميع النسخ «على يديه» وما أثبتناه من «شرح الكافية» (٢/ ٥٤) وهو أيضًا في «الكتاب» (١/ ٣٩١، ٣٩٥).

(٥) والمعنى أي أنه رجع كما جاء قال هذا سيبويه «الكتاب» (١/ ٣٩١).

(٦) الجماء: اسم والغفير: نعت له وهو في المعنى بمنزلة قولك الجم الكثير؛ لأنه يراد به الكثرة والغفير يراد به أنهم قد غطوا الأرض من كثرتهم من قولنا غفرت الشيء إذا غطيته ومنه المغفر الذي يوضع على الرأس «ابن يعيش» (٢/ ٦٣).

(٧) «مجمع الأمثال» (١/ ١٦١) برقم (٨٤٠).

(٨) القض: الحصى والقضيض ما تكسر منه ودق وقضهم بقضيضهم: أي بأجمعهم «اللسان» (١١/ ٢٠٥) (قضض) وفي القاموس: القض: الحصى الصغار والقضيض الكبار أي جاؤا بالكبير والصغير (١/ ٨٨٢).

(٩) في (ب، جـ، د) «أصل الأشياء».

«رأيت زيدًا العاقل» لئلا يتوهم أنها نعت وحمل غير المنصوب عليه وإما لأنها خبر في المعنى والأصل في الخبر التنكير ولا داعي للعدول[١] عنه.

وإما لأنها ملازمة للفضلية فاستحقت التخفيف[٢] بلزوم التنكير.

وقوله: بعكس ذيه ولم يكن لزما وذي[٣]: من قوله ذيه بمعنى صاحب وإضافته للضمير كما ارتكبه المصنف جائز على مذهب المبرد وإن كان خلاف المشهور والمعنى أن صاحب الحال على العكس منها فيشترط أن يكون معرفة إلا أن ذلك غالب فيه لا لازم فإنه قد يقع نكرة بمسوغ كأن يتقدم عليه الحال نحو في الدار جالسًا رجل وقوله:

٤٧ـ لمية موحشًا طلل[٤]

وكأن يتخصص بالوصف كقراءة بعضهم: ﴿ولَمَّا جاءَهُمْ كِتابٌ مِنْ عِندِ اللهِ مُصَدِّقًا﴾ (سورة البقرة: ٨٩).[٥] أو بالإضافة[٦] نحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾ (سورة فصلت: ١٠).

---

(١) في (ب، جـ، د) «إلى العدول».

(٢) في الأصل «التحقيق».

(٣) في (ب، جـ، د) «ذي».

(٤) هذا البيت من مجزوء الوافر وهو من كلام كثير عزة وتكملته:

يلوح كأنه خلل

ـ وهو في «الشذور» (٤٩) برقم (٧)، و«المغني» (١/ ١٠٠) برقم (١٢٥)، و«أوضح المسالك» (٢/ ٣١٠) برقم (٢٦٦)، وأنشد صدره «الأشموني» (٢/ ٧٢٣) برقم (٣٦٣).

ـ «والشاهد» «موحشًا طلل» فموحشًا حال من طلل وهو نكرة وإنما جاز ذلك لتأخره عن الحال.

(٥) قال الزمخشري: وقرئ «مصدقًا» على الحال فإن قلت: كيف جاز نصبها عن النكرة؟ قلت: إذا وصف النكرة تخصص فصح انتصاب الحال عنه وقد وصف كتاب بقوله: (من عند الله) «الكشاف» (١/ ٨١) وبهذا قال الفخر الرازي في تفسيره (٢/ ١٩٥) وغيرهما من المفسرين.

(٦) «سواء» حال من «أربعة» وهي مضافة.

وبالعمل نحو «عجبت من ضرب أخوك[١] شديدًا» أو كأن يسبق بنفي نحو ﴿ وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ﴾ (سورة الحجر: ٤). أو بنهي نحو:

٤٨ ـ لا يركنن أحد إلى الإحجام   يوم الوغى متخوفًا لحمام[٢]

وقد يكون نكرة لغير[٣] مسوغ (١٤٧/أ) كقولهم «عليه مائة بيضًا»[٤] وفي الحديث: «وصلى رجال قيامًا»[٥]، وإنما كان الغالب على صاحب الحال التعريف[٦]؛ لأنه لو كان نكرة لكان التشاغل[٧] بتعريف ذاته أولى من ذكر حاله أو لأنه من حيث المعنى مبتدأ مخبراً عنه بالحال والأصل في المبتدأ التعريف.

وقوله: كجاء زيد مشيًا: مثال للمسألة يشتمل[٨] على تنكير الحال وتعريف صاحبها.

وقوله: وقد عملا .. إلخ (القفل): أراد به أن العامل في الحال أحد ثلاثة أمور:

---

(١) هكذا في «الأصل» (جـ، د) وفي (ب) «من ضرب أبيك أخوك شديدًا» والذي اخترناه موافقٌ لمثال ابن هشام في أوضحه (٢/ ٣١٤)، و«الأشموني» (٢/ ٧٢٥).

(٢) هذا البيت من الكامل وهو لأبي نعامة قطرب بن الفجاءة الخارجي وهو في «أوضح المسالك» (٢/ ٣١٤) برقم (٢٧١)، و«شفاء العليل» (٢/ ٥٢٦) برقم (٧٢١)، و«الهمع» (٤/ ٢١) برقم (٩٣٢)، و«ابن عقيل» (١/ ٤٩٢) برقم (١٨٦)، و«الدرر» (٤/ ٥) برقم (٩٣٢) والشاهد فيه قوله «متخوفًا» فإنه حال وصاحبه قوله «أحد» وهو نكرة والذي سوغ مجيء الحال من النكرة وقوع هذه النكرة بعد النفي الذي هو شبيه بالنفي (عدة السالك تحت هذا الشاهد).

(٣) في (ب، جـ، د) «وبغير».

(٤) هذا مثال رواه سيبويه عن العرب «الكتاب» (٢/ ١١٢).

(٥) الحديث في البخاري مع «الفتح» (٣/ ٧٧) برقم (٦٨٨) بلفظ: «وصلى وراءه قوم قيامًا».

(٦) في (ب، جـ، د) «التعريف الحال».

(٧) في (جـ، د) «الشاغل».

(٨) في (ب، جـ، د) «مشتمل».

الأول ـ الفعل كـ «جاء» في مثاله وهذا معنى قـوله وقد عملا الفعل أي في الحال لدلالة الكلام عليه.

الثاني ـ ما يعمل عمل الفعل من الأمور المشاركـة له في بنيته كالمصدر المقدر بأن والفعل وكاسم الفاعل واسم المفعول (٥٩ظ/ جـ) والصفة المشبهة نحو «يعجبني ضرب زيد اللص مكتوفًا» أي «أن يـضرب زيد اللص مكتوفًا» ونحو «زيد ضـارب عمرًا» و «عمرو مضروب جـالسًا» و«بكر حسن الوجه جالسًا» وما أشـبه ذلك وهذا معنى قوله أو شبهه.

الثالث ـ ما فيه معنى الفعل وهو ما يؤول بالفعل وليس من بنيته وهذا هو المسمى بالعامل المعنوي كـحرف (٨٤ظ/ د) التمني واسم الإشارة والنداء نحـو: «ليتك عندنا قائمـًا» فقـائمًا (٧٤و/ أ) حال من اسم ليت وعـامله ليت لأنها بمعنـى أتمنى، ونحو: «أولئك الزيدون قائمـين» فقائمين حـال من الزيدين والعامل فيـه أولئك؛ لأنه بمعنى أشير ومنه قوله تعالى: ﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً ﴾(سورة النمل: ٥٢). ونحو «يا ربنا منعمًا» حال من رب وعامله حرف النداء؛ لأنه في معنى أدعوا وأشار المصنف إلى هذا القسم بقوله: **كليت أولى يا رب**. والكاف في قوله: **كليت** للتشبيه في إفادة الحكم لا للتمثيل والجار والمجـرور معطوف على ما قـبله بإسقـاط حرف العطف وأولى[1]: اسم إشارة وهو[2] ويا رب معطوفـان على ليت بإسقاط حرف العطف أيضـًا وكأنه[3] قال: وقد عمل في الحال الفعل أو شبـهه أو كان مثل ليت أو أولى أو حرف النداء الداخل على يا رب في كونه مضمنًا معنى الفعل دون حـروفه ومن العامل المعنوي ها التنبيه نحو:

---

(١) في (جـ، د) «أولاً».
(٢) في (جـ، د) «فهو».
(٣) في (جـ، د) «كأنه».

«ها أنا[(١)] زيد قائمًا» عند من يجوز[(٢)] دخول ها التنبيه على غير اسم الإشارة وقد[(٣)] اختلفوا في نحو «هذا زيد قائمًا» هل العامل في الحال اسم الإشارة أو ها التنبيه فعلى الأول يجوز «ها قائمًا ذا زيد» لأن الحال لا يجوز تقديمها على عاملها المعنوي وعلى الثاني يجوز ومن العامل المعنوي أيضًا الظرف والجار (١٤٨/أ) والمجرور المستقران[(٤)] على القول بأنهما بعد حذف متعلقهما صارا عاملين بأنفسهما ومنه أيضًا كأنَّ المشددة نحو قوله:

٤٩- كأن قلوب الطير رطبًا ويابسًا لدى وكرها العناب والحشف البالي[(٥)]

لأنه في معنى أشبه ومنه أيضًا كاف التشبيه ظاهرة كانت نحو «زيد كعمرو راكبًا» أو محذوفة نحو «زيد عمرو مقبلاً» ومنه أيضًا المنسوب نحو: «أنا قرشيٌّ مفتخرًا» واسم الفعل نحو «عليك زيدًا راكبًا».

وأما الاستفهام والنفي فلا يعملان في الحال، قال أبو علي: لأنها لا تشبه الفعل لفظًا[(٦)] ويقصد الرضي[(٧)] باسم الإشارة والتشبيه وكاف التشبيه فإنها لا تشبه الفعل لفظًا ومع ذلك تعمل في الحال وبنحو إن المشددة مكسورة ومفتوحة فإنها تشبه الفعل لفظًا ومع ذلك لا تعمل في الحال قال: والأولى أن يحال ذلك على استعمالها دون تعليل.

(١) في (ب، جـ، د) «ها يا زيد».
(٢) «من يجوز» سقطت من (د).
(٣) «قد» سقطت من الأصل.
(٤) في الأصل «المستقرين».
(٥) هذا البيت من الطويل وهو من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي وهو في «أوضح المسالك» (٢/ ٣٢٩) برقم (٢٧٤)، و«المغني» (١/ ٢٤٤) برقم (٣٦٥).
(٦) في (د) «لا تشبه لفظًا الفعل».
(٧) «شرح الكافية» (٢/ ٥٤).

التمييـــز[١]

(ص) فــإن يبين ذاتا ونحــو عــدد
مميــز مــا منكرًا وجُـمـد
ونسـبـةٌ شـرحـهـا بذاك ورد

يجيء من فــاعل وقــد نقــلا وغــيــره وامــتناع إن جــزلا اقرب

(ش) السابع من المنصوبات التميز ويقال له المميز والتبيين والمبين والتفسير والمفسر وهو اسم نكرة مـبين لإبهام ذات أو نسـبة[٢] فخـرج نحو: «وجهَـه» من «زيد حسن (١٥٠/أ) وجهـه» - بالنصب - وإن بين ضمـير حسن - لأنه مـعرفة بخـلاف «حَسُنَ وجهًـا»، وخرج أيضًا اسم «لا» نحـو: «لا رجل في الدار» وثاني مفعـولي استغـفر نحو[٣]:

٥٠- أســـتــغــفــر الله ذنبـــــا[٤]

(١) هذا العنوان في هامش المخطوطة الأصل.
(٢) في (جـ) «ذاتًا ونسبته والنسبة» أي نسبة حاصله في جملة أو شبه جملة (شرح الكافية ٢/ ١٠٠).
(٣) «استغفر نحو» سقطت من الأصل.
(٤) هذا جزء من بيت من البسيط ولم أقف له على قائل معين والبيت بأكمله:
استـغـفـر الله ذنبًا لست محـصيـه رب العـبـاد إليـه الوجـه والعـمـل
- وهو في «الكتاب» (١/ ٣٧) و«الخزانة» (١/ ٤٨٦) و«أوضح المسالك» (٢/ ٣٦٢) برقم (٢٨٣) و«الهمع» (٥/ ١٧) برقم (١٣٩٩) و«الأشموني» (٢/ ٧٥٤) برقم (٣٩٣) و«شرح التسهيل» (٢/ ٣٧٩) و«التصريح» (١/ ٣٩٤).

وإن كانتا نكرتين لأنهما ليستا لبيان شيء وخرج أيضًا الحال نحو «جاء زيد راكبًا» وإن كان[(١)] نكرة مبينًا لأنه مبين للهيئة كما سبق لا للذات ولا للنسبة وشمل الحد ما كان مميزًا[(٢)] للذات نحو: «عندي رطل زيتًا» و«قفيز برًا» وما كان مميزًا للنسبة نحو «تصبب زيد عرقًا»[(٣)] وهذا التعريف يستفاد من مجموع قوله: **فإن يبين ذاتًا**، وقوله: **جاء منكرًا**.

وقوله: **ونسبةً شرحها بذاك ورد**: فقوله يُبَينُ ومضارع بيَّن بتشديد الياء وفاعله ضمير عائد على المبين المفهوم من قوله في البيت السابق يبين ما انبهما لا بقيد[(٤)] كونه وصفًا (ومفعولات في هذا الجزء سالم على الأصل)[(٥)].

وقوله: **مميز**: خبر مبتدأ محذوف مقرون بالفاء والجملة جواب الشرط.

وقوله: **جاء منكرًا**: جملة حالية ويتعين فيه قصر جاء للضرورة ويقدر قد لأن الجملة الحالية[(٦)] إذا كان فعلها ماضيًا مثبتًا[(٧)] وجب اقترانه بقد ظاهرة أو مقدرة وتقدير كلامه فإن يبين هو أي المبين ذاتًا فهو مميز حال كونه قد جاء منكرًا وورد شرح النسبة أيضًا بذاك أي بذاك المميز لكن لا يقيد كونه (١٥١/أ) مميزًا للذات.

وقوله: **ونحو عدد عطف على ذاتًا**: وهو من باب عطف الأخص على الأعم لأن التمييز المميز للذات ينقسم باعتبار الذات المبهمة إلى ثلاثة أنواع إذ تلك الذات المبهمة

---

(١) «وإن كان» سقطت من (جـ).
(٢) في النسخ «مميز» والصواب ما أثبتناه لأنه خبر «كان».
(٣) هذا المثال على تمييز النسبة أي نسبة تصبب العرق إلى زيد.
(٤) في (جـ) «لا يفيد».
(٥) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (أ، د).
(٦) «الحالية» سقطت من (د).
(٧) في الأصل «مبنيًا».

إما عدد كـ ﴿أحد عشر كوكبا﴾ (سورة يوسف:٤). وإما فرع التمييز نحو: «خاتمًا حديدًا»[١] و«باب ساجًا»[٢] وإما مقدرًا[٣] وستعرفه، وعلى هذا فلو قال كنحو عدد لتكون[٤] الكاف مشعرة باندراج العددي (في[٥] مميزات الذات وبالتقسيم إلى العددي)[٦] وغيره لكان أحسن والمراد بالمقدار في هذا الباب ما يعرف به قدر الأشياء وهو قسمان: موضوع لتقدير[٧] تواطأ عليه الناس واشتهر بينهم كالذراع والفدان[٨] في المسموحات وكالقفيز[٩] والمد والصاع في المكيلات وكالرطل والمن[١٠] والقنطار في الموزونات تقول عندي فدان أرضًا[١١] وقفيز حنطة ورطل زيتًا ونحو ذلك وغير موضوع للتقدير نحو ﴿مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا﴾ (سورة آل عمران:٩١). ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (سورة الزلزلة :٧). ﴿ولو جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ (سورة الكهف:١٠٩).

ونحو: «نحي[١٢] سمنًا» وما أشبه ذلك وقد يختص الأول باسم المقدار ويسمى هذا شبه المقدار وهو حسن.

---

(١) في (د) «أو».
(٢) الخاتم فرع عن الحديد والباب فرع عن الساج.
(٣) في النسخ «مقدرًا» وما أثبتناه مناسب للسياق.
(٤) في الأصل «لكون».
(٥) في (د) «إلى».
(٦) العبارة بين المعقوفتين سقطت من الأصل.
(٧) في الأصل «بتقدير».
(٨) في (جـ، د) «كالذراع والوزن» والفدان المزرعة (اللسان ١٠/ ٢٠٤) (فدن).
(٩) القفيز: من المكيال معروف وهو ثمانية مكاكيك عند أهل العراق وهو من الأرض قدر مائة وأربعة وأربعين ذراعًا وقيل هو مكيال تتواضع الناس عليه «اللسان» ١١/ ٢٥٥) (قفز).
(١٠) المن: مقدار رطل «اللسان» (٥/ ٢٣٨).
(١١) في الأصل «أيضًا».
(١٢) النحي عند العرب: الزق الذي تجعل فيه السمن خاصة (اللسان ١٤/ ٧٨) (نحا).

وقوله: **وجمد**: أراد به أن التمييز حقه أن[١] يكون جامدًا كالأمثلة السابقة لكونه مبينًا للذوات وقد يجيء مشتقًا نحو «لله دره فارسًا».

وقوله: **يجيء من فاعل وقد نقلا** (١٥٢/أ) **وغيره**: أراد به أن مميز النسبة يكون تارة منقولاً من الفاعل نحو «طاب زيد نفسًا» وقوله تعالى ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ (سورة مريم:٤). الأصل طابت نفس زيد واشتعل شيب الرأس وتارة منقولاً من غيره كالمفعول في نحو ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ (سورة القمر:١٢). أصله فجرنا عيون الأرض وكالمبتدأ نحو ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ (سورة الكهف:٣٤). أصله مالي أكثر من مالك، فقوله من فاعل متعلق بقوله وقد نقلا والجملة حالية والتقدير يجيء مميز النسبة والحال إنه قد نقلا من فاعل وغيره أي من فاعل تارة ومن غيره أخرى.

وقوله: **وامتناع أن جَزْلًا أقرب**: لم أقف لقوله جزلاً على ضبط وإنما رأيته فيما وقفت عليه من النسخ على هذه الصورة وغاية ما ظهر لي فيه أنه بالجيم والزاي ككثر وزنًا ومعنى ومنه المال الجزيل أي الكثير ويكون المراد أن التمييز لا يجوز أن يكون كثيرًا يعني[٢] لا يتعدد بخلاف الحال فإنها[٣] لشبهها بالخبر يجوز تعددها نحو قوله:

٥١ـ علي إذا ما زرت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيًا[٤]

قال في المغني[٥] وكذلك كان خطأ قول بعضهم في:

---

(١) «حقه أن» سقطت من الأصل.

(٢) في (جـ) «معنى».

(٣) في الأصل «وإنها».

(٤) البيت من الطويل وينسب لمجنون ليلى وهو في «أوضح المسالك» (٢/ ٣٣٥) برقم (٢٨٦) و«المغني» (٢/ ٥٣٣) برقم (٧٠٣).

(٥) (٢/ ٥٣٣).

٥٢ـ تبـارك رحـمـانًا رحـيـمًـا ومـوئلا[1]

إنهما تمييزان. انتهى.

والفرق بينهما والله أعلم أن التمييز لما كان (١٥٣/أ) مبـينًا للذات لم يتعدد لأن الذات الواحدة لا يمكـن أن تبين بأمور متـعددة مـختلفة فـلا تقول: «عندك عـشرون درهمًا عبدًا» لأن ذلك يقـتضي أن يكون العشرون كلها دراهم وكلها عـبيد أيضًا وهو باطل وهذا بخلاف الحال فإنها لما كانت مبينة للهيئة والشيء الواحد يجوز أن يكون له هيئات متعددة يتصف[2] بها كلها معًا جاز فيه التـعدد تقول: «جاء زيد راكبًا ضاحكًا فرحًـا» إلى غير ذلك وظاهر قـول المصنف أقرب إن[3] حمل على[4] ما ذكرناه أن في المسألة قولاً آخر بالجواز وأنه قريب ولم أقف عليه لا يقال إذا كان المقدار مخلطًا[5] من جنسين فـقد اختلف فـيه فـقال الفـراء: تقول «عندي رطل سـمنًا عسـلاً» ولا يجوز العطف، وقيل: يتعين العطف فتقول سـمنًا وعسلاً [وقيل: يجوز الوجهان وعلى كل تقدير فقد تعدد التـمييز إما مع العطف أو بدونه][6]؛ لأنا نقول: قد علل القول الأول بأن الرطل ليس سمنًا وَحْدَه وعسـلاً وحده وإنما هو مجموعهما فجـعل سمنًا وعسلاً اسمًـا واحدًا على حـد قولهم «الرمان حـلو حامض» أي مز وعلل الثـاني بأن الواو

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل وصدره:

بـدأت ببـســم الله في الـنـظـم أولاً

ـ وهو أول بيت من منظومـة الشاطبي في القـراءات (سراج القـاري (٤) وفي المغني (٢/ ٥٣٣) برقم «٧٠٤»).

(٢) في (د) «متصفة».

(٣) «إن» سقطت من (د).

(٤) «على» سقطت من (جـ).

(٥) في (ب) «مختلطًا» وسقطت من (جـ، د).

(٦) العبارة بين المعقوفتين سقطت من الأصل.

الجامعة لتصير ما قبلها وما بعدها بمنزلة شيء واحد ألا ترى أنك تقول: «هذان زيد وعمرو» فصيرت الواو الجامعة زيدًا وعمرًا خبرًا واحدًا عن «هذان» ولا يمكن أن يقال أن كلاً منهما خبر على حدته وكذلك تقول: «زيد وعمرو قائمان» (١٥٤/أ) فيكون المعطوفان مبتدأ واحداً لأنه قد أخبر عنهما بخبر واحد ويظهر لك من هذين التعليلين أن التمييز[(١)] في هذه المسألة وإن تعدد لفظه فليس من باب تعدد التمييز في شيء لأنهما من حيث المعنى تمييز واحد لأن كلا منهما لا يستقل بخلاف نحو: «جاء زيد راكبًا ضاحكًا» فإن كل واحد منهما حال مستقلة والكلام إنما هو في مثل هذا التعدد والله أعلم.

(١) «أن التمييز» سقطت من (د).

(ص)

واثنين فانصب بظن خال وجد
وفعل علم والظن حيث ورد
وفعل صيرورة فليس يُرد

وانصب بإلا مستثنياتك لا في النفي أو شبهه فخذ بدلا أنجب

ظن وأخواتها

(ش) تعرض في هذا البيت للثامن من المنصوبات وفي قفله لتاسعها فالثامن مفعولاً الأفعال الناسخة وهي التي تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها فتنصبهما على أنهما مفعولان لها وهي قسمان: أفعال قلوب[1]، وأفعال تصيير، أما[2] الأول فمنها ظن وترد غالبًا لإفادة رجحان الخبر كقوله:

٥٣ـ ظننتك إذ شبت لظى الحرب صاليًا فعردت فيمن كان عنها معرداً[3]

وقد ترد بمعنى اليقين نحو: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ (سورة البقرة:٤٦). ومنه خال وهي مثل ظن فمن إفادتها الرجحان كقوله:

---

(١) قال ابن هشام: وإنما قيل لها ذلك؛ لأن معانيها قائمة بالقلب «أوضح المسالك» (٢/ ٣٠) وقال الأشموني سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب (٢/ ٤٨٥).

(٢) في (ب، جـ، د) «فأما».

(٣) البيت من الطويل ولم يعرف قائله وهو في «أوضح المسالك» (٢/ ٤٢) برقم (١٧٧) و«شرح التصريح» (١/ ٢٤٩) و«الأشموني» (٢/ ٤٨٧) برقم (٢٣٥) وفي «شفاء العليل» (١/ ٣٩٤) برقم (٥٤٧) ومعنى «شبت» استعرت وتوقدت «ولظى الحرب» نارها وأوارها و«صاليًا» داخلاً في حومتها «عردت» أحجمت وفررت؛ لأن التعريد: الفرار..

٥٤- أخالك[(١)] إذ لم يغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع من الوجد[(٢)] (٥٥

ومن إفادتها اليقين قوله:

ما خلتني[(٣)] زلت بعدكم ضمناً[(٤)]

أي زمنًا مبتلى ومنها «وجد» وهي لإفادة اليقين نحو: ﴿تجدوه عند الله هو خيرا﴾ (سورة المزمل: ٢٠). وقد أشار المصنف إلى هذه الثلاثة بقوله: واثنين فانصب بخال ظن وجد: أي انصب مفعولين اثنين بظن وخلا ووجد فاثنين مفعول بانصب وخال ووجد معطوفان على ظن بإسقاط حرف العطف ومراده باثنين أصلهما المبتدأ والخبر.

وقوله: وفعل علم والظن حين ورد: أشار به إلى ضبط أفعال الباب بضابط عام كلي[(٥)] لجميع أفعاله بعد النص على بعضها بخصوصه.

وقوله: وفعل صيرورة: عطفًا على قوله: بظن وعلم: مجرور بالإضافة.

وقوله: والظن: معطوف على عِلْم والمعنى: وانصب بفعل العلم أي الفعل الدال على اليقين وفعل الظن وهو الدال على الرجحان حيث ورد أحد[(٦)]. المفعولين

(١) في (د) «أظنك».

(٢) البيت من الطويل ولم يعرف قائله وهو في «أوضح المسالك» (٢/ ٤٥) برقم (١٨٠) و«شفاء العليل» (١/ ٣٩٤) برقم (٥٤٩) و«الأشموني» (٢/ ٤٨٦) برقم (٢٣٢) و«الهمع» (٢/ ٨٥٤) برقم (٥٨٤).

(٣) في (جـ) «فاخلتني».

(٤) هذا صدر بيت من المنسرح وعجزه:

أشكوا إليكم حموة الألم

ولم يعرف له قائل وهو في «أوضح المسالك» (٢/ ٤٧) برقم (١٨١) و«شرح التصريح» (١/ ٢٤٩) و«شفاء العليل» (١/ ٣٠٦) برقم (٣٤١).

(٥) من الأصل «كل».

(٦) في (أ، ب) «أحدهما».

اللذين[١]. أصلهما المبتدأ والخبر فهذا هو الضابط الكلي للباب ويندرج فيه أنواعه الأربعة وهي ما يفيد اليقين وما يفيد الرجحان واندراجهما في الضابط واضح وما يفيدهما في حالتين معًا سواء كان رجحان في الأول أم في الثاني؛ لأنه حال إفادته اليقين مندرج في ما يفيده وحال إفادته الرجحان مندرج[٢] فيما يفيده فمما يفيد اليقين وجد المتقدم وألفى (١٥٦/أ) وتعلم بمعنى علم ودرى كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ﴾ (سورة الصافات: ٦٩). وقوله:

٥٦ـ تعلم شفاء النفس قهر عدوها[٣]

أي اعلم أن شفاء النفس قهر عدوها وقوله:

٥٧ـ دريت الوفي العهد ياعرو فاغتبط[٤]

والأكثر في تعلم وقوعه على أن المشددة المفتوحة وصلتها نحو قوله:

---

(١) في (جـ) «اللذان».

(٢) «مندرج» سقطت من الأصل.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه:

فبالغ بلطف من التحيل والمكر

وهو لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر وهو في: «أوضح المسالك» (٢/ ٣١) برقم (١٦٩) و«المغني» (٢/ ٦٨٢) برقم (٨٣٧) و«ابن عقيل» (١/ ٣٣٠) برقم (١٢٠) و«شفاء العليل» (١/ ٣٩٣) برقم (٥٤٦) و«الأشموني» (٢/ ٤٩١) برقم (٢٤٣) و«الهمع» (٢/ ٢١٥) برقم (٥٨٢).

(٤) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه:

فإن اغتبطًا بالوفاء حميد

ـ ولم يعرف قائله وهو في: «أوضح المسالك» (٢/ ٣٣) برقم (١٧١) و«شذور الذهب» (٣٧١) برقم (١٨١) و«شفاء العليل» (١/ ٣٩٣) برقم (٥٤٥) و«الأشموني» (٢/ ٤٩٠) برقم (٢٤١) و«الهمع» (٢/ ٢١٤) برقم (٥٨١) و«الدرر» (٢/ ٢٤٥) برقم (٥٨١).

٥٨ـ فـقـلت(١) تعلـم ان للـصـيـد غـرة(٢)

أي اعلم ذلك وفي درى أن يتعـدى بالياء نحو: «دريت بزيـد» فـإذا دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه نحو: ﴿ولا أدْراكُم به﴾ (سورة يونس:١٦). ومما يفيد الرجحان جعل وحجـا وعد وهب وزعم نحو: ﴿وجعلُوا المَلائكة الذين هُمْ عبادُ الرَّحمن إناثا﴾ (سورة الزخرف:١٩).

وقوله: ٥٩ـ قـد كنت أحـجـوا أبا عـمـرو أخـاثـقـةٍ(٣)

وقوله: ٦٠ـ ولا تعـد المولـى شـريكـك في الغنـى(٤)

وقوله: ٦١ـ وإلا فـهـبـني أمـرًا هـالكًـا(٥)

---

(١) فقلت سقطت من (جـ).

(٢) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه:

وإلا تضـيـعـهـا فـإنك قـاتله

ـ وهو لزهير بن أبي سلمى وهو في: أوضح المسالك (٢/ ٣٢) برقم (١٧٠)، والأشموني (٢/ ٤٩٢) برقم (٢٤٤)، والغرة الغـفلة والمعنى أن الشاعـر يوصي ابنه بأن للصيد غـفلة فإن لم تضيع وصـيتي وطلبت غرته فإنك قاتله.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط وعجزه:

حـتى ألمت بنا يومًـا ملمـات

ـ وهو لتميم بن قـبل وهو في: أوضح المسالك (٢/ ٣٥) برقم (١٧٢)، وشذور الذهب (٣٦٩) برقم (١٧٨)، وابن عـقـيل (١/ ٣٣٦) برقم (١٢٥)، وشـفـاء العليل (١/ ٣٩٠) برقم (٥٣٧)، والهـمع (٢/ ٢١٠) برقم (٥٧١)، والدرر (٢/ ٣٣٧).

(٤) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه:

ولكنما المولى شريكك في العدم

ـ وهو للنعمان بن بشير الأنصاري ﷺ وهو في: أوضح المسالك (٢/ ٣٦) برقم (١٧٣)، وابن عقيل (١/ ٣٣٥) برقم (١٢٤)، وشفـاء العليل (١/ ٣٩١) برقم (٥٣٩)، والهمع (٢/ ٢١٠) برقم (٥٧٢)، والدرر (٢/ ٢٣٨) برقم (٥٧٢).

(٥) هذا عجز بيت من المتقارب وصدره:

فـقـلت اجـرني أبا خـالد

=

وقوله: ٦٢ ـ زعمتني شيخًا ولست بشيخ[(١)]

والأكثر من هذا أن تدخل[(٢)] على «أن» المخففة أو المثقلة نحو: ﴿زعم الذين كفروا أن لّن يُبْعَثُوا﴾ (سورة التغابن:٧).

وقوله: ٦٣ ـ وقد[(٣)] زعمتُ أني تغيرت بعدها[(٤)]

ومما يرد بهما[(٥)] والغالب كونه لليقين رأى وعلم نحو: ﴿إنهم يرونه بعيدا (٦) ونراه قريبًا﴾ (سورة المعارج:٦-٧). الأولى للرجحان والثانية لليقين ونحو: ﴿فاعلم أنه لا إله إلا الله﴾ (سورة محمد:١٩). وهي لليقين ونحو: ﴿فإنْ علمتموهن مؤمنات﴾ (سورة الممتحنة:١٠). وهي للظن ومما يرد بهما[(٦)]. والغالب كونه للرجحان ظن وخال وقد سبقا (١٥٧/أ) وحسب نحو:

= ـ وهو لعبد الله بن همام السلولي وهو في: أوضح المسالك (٢/ ٣٧) برقم (١٧٤)، والشذور (٣٧٢) برقم (١٨٢)، وابن عقيل (١/ ٣٣٨) برقم (١٢٦)، وشفاء العليل (١/ ٣٩٢)، والأشموني (٢/ ٣٩١) برقم (٢٤٢).

(١) هذا صدر بيت من الخفيف وعجزه:

إنما الشيخ من يدب دبيبًا

ـ وهو لأبي أمية الحنفي واسمه أوس وهو في: أوضح المسالك (٢/ ٣٨) برقم (١٧٥)، والمغني (٢/ ٦٨٢) برقم (٨٣٦)، والشذور (٣٧٠) برقم (١٧٩)، والأشموني (٢/ ٤٨٨) برقم (٢٣٧).

(٢) في (ب، د) «يدخل».

(٣) «قد» سقطت من (جـ، د).

(٤) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه

ومن ذا الذي يا عز لا يتغير

ـ وهو في: أوضح المسالك (٢/ ٤٠) برقم (١٧٦)، والأشموني (٢/ ٤٨٩) برقم (٢٣٨).

(٥) في الأصل «لهما».

(٦) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه:

ليالي لا قينا جذام وحميرا

ـ وقائله زفر بن الحارث الكلابي وهو في: أوضح المسالك (٢/ ٤٣) برقم (١٧٨)، والمغني (٢/ ٧٣٢) برقم (٦٧٢)، وشفاء العليل (١/ ٣٩٤) برقم (٥٤٨).

٦٤ـ وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة[١]

وهي للظن ونحو:

٦٥ـ حسبت التقى والجود خير تجارة[٢]

وهي لليقين وإنما نصبت هذه الأفعال جزيء الجملة الاسمية؛ لأن الأفعال الداخلة على الجمل قسمان: ما يراد به حكاية لفظ الجملة كالقول فلا يؤثر فيها شيئًا نحو قلت «ضرب زيد عمرًا»؛ لأن التأثير يباين الغرض المقصود من إدخالها وهو[٣] الحكاية وما يراد به التأثير في معناها فيتسلط على جزئها ضرورة لتعلق معناه بمضمونها ثم إن كان محتاجًا إلى مرفوع[٤] ككان وكاد وأخواتهما رفع أحدهما[٥] ولابد ولا يمكنه بعد ذلك رفع الآخر فينصبه ضرورة أن الفعل ليس له عمل غير الرفع والنصب وإن لم يكن[٦] محتاجًا لمرفوع كأفعال هذا الباب؛ لأنها لا تدخل إلا بعد استيفاء فاعلها كما سبق نصب الجزءين ضرورة أيضًا وقد ظهر[٧] من هذا التعليل

---

(١) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه:

ليالي لا قينا جذام وحميرا

ـ وقائله زفر بن الحارث الكلابي وهو في: أوضح المسالك (٢/ ٤٣) برقم (١٧٨) والمغني (٢/ ٧٣٢) برقم (٦٧٢) وشفاء العليل (١/ ٣٩٤) برقم (٥٤٨)

(٢) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه:

رباحًا إذا ما المرء أصبح ثاقلاً

ـ وهو للبيد بن ربيعة العامري وهو في: أوضح المسالك (٢/ ٤٤) برقم (١٧٩)، والأشموني (٢/ ٤٨٨) برقم (٢٣٦).

(٣) في (ب، جـ، د) «وهي».

(٤) في الأصل «موضوع».

(٥) في (أ، ب) «أحدها».

(٦) «يكن» سقطت من الأصل.

(٧) في (ب، جـ، د) «يظهر».

علة امتناع[(١)] دخول كـان وظن وأخواتهمـا على الجمل الفعليـة أما كان فـلأنها[(٢)] لو دخلت عليـها لم يمكن أن يكون مرفـوعهـا الفعل وهو ظاهر لا الاسم؛ لأنه مـرفوع بفعله فلا يمكن أن يكون مـرفوعًا بعامل آخر ولو عزل عامله عنه لاحـتاج إلى مرفوع غيره ولا يجوز أيضًا أن يكون منصوبهـا الفعل [إذ لا ينصبه (١٥٨/أ) غير الحرف ولا الاسم لما سبق وأمـا ظن فلأنها لا يمكن أيضًـا أن تنصب الفعل][(٣)] ولا الاسم لما سبق فيها[(٤)] نعم إذا علقت عن العمل دخلت إذ لا مانع حينئذٍ.

وقوله: **وفعل صيرورة:** هو القسم الثاني من الأفـعـال الناصبـة[(٥)] للجـزءين وفعل مجـرور[(٦)] عطفًا على مـا قبلـه أي انصب بـفعل صيـرورة الاثنين اللـذين أصلهـما المبتـدأ والخـبر.

وقوله: **فليس يرد:** مجـرد تكميل للجـزء والمعنى أن هذه الأفعـال ليس تُرد عن عملها[(٧)] في الجزءين ويمكن أن يكون فـيه إشارة إلى أنها لا تعلق عن العـمل بخلاف أفعال القلوب فـإنها تعلق عن العمل فهي ترد عن عملهـا في الجزأين وإن عملت في الجملة وأفـعال التصـيير المشار إليـها منها جـعل نحو: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا﴾ (سورة الفرقان:٢٣). ومنها «رد» نحو: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ (سورة البقرة:١٠٩). ومنها اتخذ نحو: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾ (سورة النساء:١٢٥).

---

(١) «امتناع» سقطت من (جـ).
(٢) في (ب، جـ، د) «فإنها».
(٣) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (د).
(٤) «فيها» سقطت من الأصل.
(٥) في (جـ، د) «الناقصة».
(٦) في (جـ، د) «وفعل صيرورة».
(٧) في (ب، جـ، د) «ليس يرد عملها».

ومنها ترك نحو: ﴿ وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض ﴾ (سورة الكهف: ٩٩). ومنها تخذ[١] نحو قوله:

٦٦ - تخـــــذتُ غـــــراز إثرهم دليـــــلاً[٢]

وغراز بضم العين المعـجمة وفتح الراء المهـملة وآخره زاي معجمـة اسم واد قاله العيني[٣] ومنها صير نحو:

٦٧ - فـصيـروا مـثل كـعـصفِ مـأكـول[٤]

وهي أصل الباب ومفعولاها في الحقـيقة اسم صار وخبرها (١٥٩/أ) في الأصل إذ منزلة قولـك «صيرت زيدًا قـائمًا» من قـولك «صار زيد قائمًـا» كمنزلة «أحـفرت زيدًا[٥] النهر» من «حفر زيـد النهر» فكأنها في الأصل فعلاً متـعديًا إلى واحد وتعدت إلى الثاني بالتضعيف وبقية أخواتها محمول عليها لكونها بمعناها[٦].

(١) في (ب) «تخذت».
(٢) هذا صدر بيت من الوافر وعجزه:

وفـروا في الحـجـاز ليـعـجـزني

ـ وهو لأبي جندب بن مرة الهندي وهو في: «أوضح المسالك» (٢/ ٥٢) برقم (١٨٤).
(٣) محمود بن أحمد بن موسى العيني من كبار علماء النحو واللغة والتاريخ والحديث ولد سنة (٧٦٢)هـ وتوفي بالقاهرة سنة (٨٥٥) هـ (معجم المؤلفين ٣/ ٧٩٧).
(٤) هذا عجز بيت من مشطور الرجز وصدره:

ولعـــبت طيـــر بهم ابابيل

ـ وهو لرؤبة بن العجاج «ديوانه» (١٨١) وهذا البيت في: «أوضح المسالك» (٢/ ٥٢) برقم (١٨٤).
(٥) في الأصل «زيدًا».
(٦) لهذه الأفعال ثلاثة أحكام سكت عنها المؤلف. ينظر «أوضح المسالك» (٢/ ٥٤-٦٢).

المستثنى

وقوله: وانصب بإلا مستثنياتك.. إلخ: شروع في المنصوب التاسع وهو المستثنى وعرفه في همع الهوامع[١] بالمخرج بإلا أو إحدى أخواتها تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بشرط الإفادة قال: فالمخرج[٢] شامل لجميع المخصصات[٣] وبإلا يخرج ما عدا المستثنى منها وتحقيقًا هو المتصل فإنه بعض المخرج منه نحو: «قام أخوتك إلا زيدًا» وتقديرًا هو المنقطع نحو: ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ (سورة النساء: ١٥٧). فإنه وإن لم يدخل في العلم تحقيقًا لأنه ليس[٤] بعضه فهو في تقدير الداخل فيه إذ هو مستحضر بذكره لقيامه في كثير من المواضع فهو حين المستثنى مخرج مما قبله تقديرًا ومن هذا القبيل ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ﴾ (سورة الحجر: ٤٢) إذا[٥] لوحظ من الإضافة معنى الإخلاص قال: ومثال المذكور ما تقدم[٦] والمتروك[٧]: «ما ضربت إلا زيدًا» أي أحدًا وقولنا: بشرط الفائدة لبيان أن النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تفد فلا (١٦٠/أ) يقال: «جاء قوم[٨] إلا رجلاً» ولا «جاء رجال إلا

---

(١) (٣/ ٢٤٧، ٢٤٨).
(٢) في (ب) «والمخرج».
(٣) في (ب، جـ، د) «المخصوصات» والمقصود بالمخصصات:
١ ـ المخرج بالبدل «أكلت الرغيف ثلثه» فإنك أخرجت من الرغيف ثلثه: قولك ثلثه الذي هو بدل.
٢ ـ المخرج بالصفة نحو: «اعتق رقبة مؤمنة» فإنك أخرجت من الرقبة الكافرة.
٣ ـ المخرج بالشرط نحو: «اقتل الذمي إن حارب» أخرجت بالشرط الذمي الذي بقي على عهده.
٤ ـ المخرد بالغاية نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (سورة البقرة: ١٨٧)، أخرج بالغاية عدم وجوب الإمساك في أول جزء من الليل. (عدة السالك مع التوضيح ٢/ ٢٤٩ - ٢٥٠).
(٤) في (أ، جـ، د) «فإنه».
(٥) في (جـ) «وإذا».
(٦) يريد به الاستثناء التام.
(٧) المراد بالاستثناء المفرغ كما وضح في المثال.
(٨) في الأصل «جاء الفرح».

زيدًا» لعدم الفائدة فإن أفاد جاز نحو: ﴿فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما﴾ (سورة العنكبوت: ١٤)، و«قام رجال كانوا في دارك إلا رجلاً أو إلا زيدًا»[١] والفائدة حاصلة في النفي للعموم[٢] نحو: «ما جاءني أحد إلا رجلاً» [أو «إلا»[٣] زيدًا» وكذا لا يستثنى من المعرفة النكرة التي لم تخصص نحو: «قام القوم إلا رجلاً»][٤] فإن تخصصت جاز نحو: «قام القوم إلا رجلاً منهم» انتهى[٥]. وإنما عدَّ المستثنى في[٦] المنصوبات كغيره نظرًا إلى بعض أقسامه وهو المشار إليه بقوله: **وانصب بإلا مستثنياتك لا في النفي أو شبهه**: ومعناه أن المستثنى بإلا إذا كان بعد كلام موجب ليس فيه نفي ولا شبه النفي يريد، وكان تامًا أيضًا أي ذكر فيه المستثنى منه بدليل ذكره لما لم يذكر فيه المستثنى منه وهو المسمى عندهم بالمفرغ فيما سيأتي، فإنه يكون منصوبًا وجوبًا نحو: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ (سورة البقرة: ٢٤٩).

واختلف[٧] في ناصبه فقيل إلا وإليه ذهب ابن مالك وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد، وقيل: فعل محذوف في معنى إلا بتقدير استثني وإليه ذهب الزجاج، وقيل غير ذلك، وإنما جمع المصنف المستثنيات هنا وإن كان مراده نوعًا واحدًا منها، وهو النوع الذي عرفت حكمه نظرًا لوقوعه في التراكيب المتعددة، فلو كان المستثنى من الكلام التام بإلا بعد نفي أو شبهه فقد أشار إليه بقوله: **فخذ بدلاً انجب**: (١٦١/أ)

---

(١) «أو إلا زيدًا» سقطت من الأصل.

(٢) في (جـ) «العموم».

(٣) في (جـ، د) «وإلا».

(٤) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل.

(٥) من قوله التاسع وهو المثنى إلى قوله انتهى. ينظر «الهمع» (٢٤٨/٣، ٢٤٩).

(٦) في (ب، جـ، د) «من».

(٧) في (ب، حـ، د) «واختلفوا».

فقوله: **فخذ بدلاً**: جواب شرط محذوف يستفاد من قوله: **لا في النفي أو شبهه**: يعني فإن كان في أحديهما يريد وهو متصل وتام فخذ بدلاً أي فخذ له[١] البدل أي اجعله إعرابه فهو أنجب أي أفضل، قال في القاموس[٢]: ونجائب القرآن أي أفضله.

والحاصل أن المستثنى بإلا إذا كان في كلام تام بعد نفي أو شبهه وهو النهي والاستفهام وكان متصلاً كان الراجح فيه اتباع المستثنى للمستثنى منه بدلاً عند البصريين نحو: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ (سورة النساء:٦٦). بالرفع في قراءة غير ابن عامر[٣]: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ﴾ (سورة هود:٨١). بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير[٤] والنصب في هذه الحالة عربي جيد وقرأ به من السبعة ابن عامر في قليل ومن عدا أبي عمرو وابن كثير في امرأتك[٥].

---

(١) (ب، جـ، د) «خذله».

(٢) (٢٨٨/١)

(٣) يقصد المؤلف أن أبا عامر قرأ بالنصب وهو كما قال. «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٣٩٢/١).

(٤) «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٥٣٦/١).

(٥) المصدر نفسه (٥٣٦/١).

الاستثناء المفرغ[1]

(ص)

فإن يفرغ فحسب ما عملا

واجرر بغير سوى المضاف تلا

وجوزن في حشا عدا وخلا

واضمم منادًا معرفًا جعلا   فردًا كيا زيد يا فتا وخلاه   يعرب

(ش) أي فإن يكن الاستثناء مفرغًا وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه فالمستثنى على حسب ما عمل أي على حسب العامل الموجود في الكلام فيكون ذلك العامل مسلطًا عليه يعمل فيه بما يقتضيه ولا يكون لـ «لا» عمل بل يكون (١٦٢/ أ) الحكم عند دخولها مثله عند خروجها تقول: ما جاء إلا زيد برفع زيد على أنه فاعل جاء الأصل[2] «ما جاء أحد إلا زيدًا»[3] فحذف أحد المستثنى منه وتفرغ العامل من العمل فيه للعمل في زيد المستثنى ومن ثم سُمي مفرغًا ويقول: ما رأيت إلا زيدًا بالنصب على أنه مفعول رأيت وما مررت إلا بزيد فيكون الجار والمجرور متعلقًا بمررت والأصل فيهما أيضًا «ما رأيت أحدًا» و«ما مررت بأحد» ويسمى الاستثناء في الأول مفرغًا في الفاعل لكون المستثنى منه المحذوف فاعلاً وفي الثاني مفرغًا في المفعول وفي

---

(١) هذا العنوان على هامش الأصل.

(٢) في (ب، ج، د) «تقديره».

(٣) في (ب، جـ، د) «إلا زيدٌ».

الثـالث مفرغـًا في المجرور وهكـذا على حسب المحـذوف فيكون مـفرغًا فـي الحال والظرف[١] وغيرهما[٢].

وشرط الاستثناء المفرغ كون الكلام غـير إيجاب وهو النفي كالأمثلة ومنه: ﴿وما محمدٌ إلاَّ رسولٌ﴾ (سورة آل عـمران: ١٤٤). والنهي نحو: ﴿ولا تقولوا على الله إلاَّ الحق﴾ (سورة النسـاء: ١٧١). ﴿ولا تُجادلُوا أهْلَ الْكتَاب إلاَّ بالَّتي هي أحْسَنُ﴾ (سورة العنـكبوت: ٤٦). والاستفهام الإنكاري نحو: ﴿فهل يُهْلَكُ إلاَّ الْقَوْمُ الْفَاسقُون﴾ (سورة الأحقاف: ٣٥). أي ما يهلك إلا القوم الفاسقون[٣] والضمير في قوله فإن يفرغ عائد على الاستثناء الواقع بعد النفي وشبهه المحكوم عليه فيما سبق، فقوله: فخذ بدلاً على ما سبق تقريره: ففيه إشارة إلى الشرط المذكور.

قوله: (١٦٣/أ) واجـرر بغـيـر سوى المضـاف تلا ...الخ: شرع في الكلام على بقـية أدوات الاستثناء واعـلم أن جملتها ثمانيـة فعلان وهما «ليس» و«لا يكون» والمـستثنى بهما واجب النصب على أنه[٤] خبرهما تقول «قام القوم ليس زيداً» و«خرج الناس لا يكون عمراً» واسمها ضـمير مستتر عائد إما على اسم فاعل مـفهوم من الفعل السابق أو على البـعض المفهـوم من الكلام والتـقدير في المثـالين «ليس» و«لا يكون» هو أي القائم أو الخـارج أو بعضـهم لم يتكلم المصنف على هاتين الأداتين، والستـة الباقـية

---

(١) في (ب، جـ، د) «وفي الظرف».
(٢) في (ب) «وغيرها» وفي (جـ) «وفي غيرهما».
(٣) في النسخ «إلا الفاسقون» وما أثبتناه هو الصواب كما في الآية.
(٤) في (د) «على أنها».

سبق[١] منهما «إلا»، وهي حرف باتفاق[٢] ونتكلم الآن على الخمسة الأخرى فأشار الجزء الأوسط من البيت إلى اثنين منها وهما: «غير» و«سوى» وفيهما لغات سِوى بالكسر كرضى وسُوى بالضم كهُدى وسواء ممدودًا مفتوحًا كـ «سماء» أو مكسورًا كـ «بناء» والمستثنى بهما واجب الجر بإضافتهما إليه تقول: «قام القوم غير زيد» و«سوى زيد» وهذا هو مراد المصنف فقوله: اجرر: فعل أمر والمضاف مفعوله، وبغير: جار ومجرور متعلق به وسوى: معطوف على غير بإسقاط حرف العطف ولفظ غير منون ولفظ[٣] سوى مقصور غير منون وجملة تلا: منصوبة على الحال بتقدير قد، وكأنه قال: واجرر بـ «غير» وسوى المستثنى (١٦٤/أ) بهما على أنه مضاف لهما حال كونه قد تلاهما[٤].

واعلم أن أصل غير أن تستعمل صفة إما لنكرة نحو: ﴿صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ (سورة فاطر:٣٧)، أو معرفًا كالنكرة نحو: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ (سورة الفاتحة:٧). فإنها صفة الذين وهو مبهم لا قوم بأعيانهم وقد تضمن معنى إلا فيستثنى[٥] بها وحكم المستثنى بها ما علمته وأما حكمها هي فحكم المستثنى بإلا فتنصب وجوبًا إذا كان الكلام الذي قبلها تام موجب نحو «قام القوم غير زيد» وجوازًا مع رجحان البدل في نحو «ما جاء أحد غير زيد» ويكون بحسب العوامل في المفرغ تقول «ما جاء غير زيد» بالرفع و«ما رأيت غير زيد» بالنصب «وما مررت بغيره» وحيث نصبت على

---

(١) في (ب) «قد سبق».
(٢) في (ب، جـ، د) «اتفاقًا».
(٣) «لفظ» سقطت من الأصل.
(٤) في الأصل «تلاها».
(٥) في (جـ) «معنى الاستثناء بها».

الاستثناء فقيل عاملها الفعل السابق وعليه السيرافي وابن الباذش[(١)] وقيل منصوبه على الحال وفيها معنى الاستثناء.

قال المصنف في «همع الهوامع»[(٢)]: والذي[(٣)] اختاره أنها انتصبت[(٤)] لقيامها مقام مضافها وأن أصله النصب فاستثنى[(٥)] مضمرًا وهو[(٦)] الذي أميل إليه في أصل الاستثناء أن نصبه[(٧)] باستثنى لازم الإضمار وجعلت «إلا» عوضًا عن النطق به. انتهى.

وأما «سوى» فقال الزجاجي وابن مالك: هي كغير معنىً وإعرابًا، وقال الجمهور: هي ظرف ولا يخرج عن الظرفية (١٦٥/أ) إلا في الشعر كقوله:

٦٨ - ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا[(٨)]

وقال العكبري[(٩)] والرماني[(١٠)] تستعمل ظرفًا غالبًا وكـ «غير» قليلاً قال ابن هشام وإلى هذا اذهب[(١١)].

---

(١) علي بن أحمد بن خلف الأنصاري أبو الحسن ولد سنة (٤٤٤هـ) وتوفي سنة ٥٢٨هـ. وهو من الأندلس وكان نحويًا وعالمًا بالعربية وبأسماء رجال عصره شرح كتاب سيبويه والمقتضب وأصول ابن السراج (بغية الوعاة (٢/ ١٤٢ - ١٤٣) برقم (١٦٥٦).

(٢) في (ب، جـ، د) «جمع الجوامع».

(٣) في (جـ) «وهو الذي».

(٤) في (ب، جـ، د) «تنصب».

(٥) في (جـ) «كاستثنى» وفي (د) «باستثنى».

(٦) «هو» سقطت من (جـ).

(٧) في الأصل «أنه».

(٨) هذا البيت للفند الزماني واسمه سهل بن شيبان وهو من الهزج ذكر في الخزانة (٣/ ٤٣١)، وشرح التصريح (١/ ٣٦٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٤٥)، وأوضح المسالك (٢/ ٢٨١) برقم (٢٦٥)، وشرح الكافية (٢/ ١٦٣) برقم (٢٣٢)، والأشموني (٢/ ٧٠٠) برقم (٣٥٣)، والدرر (٣/ ٩٢) برقم (٧٨٠).

(٩) هو العلامة شيخ العربية أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري ومن مصنفاته شرح اللمع، توفي سنة (٤٥٦هـ). السير (١٨/ ١٢٤) برقم (٦٤)، والبغية (٢/ ١٢٠) برقم (١٥٩٣)، وكشف الظنون (١/ ١١٤)، وهدية العارفين (١/ ٦٣٤).

(١٠) علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرماني ولد سنة (٢٩٦هـ) وتوفي سنة (٣٨٤هـ) أصله من سامراء ومولده ووفاته ببغداد شرح كتاب سيبويه والأصول لابن السراج «الأعلام» (٤/ ٣١٧).

(١١) «أوضح المسالك» (٢/ ٢٨٢).

وقوله: وجوزن في حشا وحاشا .. إلخ (الجزء) إشارة إلى الثلاثة الباقية وهي: «خلا وعدا وحشا»[١]، ويقال فيها حاش وحاشا والمستثنى بهذه الثلاثة يكون تارة مجرورًا فتكون حروف جر؛ لأنها لا تباشر العوامل فلا تكون اسمًا، وتباشر الجر بغير واسطة فتكون حروفًا تقول: «قام القوم خلا زيد» و«عدا بكرٍ وحاشا خالدٍ» بالجر في الجميع واختار ابن هشام أنها كالحروف الزائدة فلا تتعلق بشيء وتارة منصوبًا بها[٢] فتكون أفعالاً لانتفاء اسميتها بما سبق وحرفيتها أيضًا؛ لأن مدخولها لا يلي العوامل كمدخول إلا فلا يقال في التفريغ مثلاً: «ما قام خلا زيد»[٣] بالرفع كما يقال: «ما قام إلا زيد» ولم يحفظ سيبويه النصب في حشا فالمستثنى بها متعين الجر عنده وسمع غيره النصب كقوله:

٦٩ - اللهم اغفرلي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع[٤]

بنصب الشيطان والأصبع بالعين المعجمة.

وقوله:

٧٠ - وعدا سليمى[٥] وعدا أباها[٦]

---

(١) في (ب، جـ، د) «وحاشا».

(٢) «بها» سقطت من (جـ).

(٣) في الأصل «إلا».

(٤) هذا البيت من البسيط ولم يعرف قائله وهو في: الأشموني (٢/٧٠٩) رقم (٣٥٩) ولم أجده في غيره من الكتب التي وقفت عليها.

(٥) في (ب، جـ، د) «سليمًا».

(٦) هذا الشاهد في: الهمع (٣/ ٢٨٤) برقم (٩٠٩)، والدرر (٣/ ١٧٦)، قال صاحب الدرر: ولم أقف له على قائل ولا تتمة.

«وجوزن» في كلام المصنف فعل أمر موكد بنون التوكيد الخفيفة وتكتب (١٦٦/أ) ألفًا كما في نحو: ﴿لنسفعا﴾ (سورة العلق: ١٥). ومفعوله محذوف وهو الجر المفهوم من قوله واجرر وفي حشا جار ومجرور وهو على حذف مضاف تقديره[١] في تالي حشا، وقوله: عدا وخلا: معطوفان على حشا بإسقاط[٢] العاطف من الأول وحاصل كلامه وجوز الجر في تالي حشا وعدا وخلا أي في[٣] المستثنى بها ويفهم منه أنه يجوز فيه وجه آخر وهو النصب فقد استفيد الحكمان من كلامه[٤].

المنـــادى

وقوله: واضمم منادى... إلخ: شروع في باب المنادى وهو المطلوب إقباله بياء أو بإحدى أخواتها وهو من جملة المنصوبات؛ لأنه[٥] من حيث[٦] المعنى مفعول به إذ يا زيد في معنى أدعو زيدًا فهو الباب العاشر من المنصوبات التي ذكرها المصنف واختلف في ناصبه فقيل أدعو واجب الحذف وإنما وجب حذفه لظهور معناه وكثرة الاستعمال والتعويض[٧] عنه بحرف النداء ولأن المقصود منه الإنشاء فلو[٨] أظهر لتوهم الإخبار وذهب قوم إلى أن ناصبه حرف النداء لا الفعل المحذوف ثم اختلفوا فقيل: إنها نائبة[٩] وعوض عنه ورد بجواز حذفها والعرب لا تجمع بين حذف العوض والمعوض

(١) «تقديره» سقط من الأصل.
(٢) في (جـ) «بإسقاط حرف العطف».
(٣) «في» سقطت من (جـ).
(٤) في (جـ) «قوله».
(٥) «لأنه» سقطت من (جـ).
(٦) في (جـ) «من حيث آخره المصنف المغني».
(٧) في الأصل «والتعريض».
(٨) في الأصل «ولو».
(٩) في (ب) «باقية» وفي (جـ) «نافية».

كما لا تجمع بين ذكرهما وقيل[١] لأنها أسماء أفعال كأفٍ بمعنى أتضجر ونحوه ورد بأنها (١٦٧/أ) لا تتحمل الضمير.

وأدوات النداء ثمانية: الهمزة، وآي ممدودتين ومقصورتين، وياء وهي أم الباب وتتعين وحدها في نداء اسم الله تعالى وفي باب الاستغاثة نحو: يا لَلّه ويا لَلمسلمين، وأيا، وهيا، و وا، فالهمزة المقصورة للقريب والبواقي للبعيد. وذهب ابن برهان إلى أن أيا وهيا للبعيد، والهمزة للقريب، وأي للمتوسط، ويا للجميع.

والمنادى قسمان: الأول . ما يبنى على ما يرفع به: وهو المفرد أي[٢] الذي ليس بمضاف ولا شبيه به كما سبق في باب لا نحو «يا زيد» و«يا زيدان» و«يا زيدون»[٣] ولا فرق بين أن يكون تعريفه سابقًا على النداء نحو الأمثلة أو عارضًا عنده نحو «يا رجل» لمعين، و«يا مسلمون» لمعينين، وتقدر الضمة في المقصور والمنقوص نحو «يا فتى» و«يا داعي» لمعينين، وفي المبني قبل النداء نحو[٤]: «يا سيبويه» و«يا حذامِ» بالكسر، و«يا خمسة عشر» بالفتح، وعلة بناء هذا القسم وقوعه موقع كاف الخطاب وقيل شبهه بالضمير وخص بالضم مثلاً لئلا يلتبس بغير المنصرف لو فتح وبا المضاف للياء لو كسر وأشار المصنف إلى هذا القسم بقوله واضمم منادًا معرفًا جعل فردًا كيا زيد[٥] يا فتى أي ابن على الضم زيد[٦] أو نائبه ومنادًا الخ وألف جعلا (١٦٨/أ) للإطلاق

---

(١) «و» سقطت من الأصل.

(٢) «أي» سقطت من (ب).

(٣) «يا زيدون» سقطت من (ب).

(٤) «نحو» سقطت من الأصل.

(٥) في الأصل «كيا زيد ويا فتى».

(٦) في (جـ، د) «يزيد» وفي (أ) «زيدًا».

وفي التمثيل[١] [بيا زيد ويا فتى إشارة إلى أن الضم يكون تارة ظاهرًا وتارة مقدرًا وأن التعريف يكون تارة سابقًا على][٢] النداء كما في يا زيد وتارة مقارنًا له كما في يا فتى لمعين:

القسم الثاني ـ ما يكون منصوبًا على الأصل: وهو ما عدا المفرد المعرفة فيشمل النكرة غير المقصودة نحو قول[٣] الأعمى «يا رجلاً خذ بيدي» والمضاف سواء كان إضافته محضة نحو «ربنا اغفر لنا» أو لفظية «يا حسن الوجه» والشبيه بالمضاف نحو: «يا حسنًا فعله» و«يا طالعًا جبلاً» و«يا رفيقًا بالعباد» وأشار المصنف إلى هذا القسم بقوله: **وخلا يعرب:** فخلا بالخاء[٤] المعجمة فعل وفاعل والجملة صلة موصول محذوف للعلم به وهو مبتدأ خبره جملة يعرب، والتقدير والذي خلا يعني عن هذين الشرطين المذكورين وهما الإفراد والتعريف يعرب وحذف الموصول[٥] الاسمي غير آل وبقاء صلته كما ارتكبه المصنف جائز قال تعالى: ﴿آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ (سورة العنكبوت:٤٦). أي والذي أنزل إليكم[٦] وقال الشاعر:

٧١ ـ فوالله ما نلتم وما نيل منكم ... بمعتدل وفق ولا متقارب[٧]

أي الذي نلتم والذي نيل منكم (١٦٩/أ).

---

(١) في «جـ» وفي هذا التمثيل.

(٢) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (جـ).

(٣) «قول» سقطت من (د).

(٤) «بالخاء» سقطت من الأصل.

(٥) في (ب، جـ، د) «الموصول».

(٦) «روح المعاني» (٢١/٤) وفي «الهمع» أيضًا (٣٠٦/١).

(٧) البيت من الطويل وقائله عبد الله بن رواحة وهو في: المغني (٧٣٤/٢) برقم (٨٧٧)، والهمع (٣٠٦/١) برقم (٢٩٠)، والخزانة (٢٣١/٤)، وشفاء العليل (٦٩٥/٢) برقم (١٧٣)، والدرر (٢٩٦/١) برقم (٢٩٠).

الجر بالحرف[١]

(ص) وجر بالحرف وهو[٢] من وإلى
في الكاف عن ربّ مذ ومنذ على
حتى وباء واللام حاش خلا

وكي كذا علّ في لغى نقلا   ووا وتا لله قد جعلا   والرب

(ش) لما فرغ من المنصوبات شرع رحمه الله تعالى في المجرورات وجعلها ثلاثة أنواع: مجرور بالحرف، ومجرور بالإضافة، ومجرور بالجوار. وبدأ بالأول لأنه الأصل وعد من حروفه ثمانية عشر عطف بعضها بالواو تارة، وبإسقاط العاطف أخرى إلا لعل فإنه ذكرها بصيغة التشبيه لما قبلها كل ذلك بحسب ما تيسر له من النظم:

فأولها (مِن): وترد للتبعيض نحو: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ (سورة آل عمران:٩٢). ومن ثم قرئ بعض ما تحبون[٣] ولابتداء الغاية مكانية كانت نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (سورة الإسراء:١). وزمانية نحو: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ (سورة التوبة:١٠٨). وللبدل نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ (سورة التوبة:٣٨) أي بدلها وللظرفية نحو: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ (سورة الجمعة:٩) أي فيه[٤]، وللتعليل نحو: ﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ (سورة نوح:٢٥). أي لأجلها[٥].

---

(١) هذا العنوان على هامش الأصل.
(٢) في (جـ) «وهي».
(٣) هذه قراءة ابن مسعود رضي الله عنه (فتح القدير ١/ ٤٤٠).
(٤) في (ب، جـ، د) «فيها».
(٥) هناك معان لحروف الجر، ينظر: أوضح المسالك (٣/ ٢٤)، والأشموني (٢/ ٦٧٩) ليراجعها من أراد.

الثاني (إلى): وترد لانتهاء الغاية مكانية كانت نحو: ﴿إلى المسجد الأقصا﴾ (سورة الإسراء: ١). أو زمانية نحو: ﴿ثم أتموا الصيام إلى الليل﴾ (سورة البقرة: ١٨٧).

الثالث (في): وترد للظرفية حقيقة (١٧٠/أ) كانت نحو ﴿في أدنى الأرض﴾ (سورة الروم: ٣)، ﴿في بضع سنين﴾ (سورة الروم: ٤). أو مجازية نحو: ﴿لقد كان في يوسف وإخوته﴾ (سورة يوسف: ٧). وللسببية نحو: ﴿لمسكم في ما أفضتم فيه﴾ (سورة النور: ١٤). أي من أجله.

الرابع (الكاف): وترد للتشبيه نحو: ﴿وردة كالدهان﴾ (سورة الرحمن ٣٧). وللتعليل نحو: ﴿واذكروه كما هداكم﴾ (سورة البقرة: ١٩٨). أي لهدايته إياكم[1] وللاستعلاء قيل لبعضهم: كيف أصبحت؟ قال: كخير أي عليه، وجعل منه الأخفش كن كما أنت[2] أي على ما أنت[3] عليه وللتوكيد وهي الزائدة نحو: ﴿ليس كمثله شيء﴾[4] (سورة الشورى: ١١).

الخامس (عن): وترد للمجاوزة نحو «سرت عن البلد» ورميت عن القوس. وللتعدية نحو: ﴿طبقا عن طبق﴾ (سورة الانشاق: ١٩). أي حالاً بعد حال وللاستعلاء نحو: ﴿ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه﴾ (سورة محمد: ٣٨). أي عليها وللتعليل[5] نحو: ﴿وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك﴾ (سورة هود: ٥٣). أي لأجله[6].

---

(١) في (د) «الكم».
(٢) في (ب، جـ، د) «كما كنت».
(٣) في (ب، جـ، د) «كنت».
(٤) زاد ابن هشام أي ليس شيء مثله (أوضح المسالك ٣/ ٧٣).
(٥) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (جـ).
(٦) وزاد الأشموني لـ (عن) معان منها:
١ ـ موافقة «من» نحو: ﴿وهو الذي يقبل التوبة عن عباده﴾ (سورة الشورى: ٢٥). ونحو: ﴿أولئك الذين نتقبل عنهم أحسن ما عملوا﴾ (سورة الأحقاف: ١٦).
=

السادس (ربَّ): وترد للتكثير كثيرًا كقوله عليه الصلاة والسلام «يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة»[1]. وللتقليل[2] قليلاً[3] كقوله:

٧٢ ـ ألا رب مـــولود وليس لـه أب وذي ولـد لـم يـلـده أبـوان[4]

أراد بهما آدم وعيسى عليهما الصلاة والسلام ويلْدَه[5] بسكون اللام وفتح الدال تخفيفًا[6] أو ضمها وأصله يلد بكسر اللام وسكون الدال فسكن اللام تشبيهًا بكتف فإن عينه تسكن تخفيفًا فالْتَقى ساكنان (١٧١/أ) فحرك الدال بالفتح لخفته واتباعًا لحركة الياء وبالضم اتباعًا لحركة الدال.

السابع والثامن (مذ) و(منذو): ومعناهما ابتداء الغاية إن كان[7] الزمان ماضيًا كقوله:

= ٢ ـ موافقة «الباء» نحو: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ (سورة النجم:٣).
٣ ـ البدل نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ (سورة البقرة:٤٨)، وفي الحديث: «صومي عن امك» «الأشموني» (٢/ ٧٩٩).

(١) الحديث عن أم سلمة في صحيح البخاري مع الفتح (١/ ٢٨٤) برقم (١١٥) وهو بلفظ: «فرب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة».

(٢) في (أ، جـ، د) «للتعليل».

(٣) «قليلاً» سقطت من الأصل.

(٤) البيت من الطويل وهو لرجل من أزد السراة قال هذا سيبويه (٢/ ٢٦٦)، (٤/ ١١٥) وهو من شواهده الكتاب (٢/ ٢٦٦)، وابن يعيش (٤/ ٤٨)، (٩/ ١٢٩)، والخصائص (٢/ ٣٣٣)، والمغني (١/ ١٥٥) برقم (١٠٩)، وأوضح المسالك (٣/ ٥١) برقم (٣٠٢)، وشرح الكافية (١/ ٣٧٥) برقم (١٤١) بلفظ «عجبت لمولود»، والهمع (١/ ١٨٦) برقم (١٢٨)، والأشموني (٢/ ٨٠٨) برقم (٤٣٠)، والدرر (١/ ١٧٣) برقم (١٢٨).

(٥) يلْدَ ـ بالفتح ـ مشهور وهو في كل كتب النحو التي أوردت هذا الشاهد أما يلده بالضم فلم أجده في الكتب التي وقفت عليها.

(٦) «تخفيفًا» سقطت من (أ، ب، د).

(٧) في (ب، جـ، د) «وإن كان».

٧٣ ـ لمن الديار بقُنة الحجر أقوين مذ حجج ومذ دهر[(١)]

أي من حجج ومن دهر والظرفية إن كان حاضرًا نحو: «مذ يومنا» أي فيه ولابتداء الغاية وانتهائها معًا إن كان معدودًا نحو: «ما رأيته مذ يومين»[(٢)] أي من ابتدائهما إلى انتهائهما.

التاسع (على): وترد للاستعلاء[(٣)] نحو: ﴿وعليها وعلى الفُلك تحملون﴾ (سورة غافر: ٨٠). وللظرفية نحو ﴿على حين غفلة﴾ (سورة القصص: ١٥) أي من حين غفلة. وللمجاوزة كقوله:

٧٤ ـ إذا رضيت علي بنو قشير[(٤)]

---

(١) البيت من الكامل قاله زهير بن أبي سلمى وهو في: أوضح المسالك (٣/ ٤٨) برقم (٣٠٠)، والمغني (١/ ٣٦٧) برقم (٥٥١)، وشرح الكافية (٤/ ٢٦٧) برقم (٧٥٨)، والجمل (١٣٩) برقم (١٥١)، والهمع (٣/ ٢٢٦) برقم (٨٥٨)، والأشموني (٢/ ٨٠٧) برقم (٤٢٩)، والإنصاف (١/ ٣٧٢) برقم (٢٣٢)، والدرر (٣/ ١٤٢) برقم (٨٥٨).

والقنة: هي أعلى الجبل. والحجر منازل ثمود «وأقوين» خلون من السكان.

(٢) في الأصل «يومان».

(٣) ويكون حقيقة كما مثل المؤلف ومجازًا نحو: ﴿تلك الرُّسُلُ فضَّلْنا بعضَهم على بعضٍ﴾ (البقرة: ٢٥٣).

(٤) هذا صدر بيت من الوافر وعجزه:

لعمر الله أعجبني رضاها

ـ وهو للحقيق العقيلي وهو في: الخصائص (٢/ ٣١١، ٣٨٩)، والمقتضب (٢/ ٣٢٠) وابن يعيش (١/ ١٢٠)، والمغني (١/ ١٦٤) برقم (٢٢٣)، وأوضح المسالك (٣/ ٤١) برقم (٢٩٨)، والإنصاف (٢/ ٦٣٠) برقم (٤٠٥)، وشفاء العليل (٢/ ١٧١) برقم (٩٩١)، وشرح الكافية (٤/ ٢٧٥) برقم (٧٦٣)، والهمع (٤/ ١٨٦) برقم (١٠٨٦)، والدرر (٤/ ١٣٥) برقم (١٠٨٦).

أي عني وللمصاحبة نحو: ﴿ وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم ﴾ (سورة الرعد: ٦) أي معه[١].

العاشر (حتى): وهي لانتهاء الغاية نحو: «أكلت السمكة حتى رأسها»، و﴿ سلام هي حتى مطلع الفجر ﴾ (سورة القدر: ٥). وإنما يجر بها في الغالب آخر كالمثال أو متصل به كالآية فلا يقال: «سهرت البارحة حتى نصفها».

الحادي عشر (الباء الموحدة): وتقرأ في كلام المصنف بالمد والتنوين ليستقيم الوزن وترد للاستعانة نحو: «كتبت بالقلم»، والتعدية نحو ﴿ ذهب الله بنورهم ﴾ (سورة البقرة: ١٧). أي أذهبه والتعويض (١٧٢/أ) كـ «بعتك هذا بهذا»، والإلصاق نحو: «أمسكت بزيد»، والتبعيض نحو: ﴿ عينا يشرب بها عباد الله ﴾ (سورة الإنسان: ٦) أي منها.

الثاني عشر (اللام): وترد للملك نحو: ﴿ لله ما في السموات ﴾ (سورة البقرة: ٢٨٤). وشبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص نحو: «السرج للدابة»، والتعليل كقوله:

٧٥ ـ وإني لتعروني لذاكرك هزة[٢]

---

(١) وزاد الأشموني لـ (على) معان منها:

١ ـ موافقة «من» نحو: ﴿إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ (المطففين: ٢).

٢ ـ موافقة «الباء» نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَّا أَقُولَ﴾ (الأعراف: ١٠٥) وقد قرأ أبي بالباء (الأشموني ٧٩٧/٢).

(٢) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه:

كما انتفض العصفور بلله القطر

ـ قائله أبو صخر الهذلي وهو في: أوضح المسالك (٢٢٧/٢) برقم (٥٣. والشذور (٢٥٣) برقم (٣١٠)، وشرح الكافية (٨٣/٢) برقم (١٩٦)، وشفاء العليل (٤٦٢/١) برقم (٦٤٤)، والهمع (١٣٢/٣) برقم (٧٥٧)، وابن عقيل (٢٧/٢) برقم (٢٠٧)، والدرر (٧٩/٣) برقم (٧٥٧).

أي من أجلها ولتقوية العامل الذي ضعف إما بكونه فرعًا في العمل نحو: ﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ (سورة البقرة: ٨٩). وإما بتأخيره نحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ (سورة يوسف: ٤٣). وليست هذه زائدة محضة (ولا معدية محضة)[١]، ولانتهاء الغاية نحو ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ (سورة الرعد: ٢). وللقسم نحو: «لله لا يؤخر الأجل».

الثالث عشر والرابع عشر (حاش وخلا): وهما حرفا استثناء وقد سبق ذكرهما في باب الاستثناء.

الخامس عشر (كَيْ): وهي للتعليل نحو: «جئت[٢] كي تكرمني» أي للإكرام.

السادس عشر (لعل): في لغة عُقيل بالتصغير كقوله:

٧٦ ـ لعل الله فضلكم علينا بشيء إن أمكم شريم[٣]

ولهم في لامها الأولى الحذف ـ كما نطق به[٤] المصنف ـ والإثبات، وفي الثانية الفتح والكسر، وأشار المصنف إلى تضعيف هذه اللغة بقوله: في لغى لأن اللغا[٥] كالفتى ما لا يعتد به من كلام أو غيره قاله في القاموس[٦].

---

(١) «ولا معدية محضة» سقطت من (جـ).

(٢) في (ب، جـ، د) «جئتك».

(٣) هذا البيت من الوافر وهو للكلحبة العرني وهو في: أوضح المسالك (٣/ ٧) برقم (٢٨٨)، وفي القطر (٢٧٢) برقم (١١١)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٩) برقم (١٩٦)، والأشموني (٢/ ٧٧٠) برقم (٤٠٣)، وشرح الكافية (٤/ ٣٩٤) برقم (٨٦١)، والشريم: المرأة المفضاة، وامرأة شريم: شق مسلكها فصارا شيئًا واحدًا (اللسان ٧/ ١٠٢).

(٤) في الأصل «بها».

(٥) في النسخ «اللغى» وما أثبتناه من القاموس (٢/ ١٧٤٤) «لغو» وهو الصواب لأن أصل «لغًا» «لغو».

(٦) (٢/ ١٧٤٤) «لغو»: إلا أن رسم القاموس اللغا: كالفتي.

السابع عشر (١٧٣/أ) والثامن عشر (الواو والتاء المثناة الفوقية): وهما للقسم نحو: ﴿فورب السماء والأرض إنه لحق﴾ (سورة الذاريات: ٢٣). وتختص التاء باسم الله تعالى ورب مضاف للكعبة أو لياء المتكلم نحو: ﴿وتالله لأكيدن أصنامكم﴾ (سورة الأنبياء: ٥٧). وترب الكعبة وتربي لأفعلن وندر «تا الرحمن» وتَحَيَّاتك وأشار المصنف إلى ذلك بقوله: وتالله قد جعلا والرب: وهي أيضًا ممدودة منونة واعلم أن هذه الثمانية عشر منها اثنان للاستثناء وهما حاش، وخلا وقد تقدما واثنان[1] شاذان وهما «لعل» و«كي» وإنما يجر بكي أحد ثلاثة أمور «ما» الاستفهامية كقولهم إذا سألوا عن علة الشيء كَيْمَهْ والأكثر لِمْه وما المصدرية وصلتها كقوله:

٧٧ - إذا لم تكن بنفع فضر[2] فإنما يراد الفتى كيما يضر وينفع[3]

وأن المصدرية وصلتها نحو «جئت كي تكرمني» إنْ قدرت أن بعدها والأولى أن تقدر «اللام» قبلها وتجعلها ناصبة؛ لأن ظهور اللام قبلها كما في قوله تعالى: ﴿لكيلا تأسوا﴾ (سورة الحديد: ٢٣). أكثر من ظهور «أن» بعدها كما في قوله:

---

(١) في (ب، جـ، د) «اثنان منها».

(٢) في (ب، جـ، د) «إذا كنت لم تنفع فضر».

(٣) البيت من الطويل وقد اختلفوا في قائله والصحيح أن قائله قيس بن الحطيم وهو في: الخزانة (٣/ ٥٩١) ،وفي شفاء العليل (٢/ ٦٦٢) برقم (٩٨٣) بلفظ:

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما يرجى الفتى كيما يضر وينفع

أي للضر والنفع، وفي: المغني (١/ ٢٠٦) برقم (٣٠٢) بنفس اللفظ، وفي الهمع (٤/ ٩٨) برقم (١٠٠٤) بلفظ «يراد»، وفي الأشموني (٢/ ٧٦٩) برقم (٤٠١) وفي (٣/ ١٣٥٢) برقم (٧٩٣)، وشرح الكافية (٤/ ٥١) برقم (٦٤١)، والدرر (٤/ ٦٦) برقم (١٠٠٤)، والشاهد «أي للضر والنفع» (أوضح المسالك ٣/ ١٠).

٧٨ ـ فقالت أكل الناس أصبحت مانحًا لسانك كيما أن تغرو تخدعا[(١)]

فعند[(٢)] الاحتمال يكون على الغالب أولى والأربعة عشر الباقية قسمان: ما تجر الظاهر والمضمر وهو سبعة مِن وإلى وعن وعلى (١٧٤/أ) وفي والباء واللام نحو ﴿ومنك ومن نُوحٍ﴾ (سورة الأحزاب: ٧). ﴿وعليها وعلى الفُلك﴾ (سورة غافر: ٨٠). وما يختص بالظاهر وهو السبعة الباقية وهي أربعة أقسام ما لا يختص بظاهر بعينه وهي حتى والواو والكاف، وربما دخلت الكاف على الضمير في الضرورة كقوله:

٧٩ ـ وأم أو عال كها أو أقربا[(٣)]

وما يختص بالزمان نحو «مذ» و«منذ». وما يختص بالنكرات وهو «رب» وقد تدخل على ضمير غيبة ملازم للإفراد والتذكير يفسر بتمييز بعده مطابق للمعنى نحو: «ربه رجلاً» و«ربه رجلين» و«ربه رجالاً»[(٤)] ونحو ذلك قال:

٨٠ ـ ربه فتيةً دعوت[(٥)] إلى ما يروث المجد دائمًا فأجابوا[(٦)]

---

(١) هذا البيت من الطويل قاله جميل بن معمر العذري وهو في: ابن يعيش (٩/ ١٤، ١٦) وأوضح المسالك (٣/ ١١) برقم (٢٩٠)، والمغنى (١/ ٢٠٦) برقم (٣٠٤)، والشذور (٢٨٩) برقم (١٤٣)، والخزانة (٣/ ٥٨٤)، والكافية (٤/ ٤٨) برقم (٦٣٨)، وشرح التصريح (٢/ ٣٠)، وشفاء العليل (٢/ ٦٦٢) برقم (٩٨٢)، والدرر (٤/ ٦٧) برقم (١٠٠٦)، والهمع (٤/ ١٠٠) برقم (١٠٠٦).

(٢) في (جـ، د) «يفيد».

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) في النسخ «راجال» والصواب ما أثبتناه لأنه مطابق للاستشهاد.

(٥) في (جـ) «دعوة».

(٦) هذا البيت من الخفيف ولم أقف له على قائل وهو من شواهد المغني (٢/ ٥٦٥) برقم (٧٣٨) بلفظ «دائبًا» بدلاً من «دائمًا» والمعنى واحد وهو أيضًا في: الهمع (٤/ ١٨٠) برقم (١٠٧٨)، والشذور (١٣٢) برقم (٦٥)، وأوضح المسالك (٣/ ١٩) برقم (٢٩٣)، والأشموني (٢/ ٧٧٥) برقم (٤٠٩)، والدرر (٤/ ١٢٨) برقم (١٠٧٨).

وما يختص بالله «رب» وهو «التاء»(١) كما سبق، وبقي على المصنف من حروف الجر حرفان آخران(٢) أحدهما عدا وقد سبق في باب الاستثناء والثاني «متى» في لغة هذيل وهي شاذة ومعناها ابتداء الغاية سمع من بعضهم «أخرجها متى كمه»(٣) أي منه(٤).

(١) في النسخ «الياء» وهو تصحيف.
(٢) «آخراً» سقطت من (ب، جـ، د).
(٣) في (د) «كمية».
(٤) «أوضح المسالك» (٣/٦).

الجر بالمضاف وبالجوار[1]

(ص) وبالمضاف الذي منه استترا[2]
فيه كهاتيك حلة السيرا
أولام أو في على الذي نصرا

بوالجوار الذي له نقلا قوم بنعت وشاهدي مثلا في الضب

المضاف إليه

(ش) اشتمل هذا البيت على المجرور الثاني وهو المضاف (١٧٥/أ) إليه، وقفله على الثالث، وهو المجرور بالجوار، والإضافة كما قاله المصنف في «جمع الجوامع»[3] نسبة تقييدية بين اسمين[4] توجب لثانيهما الجر قال في الشرح[5] فخرج بالتقييدية الإسنادية نحو: «زيد قائم» وبما بعده نحو: «قام زيد» كذا رأيته في عباراته، ولا يخفى أن «قام زيد» خارج بالأول فيكون هذا القيد مستغنى عنه لكن يمكن أن يقال أراد به نحو «قام زيد» علمًا فإنه وإن كانت نسبته إسنادية في الأصل لكنها غير مقصودة بعد العلمية فيصير حينئذ من قبيل النسب التقيدية كَبَعْلَبَكّ وحضرموت قال: وخرج بالأخير نحو: «زيد الخياط» انتهى.

---

(١) هذا العنوان على هامش الأصل.
(٢) في الأصل «حلة سيرا».
(٣) (٤/ ٢٦٤) مع «الهمع».
(٤) «اسمين» سقطت من الأصل.
(٥) (٤/ ٢٦٤) من «الهمع».

ومراده به النسبة بين الصفة والموصوف سواء كانا مرفوعين، أم مجرورين، أم منصوبين، وخرج أيضًا نحو: «بعلبك» و «حضرموت» لأن النسبة في ذلك كله وإن كانت تقيدية لا توجب جر الثاني، واختلف في عامل الجر في المضاف إليه فالأصح أنه المضاف وإليه أشار المصنف بقوله: «وبالمضاف»، وقيل: الإضافة فيكون عاملاً معنوياً[1]، وقيل: الحرف المقدر، وعليه ابن الحاجب[2] ثم بين المصنف أن الإضافة ثلاثة أقسام[3]:

- إضافة بتقدير «من» وهي كثيرة.
- وإضافة بتقدير «في» وهي قليلة، ومن ثم أنكرها بعضهم كما يأتي.
- وإضافة (١٧٦/أ) بمعنى اللام، وهي الأكثر.

ومن ثم ادعى بعضهم الحصر فيها فالأولى مراده بقوله الذي استتر فيه، ومثل لها بقوله: «كهاتيك حلة السيراء»: أي حلة من السيراء، والسيراء بكسر السين المهملة وفتح المثناة التحية وبالراء[4] والمد ولكن قصره[5] المصنف للضرورة بُرْد فيه خطوط صفر كالسيور، وقيل المضلعة بالحرير، وقيل بالقز، وقيل حرير محض[6] وهو وارد في حديث البخاري[7] بلفظ حلة سيراء من غير ألف ولام فقال فيه البرماوي: أهل العربية على إضافة حلة وأكثر المحدثين على تنوينه ووصفه بسيراء كناقة عشراء وأنكره أبو مروان لكن قال سيبويه: لم يأت فعلاً ووصفاً. انتهى.

---

(١) «في (جـ) «فاعلاً».
(٢) «الكافية مع الشرح» (٢/ ٢٣٣).
(٣) «في جـ، د)» على ثلاثة.
(٤) في (جـ) «وبالواو».
(٥) في الأصل «قصر».
(٦) اللسان (٦/ ٤٥٥ سير).
(٧) البخاري مع الفتح (١١/ ٤٧٧) برقم (٥٨٤٠).

وضابط هذه الإضافة أن يكون الأول بعض الثاني وأن[١] يصح إطلاق اسمه عليه والإخبارية عنه كثوب خز وخاتم فضة فالثوب والخاتم بعض الخز والفضة، ويصح أن يطلق عليها اسمـها بخلاف «ثوب زيد» لانتفاء الشرطين معًا ونحو: «يوم الخميس» لانتفاء الأول ونحو: «يَدُ زيد» و «عَيْنُ عمرو» لانتفاء[٢] الثاني فإنه لا يصح إطلاق[٣] اسم الثاني على الأول، ولا الإخبار به عنه فتكون الإضافة فيه على معنى اللام كما سيأتي(١٧٧/ أ)، والإضافة الثانية وهي التي بتقدير «في» ضابطها أن يكون المضاف إليه ظرفاً لـلمضاف[٤] وهى مراده بقوله: «أو في»، قال ابن مالك في «شـرح الكافية» و«التسهيل»[٥]: وقد أغفلها أكثر النحويين، وهي ثابتة في الفصيح كقـوله تعالى: ﴿أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ (سورة البقرة: ٢٠٤)، ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ﴾ (سورة سبأ: ٣٣)، ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ (سورة البقرة: ٢٣٤)، ﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ﴾ (سورة يوسف: ٣٩)، وفي الحديث: «فلا يجدون أعلم من عالم المدينة»[٦].

فمعنى «فـي» ظاهر في هذه الأمثلة، ولا يصح تقدير غيـرها إلا بتكلف قال أبو حيان: ولا أعلم أحداً ذهب إليه[٧] غيره، ورد عليه[٨] المصنف انتصارا لابن مالك بأن

---

(١) في (جـ) «وإنما».
(٢) في النسخ «ولانتفاء» والصواب ما أثبتناه لأنه موافق للسياق.
(٣) «إطلاق» سقطت من الأصل.
(٤) في الأصل «ظرف المضاف».
(٥) (٣/ ١٢١).
(٦) الحديث في سنن الترمذي برقم (٢٦٨٠) وهو من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ولفظه: «يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة» وهذا الحديث يضعفه الألباني في «ضعيف سنن الترمذي» برقم (٥٠٢).
(٧) في (ب، جـ، د) «إلى هذا».
(٨) «و» سقطت من الأصل.

الجرجاني، وابن الحاجب قالاه قبله، وإلى هذا الانتصار أشار إليه[١] بقوله هنا على الذي نصرا، أي على القول الذي نصرا، وهو ابن مالك.

والإضافة الثالثة، وهي التي على تقدير اللام هي المشار إليه بقوله أو لام والضابط فيها أن كل ما لا يتعين فيه تقدير «من» أو «في» فهو على تقدير اللام تحقيقاً حيث يمكن النطق بها كـ «غلام زيد» أي غلام لزيد وتقديراً حيث لا يمكن النطق[٢] كذي مال، وعند زيد، ومع عمرو، وامتحان هذا بأن تأتي مكان المضاف بما يرادفه (١٧٨/أ) ويقاربه في المعنى نحو «صاحب» و«مكان» و«مصاحب» في الأمثلة وهذه الإضافة هى الأصل في شرح الكافية ولذا يحكم بها مع صحة تقدير اللام وامتناع تقدير غيرها نحو«دار زيد» ومع صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو«يد زيد» وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو[٣] «عنده» و«معه» ومنه إضافة كل إلى ما بعدها.

المجرور بالمجاورة

وأما المجرور بالمجاورة فهو ضعيف وقد أثبته جمهور البصريين والكوفيين في النعت وهذا معنى قوله: «وبالجوار الذي له نقلا قوم بنعت»، واستدلوا عليه بقولهم: «هذا جُحْرُ ضُبٍّ خربٍ» بجَرِّ خرب[٤] وإن كان نعتًا لـ «جحر» المرفوع من أجل مجاورته لضب المجرور، وهذا معنى قوله: وشاهدي مثلاً في الضب: أي وشاهدي في الضب.

(١) «إليه» سقطت من الأصل.

(٢) «النطق» سقطت من الأصل.

(٣) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (أ، ب).

(٤) «بجر خرب» سقطت من (ب).

أي في الكلام المشهور فيه أمثل[١] لك بذلك مثلاً، والشاهد ما يذكر لإثبات القاعدة وشرطه أن يصدر عن موثوق به فلا يكون إلا من القرآن، أو من[٢] كلام العرب الموثوق بعربيتهم وأما الحديث فما ثبت أنه لفظ رسول الله ﷺ فلاشك في صحة الاستدلال به، بل ولا في علو رتبته في الاستدلال لأنه ﷺ أفصح العرب، ولكن قال المصنف في «الاقتراح» أن ذلك نادر (١٧٩/أ) جدًا إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضًا فإن غالب الأحاديث تروى بالمعنى[٣] وقد تداولها المولدون قبل تدوينها فرووها بما أدت إليه عباراتهم فزادوا وأنقصوا، وقدموا، وأخروا، وأبدلوا[٤] الألفاظ بالألفاظ[٥] ولهذا ترى[٦] الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويًا على أوجه شتى بعبارات مختلفة، قال: ومن ثم أنكر على أبي مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث، ثم نقل عن أبي حيان في «شرح التسهيل» كلامًا أطنب فيه في الرد على ابن مالك في ذلك و[٧] ملخصه أن هذه الطريقة أي إثبات القواعد النحوية بألفاظ الحديث لم يسلكها أحد من المتقدمين [ولا من المتأخرين][٨]. لأن العلماء جوزوا رواية الحديث بالمعنى، ومن ثم تختلف ألفاظه، والضابط[٩] من الرواة إنما يضبط المعنى فقط لا الألفاظ، قال سفيان الثوري[١٠]: «إن قلت إني أحدثكم كما

(١) في (جـ، د) «مثل ذلك بذلك».
(٢) في (جـ، د) «ومن».
(٣) في (جـ، د) «مروي».
(٤) في (جـ، د) «وبدلو».
(٥) «بالألفاظ» سقطت من (جـ).
(٦) في (د) «أمدنا بالحديث».
(٧) «و» سقطت من (أ، جـ، د).
(٨) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (جـ، د).
(٩) في (ب، جـ، د) «فالضابط».
(١٠) ترجمته في السير (٢٢٩/٧)

سمعت فلا تصدقوني وإنما هو المعنى[١]»، ولأن اللحن وقع كثيرًا فيما روي من الأحاديث؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعرفون النحو فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون وحينئذ[٢] فلا وثوق بما يروى أنه لفظ الرسول ﷺ ليصح (١٨٠/أ) به الاستدلال قال ـ أعني أبا حيان ـ: وقد قال قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة وكان ممن أخذ عن ابن مالك قلت له: يا سيدي هذا الحديث رواية[٣] الأعاجم، ووقع فيه من روايتهم ما يعلم أنه لَيْسَ من لفظ الرسول ﷺ فلم يجب بشيء، ونقل المصنف عن أبي الصائغ أيضًا أنه قال ما حاصله أن السبب عندي في ترك الأمة كسيبويه وغيره[٤] الاستشهاد بالحديث تجويز العلماء نقله بالمعنى، ولولا ذلك لكان الأولى في إثبات[٥] اللغة كلامه ﷺ لأنه أفصح العرب قال ـ أعني[٦] ابن الصائغ ـ وكثيراً ما يستشهد ابن خروف[٧] بالحديث فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل[٨] شيئاً وجب استدراكه عليه فليس كما رأى[٩]، قال المصنف: ومما يدل على صحة ما ذهب إليه ابن الصائغ وأبو حيان أن ابن مالك استشهد على لغة «أكلوني البراغيث» بحديث في الصحيحين:

---

(١) هذا القول في السير (٧/ ٢٥٦).

(٢) في الأصل «مكتوب».

(٣) في (ب، جـ، د) «رواه».

(٤) في (ب) «وغيرهم».

(٥) «في» سقطت من (د).

(٦) في (ب، جـ، د) «يعني».

(٧) علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي (٥٢٤هـ، ٦٠٩هـ) عالم بالعربية أندلسي من أهل أشبيلية من مؤلفاته: «شرح الجمل للزجاجي» و«شرح كتاب سيبويه» «الممتع في التصريف». (وفيات الأعيان (٧/ ١٠٠) برقم (٣٨٤) والأعلام (٤/ ٣٣٠).

(٨) في (أ، جـ) «أعقل» وفي (د) «أعقل منه».

(٩) في (جـ) «ترى» وفي (د) «يرى».

«يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»[١]، وأكثر من ذلك حتى صار يسميها لغة يتعاقبون[٢] وقد استدل به السهيلي[٣] ثم[٤] قال: لكن أقول أن الواو فيه علامة إضمار؛ لأنه حديث (١٨١/أ) مختصر رواه البزار مطولا مجرداً فقال فيه[٥]: «إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم بالليل، وملائكة[٦] بالنهار»[٧] وقال ابن الأنباري في «الإنصاف» في منعه «أن» في خبر كاد: وأما حديث: «كاد الفقر ان يكون كفراً»[٨] فإنه من تغيير الرواة؛ لأنه ﷺ أفصح من نطق بالضاد. انتهى.

وأما المثال: فهو ما يذكر لإيضاح القاعدة[٩] ولا يشترط فيه أن يصدر عن موثوق به[١٠] فكلما صلح[١١] أن يكون شاهداً صلح أن يكون مثالاً من غير عكس ولا بدع من جعل المصنف الكلام المذكور شاهداً ومثلاً معًا؛ لأن كلام موثوق[١٢] بعربيته

(١) الحديث في البخاري في الفتح (١٥/٤٢٨) رقم (٧٤٨٦)، وفي مسلم (١/٤٣٩).
(٢) في (د) «أكلوني البراغيث».
(٣) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي نسبة إلى سهيل وهي قرية بالقرب من مالقة مدينة كبيرة بالأندلس (ت:٥٨١هـ) بغية الوعاة (٢/٨١) برقم (١٤٩١)، ووفيات الأعيان (٣/١٤٣) برقم (٣٧١)، ومعجم المؤلفين (٢/٩٤) برقم (٦٨٧٠).
(٤) «ثم» سقطت من (د).
(٥) «فيه» سقطت من (ب، جـ، د).
(٦) الحديث في البخاري مع الفتح (١٥/٤٢٨) رقم (٧٤٨٦)، وفي مسلم (١/٤٣٩).
(٧) في الأصل «إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة النهار» والصواب ما أثبتناه من (ب، جـ، د).
(٨) الحديث في كنز العمال (٦/٤٩٢) برقم (١٦٦٨٢) وفي الحلية (٣/٥٣)، وفي المشكاة (٣/١٤٠٣) برقم (٥٠٥١) عن أنس بن مالك ﷺ وهو حديث ضعيف كما قال الإمام الألباني في «المشكاة».
(٩) في الأصل «وأما المثال والشاهد».
(١٠) «به» سقطت من (ب، جـ).
(١١) في (د) «يصلح».
(١٢) في (ب، جـ، د) «الموثوق».

فمن حيث يراد[١] إثبات القاعدة يكون شاهدًا ومن حيث يحصل به الإيضاح يكون مثالاً[٢].

واعلم أنه قد أجيز[٣] أيضًا الجر بالمجاورة في التوكيد[٤] واستدلوا عليه بقوله:

٨١ - **يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم**[٥]

بجر كل لمجاورته للزوجات المجرور فإن «كل»[٦] توكيد[٧] لذوي المنصوب لا للزوجات وإلا قال: كلهن، وأجازه[٨] قوم في عطف النسق وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ (سورة المائدة: ٦). بخفض أرجل مع أنه معطوف على أيديكم المنصوب؛ لأن الأرجل (١٨٢/أ) مغسولة لا ممسوحة قال أبو حيان: وهو ضعيف، ولم يحفظ في كلامهم وأراد ابن هشام في «شرح الشذور»[٩] عطف البيان فقال: ولا يمنع في القياس جره على الجوار؛ لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع.

---

(١) في الأصل «رواية».

(٢) في الأصل «مثلاً».

(٣) في الأصل «أصبر».

(٤) في (جـ، د) «التأكيد».

(٥) هذا صدر بيت من البسيط لأبي الغريب وعجزه:

أن ليس وصل إذا انحلت عُـرا الذنب

وهو في: المغني (٢/٧٨٩) برقم (٩١٩)، والشذور (٣٣١) برقم (١٦٦)، وشفاء العليل (٢/٧٤٩) برقم (١١٨٢)، والهمع (٤/٣٠٤) برقم (١٢٨٠)، والدرر (٥/ ٦٠) برقم (١٢٨٠).

(٦) في الأصل «وإن كان».

(٧) في (د) «في توكيد».

(٨) في (د) «وأجار».

(٩) (٣٤٦).

وأما البدل فقال أبو حيان: لم يحفظ[١] في كلامهم ولا خرج عليه أحد شيئًا وأنكر السيرافي وابن جني الجر بالمجاورة مطلقًا وقصره[٢] القراء على السماع، وخصه قوم بالنكرة ورد[٣] بحكاية بعضهم: كان والله من الرجال العرب المعروف له ذلك بجر المعروف مع أنه معرفة وقوم بغير المجموع، والمثنى، والخليل بغير المثنى فيمتنع على الأول «هذه جحر ضباب خربة» بجر خربة وعليهما[٤] هذان «جحرا ضبين خربين».

---

(١) في (ب، جـ، د) «من».

(٢) في (د) «وقصر».

(٣) «ورد» سقطت من (ب).

(٤) في (ب، جـ، د) «عليها».

(ص)

والفعل[١] فارفع مجردًا ونصب
لن كي إذًا نحو لن تنال نصب
وإن واضمر بعد فاسبب

وواو جمع جواب من سألا والجحد واللام أو «كجبه»[٢] ولا تعطب

إعراب الفعل المضارع

(ش) لما انتهى الكلام على أنواع إعراب[٣] الاسم الثلاثة شرع في أنواع إعراب الفعل الثلاثة، وقد أجمع النحاة على أن المضارع المعرب إذا تجرد من[٤] الناصب والجازم يكون مرفوعًا، وهذا (١٨٣/أ) معنى قوله: والفعل فارفع مجردًا: أي ارفع الفعل {المضارع الخالي من نوني التأكيد والإناث بقرينة السياق والمراد بيان أنواع إعراب الفعل، ولا يعرب[٥] سوى الفعل}[٦] المذكور.

قوله: مجردًا: يريد من[٧] العوامل اللفظية، وهي النواصب والجوازم، وقد اختلف النحاة في عامله الرافع له، والأصح أنه معنوي، وهو تجرُّده[٨] من[٩] الناصب

(١) في (د) «فالفعل».
(٢(في (ب) «كحيمة»، وفي (جـ، د) «كحبة» بدون تنقيط.
(٣) في (د) «الإعراب الاسم».
(٤) في (د) «عن».
(٥) في (ب) «معرب».
(٦) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (جـ، د).
(٧) في (ب، جـ، د) «عن».
(٨) في (ب، جـ، د) «التجرد».
(٩) في (د) «عن».

والجازم[١] وفي عبارة المصنف إشارة إلى ذلك؛ لأنه لما أناط[٢] رفعه بتجرده، ولم يذكر له عاملاً غيره فـهم منه أنه التجرد بعينه[٣] هو العامل إذ لو كان له عامل سواه لذكره كما ذكر النواصب والجوازم. ونواصب الفعل المضارع أربعة[٤]:

نواصب الفعل المضارع

الأول[٥] ـ (لـن): النافـية، وهي وسـائر النواصب تخلص الفـعل للاستـقبـال، ومذهب[٦] سيبويه أنها ـ أعني لـن ـ لا تقتضي تأكيداً[٧] لنفي خلافًا للزمـخشري في مفصله[٨] ولا تأييده[٩] خلافًا له في أنموذجه[١٠]. حيث قال: فقولك لن أفعله كقولك لا أفعله أبدًا ومنه قـوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ (سورة الحج:٧٣). ورد بأنه لو كان منفيًا للتأبيد لم يـصح تقييده باليوم في: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ (سورة مريم:٢٦). ولا توقيته[١١] في: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ (سورة طه:٩١). والتأبيد في ﴿لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ (سورة الحج:٧٣). مستفاد من خارج (١٨٤/أ) لا من نفس لن.

---

(١) في (جـ) «الجوازم».
(٢) أناط: علق (اللسان ٤/٣٢٨) (نوط).
(٣) في (جـ) «بنفسه».
(٤) «المضارع» سقطت من الأصل.
(٥) في (ب، جـ، د) «أحدهما».
(٦) في (ب) «وهو مذهب».
(٧) في (ب، جـ، د) «توكيداً».
(٨) (٣٠٧).
(٩) في (جـ، د) «ولا تأبيد».
(١٠) لم أتمكن من الحصول على الأنموذج لكن وجدت هذا القول في الكشاف (٢/ ٩٠).
(١١) في الأصل «توفينه».

الثاني - (كي): المصدرية، نحو: ﴿لكيلا تأسوا﴾ (سورة الحديد: ٢٣). وكي على وجهين مصدرية وناصبة للفعل المضارع بنفسها وتعليلية بنصب المضارع بعدها بإضمار «أن» وهي الجارة التي[1] سبقَ ذكرها في حروف الجر ويتعين الأول[2] إن ظهر قبلها لام الجر كالآية لئلا يلزم دخول حرف جر على مثله.

والثاني: إن ظهرت «إن» بعدها، ولا يكون ذلك إلا في الشعر كقوله:

٨٢ - كيما أن تغر وتخدعا[3]

لئلا يلزم دخول حرف النصب على مثله فإن تجردت منهما[4] نحو: «جئت كي[5] تكرمني» جاز أن يجعلها مصدرية فتقدر اللام قبلها وتعليلية فتقدر[6] «أن» بعدها إذ لا محذور[7] في كل منهما[8]، نعم[9] الأولى أولى كما سبق في باب حروف الجر، وإن وجدا معًا كقوله:

٨٣ - لكيما أن تطير بقربتي[10] [11]

---

(١) في الأصل «الذي».
(٢) في (ب، جـ، د) «الأولى».
(٣) هذا البيت تقدم تخريجه برقم (٧٨) ص (٢١٨).
(٤) في (ب، جـ، د) «منها».
(٥) في (ب) «جئتك».
(٦) في (جـ) «مقدرة».
(٧) «محذور» سقطت من (جـ، د).
(٨) في (د) «منها».
(٩) في (ب) «تعم».
(١٠) في (جـ، د) «يقرنه».
(١١) هذا جزء من بيت والبيت بتمامه:

اردت لكيما ان تطير بقربتي ... فتتركها شنًا ببيداء بلقع

=

جاز الوجهان ولزم ارتكاب أحد المحذورين لكن تقديرها جارة أسهل لأن تأكيد الجار بالجار أسهل من تأكيد الحرف المصدري بالحرف المصدري كما نقل عن[(١)] ابن هشام في شرح التسهيل.

الثالث ـ (إذن): وهي حرف جزاء، وجواب، ولإعمالها شروط:

أن تتصدر نحو: إذن أكرمك [جوابًا لمن قال لك (١٨٥/أ) آتيك[(٢)] غدًا فإن وقعت حشوًا أهملت كما لو قلت أنا إذن أكرمك][(٣)] أو إن جئتني إذن أكرمك والله إذن أكرمك، ويجوز الرفع والنصب إذا وقعت بعد واو أو فاء والغالب الرفع وقرئ شاذًا[(٤)]: ﴿إِذًا لَا يَلْبَثُوا﴾ (سورة الإسراء: ٧٦)، ﴿فَإِذًا لَا يُؤْتُوا﴾ (سورة النساء: ٥٣). وأن يكون الفعل مستقبلاً فيجب الرفع في «إذن تصدق» جوابًا[(٥)] لمن قال «أنا أحب زيدًا» وأن تتصل بالفعل أو يفصل بينهما القسم[(٦)] نحو «إذن والله أكرمك» لأنه مؤكد للربط[(٧)] واغتفر بعضهم الربط بلا النافية أيضًا[(٨)]، لأنها لم تعد فاصلة في أن[(٩)] نحو: ﴿لِئَلَّا

= وهو من الطويل ولم يعرف قائله وهو في: ابن يعيش (٩/٧، ١٦/١٩) والمغني (١/٢٠٦) برقم (٣٠٣) وأوضح المسالك (٤/١٥٤) برقم (٤٩٢) والإنصاف (٢/٥٨٠) برقم (٣٧٥) وشرح الكافية (٤/٤٧) برقم (٦٣٧) وشفاء العليل (٢/٩٢٣) برقم (١٣٧٩) والأشموني (٣/١٣٥٢) برقم (٧٩٥) وأما قوله «لكيما» زائدة.

(١) «عن» سقطت من (جـ، د).

(٢) في النسخ «أتيتك» والصواب ما أثبتناه ليستقيم الكلام.

(٣) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (ب، جـ).

(٤) لم أجد هذه القراءة في كتب القراءات الشاذة التي وقفت عليها لكن الشوكاني في «فتح القدير» (١/٥٦٨) يقول في الآية التي في سورة النساء (٥٣) «وإذا» ملغاة.

(٥) «جوابًا» سقطت من الأصل.

(٦) في (ب، جـ، د) «بالقسم».

(٧) في (جـ) «للرابط».

(٨) «أيضًا» سقطت من (جـ، د).

(٩) «أن» سقطت (د).

يكُون﴾ (سورة البقرة: ١٥٠). فكذلك في «إذن» واغتفر ابن عصفور الفصل بالظرف وابن باشاذ[(١)] الفصل بالنداء، والدعاء[(٢)] وحكى سيبويه[(٣)] عن بعض العرب إلغاء «إذن» مع استيفاء الشروط واختلف في لفظها عند الوقوف[(٤)] عليها، والصحيح إبدال نونها ألفًا تشبيهًا بتنوين المنصوب، وقيل: يوقف عليها بالنون لأن نونها كنون «لن» و«أن» ويبنى على هذا الخلاف خلاف[(٥)] في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالألف وكذا رسمت في المصاحف[(٦)]، والمازني، والمبرد بالنون، وعن الفراء: إن عملت كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون فرقًا بينها، وبين إذا.

الرابع - (أن): المصدرية، نحو (١٨٦/أ): ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾ (سورة الشعراء: ٨٢). وهي أم الباب قال أبو حيان: بدليل الاتفاق عليها، والاختلاف في «لن» و«إذن» و«كي» انتهى ومن ثم نصبت ظاهرة ومقدرة كما سيأتي واحترزنا بالمصدرية عن المفسرة والزائدة، والمخففة من الثقيلة فإنها لا تنصب المضارع، والمفسرة هي الواقعة بين جملتين في أولهما معنى القول دون حروفه المجردة عن الخافض[(٧)] نحو ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ[(٨)] أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾ (سورة المؤمنون: ٢٧). [معناه أي اصنع الفلك][(٩)]

---

(١) طاهر بن أحمد بن باشاذ أبو الحسن النحوي (٠٠٠ - ٤٦٩هـ)، بغية الوعاة (٢/ ١٧)، ووفيات الأعيان (٢/ ٥١٥ - ٥١٧)،

(٢) في (ب) «طمس».

(٣) في (جـ) «عن سيبويه».

(٤) في (ب، د) «الوقوف».

(٥) «خلاف» سقطت من (جـ).

(٦) في (ب، جـ، د) «بالمصاحف».

(٧) في (ب، جـ، د) «مجردة».

(٨) في (جـ، د) «إلى موسى».

(٩) العبارة بين المعقوفتين سقطت من الأصل.

فخـرج نحو: ﴿ وآخرُ دعْواهُمْ أن الحمْدُ لله رب العالمين ﴾ (سورة يونس: ١٠). لعدم تقدم الجملـة ونحو «قلت له أن افـعل» لوجود حـروف القول في الجمـلة السابقـة ونحو: «ذكرتُ عسجدا إن ذهبا» [فلا يجوز][١] لعدم تأخر الجملة فيجب[٢] الإثبات بأي[٣] أو ترك التفسير ونحو «كتبت له بأن افعل» للاقتران بالخافض.

والزائدة: هي الواقعة بعد «لما» نحو: ﴿ فلمَّا أن جاء البشيرُ ﴾ (سورة يوسف: ٩٦). أو بين الكاف ومجرورها كقوله:

٨٤ـ كـأن ظبـيـة (تعطو إلى أوراق السلم)[٤][٥]

في رواية من جر ظبيـة[٦].

أو بين القسم و«لو» كقوله:

(١) «فلا يجوز» سقطت من الأصل.

(٢) في (ب) «ويجب».

(٣) في الأصل «بأو».

(٤) هذا عجز بيت من الطويل وصدره:

ويومًا توافينا بوجه مقسَّم

ـ وفي: الكتاب (٢/ ١٣٤، ٣/ ١٦٥)، ونسب هذا البيت سيبويه إلى ابن صـريم السكري وهو أيضًا في: أوضح المسالك (١/ ٣٧٧) برقم (١٥١)، والشذور (٢٨٤) برقم (١٤٠)، والمغني (١/ ٤٢) برقم (٤٢)، والقطر (١٧٢) برقم (٥٩)، والإنصـاف (١/ ٢٠٢) برقم (١٢٣)، وشفـاء العليل (١/ ٣٧٣) برقم (٥٠٨)، والهـمع (٢/ ١٨٨) برقـم (٥٤٠) وفي (٤/ ١٤٦) برقم (١٠٤٤)، وفي الأشـموني (١/ ٤٥٢) بدون رقم وفي (٣/ ١٣٦١) برقم (٨٠٢)، وفي اللسان (١١/ ١٦٥).

ـ ويومًا: ظرف زمـان منصوب على الـظرفية الزمـانية متعلق بقـوله «توافينا» وقـوله مقسم: حسن وجميل، وتعطو: تتناول (اللسان ١١/ ٢٧٥).

(٥) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (ب، جـ، د).

(٦) في الأصل «من جر الظبية».

٨٥ - فـأقـسم[1] أن لو الـتـقـينا وأنتم[2]

والمخففة من الثقيلة: هي الواقعة بعد عِلم، أو ظن منزل منزلة العلم نحو ﴿علم أن سيكونُ﴾ (سورة المزمل: ٢٠). ﴿وحسبوا ألا تكون فتنة﴾ (سورة المائدة: ٧١). (١٨٧/أ) الأصل أنه بتشديد النون ويجوز في تاليه للظن[3] أن تنصب إجراء للظن[4] على أصله، وهو الأرجح، ومن ثم اتفق عليها[5] السبعة في ﴿أحسب النَّاسُ أن يتركوا﴾ (سورة العنكبوت: ٢). واختلفوا في ﴿وحسبوا ألاَّ تكون فتنةٌ﴾ (سورة المائدة: ٧١). قرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي بالرفع، والباقون بالنصب[6]، وهذه النواصب الأربعة هي مراد المؤلف بقوله: ونصب «لن» «كي» «إذن» نحو «لن تنال نصب وإن» فنصب الأول في كلامه: فعل ماض فاعله «لَنْ» و«كي»، وإذن: معطوفان على «لن» بإسقاط العاطف، و«إن» أول الجزء الثالث: معطوف عليها بإثبات العاطف ونَصَبَ الثاني: مصدر بمعنى التعب[7]، ووقف عليه المصنف بالسكون على لغة ربيعة وإن كان الأفصح في المنون المنصوب الوقف عليه بإبدال تنوينه ألفًا، وفيه مع الذي قبله

---

(١) في (ب، جـ، د) «وأقسم».

(٢) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه:

لكان لكم يوم من الشر مظلم

وهو للمسيب بن علي وهو في: الكتاب (١٠٧/٣) وفي ابن يعيش (٩٤/٩)، وأوضح المسالك (١٦٠/٤) برقم (٤٩٤)، والمغني (٤٢/١) برقم (٤٠)، وشرح الكافية (٣٢٢/٤) برقم (٨٠٠)، والأشموني (١٣٦١/٣) برقم (٨٠٣).

(٣) في (ب، جـ، د) «الظن».

(٤) في (ب، جـ، د) «الظن».

(٥) في (ب، جـ، د) «عليه».

(٦) ينظر إتحاف فضلاء البشر (٢٠٢).

(٧) في (ب، جـ، د) «النعت».

الجناس التام[١] وقوله: **واضمره.. الخ**: أشار به أن «أنْ» كما تنصب ظاهرة تنصب مقدَّرة في مواضع تارة على سبيل الوجوب، وتارة على سبيل الجواز فمن مواضع إضمارها أن تقع بعد فاء السببية، وواو المعية إذا وقع في جواب الاستفهام نحو ﴿فهل لنا من شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ (سورة الأعراف: ٥٣)[٢]. ونحو قوله:

٨٦ ـ **هل تعرفون لباناتي فأرجو أن تقضى فيرتد[٣] بعض الروح للجسد (١/١٨٨)**[٤]

وهذا معنى قوله: **أضمره بعد فاسبب**: وواو جمع جواب من سألا ويتعين قطع الهمزة من قوله «وأضمره» ومد «فا» من قوله: فاسبب ليستقيم الوزن وجواب منصوب على نزع الخافض، والأصل «في جواب» أي وأضمر «أن» بعد فاء السببية وواو الجمع وهي واو المعية الواقعتين[٥] في جواب من سألا، ومنها إضمارها بعد أحد الحرفين المذكورين في جواب النفي نحو: ﴿لا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ (سورة فاطر: ٣٦)، ونحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ (سورة آل عمران: ١٤٢). وهذا مراده بقوله: **«والجَحْد»** فهو معطوف على «من» وكأنه قال[٦]: وفي جواب الجحد وإضمارها في ذلك كله على سبيل الوجوب ومنها أن يضمر بعد اللام الجارة وهو[٧] مراده بقوله: **«واللام»** فهو معطوف على «فا» من قوله: **«فاسبب»**، وسواء كانت اللام مسبوقة بكون ناقص ماض منفي نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾ (سورة العنكبوت: ٤٠)،

---

(١) وهو اتفاق الكلمات في الحروف واختلافها في المعاني.
(٢) «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١/ ٤١٦).
(٣) في (أ، ب) «فترتد».
(٤) هذا البيت من البسيط ولم يعرف قائله وهو في: القطر (٨٢) برقم (٢٠)، وشفاء العليل (٢/ ٩٢٩) برقم (١٣٩٣)، والأشموني (٣/ ١٣٨٤) برقم (٨٦٥).
(٥) في (أ، د) «الواقعين».
(٦) «و» سقطت من الأصل.
(٧) في الأصل «وهي».

﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ (سورة النساء: ١٣٧). وتسمى لام الجحود والإضمار بعدها واجب أيضًا، أو غير مسبوقة به[1] نحو: ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (سورة الأنعام: ٧١). ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ (سورة الزمر: ١٢). وإضمارها حينئذ[2] جائز وشرطها أن لا يقترن الفعل بلا فإن قرن بها نافية كانت نحو: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾ (سورة البقرة: ١٥٠). (١٨٩/أ) أو مؤكدة نحو: ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ (سورة الحديد: ٢٩). وجب إظهار «أن» ومنها إضمارها بعد فاء السببية[3] وواو المعية أيضًا في جواب الأمر وفي جواب النهي، وأشار إلى ذلك بقوله: أو كجبه ولا تعطب: [فقوله «أو» حرف عطف وقوله «كجبه ولا تعطب» معطوفان على قوله والجحد وكأنه قال وأضمر «أن» بعد فاء السببية وواو المعية في جواب من سأل أو جواب الجحد أو جواب كجبه ولا تعطب][4] يعني الأمر، والنهي، والتمني[5]، وفي كلامه حينئذ الفصل بين المتعاطفين - وهما الجحد، وكجبه، ولا تعطب - بالأجنبي، وهو قوله، واللام المعطوف كما علمت على قوله فاء سبب، وهو لا يجوز ولا يظهر في إعرابه غير هذا إلا بتعسف زايد، ومثال الفاء بعد الأمر قوله:

٨٧ - يا ناق سيري عنقًا فسيحًا إلى سليمان فتستريحا[6]

---

(١) «به» سقطت من (أ، د).

(٢) في الأصل رمز لها بـ (ح) كما هو منهجه في كتابة هذه الكلمة.

(٣) سميت سببية لأن الفعل الأول سبب في الثاني.

(٤) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (جـ، د).

(٥) «والتمني» سقطت من (أ، جـ، د).

(٦) هذا البيت من الرجز قائله أبو النجم العجلي واسمه الفضل بن قدامة وهو في: الكتاب (٣/ ٣٥) والمقتضب (٢/ ١٤)، وابن يعيش (٧/ ٢٦)، وأوضح المسالك (٤/ ١٨٢) برقم (٥٠١)، والشذور (٣٠٤) برقم (١٥٠)، وابن عقيل (٢/ ٣٤٩) برقم (٣٢٤)، والهمع (٤/ ١١٩) برقم (١٠٢١)، وشفاء العليل (٢/ ٩٢٨) برقم (١٣٩١)، والأشموني (٣/ ١٣٨٣) برقم (٨١٣)، والقطر (٨٠) برقم (١٨)، والدرر (٤/ ٨٥) برقم (١٠٢٩).

ومثال الواو قوله:

٨٨ـ فـقلت ادعي وادعـو[1] إن أندى لصـوت أن ينادي[2] داعـيـان[3]

ومثالها بعد النهي قوله تعالى: ﴿ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي﴾ (سورة طه ٨١).

وقول الشاعر:

٨٩ـ لا تنه عن خلق وتأتي مـثله عـار عليك إذا فـعلت عظيم[4]

والإضمار في هذين الموضعين أيضًا على سبيل الوجوب.

(١) في جميع النسخ «أدعو وأدعي» وما أثبتناه من كتب تخريج الشواهد.

(٢) في (جـ، د) وجاعيان.

(٣) البيت من الوافر قائله الأعشى وهو في: الكتاب (٣/ ٤٥)، وابن يعيش (٧/ ٣٣)، وأوضح المسالك (٤/ ١٨٢) برقم (٥٠٢)، والمغني (٢/ ٤٠٨) برقم (٦٣٨)، والشذور (٣١١) برقم (١٥٤)، والهمع (٤/ ١٢٦) برقم (١٠٢٩)، وشفاء العليل (٢/ ٩٣٠) برقم (١٣٩٧)، والأشموني (٣/ ١٣٩٠) برقم (٨٢٠)، والدرر (٤/ ٨٥) برقم (١٠٢٩)، وابن عقيل (٢/ ٣٥٤) برقم (٣٢٧).

(٤) البيت من الكامل ونسبه سيبويه للأخطل وهو في: الكتاب (٣/ ٤٢)، وابن يعيش (٧/ ٢٤)، والمقتضب (٢/ ٢٦)، وشرح الكافية (٤/ ٧٦) برقم (٦٥٧)، وأوضح المسالك (٤/ ١٨١) برقم (٥٠٠)، والمغني (٢/ ٤١٦) برقم (٥٨٣)، والشذور (٣١٢) برقم (١١٤)، والقطر (٨٧) برقم (٢٣)، وابن عقيل (٢/ ٣٥٤) برقم (٣٢٨)، والهمع (٤/ ١٢٧) برقم (١٠٣٠)، والدرر (٤/ ٨٦) برقم (١٠٣٠)، وشفاء العليل (٢/ ٩٣١) برقم (١٣٩٨).

الجــوازم[١]

(ص)

واجــزم بلمــا ولـم إذا نفــيــا

ولام أمــر ولا إذا نهــيــا (١٩٠/أ)

وجـزم الاثنين إن ومـا احــتــذيا

ومن ومــهــمــا مــتى وإن تلا إيان أي كــمـن عــلا النبــلا يضرب

(ش) لما فرغ من نواصب الفعل شرع في جوازمه، وهما قسمان: ما يجزم [فعلاً واحداً][٢] وما يجزم فعلين.

فالأول أربعة أشياء: أحدها وثانيها «لم» و«لما» النافيتان نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (سورة الإخلاص:٣)[٣] ونحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا﴾ (سورة آل عمران:١٤٢)[٤]. وهما مراده بقوله: واجزم بلما ولم إذا نفيا: وقيد إذا نفيا لمجرد بيان الواقع بالنسبة إلى «لم»[٥] إذ ليس لها حالة غير النفي يحترز منها[٦].

---

(١) هذا العنوان على هامش الأصل.

(٢) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (د).

(٣) هذه الآية سقطت من (ب، جـ، د).

(٤) هذه الآية سقطت من (ب، جـ، د).

(٥) في الأصل «كم» وفي (جـ، د) «الم».

(٦) في (ب، جـ، د) «عنها».

وأما بالنسبة إلى «لـمَّـا» فالاحتراز عن «لما» الوجـودية و«لما» الاستثنائية فإنهما لا يجزمان فالأولى نحو «لما جاء زيد جاء عمر» ويقال فيها[١] (حرف وجوب لوجوب)[٢] وحرف وجود لوجود أيضًا[٣] ويقتضي فعلين ماضيين كالمثال، والثانية تدخل تارة على الجمل الاسمية نحو: ﴿إن كلُّ نفسٍ لَّما عليها حافظٌ﴾ (سورة الطارق: ٤). [في قراءة من شدد «لَمَّا» وعلى الفعل الماضي تارة أخـرى كقولهم: «أنشدك الله لما فـعلت» والمعنى ما كل نفس إلا عليها حافظ[٤]][٥]. وما أسألك إلا فعلك. و«لم» و«لَمَّا» الجازمـتان يشتركان في النفي، والجزم، وقلب المضـارع ماضيًا، ويفـترقان في وجوب اتصـال نفي لما فلا يجـوز لما يكن، ثم كان، وجـواز (١٩١/أ) انقطاع نفي[٦] لم[٧]؛ لأنهـا لمطلق النفي فيكون نفيهـا متصلاً نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ (سورة مريم: ٢٠). وغير متصل نحو: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ (سورة الإنسان: ١) أي ثم كان، [وفي جواز دخول «لم» علـى الشرط نحو: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ (سورة المائدة: ٦٧) بخلاف لمّا][٨]. وفي جـواز حـذف مجـزوم «لما» نحـو: «قـاربت البلد ولما» أي ولما أدخلها، ولا يجوز أن يقول: و«لم»، وأما قوله:

٩٠ ـ احفظ وديعتك التي استودعتها ... يوم الأعـازب إن وصلت وإن لم[٩]

---

(١) في (جـ) «فيه».
(٢) هذه العبارة سقطت من الأصل.
(٣) «أيضًا» سقطت من (جـ، د).
(٤) في (د) «حالك».
(٥) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (جـ).
(٦) «نفي» سقطت من (د).
(٧) في (جـ، د) «لن».
(٨) العبارة بين المعقوفتين سقطت من الأصل.
(٩) البيت من الكامل وهو لإبراهيم بن هرمة وهو في: أوضح المسالك (٤/ ٢٠٢) برقم (٥١٠)، والمغني (١/ ٣٠٩) برقم (٤٥٨)، وشرح الكافية (٤/ ٨٥) برقم (٦٦٤)، والهمع (٤/ ٣١٣) برقم (١٢٨٥)، والدرر (٥/ ٦٦) برقم (١٢٨٥).

فضرورة وقد تهمل «لم» حملاً على النافية وقيل على «لا» كقوله:

٩١ ـ لولا الفوارس من نُعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار[(١)]

وفي كونه ضرورة أو لغة خلاف، وقد ينصب بها في لغة حكاها اللحياني وقرئ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ (سورة الشرح: ١) بالنصب[(٢)].

---

(١) البيت من البسيط ولم ينسب إلى قائل وهو في: الكافية (٤/ ٨٣) برقم (٦٦٢)، وابن يعيش (٧/ ٨)، والمغني (١/ ٣٠٦) برقم (٤٤٨)، وشفاء العليل (١/ ١٠٨) برقم (١٠)، والهمع (٤/ ٣١٣) برقم (١٢٨٦)، والدرر (٥/ ٦٨) برقم (١٢٨٦)، واللسان (٧/ ٣٩٠) والصليفاء: اسم موضع (اللسان ٧/ ٣٠٩).

(٢) لم أقف في كتب القراءات الواقعة بين يدي على هذه القراءة غير أني أنقل كلامًا من فتح القدير (٥/ ٥٩) لعله يشفي ـ إن شاء الله ـ يقول الشوكاني: «قرأ الجمهور بسكون الحاء بالجزم وقرأ أبو جعفر المنصور العباسي بفتحها قال الزمخشري ـ الكشاف (٤/ ٢٢١) قالوا: لعله بيَّن الحاء وأشبعها في مخرجها فظن السامع أنه فتحها ـ انتهى كلام الزمخشري وقال ابن عطية: إن الأصل «ألم نشرحن» بالنون الخفيفة ثم إبدالها ألفًا ثم حذفها تخفيفًا كما أنشد أبو زيد:

من أي يوميَّ من الموت أفر أيوم لم يقدرَ أم يوم قدر

بفتح الراء من «لم يقدر» ومثله قوله:

اضرب عنك الهموم طارقها ضرب بالسيف قونس الفرس

بفتح الباء من اضرب وهذا مبني على جواز توكيد المجزوم بـ «لم» وهو قليل جدًا كقوله:

يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخًا على كرسيه معمما

ـ فقد تركبت هذه القراءة من ثلاثة أصول كلها ضعيفة:

الأول ـ توكيد المجزوم بـ «لم» وهو ضعيف.

الثاني ـ إبدالها ألفًا وهو خاص بالوقف فإجراء الوصل مجرى الوقف ضعيف.

الثالث ـ حذف الألف وهو ضعيف أيضًا لأنه خلاف الأصل وخرجها بعضهم على لغة بعض العرب الذين ينصبون بـ «لم» ويجزمون بـ «لن».

ومنه قول الشاعر:

في كل ما هم أمضى رأيه قدمًا ولم يشاورَ في إقدامه أحدًا

ـ بنصب الراء من «يشاور» وهذه اللغة لبعض العرب ما أظنها تصح وإن صحت فليست من اللغات المعتبرة فإنها جاءت بعكس ما عليه لغة العرب بأسرها، وعلى كل حال فقراءة هذا الرجل مع شدة جوره ومزيد ظلمه، وكثرة جبروته وقلة علمه ليست بحقيقة بالاشتغال فيها (انتهى كلام الشوكاني ـ رحمه الله ـ)

الثالث: مما يجزم فعلاً واحداً لام الأمر، وهي مراده بقوله: ولام الأمر والمراد به مطلق الطلب ليشمل ما كان من الأعلى للأدنى وهو المخصوص في الاصطلاح غالبًا باسم الأمر نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ (سورة الطلاق ٧). وعكسه وهو الدعاء نحو ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ (سورة الزخرف:٧٧). وما كان من المساوي، ويسمى التماسًا، وجزمها فِعْلَي المتكلم المبنيين[1] للفاعل قليل[2] نحو: «قوموا فلأصل لكم»[3] ونحو ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ (سورة العنكبوت:١٢)[4].

وأقل من ذلك جزمها فعل الفاعل المخاطب كقراءة عثمان، وأُبيّ (١٩٢/أ)، وأنس[5] ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ (سورة يونس:٥٨). بالمثناة الفوقية، والأصل فيها السكون؛ لأنه أصل البناء إلا أنها لما كانت في أول الكلام حركت بالكسر ضرورة لتعذر الابتداء بالساكن، وفتحها لغة سليم، وإذا دخل عليها واو، أو فاء، أو ثم جاز سكونها نحو: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ (سورة البقرة:١٨٦). ونحو: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ (سورة الحج:٢٩) في قراءة من سكن اللام[6] وقرئ: ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا﴾ (سورة الحج:٢٩). ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ (سورة العنكبوت:٦٦) بالتحريك والصحيح أن حذفها مع بقاء مجزومها جائز في الشعر فقط كقوله:

---

(١) في (جـ، د) «المبني».

(٢) «قليل» سقطت من (جـ، د).

(٣) الحديث في الصحيحين تحت رقم (١٤١).

(٤) قال في «الإتحاف» (٣٤٤): وعن محيصن بكسر اللام والجمهور على إسكانها.

(٥) في (ب، جـ، د) «أبي عثمان وأنس» والصواب ما أثبتناه من الأصل انظر: البحر المحيط (٦/ ٧٧)، والطبري (١١/ ١٤٦)، والكشاف (٢/ ١٩٤)، والنشر (٢/ ٢٨٥)، والإتحاف (٢٥٢)، وفتح القدير (٢/ ٤٦٩) وعثمان: هو ابن عفان. وأبي: هو ابن كعب.

(٦) قال في «الإتحاف» (٣١٤): واختلفوا في ﴿ثم ليقطع﴾، ﴿ثم ليقضوا تفثهم﴾ فورش وأبو عمرو وابن عامر ورويس بكسر اللام فيها على الأصل والباقون بالسكون.

٩٢ - محمد تفد نفسك كل نفس[١]

وقيل يجوز مطلقًا نحو قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (سورة إبراهيم: ٣١). وأجيب بأن الجزم في الآية لجواب الأمر.

الرابع: «لا الناهية» والمراد بالنهي هنا[٢] أيضًا مطلق[٣] طلب الترك ليشمل ما كان من الأعلى للأدنى المخصوص في الاصطلاح باسم النهي غالبًا نحو ﴿وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ (سورة البقرة: ٢٣٧). وعكسه وهو المسمى بالدعاء أيضًا نحو ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ (سورة البقرة: ٢٨٦). وما كان من المساوي، وجزمها فِعْلَي المتكلم المبنيين للفاعل نادر كقوله:

٩٣ - لا أعرفن ربربا حوراً[٤] مدامعها مردفات على أعقاب أكوار[٥]

---

(١) هذا صدر البيت وعجزه:

إذا ما خفن من شيء تبالا

وهو من الوافر نسبه الرضي إلى حسان ونسبه ابن هشام في شرح الشذور إلى أبي طالب ونسبه بعض شراح أبيات المفصل إلى الأعشى وليس في ديوانه وهو في: الكتاب (٣/ ٨)، والمقتضب (٢/ ١٣٢)، وابن يعيش (٧/ ٣٥)، والمغني (١/ ٢٥٠) برقم (٣٧١)، والشذور (٢١١) برقم (١٠٠)، والهمع (٤/ ٣٠٩) برقم (١٢٨١)، والأشموني (٤/ ١٤١٤) برقم (٨٣٤)، وشرح الكافية (٤/ ٨٨) برقم (٦٦٦)، وقوله تبالاً: سوء العافية وهو بمعنى الوبال فكأن الفاء بدل من الواو.

(٢) «هنا» سقطت من (جـ، د).

(٣) «مطلق» سقطت من (جـ، د).

(٤) في (ب) «جواراً».

(٥) البيت من البسيط قاله النابغة الذبياني في ديوانه (٥٥) وعجزه:

كأن أبكارها نعاج دوار

- وهو في: أوضح المسالك (٤/ ١٩٨) برقم (٥٠٨) وشفاء العليل (٣/ ٩٤٩) برقم (١٤١٦) والأشموني (٤/ ١٤١٢) برقم (٨٣١)

والربرب: القطيع من البقر.

ومردفات: متتابعات بعضها وراء بعض.

والأكوار: جمع كور وهو الرحل بأداته.

والحور: شدة سواد العين.

٩٤ـ إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها أبداً ما دام فيها الجراضم[1]

والجراضيم: بضم الجيم وبالضاد المعجمة[2] الأكول الواسع (١٩٣/أ) البطن[3] [وعني به الشاعر: معاوية ﷺ][4]. وجوز ابن عصفور حذف مجزومها وبقائها نحو «اضرب زيداً إن أساء وإلا فلا «أي وإلا فلا[5] تضربه» وتوقف فيه أبو حيان[6] فقال: يحتاج إلى سماع. و«نهيا» في كلام المصنف فعل ماض مسند إلى ألف الاثنين العائدة إلى «لام الأمر»، و«لا» على سبيل التغليب لأن الناهي «لا» فقط لا «لام الأمر» فهو على حد قوله تعالى: ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ (سورة الرحمن:٢٢). أي من أحدهما واحترز بـ «لا» الناهية عن[7] النافية نحو «لا رجل في الدار» وعن الزائدة ولها تفسيران أحدهما[8] الداخلة بين أمرين متطالبين وإن كان معناهما لابد منه في الكلام بحيث لو أزيلت منه فسد المعنى نحو «جئت بلا زاد» و«غضبتُ من لا شيء».

الثاني: «ما» دخولها[9] في الكلام كخروجها فلا يفيد إلا مجرد التأكيد نحو ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ (سورة الحديد:٢٩). (أي ليعلم)[10] ونحو: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ

(١) البيت من الطويل وقائله الوليد بن عقبة أو الفرزدق وهو في: شرح التسهيل (٤/ ٥١)، والمغني (١/ ٢٧٣) برقم (٤٠٤)، وأوضح المسالك (٤/ ٢٠٠) برقم (٥٠٩)، وشفاء العليل (٣/ ٩٤٨) برقم (١٤١٥)، والأشموني (٤/ ١٤١٢) برقم (٨٣٢).

(٢) في (د) «المهملة».

(٣) «اللسان» (٢/ ٢٥٢)، وتاج العروس (١٨/ ٢٧٦).

(٤) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (ب، جـ، د).

(٥) «وإلا» سقطت من الأصل.

(٦) في (جـ) «ابن».

(٧) في (جـ، د) «من».

(٨) في (ب، جـ، د) «معناها».

(٩) في (جـ، د) «ما كان دخولها».

(١٠) «أي ليعلم» سقطت من الأصل.

أمرتك ﴾ (سورة الأعراف:١٢). أي أن تسجد بدليل الآية الأخرى ﴿ ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي ﴾ (سورة ص:٧٥).

القسم الثاني: من الجوازم وهو ما يجزم فعلين وذكر منه المصنف ثمان أدوات:

أولها ـ (إن): نحو: ﴿ وإن تعودوا نعد ﴾ (سورة الأنفال:١٩) وهي حرف باتفاق.

والثاني ـ (ما): نحو: ﴿ وما تفعلوا من خير يعلمه الله ﴾ (سورة البقرة:١٩٧). وأشار إلى هذين بقوله: «وجزم الاثنين إن وما احتذيا». فإن: مبتدأ (١٩٤/أ). وما: معطوف عليه، واحتذيا: فعل ماض مسند إلى ألف الاثنين العائدة على أن وما. وجزم مفعول مقدم والجملة خبر والتقدير: وإن وما احتذيا [جزم اثنين أي اثنين[1] من الأفعال بقرينة أنه في باب مجزومات الأفعال ومعنى احتذيا[2]][3] عملاه[4] أو طلباه.

الثالث ـ (مَنْ): نحو: ﴿ من يعمل سوءا يجز به ﴾ (سورة النساء:١٢٣).

الرابع ـ (مهما): نحو: ﴿ مهما تأتنا به من آية ﴾ (سورة الأعراف:١٣٢).

الخامس ـ (متى): وهي في الأصل اسم زمان ثم ضمنت معنى الشرط نحو قوله:

٩٥ـ متى أضع العمامة تعرفوني[5]

---

(١) «أي اثنين» سقطت من (ب، جـ، د).

(٢) في (جـ) «احجتذياه».

(٣) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (د).

(٤) في (د) «عملاً».

(٥) البيت من الوافر وقائله سحيم بن وثيل الرياحي اليربوعي وصدره:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا

ـ وهو في: الكتاب (٢٠٧/٣)، وابن يعيش (٦١/١، ٦٢/٣)، والمغني (٧١٩/٢) برقم (٢٦٣)، والقطر (٩٦) برقم (٢٦)، وشفاء العليل (٩١٥/٢) برقم (١٣٦٨)، والخزانة (٨٠/٣، ٨١، ٨٢، ٨٣)، والدرر (٩٩/١) برقم (٣٧). والثنايا: جمع ثنية وهي الطريق في الجبل.

السادس - (اين): وهو اسم مكان في الأصل ثم ضمن معنى الشرط نحو قوله تعالى ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾ (سورة النساء: ٧٨).

السابع - (أيان): وهو اسم زمان أيضًا في الأصل ثم ضمن معنى الشرط نحو قوله:

٩٦ - أيان نأمنك[١] تأمن غيرنا[٢]

الثامن[٣] - (أي): بتشديد الياء وهي مترددة بين معاني أربعة لأنها بحسب ما تضاف إليه فهي في نحو: «أيهم يقم[٤] أقم معه» بمعنى من التي للعاقل، وفي نحو: [«أي الدواب تركب أركب» بمعنى ما التي لما[٥] لا يعقل، وفي نحو: «أي يوم تصم أصم» بمعنى متى وفي نحو:][٦] «أي مكان تجلس أجلس» بمعنى أين وعلا مِنْ قول المصنف: كمن علا النبلاء ماضي يعلو من العلو وهو[٧] الرفعة والنبلا: جمع نبيل وهو الذكي النجيب ومراده أن من ارتفع على (١٩٥/أ) الفضلاء النجباء بغير حق بل

---

(١) في (ب، جـ، د) «نومنك».

(٢) هذا جزء من بيت وهو بتمامه:

إيان نامنك تأمن غيرنا وإذا   لم تدرك الأمن منا لم نزل حذراً

وهو من البسيط ولم يعرف له قائل وهو في: ابن عقيل (٢/ ٣٦٩) برقم (٣٣٥)، وفي الشذور (٣٣٦) برقم (١٦٩)، وفي شفاء العليل (٣/ ٩٥١) برقم (١٤٢٤).

(٣) في الأصل «كرر رقم أربعة» ولذلك انتهت الجوازم عنده برقم سبعة.

(٤) في (ب، جـ، د) «أقم أقم معه».

(٥) «لما» سقطت من (د).

(٦) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (جـ).

(٧) في (ب، جـ، د) «وهي».

بمجرد الفجور[١] ومحض الباطل والالتجاء إلى أهل الظلم والخروج عن الدين كما هو الشأن في هذه الأعصار.

يضرب: يعني ضربًا شديدًا لائقًا بأمثاله ولو أتى على نفسه كما أصفه بذلك ولقد لقي المصنف في هذا الباب من البلاء ما نرجو أن يثيبه الله عليه من فضله الفردوس الأعلى[٢].

(١) في الأصل «الفضول».

(٢) قسم علماء النحو هذه الجوازم إلى أربعة أنواع:

١ ـ حرف باتفاق وهو «إن».

٢ ـ حرف على الأصح وهو «إذما».

٣ ـ اسم باتفاق وهو: من، وما، ومتى، وأي، وأين، وأيان، وأنى، وحيثما.

٤ ـ اسم على الأصح وهو «مهما» (أوضح المسالك ٤/ ٢٠٥).

التوابع[(١)]

(ص) توابع المعربات تتبع في
إعرابها ظاهراً كذاك خفي
النعت في النكر مع سواه قفي

وترك تاءِ الفرد ضد أولاءِ إن كان معناه للذي حصلا ينسب

النعت[(٢)]

(ش) لما فرغ من المعربات التي إعرابها بطريق الأصالة شرع فيما إعرابه تبع لغيره وهو باب التوابع وهي خمسة أنواع:

الأول ـ النعت: وهي عبارة الكوفيين وربما قاله البصريون والأكثر[(٣)] في عباراتهم الوصف والصفة.

الثاني ـ التوكيد.

الثالث ـ عطف البيان.

الرابع ـ عطف النسق.

الخامس ـ البدل.

(١) هذا العنوان زيادة في الأصل.

(٢) هذا العنوان زيادة في الأصل.

(٣) «الأكثر» سقطت من الأصل.

ومنها: ما يختص بالأسماء ومنها ما لا يختص كما ستعرفه.

وقوله: **توابع المعربات:** مبتدأ ومضاف إليه.

وقوله: **تتبع في إعرابها ظاهرًا كذاك خفي:** جملة الخبر[١] ومراده أن توابع المعربات وهي الخمسة تتبع ما هي توابع له في إعرابه الظاهر والخفي أي المقدر وأتى به تكملة للبيت (١٩٦/أ) ولو تركه استغنى عنه ومراده أنها تتبعه في ذلك على سبيل اللزوم تقول في النعت مثلاً: «جاء زيد التاجر» أو «رجل تاجر» برفع التاجر فيهما و«رأيت زيداً التاجر» أو «رجلاً تاجراً» بنصبه و«مررت بزيد التاجر» أو «برجل تاجر» بخفضه وهذا الحكم مشترك بين جميع التوابع ولأجله سميت توابع ومن ثم قدمه وبقي أحكام تختص بكل واحد على انفراده فشرع في تفصيلها مبتدءاً بالنعت لكونه أشرفها بدليل أنه تقدم عليها كلها عند اجتماعها، فقال: **النعت في النكر مع**[٢] **سواه قفي:** يريد أن النعت يتبع منعوته في التنكير مع سواه يعني وهو التعريف وقفي بفتح أوله وكسر ثانيه وتشديد يائه في الأصل ولكنه مخفف في كلام المصنف قال في الصحاح[٣]: القفي والقفية الشيء الذي[٤] يؤثر به الضيف[٥] والصبي، انتهى.

فمعنى كلام المصنف أن النعت مؤثر في التنكير والتعريف[٦] باتباع المنعوت ولا يستقيم أن يكون قفي بمعنى تبع لأن قفي بمعنى تبع مفتوح الفاء لا مكسورها ولا أن

---

(١) «و» سقطت من (د).

(٢) في (جـ) «المنع».

(٣) (٦/ ٢٤٦٦) «باب قفا».

(٤) «الذي» سقطت من الأصل.

(٥) في (جـ) «المصنف» وفي (د) «المضيف».

(٦) في الأصل «والتغيير».

يكون قفـي بضم أوله وكسر ثانـيه على أن يكون مبنـي للمفعـول لأن النعت تابع لا متبوع، واعلم أن النعت مخـتص بالأسماء وهو عند ابن مالك تابع مكمل[١] متبوعه بدلالته على (١٩٧/ أ) معنى فـيه أو في متعلق به[٢] والمراد بالمكمل ما يوضح المعرفة نحو«جـاء زيد التاجر» أو يخـتص النكرة نحو «رجل تاجر» وخـرج به البدل والنسق لأنهمـا لم يوضعـا لقصد الإيضـاح ولا التخصـيص ومجئ البـدل في بعض الصور لإيضاح عـرض، وخرج بما بعـده البيـان والتوكـيد فإنهـما لا يدلان على مـعنى في متبوعهما ولا فيـما يتعلق به أما البيان فلأن ثاني الاسمين عين الأول[٣]. وأما التوكيد فلأن نفس الشيء[٤] وهو الشيء، كذا نقل تقريره عن[٥] ابن مالك في شـرح العمدة وشمل الحد النعت[٦] الحقيـقي وهو ما كان جاريا على متـبوعه[٧] لدلالته على معنى كالتاجر في المثـالين. والسببي: وهو ما دل على معنى في متـعلق بالمتبوع[٨] نحو«جاء زيد التاجـر أبوه» أو «رجل تاجر أبوه» وقد تلخص من كـلام المصنف أن النعت سواء كان حقيقياً أو سببيا يتبع منعوته على سبيل اللزوم في اثنين من خمسة واحد من أوجه الإعراب الثلاثة كما فهم من الجـزءين الأولين من البيت وواحد من التعريف والتنكير كما فهم من الجزء الثالث.

---

(١) في (ب، جـ، د) «يكمل».

(٢) هذا الحـد غيـر شامـل لأنواع النعت فإن النعـت قد يكون لمجـرد المدح كـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الفاتحة: ٢) أو لمجرد الذم نحو ﴿أعوذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ أو للترحم (اللهم أنا عبدك المسكين) أو للتوكيد نحو ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (الحاقة: ١٣) (أوضح المسالك ٣/ ٣٠٢).

(٣) في (جـ، د) «غير».

(٤) «نفس» سقطت من (ب، جـ، د).

(٥) «عن» سقطت من (د).

(٦) في الأصل «النعت الحد الحقيقي».

(٧) في (ب، جـ، د) «منعوت».

(٨) في (ب، جـ، د) «منعوت».

وأما التأنيث والإفراد، وضدهما أي التذكير والتثنية والجمع فإن كان النعت رافعا لضمير المنعوت المستتر تبعه في اثنين منها[١] أيضا فيكون تابعا له حينئذ في أربعة من عشرة تقول «جاءني رجل كريم(١٩٨/أ) وامرأة كريمة، أو رجلان كريمان، وامرأتان كريمتان ورجال كرماء ونحو ذلك» وإلى هذا أشار بقوله: وترك... الخ البيت.

قوله: **وترك مجرور عطفا على النكر**[٢]: {وتاء بمثناة فوقية ممدود وممنون مجرور}[٣]. بالإضافة إلى ترك، والفرد معطوف على تا[٤]، وضد معطوف عليهما أيضاً لكن بإسقاط العاطف.

وأولاء: اسم إشارة مجرور بالإضافة مشار به[٥] إلى ترك التاء، وترك الفرد وإن كانا اثنين. وأولاء للجمع إما بناءً على أن أقل الجمع اثنين أو بضرب من التجوز والتقدير.

والنعت يتبع منعوته في ترك تاء التأنيث {أي في ترك التأنيث وإنما نسبه للتاء لأن الغالب في التأنيث أن يكون بالتاء فكأنه قال: يتبعه في التذكير والفرد}[٦] أي الإفراد، وضد أولئك أي ضد هذين وهي التأنيث والتثنية والجمع إن كان معناه أي معنى النعت الذي حصل أي الذي وجد واستقر قبل النعت ومراده به المنعوت والمراد من كون معناه منسوباً للمنعوت أنه رافع لضميره المستتر لأنه حينئذ يكون مسنداً إليه فمعناه له إما حقيقة كما في«جاءني زيد الفاضل» أو مجازاً كما في الفاضل أبا. لأنه لما رفع ضمير

---

(١) في (ب، جـ، د) «منهما».

(٢) في (ب، جـ، د) «النكرة».

(٣) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (ب، جـ، د).

(٤) في (د) «على أو ضده».

(٥) «به» سقطت من (د).

(٦) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (ب، جـ، د).

المنعوت (١٩٩/أ) كان معناه له، وإن كان مجازاً نظرا إلى أن من كان أبوه فاضلا حسن فنسبة الفضل إليه بناءاً على أن الأصل في الفرع أن يكون كأصله وإن تخلف ذلك كثيراً واحترز بكون معناه منسوباً لما قبله أي المنعوت مما إذا كان معناه منسوبا لما بعده أي إذا رفع ظاهراً، أو ضميراً بارزاً فإنه لا يلزم مطابقته له في اثنين من هذه الخمسة بل يكون حكمه حكم الفعل فينظر فيه إلى فاعله لا إلى مفعوله[1] تقول في رفعه للاسم الظاهر.

«مررت برجل قائمة أمه» كما تقول: «قامت أمه» و«بامرأة قائم أبوها»، كما تقول: «قام أبوها» و«رجلين قائم أبواهما» {كما تقول: «قام أبواهما»[2]} وعلى هذا القياس، لكن الأفصح فيما إذا كان الفاعل جمعًا أن يجمع النعت جمع تكسير «كمررت[3] برجال قيام آباؤهم» أفصح من: «قائم آباؤهم» وإن كنت تقول في الفعل: «قام آباؤهم» وتقول في رفعه للضمير البارز: «جاءني غلام امرأة ضاربته هي» كما تقول: «ضربته هي» و«جاءتني جارية رجل ضاربها هو»، كما تقول: «ضربها هو» وعلى هذا القياس[4].

(١) في (ب، جـ، د) «منعوته».
(٢) هذه العبارة سقطت من الأصل.
(٣) في (ب، جـ، د) «فمرت».
(٤) لم يتعرض المؤلف للأشياء التي ينعت بها، وللفائدة ينظر «أوضح المسالك» (٤/ ٣٠٤ - ٣١٣).

التوكيد[١]

(ص) (الثاني توكيده بتكريره
والنفس والعين جاء لتقريره
جمع وفرع شمول تعبيره (٢٠٠/أ)

كل جميع كلتا كذاك كلا وهذه مع ضميرها عملا يصحب)[٢]

(ش) يعني بالثاني من التوابع والتوكيد ويتعين قراءة الثاني باختلاس حركة النون والضمير في قوله توكيده يعود على المتبوع المستفاد من سياق الكلام السابق وفي كلامه إشارة إلى أن التوكيد قسمان: لفظي ومعنوي، **فالأول** - هو اللفظ المكرر به ما قبله وهو مراده بقوله تكريره، ويكون في الأسماء ظاهرة ومضمرة وفي الأفعال والحروف والجمل نحو (فنكاحها باطل باطل باطل)[٣] وقوله:

٩٧ - **فإياك إياك المرء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب**[٤]

ونحو: «قام زيد زيد»، ونحو قوله:

---

(١) هذا العنوان زيادة في الأصل.

(٢) في (ب، جـ) «تصحب» والعبارة بين المعقوفتين سقطت من (د).

(٣) الحديث في مسند أبي داود (٢٠٦) برقم (١٤٦٣) وهو صحيح (الإرواء برقم ١٨٤٠).

(٤) البيت من الطويل وهو للمفضل بن عبد الرحمن:

- وهو في: الكتاب (١/ ٢٧٩)، وابن يعيش (٢/ ٢٥)، والمقتضب (٣/ ٢١٣)، والمغني (٢/ ٧٨٤) برقم (٩١١)، وأوضح المسالك (٣/ ٣٣٦) برقم (٤٠٣)، شرح الكافية (٢/ ٧) برقم (١٦٠)، والخزانة (٣/ ٦٣، ١/ ٤٧٥)، والأشموني (٣/ ١٠٦٦) برقم (٦٢٧).

٩٨- لا لا أبوح بحب بثنة إنها[(١)]

ونحو: ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا (٥) إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ (سورة الشرح:٥). ونحو قوله ﷺ: «والله لأغزون قريشاً»[(٢)] قالها ثلاثاً[(٣)].

الثاني - تكون بألفاظ محصورة فلا يحتاج إلى أحد كما اختاره المصنف إلا أنه لم يستوفها هنا[(٤)] قصداً للاختصار وهي نوعان ما يؤكد به لدفع توهم المجاز عن[(٥)] الذات وهو النفس والعين ومعناهما الذات تقول: «جاء زيد» فتجوز السامع[(٦)] أن تكون تجوزت فنسبت المجيء إلى زيد مع أن الجائي إنما هو خبره مثلاً أو غلامه، وأنه من باب قطع الأمير اللص أو بنى[(٧)] (١٠٢/أ) المدينة أو نحو ذلك والأصل «جاء غلام زيد» أو خبره، فحذفت المضاف وأقمت المضاف إليه مقامه فإذا قلت نفسه أو عينه أي ذاته ارتفع ذلك كله وهذا مراده بقوله: والنفس والعين جاء لتقريره: أي لتحقيقه ودفع توهم المجاز أو السهو فيه.

---

(١) هذا صدر بيت في الكامل وعجزه:

أخذت عليَّ مواثقاً وعهوداً

- وقائله جميل بن عبد الله بن معمر العذري وهو في: أوضح المسالك (٣/٣٣٨) برقم (٤٠٤)، وفي الهمع (٥/٢٠٨) برقم (١٥٦٨)، والأشموني (٣/١٠٧١) برقم (٦٣٨)، والدرر (٦/٤٧) برقم (١٥٦٨).

(٢) الحديث في «سنن أبي داود» برقم (٣٢٨٥) وهو عن عكرمة أن رسول الله ﷺ قال: «والله لأغزون قريشاً، والله لأغزون قريشاً، والله لأغزون قريشاً - ثم قال: - إن شاء الله»، وهو أيضاً في: المعجم الكبير (١١/٢٢٥) برقم (١١٧٤٢) وكنز العمال (٤/٤٣٨) برقم (١١٣٠٤).

(٣) في (ب، جـ، د) «ثلاث مرات».

(٤) في (ب، جـ، د) «يستوعبها».

(٥) في (جـ) «من».

(٦) في (جـ) «التاسع».

(٧) في جميع النسخ «بنا» والصواب ما أثبتناه لأنه موافق لقواعد الإملاء الحديثة.

وقوله: جاء مقصور للضرورة والجملة منه ومن فاعله خبر عن النفس ويضمر[١] مثله للعين والتقدير والنفس جاء لتقريره والعين كذلك ويجب في لفظ النفس والعين أن يطابقا المؤكد في الإفراد والجمع تقول: «جاء زيد نفسه أو عينه»، و«الزيدون أنفسهم أو أعينهم» وأما التثنية فالأفصح فيه جمعه جمع قلة على أفعل تقول: «جاء الزيدان أنفسهما» فهو أفصح من الإفراد نحو: «نفسهما»، والتثنية نحو: «نفساهما»، والإفراد أرجح من التثنية عند ابن مالك.

والنوع الثاني ـ من التوكيد المعنوي ما يؤكد به لإفادة الشمول ودفع توهم إطلاق البعض على الكل فمنهما الجمع[٢] وما في معناه كاسم الجمع نحو: القوم، والرهط، وكل، وأجمع، وفروعه وهي جمعاء بالمد كصحراء، وأجمعون وجمع بضم أوله، وفتح ثانيه، ومذهب الجمهور: أنه لا يؤكد بهما إلا بعد التأكيد بكل تقول: «جاء الجيش كله أجمع» دفعاً لوهم من توهم(٢٠٢/أ) أن الجائي بعضهم، وأنك تجوزت في نسبة المجيء للجميع، وتقول أيضًا: «جاءت القبيلة كلها جمعًا» و«الرجال كلهم أجمعون» و«النساء كلهن أجمع»، قال المصنف: والمختار وفاقًا لأبي حيان جواز التأكيد بها دون كل، قال: لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصيح كقوله: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (سورة ص:٨٢)، ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (سورة الحجر:٤٣)، ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ (سورة السجدة:١٣). وفي الصحيح: «فله سلبه أجمع»[٣]. «فصلوا

(١) في الأصل «أو يضمر».
(٢) في (جـ، د) «للجمع».
(٣) الحديث في صحيح مسلم (٣/ ١٣٧٥) من حديث سلمة بن الأكوع أنه قال: فضربت رأس الرجل فندر ثم جئت بالجمل أقوده عليه رحله وسلاحه فاستقبلني رسول الله ﷺ والناس معه فقال: «من قتل الرجل؟»، قالوا: ابن الأكوع، قال: «له سلبه أجمع».

جلوسا أجمعين»[١] انتهى. ومنها: الجمع[٢] أيضًا وما في معناه جميع نحو: «جاء الرجال أو القوم جميعهم» وإلى هذه الألفاظ أشار بقوله أجمع وفرع شمول تعبيره كل جميع أي جميع وما تفرع عنه شمول تعبيره التوكيد أي تعبيره الشامل أي الدال على الشمول والعموم الدافع لتوهم إرادة البعض فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف من باب قولهم جرد قطيفة أي قطيفة جرد أي مجرودة، فاجمع: مبتدأ وهو مسكن ووجهه أن المصنف وصل بنية الوقف كما وجهت به قراءة نافع: ﴿ومحيَاي ومماتي﴾ (سورة الأنعام: ١٦٢). بإسكان ياء محياي[٣] وصلا، وفرع: معطوف عليه ولو أسقطت منه الواو لاستقام رفع أجمع وكان فرع معطوفًا بإسقاط العاطف كما ارتكبه المصنف كثيرًا ولعله كان أحسن لكن لم أقف في النسخ إلا على إثباتها وشمول تعبيره خبر وكل وجمع معطوفان على أجمع بإسقاط العاطف [وتعبيره: بالعين المهملة وبعدها ياء موحدة][٤] ومنها للمثنى كلا: للمذكرين وكلتا: للمؤنثتين تقول: «جاء الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما» دفعًا لوهم من توهم مجيء إحديهما فقط وأن النسبة إليهما معًا مجاز، وإلى هاتين اللفظتين أشار بقوله: «كلتا كذا كلا»، واعلم أن جميع ألفاظ الشمول لا يؤكد بها إلا ذو أجزاء يصح افتراقها حسا[٥] أو حكما بالنسبة إلى العامل

---

(١) البخاري في الفتح (٢/ ٤٤٤) برقم (٧٢٢) ومسلم (١/ ٣٠٨، ٣١٠، ٣١١) والإمام مالك في الموطأ (٧١) برقم (١٥٧) وهو من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ولفظه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه، فإذا ركع فاركعوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: ربنا ولك الحمد، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا صلى جالسًا فصلوا جلوسًا أجمعون، وأقيموا الصف في الصلاة فإن إقامة الصف من حسن الصلاة» رواه البخاري، ومسلم بلفظ: «أجمعون» والموطأ بلفظ: «أجمعين».

(٢) في (ب، جـ، د) «للجمع».

(٣) أسكنها نافع باختلاف عن الأزرق عن ورش وأبو جعفر (النشر ٢/ ٢٦٧) والإتحاف (٢٢١).

(٤) العبارة بين المعقوفتين سقطت من الأصل.

(٥) في (ب، د) «حسنًا».

(٢٠٣/أ) إذ ما لا يكون كذلك لا نتوهم عدم الشمول حتى يحتاج إلى دفعه بالتوكيد بها فلا يقال: «جاء العبد كله» إذ لا يتوهم مجئ بعضه بخلاف «جاء القوم كلهم»، و«اشتريت العبد كله»، و«رأيت زيدًا كله» بصحة[1] التعريف بالنسبة إلى العامل حسا في الأول وحكمًا في الأخيرين وكذلك لا يصح أيضًا «اختصم الزيدان كلاهما» إذ لا يتوهم إرادة البعضية؛ لأن اختصم لا يصح أن يسند إلى واحد ونحو: «اشتريت العبيد كلهم» أو «العبدين كلاهما» لرفع توهم التعريف الحسي بأن يكون اشتريت طائفة من العبيد أو أحد العبدين لا الحكم بأن يكون اشتريت من كل عبد جزءًا مثلاً، وإن كان ذلك ممكناً (٢٠٤/أ) لكون الأول أشهر فهو أسبق إلى الفهم فإن[2] أردت الثاني قلت: اشتريت جميع أجزاء العبيد أو العبدين.

وقوله: وهذه مع ضميرها عملا يصحب: أراد به أن جميع ألفاظ التوكيد المذكورة تجب إضافتها بضمير مطابق للمؤكد تقول: «جاء زيد نفسه وهند نفسها» ونحو ذلك كما سبق في أمثلتها، وهذه: مبتدأ. وجملة يصحب: خبره ومع بسكون العين: منصوب على الحالية متعلق بكان محذوف.

وضمير مجرور بإضافته إلى مع وما: موصولة وعُمِلا: مبني للمفعول وألفه للإطلاق ونائب فاعله ضمير يعود على «ما» وهو العائد، والجملة من الفعل ونائبه صلة الموصول، والتقدير وهذه الألفاظ حالة كونها مع ضمير ما عُمِلا: أي المعمول يصحب أي يصحبه أي يصحب المؤكد ومراده بالمعمول المؤكد المتبوع؛ لأنه معمول العامل أو لأو بالذات والتوكيد تابع له في ذلك وهذا غاية ما ظهر في هذا المحل.

---

(١) في الأصل «طمس» وفي (ب) «نتيجة» وما أثبتناه من (جـ، د).
(٢) في (جـ) «فإذا».

باب العطف

(ص) والعطف[١] بالواو ثم فا وام
لكن وبل لا مع او وليس ختم
واعطف بيانًا كجا أبوك قثم

والتالي تقصده بالثبوت بلا حرف يُسمى من بينها بدلا مطنب

عطف النسق

(ش) أشار بالجزءين الأولين من البيت إلى عطف النسق (٢٠٥/أ) وبالثالث إلى عطف البيان وبالقفل[٢] إلى البدل، والعطف في اللغة مصدر عطفت الشيء إذا أثنيته والنسق بفتح السين ما جاء من الكلام على نظام[٣] واحد ومن الثغور المستوية ومن الحرز المنظم، والعطف في الاصطلاح ضربان عطف نسق ويكون في الأسماء، والأفعال، والجمل، وعطف بيان ويختص بالأسماء، فالأول تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف عشرة، وهي: الواو، وثم، والفاء، وأم[٤]، ولكن، وبل، ولا، وأو، وليس، وحتى، وأشار المصنف إلى ما عدا حتى - منها بقوله: العطف بالواو إلى قوله: ختم وأخذها من كلامه ظاهر.

(١) في (ب) «العطف».
(٢) في (جـ) «وبالعقل».
(٣) في الأصل «على نظائر».
(٤) «أم» سقطت من (د).

قوله: ألفا ممدود ومجرور بالعطف على ما قبله بإسقاط حرف العطف وتعين أن يقرأ منكراً ليستقيم الوزن.

قوله: مع[1]: ويجوز فيه تسكين العين من مع [ولكون جزء مفعولات فيه سالما ويجوز نقل حركة همزة أو إلي العين فتفتح ويحذف الهمزة][2]. ويكون حينئذ مطويًا وهو أحسن كما سبق.

وقوله: خُتِم: مجرد تكميل للجزء ويجوز أن يقرأ بالبناء للمفعول فمعناه حينئذ ختم الكلام على باب عطف النسق، وبالبناء للفاعل ففاعله: ضمير يعود على ليس، والمعنى (١٠٣و/أ) أن حرف ليس ختم حروف العطف أي جاء آخرها.

واعلم أن الواو لمطلق الجمع من غير دلالة على ترتيب ولا معية فيجوز أن يعطف المصاحب على مصاحبه نحو: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾(سورة العنكبوت:١٥). والمتأخر على المتقدم نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾(سورة الحديد:٢٦). وعكسه: ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾(سورة الشورى:٣). وأما ثم: فللترتيب والتراخي نحو ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ (٢١) ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنشَرَهُ﴾(سورة عبس:٢١-٢٢). وقد تستعمل للتعقيب[3] كقوله:

٩٩- جـــرى[4] في الأنـابيـب ثم اضطرب[5]

(١) في (أ، ب، جـ) «أو».
(٢) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (ب، جـ، د).
(٣) أن تكون بمعنى الفاء.
(٤) في الأصل «جزى».
(٥) هذا عجز بيت من المتقارب و صدره:

كهز الرديني تحت العجاج

- وقائله أبوداود الأبادي واسمه حارثة وهو في: أوضح المسالك (٣/ ٣٦٣) برقم (٤١٥)، والمغني (١/ ١٣٧) برقم (١٧٦)، والتصريح (٢/ ١٣٩، ١٤٠)، وشفاء العليل (٢/ ٧٨٢) برقم (١٢٢٤)، والهمع (٥/ ٢٣٧) برقم (١٦٠٦)، والدرر (٦/ ٩٦) برقم (٦٦٠٦). =

وأما الفاء: فللترتيب والتعقيب والأول معنوي كـ «قام زيد فعمرو» وذكرى وهو عطف مفصل على مجمل نحو: ﴿ فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما ﴾ (سورة البقرة: ٣٦). ونحو ﴿ ونادى نوح ربه[١] فقال ﴾ (سورة هود: ٤٥).

والثاني: يكون في كل شيء بحسبه فمنه «تزوج فلان فولد له» إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل، وتكون للسببية[٢] غالبا في عطف جملة، أو مفرد[٣] نحو: ﴿ فوكزه موسى فقضى عليه ﴾ (سورة القصص: ١٥). ﴿ لآكلون من شجر من زقوم (٥٢) فمالئون منها البطون (٥٣) فشاربون عليه من الحميم ﴾ (سورة الواقعة: ٥٢-٥٤). وأما أم: فهي قسمان: متصلة وهي العاطفة وشرطها أن تقع إما بعد همزة التسوية، وهي الداخلة على جملتين موليتين بالمصدر نحو ﴿ وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾ (سورة يس: ١٠) إذ المعنى الإنذار وعدم الإنذار سواء، أو بعد همزة يطلب بها وبأم التعيين[٤] نحو: ﴿ أأنتم أشد خلقا أم

= إذ الهز مع جري في أنابيب الرمح يعقبه اضطرابه بلا تراجع (الهمع ٥/ ٢٣٧).

الرديني: صفة للرمح نسبة إلى امرأة اسمها ردينة كانت تقوم الرماح.

العجاج: الغبار. والأنابيب: جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين (شرح التصريح ٢/ ٢٣٧).

(١) في (جـ) «ابنه وكان في معزل».

(٢) هناك فرق بين السببية التي ينصب المضارع بعدها وبين السببية التي يرفع المضارع بعدها فأما الأولى فهي التي تفيد السببية وتسبق بنفي أو طلب كما تقدم في نواصب الفعل المضارع وأما الثانية فهي التي تفيد السببية ولا تسبق في نفي أو طلب كما في هذا الباب (شرح الكافية ٤/ ٦٣ بتصرف).

(٣) في الأصل «أو صفة».

(٤) هي التي تقع بين مفردين متوسط بينهما ما لا يسأل عنه كما في مثال المؤلف أو متأخراً عنها نحو ﴿وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون﴾ (الأنبياء: ١٠٩) وبين فعليين كقوله:

فقلت أهي سرت أم عادني حلم

ـ لأن الأصح كون «هي» فاعلاً بفعل محذوف. واسميتين كقوله:

شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر

ـ والأصل «أشعيث» فحذفت الهمزة والتنوين منهما. =

السماء بناها﴾ (سورة النازعات: ٢٧). ومنقطعة ومعناها الإضراب عند البصريين كـ «بَلْ» نحو: ﴿الٓمٓ ⁽١⁾ تنزيلُ الكتاب لا ريبَ فيه من ربِّ العالمين ⁽٢⁾ أم يقولون افتراه﴾ (سورة السجدة: ١-٣). أي: بل يقولون.

وأما لكن: فهي للاستدراك وشرط العطف بها إفراد معطوفها وأن يسبق بنفي أو نهي وأن لا يقترن بالواو نحو «ما مررت بصالح لكن طالح»[١] و«لا يقم زيد لكن عمرو»، **وأما بل:** فللإضراب وتقع بعد الأمر، والإيجاب، والنفي، والنهي ففي الأولين ينقل حكم ما قبلها إلى ما بعدها فيصير ما قبلها مسكوتًا عنه تقول: «اضرب زيداً بل عمرًا» و«قام زيد بل عمرو» فيكون معناه الأمر بضرب عمرو والإخبار عن قيامه، والسكوت عن زيد، وفي الأخيرين يقرر حكم ما قبلها ويجعل ضده لما بعدها يقول «ما قام زيد بل عمرو» ولا «يضرب زيداً بل عمرًا» أي بل «قام عمرو واضرب عمرًا» وشرط العطف بها إفراد معطوفها[٢] وأن تقع بعد هذه الأمور الأربعة.

[وأما «لا» فيعطف بها بشرط[٣] إفراد معطوفها][٤] وأن تسبق بإيجاب (٢٠٨/أ) أو أمر اتفاقا نحو: «جاءني زيد لا عمرو» و«اضرب زيدًا لا عمرًا» أو نداء[٥] على قول سيبويه نحو «يابن أخي لا ابن عمي» وأنكره ابن سعدان[٦] وقال: ليس هذا من

= «أوضح المسالك» (٣/ ٣٧٠-٣٧٣). ومعنى قول ابن هشام متوسط بينهما وإن أردت تعيين الخبر وهو «قائم» قدمته فقلت: أقائم زيد أو قاعد؟ «حاشية الصبان على الأشموني» (٣/ ١٠٩٥ - ١٠٩٦) بتصرف.

(١) بخلاف الصالح «اللسان» (٨/ ١٧٨).

(٢) في (ب، جـ، د) «واعطف بها بشرط إفراد معطوفها».

(٣) في (ب) «وأما لا فتعطف بشرط».

(٤) العبارة بين المعقوفتين سقطت من (جـ، د).

(٥) في (جـ) «بدل».

(٦) محمد بن سعدان الكوفي أبو جعفر الضرير ولد سنة (١٦١هـ) وتوفي سنة (٢٣١هـ) كان عالمًا بالنحو بارعًا باللغة والقراءات وله كتب في ذلك. «بغية الوعاة» (١/ ١١١)، و«الأعلام» (٦/ ١٣٧)

كلامهم، قال أبو حيان: وهذه[١] شهادة على نفي، والظن بسيبويه أنه لم يذكره إلا وهو مسموع[٢] وشرط السهيلي والآمدي[٣] وأبو حيان وابن هشام في المغني[٤] أن يتعاند[٥] متعاطفاها فلا يجوز «جاءني رجل[٦] لا زيد» يصدق الرجل على زيد بخلاف[٧] لا امرأة، وقد يحذف متبوعها نحو: أعطيتك لا لتظلم أي لتعدل، وأما أو: فقال المتأخرون إنها بعد الطلب للتخيير نحو: «تزوج هنداً أو أختها» والإباحة كـ «جالس العلماء أو الزهاد» والفرق بينهما جواز[٨] الجمع في الثاني دون الأول، وبعد الخبر للشك نحو: ﴿لبثنا يوماً أو بعض يوم﴾ (سورة الكهف:١٩). والإيهام على السامع نحو: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (سورة سبأ:٢٤). قال المتقدمون: هي لأحد الشيئين أو الأشياء، قال في «المغني»[٩] وهو التحقيق، والمعاني التي ذكرها المتأخرون مستفادة من غيرها[١٠]:

وأما **ليس**: فهي عاطفة عند الكوفيين واحتجوا بقوله:

---

(١) في الأصل «وهو».

(٢) في الأصل «مسموح».

(٣) في (أ، ب، د) «والآبدي».

(٤) (٣/ ٢٦٩).

(٥) في (ب، جـ، د) «أن يتغاير» ومعنى يتعاند يتغاير لأن المعاندة: المعارضة بالخلاف لا بالوفاق «تاج العروس» (٨/ ٤٢٥).

(٦) في (ب، جـ، د) «إلا»

(٧) أي لأنه يصدق اسم الرجل على زيد «المغني» (١/ ٢٦٩).

(٨) في (د) «نحو الجمع».

(٩) (١/ ٨٠).

(١٠) ذكر ابن هشام معانٍ أخرى لـ (أو) تركتها لما فيها من خلاف بين النحويين ليراجعها من أراد «المغني» (١/ ٧٤).

١٠٠ - والأشـــرم المغلوب ليس الغـــالب[١]

أي لا الغالب[٢] وأوله البصريون بأن المرفوع بعدها اسمها والخبر ضمير (٢٠٩/أ) متصل محذوف تخفيفا قال المصنف[٣]: وفيه نظر علىٰ أن[٤] حذف الخبر في باب كان ضرورة، وقـال: وبالعطف بها نطق الشافـعي ﵀ فإنه[٥] قال في «الأم»[٦] في أثناء مسـألة[٧]: «لأن الطهـارة على الظـاهر ليـس عـلى الأجـواف» أي لا ولا يصـح أن يكون اسمها ضمـيرًا مستترًا لوجوب تأنيث الفعـل حينئـذ قال: وقـول الشافعي حجة في اللغـة.

عطـف البيَـان

وقوله: واعطف[٨] بيانا كجا أبوك قثم: فيه إشارة إلى عطف الـبيان قال المصنف نقـلا عن أبي حيـان: ويســمى به؛ لأنه تكرير الأول بزيادة بيـان فكأنك رددتـه على نفسه انتهى.

---

(١) هذا عجز بيت من الرجز وصدره:

أيـن المفــــــــر والإلـه الطـالـب

- قـائله نفيل بن حـبيب وهو من شـواهد المغني (١/ ٣٢٥) برقم (٤٩٠)، والهـمع (٥/ ٢٦٣) برقم (١٦٤٤)، والدرر (٦/ ١٤٦) برقم (١٦٤٤)، وشرح التسهـيل (٣/ ٣٤٦)، والأشرم: المشقوق الأنف وهو لقب أبرهة (الدرر ٦/ ١٤٧).

(٢) في (ب، جـ، د) «لا غالب».

(٣) في «الهمع» (٥/ ٢٦٤).

(٤) «أن» سقطت من (د).

(٥) «فإنه» سقطت من (جـ).

(٦) (٣/ ١٦٣) مسألة رقم (٢٣٤٧) وهو أيضًا في «روضة الطالبين» (١/ ٣٠).

(٧) في (ب، د) «مثله».

(٨) في (ب) «والعطف».

وعطف البيان تابع مشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة[(١)] قيل: وتوكيده، فالأول[(٢)] وهو متفق عليه كقوله:

١٠١ـ أقسم بالله أبو حفص عمر[(٣)]

ومنه قول المصنف: كجاء أبوك قثم[(٤)]؛ وقثم بضم القاف وفتح المثلثة: علم[(٥)] على رجل[(٦)] وهو اسم لأحد أولاد العباس عم رسول الله ﷺ ويتعين قصر «جاء» في كلام المصنف لإقامة الوزن.

والثاني ـ وأثبته الكوفيون، وجماعة في نحو: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ (سورة النور: ٣٥).

والثالث ـ في المكرر[(٧)] بلفظه كقوله:

١٠٢ـ إني وأسطار سطرن سطراً لقائل يا نصرُ نصراً نصراً[(٨)]

---

(١) «أوضح المسالك» (٣/ ٣٤٦).
(٢) في (أ، ب) «بالأول».
(٣) هذا صدر بيت من الرجز وعجزه:

ما مسها من نقب ولا دبر

قائله رؤبة بن العجاج وهو في: ابن يعيش (٣/ ٧١)، والخزانة (٥/ ١٥٤، ١٥٦)، وشرح التصريح (١/ ١٢١)، وأوضح المسالك (٣/ ٣٤٧) برقم (٤٠٩).
(٤) قال يحيى الأصيلي على هامش النسخة (أ): والتي اعتمدناها أصلاً وقثم هذا من الخمسة أو العشرة الذين كانوا يشبهونه ﷺ.
(٥) «علم» سقطت من (د).
(٦) «اللسان» (١١/ ٤١).
(٧) في (جـ)، «في التكرير».
(٨) البيت من الرجز وهو لرؤبة في ديوانه (١٧٤) وهو في: الكتاب (٢/ ١٨٥)، وابن يعيش (٢/ ٣، ٣/ ٧)، والخصائص (١/ ٣٤٠)، والمقتضب (٤/ ٢٠٩)، وشرح الكافية (١/ ٣٢٩) برقم (١١٣)، والهمع (٤/ ٥٢) برقم (٩٥٧، ٥/ ١٩٠) برقم (١٥٤٨)، والمغني (٢/ ٤٤٨) برقم (٦٢٧)،=

نصر الثاني بدل من الأول وأما الثالث فمفعول مطلق لفعل محذوف (٢١٠/أ) والتقدير انصرني نصراً. قال ابن مالك: والأولى عندي جعله - أي ما - جعلوه بيانا في مثل هذه الضرورة توكيداً لفظيا لا عطف بيان؛ لأن عطف البيان حقه أن يكون للأول به زيادة وضوح. انتهى.

ويجب في عطف البيان أن يكون جامداً وبذلك فارق النعت، ويوافق متبوعه في أربعة من عشرة كالنعت الرافع ضمير المنعوت المستتر كما سبق، وجوز الزمخشري[1] تخالفهما في التعريف والتنكير حيث أعرب قوله تعالى ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ (سورة آل عمران: ٩٧). عطف بيان على آيات بينات، قال أبو حيان: وهو مخالف لإجماع البصريين والكوفيين.

وقوله: **والتالي .. إلخ:** شروع في الكلام على البدل، وهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة نحو ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (سورة الفاتحة: ٦). وهذه معنى قوله: **«والتالي تقصده في الثبوت بلا حرف»**.

فالتالِ: مبتدأ وهو محذوف الياء للضرورة وخبره يسمى[2] بدلا وتقصده بالمثناة الفوقية، **أوله:** جملة حالية ويسكن داله للتخفيف كما في قوله تعالى ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾ (سورة الأنعام: ١٠٩). فيمن سكن الراء[3] وكقراءة ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ (سورة يوسف: ٩٠).

= والدرر (٢٦/٦) برقم (١٥٤٨)، واللسان (١٦١/١٤) وسطرن: كتبن ويعني بالأسطار آيات الكتاب الكريم. ونصر هو نصر بن سيار (هامش كتاب سيبويه ١٨٥/٢) والمعنى: أقسم بأسطار سطرن سطراً بأنه سينادي نصراً ليعطيه ويساعده «هامش الكافية» (٣٢٩/١).

(١) «الكشاف» (٣٢٩/١).

(٢) في (أ) «مسمى».

(٣) وهو في قراءة البصري بخلف عن الدوري «البدور الزاهرة» (١٠٨).

بإثبات ياء يتقي، وسكون راء «يصبر» على أحد الأوجه[١] وبالثبوت متعلق بتقصده ومعنى قصده بالثبوت أن تقصده بإثبات الحكم له أي إعطائه إياه نفياً كان الحكم (٢١١/أ) أو إثباتًا وتقدير كلامه: والتالي حالة كونه مقصودا بالحكم بلا واسطة تسمى من بين التوابع بدلا وخرج بقيد المقصود بالحكم النعت، والبيان، والتوكيد؛ لأنها[٢] مكملة للمقصود بالحكم لا مقصودة به[٣] وخرج به أيضا ما ليس مقصوداً بالحكم أصلاً من عطف النسق كـ «جاء زيد لا عمرو» وما جاء زيد بل عمرو لأن الحكم وهو[٤] المجئي في[٥] الأول وعدمه في الثاني منفي عن الثاني[٦] وليس مقصوداً به وخرج به أيضاً ما كان مقصودا به لكن مع غيره كالمعطوف في نحو: «جاء زيد وعمرو» لأنه وإن صدق عليه أنه مقصود لا يصدق عليه أنه المقصود إذ هذه العبارة[٧] مشعرة بالحصر كما قاله أهل البيان في نحو: «زيد المنطلق» أي لا غيره، وخرج بقيد بلا واسطة ما كان مقصودا بالحكم دون ما قبله من عطف النسق «كا[٨] اضرب زيداً بل عمراً» و«جاءني زيد بل عمرو» ولأن الثاني وإن كان هو المقصود بالحكم دون الأول كما يعلم مما سبق إلا أنه بواسطة حرف العطف.

---

(١) وهي رواية قنبل بخُلف عن ابن كثير «النشر» (٢٩٧).
(٢) في الأصل «لأنه».
(٣) «به» سقطت من (جـ).
(٤) في (ب) «هو».
(٥) «في» سقطت من الأصل.
(٦) في (جـ، د) «التالي».
(٧) في (جـ) «وإذ».
(٨) في (جـ) «كما ضرب».

وقوله: **مطنب**[(١)]: تكميل للقفل[(٢)] ويحتمل أن يكون منصوباً على أنه حال ووقف عليه المصنف بالسكون على لغة ربيعة، وأن يكون مرفوعاً على أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير هو[(٣)] مطنب والمراد على التقديرين تعظيم باب البدل والإشارة إلى رفعة شأنه والحث (٢١٢/أ) على الاعتناء بأمره، ومن ثم وسع فيما لم يوسع في الذي قبله حيث تعرض لذكر أقسامه بعد حده فقال:

(١) في (د) «مطيب».

(٢) في (د) «مكحل القفل».

(٣) في (ب) «فهو» وفي (جـ) «وهو».

(ص) شيء من الشيء سابق فرط
والكل من بعضه كما ضبطوا
ثم اشتمال والرابع الغلط

والحمد لله جل إذ كملا نظمي وصلى الإله ما أفل كوكب

على نبي الأنام ذي الشيم
وآله المعروفين في الكرم
وصحبه الغر خيرة الأمم

فاتبع طريقًا لهم قد انجلا ولا تمار امرأ إذ جهلا تتعب

البدل

(ش) تضمن[1] البيت الأول أن البدل[2] أربعة أقسام: الأول - بدل الكل من الكل: وذلك حيث يتحد معنى البدل والمبدل منه، ويسمى أيضا بدل الشئ من الشئ كما استعمله المصنف، وسماه ابن مالك البدل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى نحو ﴿إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝١ اللَّهِ﴾ (سورة ابراهيم: ١-٢). فيمن قرأ بجر الجلالة[3] على أنه بدل من العزيز والكل لا يكون إلا لذي أجزاء، والله تعالى منزه عن ذلك ولا

(١) في الأصل «ضمن».

(٢) في الأصل «للبدل».

(٣) المدنيان (أبو جعفر ونافع) وابن عامر برفع الهاء في الحالتين (وصلاً وابتداء) ووافقهم رُوَيْس في الابتداء خاصة وقرأ الباقون بالخفض في الحالتين «النشر» (٢/ ٢٩٨).

يحتاج البدل المطابق إلى ضمير يربطه بالمبدل منه؛ لأنه نفسه في المعنى كما أن الجملة إذا كانت نفس المبتدأ في المعنى لم تحتج لرابط، وهذا القسم مراده بقوله بشيء من (٢١٣/أ) الشيء قوله: «سابق فرط» فيه إشارة إلى أن هذا القسم أعظم الأقسام وأحقها بالسبق لوضوحه وتبادره إلى الفهم لكون الثاني نفس الأول، ولأن السهيلي قد رد إليه بدل البعض (وبدل الاشتمال)[1] كما سيأتي فصار بواسطة ذلك كالأصل المرجوع إليه فكان سابقا، **والفرط**: السابق إلى الورد لإصلاح الحوض والدلاء ونحو ذلك مما يحتاج إليه في الورود[2] فهو كالممهد لمن يأتي بعده ولما كان بدل الشيء من الشيء يرجع إليه غيره كما يقوله السهيلي صار كالفرط له[3].

القسم الثاني ـ بدل الكل من بعضه: ولم يثبته الجمهور قال المصنف: والمختار إثباته لوروده في الفصيح نحو قوله تعالى ﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا ﴿٦٠﴾ جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾ (سورة مريم: ٦٠-٦١). فجنات عدن أعربت بدلا من الجنة، وهو بدل كل من بعض وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة، وقول الشاعر:

١٠٣ ـ رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات[4]

فطلحة بدل من أعظم وهي بعضه، وأشار المصنف إلى هذا بقوله: والكل من بعضه وأشار إلى تقويته بقوله: **كما ضبطوا:** يعني أن مثبتي[5] هذا المذهب من أهل

(١) «وبدل الاشتمال» سقطت من (جـ).
(٢) «اللسان» (١٠/ ٢٣٤).
(٣) «له» سقطت من (جـ).
(٤) البيت من الخفيف وقائله عبد الله بن قيس الرقيات وهو في: ابن يعيش (١/ ٤٧) والحيوان (١/ ٣٣٢) والإنصاف (١/ ٤١) وشفاء العليل (٢/ ٧٢٤) برقم (١١٤٢) والهمع (٥/ ٢١٦) برقم (١٥٧٨) والخزانة (٨/ ١٠، ١٤) واللسان (٨/ ١٨١) والدرر (٦/ ٥٧) برقم (١٥٧٨).
(٥) في الأصل «مثبتين».

الضبط والإتقان فيعتمد على إثباتهم له وإن خالف (٢١٤/أ) مذهب الجمهور، وترك المصنف عكس هذا وهو الثابت عند الجمهور وهو بدل البعض من الكل وهو جائز[١] سواء كان ذلك البعض مثل الباقي أو أقل أو أكثر نحو: «أكلت الرغيف نصفه، أو ربعه، أو ثلاثة أرباعه».

القسم الثالث. بدل الاشتمال: وضابطه أن يكون المتبوع مشتملا على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل يكون دالاً عليه إجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول متشوقة إلى ذكر الثاني منتظرة له فيجئ الثاني مبينًا لما أجمل في الأول نحو: «أعجبني زيد حسنه» فإن زيدًا مشتملاً على حسنه لا كاشتمال الظرف على المظروف، وإذا قلت: «أعجبني زيد» فهم منه أنه لم يعجبك للحمه، ودمه بل لمعنى فيه تتشوق إليه[٢] النفس وتنتظره فيجيء قولك حسنه مفصحا عنه، وكذلك: «سُرق زيد ثوبه» ومنه: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ (سورة البقرة: ٢١٧). وزاد[٣] السهيلي: هذا والذي قبله أعني بدل البعض من الكل إلى بدل الكل من الكل قال: لأن العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص، وتحذف المضاف وتنويه فقولك: «أكلت الرغيف ثلثه» إنما تريد أكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض وقولك: «أعجبتني الجارية» إنما تريد أعجبني وصفها ثم بينت بقولك: «حسنها»، انتهى. وهذا مراد المصنف: بقوله: «ثم اشتمال».

---

(١) في (أ، جـ) «جائر».

(٢) «إليه» سقطت من (ب، جـ، د).

(٣) في (أ، جـ) «ورجع».

القسم الرابع ـ بدل الغلط (٢١٥/أ) وهو ثلاثة أنواع: **الأول ـ بدل البداء:** وهو أن يذكر المبدل منه عن قصد وتعمد، ثم توهم أنك غالط، وهذا يعتمده الشعراء كثيراً للمبالغة، والتفنن في الفصاحة، وشرطه أن يرتقي من الأدنى إلى الأعلى كقولك: «هند نجم بدر شمس» فإنك[1] وإن قصدت ذكر النجم أولاً لكنك توهم أنك[2] إنما أردت التشبيه بالشمس من أول الأمر فغلطت فشبهتها بالنجم، وغلطت أيضا فشبهتها بالبدر ثم رجعت إلى الحق أخيراً وفيه تقوية للكلام؛ لأن الرجوع إلى الشيء بعد الغلط أقوى وأثبت من النطق به ابتداءً.

الثاني ـ البدل المخصوص باسم الغلط: وهو أن تقصد إلى الشئ فيسبق لسانك إلى غيره فترجع إلى ما قصدته نحو قولك: «جاء زيدُ حمارُ» إذا أردت من أول الأمر أن تقول «جاء حمار» فسبق لسانك إلى زيد.

الثالث ـ بدل النسيان: وهو أن تقصد المبدل منه، وتذكره عمدًا لا عن سبق لسان ثم تبين لك بعد ذلك فساد ذلك القصد، وأنك كنت ناسيًا للمقصود كما في المثال إذا كنت قاصدًا للنطق بزيد ظناً أنه الجائي، ثم بان لك أن الأمر على خلاف ذلك فالغلط في هذا متعلق بالجنان، وفي الذي قبله متعلق باللسان، وهذا القسم بأنواعه مراد المصنف بقوله: **«والرابع الغلط»** فليس مراده بالغلط المخصوص، وهو النوع الثاني فقط (٢١٦/أ)، وقد ظهر لي أن أقسام البدل بناءً على إثبات[3] ما أثبته المصنف من بدل الكل من البعض خمسة لا أربعة فقط والله سبحانه وتعالى أعلم.

---

(١) في الأصل «فأنت».
(٢) «أنك» سقطت من (ب، جـ، د).
(٣) «إثبات» سقطت من (ب).

[وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، ووافق الفراغ من نسخه بعد عصر يوم الجمعة المباركة الرابع عشر من جمادى الأولى سنة (٩٨١هـ) على يد فقير رحمة ربه أبي الضياء[1] يحيى بن محمد بن محمد بن أحمد بن محمد الأصيلي الشافعي غفر الله ذنوبه وستر عيوبه][2] (٢١٧/أ).

(١) يحيى بن محمد بن محمد بن أحمد بن محمد الأصيلي الشافعي شرف الدين الأصيلي ناظم مكثر مصري ولد ونشأ بدمياط وانتقل إلى القاهرة فانفرد في فنون الغناء والطرب وتوفي بمكة حاجًا سنة (١٠١٠هـ) (الأعلام ٨/١٦٩).

(٢) الكلام بين المعقوفتين هو خاتمة النسخة (أ) التي اعتمدتها أصلاً.

المراجـــع

١ ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر: (لأحمد بن عبد الغني الـدمياطي الشافعي) دار الندوة.

٢ ـ أدب الكاتب: (لأبي محـمد عبد الله بن مـسلم بن قتيـبة تحقيق مـحمد الدالي) مؤسـسة الرسالة ط٤: ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٣ ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب: (لأبي حيـان الأندلسي تحقيق الدكـتور مصطفى أحـمد النماس) ط: ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٤ ـ إرواء الغليل: (لمحمد ناصر الدين الألباني) المكتب الإسلامي.

٥ ـ أسرار العربية: (لابن الأنباري).

٦ ـ الأشباه والنظائر: (لجلال الدين السـيوطي تحقـيق محمـد عبد الـقادر القاضي) المكتـبة العصرية ط١: ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٧ ـ الإصابة في تمييز الصحابة: (لابن حجر العسقلاني) المكتب العربي.

٨ ـ الأصول في النحو: (لأبي بكر محمـد بن سهل بن السراج النحوي تحقيق الدكـتور عبد الحسين الفتلي) مؤسسة الرسالة ط:١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٩ ـ إعراب القرآن الكريم: (لمحي الدين الدرويش) اليمامة دار ابن كثير ـ ط١.

١٠ ـ الأعلام: (لخير الدين الزركلي) دار العلم للملايين ـ بيروت لبنان ـ ط٦.

١١ ـ الأغاني: (لأبي الفرج الأصـفهاني علي بن الحـسين) دار إحياء التراث العـربي بيروت لبنان ط٢: ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٧م.

١٢ ـ إكمال المعلم بفوائد مسلم: (للإمام الحـافظ أبي الفضل عيـاض بن موسى اليحـصبي تحقيق الدكتور يحيى إسماعيل دار الوفاء ـ ط١: ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١٣ ـ إكمال الإعلام بتثبيت الكلام: (لمحمد بن عبد الله بن مالك الجـياني تحقيق سعد ابن حمدان العامري) ط١: ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٤ ـ الأم: (للإمام محمـد بن إدريس الشافعي تحقيق الدكتور أحـمد بدر الدين حسون) دار قتيبة ط:١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

١٥ - الامالي: (لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي) دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع ط٢: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٦ - الإنباء في تجويد القران: (لابن الطحان السماني تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن).

١٧ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: (للأنباري) دار إحياء التراث - ط١.

١٨ - أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: (لأبي عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري) دار الفكر تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد.

١٩ - الإيضاح في علوم البلاغة: (للخطيب القزوني) دار الجيل بيروت - لبنان ط١: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢٠ - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: (لإسماعيل باشا البغدادي) مكتبة المثنى - بيروت.

٢١ - البداية والنهاية: (لأبي الفداء إسماعيل بن كثير) دار المعرفة بيروت - لبنان.

٢٢ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: (لجلال الدين السيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) دار الفكر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٣ - البدور الزاهرة: (لعبد الفتاح القاضي) دار الكتاب العربي ١٤٠١هـ - ١٩٨٤م.

٢٤ - تاج العروس من جوهر القاموس: (للسيد محمد مرتضى الزبيدي تحقيق علي هلالي) دار الهداية بدون تاريخ.

٢٥ - تاريخ بغداد أو مدينة السلام: (للإمام الحافظ أبي بكر محمد الخطيب البغدادي) دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط ١ :١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٢٦ - التاريخ الكبير: (لأبي عبد الله إسماعيل بن إبراهيم البخاري) دار الكتب العلمية.

٢٧ - تاريخ المماليك: (للدكتور محمد سهيل طقوش) دار القدس.

٢٨ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: (لجلال الدين السيوطي تحقيق الشيخ عرفات العساحسونة) دار الفكر - ١٩٩٣ - ١٩٩١.

٢٩ - التعريفات: (لعلي بن محمد بن علي الجرجاني تحقيق إبراهيم الأبياري) دار الكتاب العربي ط٣ :١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٣٠ - تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب: (للإمام محمد فخر الدين الرازي) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط١: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٦٥ ـ شعر الأخطل: (تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة) دار الأصمعي بحلب ـ ط١: ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
٦٦ ـ شفاء العليل في إيضاح التسهيل: (لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي تحقيق الدكتور عبد الله بن علي الحسيني البركاتي).
٦٧ ـ الصحاح: (لإسماعيل بن عماد الجوهري تحقيق الدكتور أحمد عبد الغفور عطاء) دار إحياء التراث العربي ـ ط٢.
٦٨ ـ صبيحي الأعشى في صناعة الإنشاء: (لأحمد بن علي تحقيق محمد بن حسين شمس الدين) دار الكتب العلمية ـ بيروت.
٦٩ ـ صحيح ابن حبان: (للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي تحقيق شعيب الأرناؤوط) مؤسسة الرسالة ـ ط٢: ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
٧٠ ـ صحيح الترغيب: (لمحمد ناصر الدين الألباني) دار المعارف ـ الرياض ـ ط١: ٢٠٠٠م.
٧١ ـ صحيح مسلم: (للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري) دار الفكر ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
٧٢ ـ الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين: (للشيخ مقبل بن هادي الوادعي) مكتبة دار القدس ـ صنعاء ـ ط١: ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.
٧٣ ـ ضعيف الجامع الصغير والكبير: (لمحمد ناصر الدين الألباني) المكتب الإسلامي ـ بيروت.
٧٤ ـ ضعيف سنن الترمذي: (لمحمد ناصر الدين الألباني تحقيق زهير الشاويش) المكتب الإسلامي ـ ط١: ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.
٧٥ ـ العقد الفريد: (لابن عبد ربه الأندلسي) دار الفكر.
٧٦ ـ العبر في خبر من غبر: (للحافظ الذهبي تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيون زغلول) دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
٧٧ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري: (لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز) دار الفكر ـ ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
٧٨ ـ فتح القدير: (لمحمد بن علي الشوكاني تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة) دار الوفاء ـ ط١: ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.
٧٩ ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: (للإمام محمد بن عبد الرحمن العراقي تحقيق الشيخ علي حسين علي) مكتبة السنة ط: ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
٨٠ ـ الكامل في التاريخ: (لأبي الحسن علي بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير) دار الفكر ـ ط: ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٨١ ـ كتاب سيبويه: (تحقيق عبد السلام هارون) عالم الكتب ـ ط٣: ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٨٢ ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس: (للشيخ إسماعيل بن محمد العجلان تحقيق أحمد القلاس) مؤسسة الرسالة ـ ط٥: ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٨م.

٨٣ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: (لحاجي خليفة) مكتبة المتنبي بيروت ـ بدون تاريخ.

٨٤ ـ كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج في تراجم المالكية: (لأحمد باب التنبكي تحقيق عبد الله الكندري) دار ابن حزم ـ ط: ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٨٥ ـ كنز العمال: (لعلاء الدين المتقي بن حسام الهندي) مؤسسة الرسالة.

٨٦ ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: (لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان) مؤسسة الرسالة ـ ط٤.

٨٧ ـ اللباب في علوم الكتاب: (لأبي حفص محمد بن علي الدمشقي تحقيق الدكتور محمد سعد رمضان) دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط: ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٨٨ ـ اللباب في علل البناء والإعراب: (لأبي البقاء العكبري تحقيق الدكتور عبد الإله نبهان) دار الفكر المعاصر ـ ط١: ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٨٩ ـ لسان العرب: (لمحمد بن منظور) دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي ـ ط: ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٩٠ ـ المبسوط في القراءات العشر: (لأبي بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني تحقيق سبيع ابن حمزة حاكمي) دار القبلة للثقافة الإسلامية ـ ط: ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٩١ ـ متعة الأذهان من التمتع بالأقران بين تراجم الشيوخ والأقران: (لمحمد شمس الدين ابن طولون الصالحي والعلامة يوسف بن حسن بن عبد الهادي الجمال بن المبرد الحنبلي تحقيق صلاح الدين خليل الشيباني الموصلي) دار صادر ـ بيروت ـ ط١: ١٩٩٩م.

٩٢ ـ مجمع الأمثال: (لأبي الفضل النيسابوري الميداني تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد) دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

٩٣ ـ المساعد على تسهيل الفوائد: (لبهاء الدين بن عقيل تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات) دار الفكر ـ بدمشق ـ ط: ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٩٤ ـ المستقصى في أمثال العرب: (لأبي القاسم الزمخشري) دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ ط٢: ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٩٥ ـ مسند ابي داود الطيالسي: دار المعرفة.

٩٦ - معاني القران وإعرابه: (لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاجي تحـقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي) دار الحديث - القاهرة - ط٢: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٩٧ - معاني القرآن: (للأخفش سعيـد بن مسعد المجاشعي تحـقيق الدكتور عبد الأميـر محمد أمين الورد) عالم الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٩٨ - معاهد التنصيص على شواهد التلخيص: (للشيخ عبـد الرحمن محمد العبـاس تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد) دار عالم الكتب - ١٣٦٧هـ - ١٩٤٧م.

٩٩ - معجم الأدباء: (لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي البغدادي) المكتبة التدمرية.

١٠٠ - معجم البلدان: (لأبي عبد الله ياقوت الحموي البغدادي) دار صادر - ط٢: ١٩٩٥م.

١٠١ - معجم الشواهد العربية: (لعبد السلام محمد هارون) مكتبة الخانجي - بالقاهرة - ط١: ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

١٠٢ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: (لمحمـد فؤاد عـبد البـاقي) دار الحديث - بالقاهرة - ط١: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٠٣ - المعجم الكبير: (للحافظ أبي القاسم الطبراني تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي) دار إحياء التراث العربي - ط٢.

١٠٤ - معجم المؤلفين: (لعمر رضا كحالة) مؤسسة الرسالة - ط:١٩٩٣م.

١٠٥ - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأمصار: (للإمام شمس الدين الذهبي تحقيق بشار عواد معروف) مؤسسة الرسالة.

١٠٦ - المفصل في علم العربية: (لأبي القاسم محمود بن عـمر الزمخشري) دار الجيل - بيروت.

١٠٧ - المقتضب: (لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة) عالم الكتب - بيروت.

١٠٨ - موسوعة كتب السنة وشروحها: (إشراف شعبان قورة) ط٢: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٠٩ - النشر في القراءات العشر: (لأبي الخير محمد الدمشقي) دار الفكر.

١١٠ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: (لابن خلكان - تحقيق الدكتـور إحسان عباس) - دار صـادر.

١١١ - هدية العارفين: (لإسماعيل باشا البغدادي) مكتبة المتنبي - بغداد.

١١٢ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: (لجلال الدين السيوطي تحقيق عبد العالم مكرم) مؤسسة الرسالة - ط: ١٤١٣هـ ١٩٩٤م.

الفهرس

الموضوع	صفحة

المقدمة ٥

القسم الأول

الدراسة ٧

الفصل الأول ٩

المبحث الأول ـ جلال الدين السيوطي حياته ومصنفاته ١١

المبحث الثاني ـ شهاب الدين المالكي حياته ومصنفاته ١٥

١ ـ نسبه ولقبه ١٥

٢ ـ مولده ١٥

٣ ـ نشأته وطلبه للعلم ١٥

٤ ـ شيوخه ١٦

٥ ـ تلاميذه ١٦

٦ ـ مؤلفاته ١٦

٧ ـ مذهبه النحوي ١٧

٨ ـ وفاته ١٧

الفصل الثاني

المنقح على الموشح ١٩

دراسة وتحليل

١ ـ التعريف بالكتاب ٢١

٢ ـ توثيق الكتاب ونسبته إلى مؤلفه ٢١

٣ ـ وصف النسخ ٢٢

٤ ـ منهج المؤلف ٢٤

الموضـــوع صفحة

٥ ـ شواهـده ٢٥
٦ ـ مصطلحاته النحوية ٢٦
٧ ـ مصـادره ٢٦
٨ ـ منهج الباحث في التحقيق ٢٨
صور من المخطوطات ٣١

القسم الثاني

المنقح على الموشح ٣٩

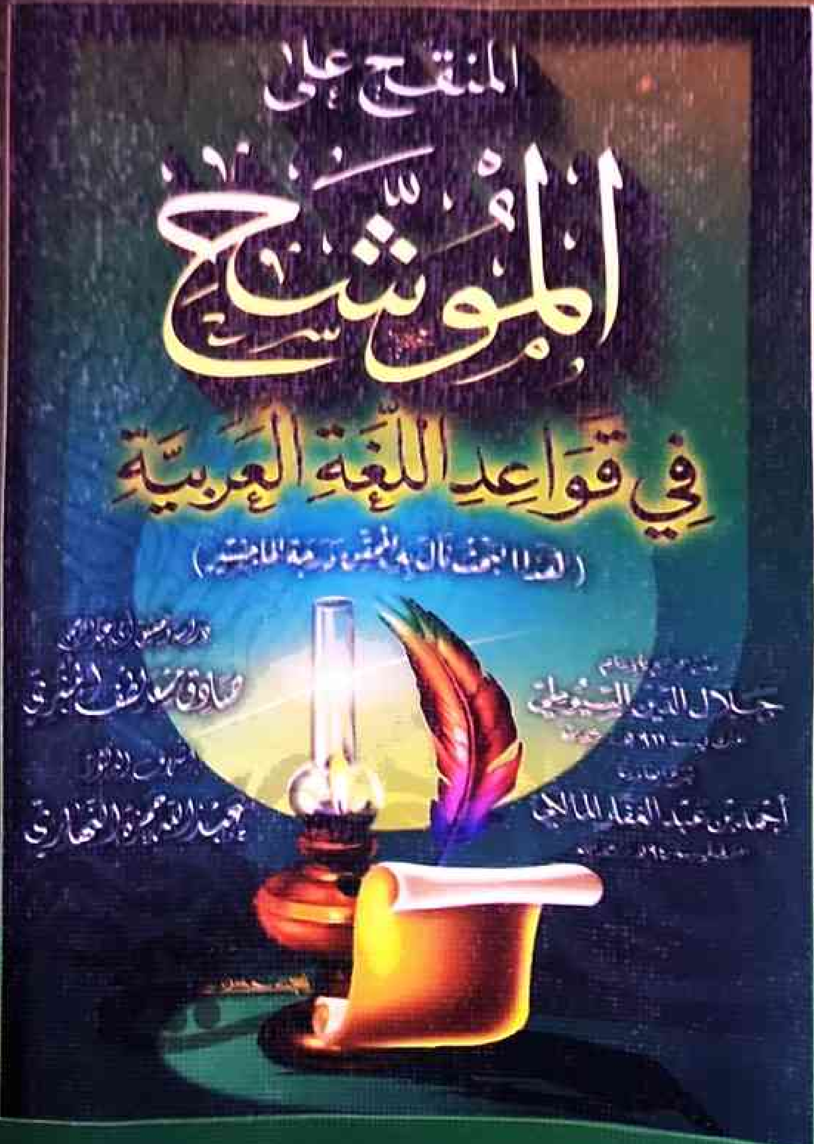
دراسة وتحقيق

مقـدمـة ٤٩
١ ـ تعـريف النحـو ٥٩
٢ ـ تعـريف الكلام ٦٢
٣ ـ تعـريف القـول ٧٠
٤ ـ تعـريف الكلمـة ٧١
٥ ـ عـلامـات الاسم ٧٤
٦ ـ عـلامـات الفـعل ٧٦
٧ ـ عـلامـات الحـرف ٧٦
٨ ـ عـلامـات الأفـعـال ٧٧
٩ ـ المعرب والمبني من الكلمات ٨٣
١٠ ـ انواع الإعـراب ٨٩
١١ ـ إعراب المثنى والمجمـوع وما يلحق بهما ٩٦
١٢ ـ إعراب جمع المؤنث السالم وما يلحق به ١٠٥
١٣ ـ الممنوع من الصـرف ١٠٧
١٤ ـ مـوانع الصـرف ١١١
١٥ ـ باب الأفعال الخمسة ١٢٩

الموضوع | صفحة

١٦ـ الإعراب التقديري في الأسماء ١٣٤
١٧ـ باب النكرة والمعرفة ١٣٨
١٨ـ انواع المعارف ١٤١
١٩ـ اسم الموصول ١٤٧
٢٠ـ اسم الإشارة ١٥٠
٢١ـ المعرفة ١٥١
٢٢ـ المرفوعات ١٥٥
٢٣ـ انواع المعربات ١٥٥
٢٤ـ تعريف الخبر ١٦٠
٢٥ـ أقسام الخبر ١٦٠
٢٦ـ وجوب تأخير الخبر ١٦٤
٢٧ـ تأخير المبتدأ وجوباً ١٦٥
٢٨ـ باب الفاعل ١٩٠
٢٩ـ نائب الفاعل ١٩٤
٣٠ـ المفعول به ٢٠٠
٣١ـ وجوب تأخير المفعول به على الفاعل ٢٠٣
٣٢ـ وجوب تأخير المفعول به على الفعل ٢٠٣
٣٣ـ وجوب تقديم المفعول به على الفاعل ٢٠٤
٣٤ـ المفعول فيه ٢٠٥
٣٥ـ المفعول المطلق ٢٠٧
٣٦ـ المفعول له ٢١١
٣٧ـ المفعول معه ٢١٣
٣٨ـ الحال ٢١٦
٣٩ـ التمييز ٢٢٣

صفحة	الموضوع
٢٢٩	٤٠ - ظن وأخواتها
٢٣٧	٤١ - المستثنى
٢٤٠	٤٢ - الاستثناء المفرغ
٢٤٥	٤٣ - المنادى
٢٤٨	٤٤ - الجر بالحرف
٢٤٨	٤٥ - حروف الجر
٢٥٧	٤٦ - المضاف إليه
٢٦٠	٤٧ - المجرور بالمجاورة
٢٦٦	٤٨ - إعراب الفعل المضارع
٢٦٧	٤٩ - نواصب الفعل المضارع
٢٧٦	٥٠ - الجوازم
٢٨٥	٥١ - التوابع
٢٨٥	٥٢ - النعت
٢٩٠	٥٣ - التوكيد
٢٩٥	٥٤ - باب العطف
٢٩٥	٥٥ - عطف النسق
٣٠٠	٥٦ - عطف البيان
٣٠٥	٥٧ - البدل
٣١٠	• المراجع
٣١٧	• الفهرس



١٧ شارع خليل الخياط - مصطفى كامل - إسكندرية
تليفون وفاكس: ٥٤٥٧٧٦٩٦ ت: ٥٤٤٦٤٩٦
للطبع والنشر والتوزيع
دار الهمة
لتوزيع الكتاب والشريط الشرعي
١٩ شارع خليل الخياط - مصطفى كامل - إسكندرية
تليفون وفاكس: ٥٤٥٧٧٦٩٦ ت: ٥٤٤٦٤٩٦
E-mail:dar-aleman@hotmail.com